سلطنة عمان

وزارة التراث القومي والثقافة

المُصَنَّف

تأليف

أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي

السمدي النزوي

(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الرابع

تحقيق

عبد المنعم عامر — د. جاد الله أحمد

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومى والثقافة

- سلطنة عمان -

طبع بمطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا الجزء الرابع من كتاب المصنف مبنى على خمسة وستين باباً ، تحوى كل الأمور والمسائل المتعلقة بالوضوء ونواقضه ، والتيمم ، والغسل من الجنابة ، والتطهر بعد قضاء الحاجة ، وآداب كل هذا .

وأصل هذا الجزء مخطوطة محفوظة فى خزائن مخطوطات وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان، برقم (٨١ ب ـ فقه) ، تبلغ صفحاتها خمساً وتسعين وثلاثمائة من القطع المتوسط ، مساحتها سبعة عشر سنتيمترا ، طولا ، وثلاثة عشر سنتيمترا، عرضا ، وفى كل صحيفة من هذه الصفحات سطور تتراوح بين أربعة عشر وبين ثلاثة عشر سطرا ، فى كل سطر منها حوالى إحدى عشر كلمة .

وهذه النسخة مكتوبة بقلم واحد وبالخط النسخ ، ولا يستبين المحقق لها فيها اسماً لناسخها ، ولا تاريخاً للفراغ من كتابتها ، على أن مقارنتها من ناحية الخط والقلم بالنسخة المخطوطة للجزء الثالث من الكتاب ، الذى سبق تحقيقه ونشره ، تدل على أن ناسخ الجزء الرابع هو نفسه الذى كتب الجزء الثالث ، وهو الشيخ سليمان بن محمد بن مداد ، الذى عاش فى القرن الحادى عشر الهجرى .

وقد التزم الناسخ فى كتابة الجزء الرابع إهمال نقط الحروف على غير طريقته فى كتابة الجزء الثالث ، ولهذا فإن الأسلوب فى بعض كلماته يحتاج إلى مزيد

من الدقة والبحث والتصور ، لتكون العبارة سليمة من ناحية المضمون ، مطابقة لأسلوب المؤلف شكلا وموضوعا، وقد احتاج هذا التحرى إلى مطابقة المخطوطة على مخطوطات أخرى، مثيلاتها، إلى جانب رعاية الأسلوب العلمى لمنهج التحقيق .

وهذه المخطوطة للجزء الرابع كاملة الأوراق ، مرتبة بالتعقيب ، وتحوى ثبتاً كاملًا لأبواب الكتاب وموضوعاته وفصوله فى ترتيبها المسلسل ، الذى كملت فيه صفحات الكتاب .

وكتاب المصنف فى أجزائه العديدة ، ما نشر منها وما يتبع نشره ، له قيمته البالغة بين كتب الفقه الإسلامى ، ولهذا فإن كاتبه ليس ناسخاً عاديا ، وإنما هو واحد من علماء الطبقة السادسة بين سلسلة طبقات علماء عمان . عاصر زمان الإمام سلطان بن سيف اليعربى ، وزامل فى التفقه والعلم الشيخ عدى الذهلى ، والشيخ خلف بن محمد بن خميس ، والشيخ سعيد بن بشير الصبحى ، والشيخ جميل بن خميس السعدى ، وكلهم أجلة من علماء عمان .

ولم يكن زمان الناسخ الشيخ سليمان بن مداد ببعيد عن زمن الشيخ أحمد ابن عبد الله بن موسى الكندى مؤلف المصنف ، أو عن الفترة التى عاش فيها القاضى الشيخ محمد بن إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد الله الكندى مؤلف كتاب بيان الشرع ، وهو أستاذ ومعلم مؤلف المصنف .

ويعتبر عصر هؤلاء العلماء العصر الذهبى للتأليف العمانى ، فقد كان الشعب العمانى يعيش فى ذلك الوقت حياة هانئة مستقرة، توافرت فيها أساليب الحياة الطيبة،

وعم فيها الأمن والاستقرار ، فكان طبيعيًا أن يجد العلماء وقتاً يتدارسون فيه ، ويخرجون للناس مؤلفات ومصنفات ، تحوى كل ما يهمهم فى شئون دنياهم وفى أمور آخرتهم .

وقد انتهج مؤلف كتاب المصنف طريق البسط والتجميع لأبواب كتابه وفصولها ، وعمد إلى القضايا الفقهية ، فذكرها فى عمومها ، ثم أدرج تحت كل منها كثيراً من المسائل والفرعيات التى تتشابه فى أحكامها ، وقد عنى إلى حد كبير بذكر أقوال الفقهاء ، وخلافاتهم ، ودلائلهم ، مؤيدة بأصولها من مصادر الدين الإسلامى .

ويجد القارئ فى كثير من مواضع الكتاب تشابهاً بين عديد من المسائل ، لكثير من العلماء الذى روى عنهم المؤلف ، وأكثر هؤلاء العلماء الذين وردت أسماؤهم فى ثنايا هذا الجزء هم : العالم الفقيه :

أبو سعيد ، محمد بن سعيد الكدمى ، وقد كان من أبرز رجال مدرسة نزوى ، وعاش فى منتصف القرن الخامس الهجرى . وهو ينتمى إلى إحدى القرى الواقعة بين بلدة الحمراء وبين بلدة بهلا فى منطقة ذات الحيل .

ويذكر عنه الشيخ حميد السالمى فى كتابه « اللمح » صحيفة ٨٠ ، أن كتاب أبى سعيد مرجع هام ، ينم عن معرفة وثقافة واسعة ، تؤكدها كثرة الآراء وكثرة الاستشهاد ، وأن لهذا العالم أبى سعيد ثلاثة مؤلفات بارزة ، منها كتاب الاستقامة والمعتبر ، الذى حذا فيه مؤلفه حذو ابن جعفر ، وقد ضاع هذا الكتاب ضمن ما تلف من المؤلفات فى حريق الرستاق .

ويشير البراوى فى فهرسه إلى كتابين آخرين من تأليف الشيخ أبى سعيد ، أحدهما كتاب الأشراف ، والثانى ، كتاب زيادات الأشراف .

وغير أبى سعيد ، فإن كتاب المصنف يروى عن الشيخ الصلت بن خميس الخروصى البهلوى (أبو المؤثر) ، وهو من فقهاء همان الأجلاء ، وكان ضريرا ، وعن الشيخ سلمة بن مسلم العوتبى الصحارى ، مؤلف كتاب الضياء ، وعن محمد ابن المسبح العالم ، من أهالى بلدة هيل من أعمال سمايل ، والشيخ محمد بن روح ابن عربى ، المكنى بأبى عبد الله ، من أهل نزوى .

أما كتاب بيان الشرع لمؤلفه الشيخ محمد بن إبراهيم فله مكانه المميز بين روايات كتاب المصنف ، لمكانه بين الكتب ، ولمكانة مؤلفه من قلب صاحب المصنف .

وهؤلاء العلماء ، وغيرهم كثير ، من أبناء عمان ، أجلة أفاضل ، أسهموا فى الفكر الإسلامى بقدر كبير من التبيان لأصوله ، والتوضيح لمعالمه ، فأرسوا دعائم الإسلام على أسس ومنائر ثابتة وواضحة ، من النقاء النفسى والإيمان الصحيح بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر .

* * *

وإنه لما تطيب له النفس أن يلقى كتاب المصنف فى نشره ذلك الاهتمام العظيم الزائد من رجال الفكر والدين فى مناحى الدول الإسلامية ، فتكون سوقه الرائجة

دعماً لتلك الهداية التى تسير عليها خطة نشر المخطوطات العمانية ، التى تقوم بها وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان .

وإنا لنسأل الله ـ جلت قدرته ـ أن يلهم معالى الوزير السيد فيصل بن على ابن فيصل المزيد من التوفيق والرعاية، وأن يكلل جهوده الموفقة بالنجاح ، ثواب ما يقدم للمكتبة العربية من زاد فكرى يتأصل عليه العقل العربى والإسلامى.

عبد المنعم عامر　　د. جاد الله أحمد

اما ـــــ في الوضوء وما منه وصله وطعام فمنه
لس ـــــ حمد لله الرحمن الرحيم
الوضوء بضم الواو اسم للفعل والوضوء بفتحها اسم الماء الذي يتوضأ به ٥ وكذلك السحور بضم السين اسم الفعل ٥ والسحور بفتحها اسم الطعام الذي يؤكل في السحر ٥ وكذلك الوقود بضم الواو اسم للحطب والوقود بفتحها اسم الحطب قال الله تعالى وقودها الناس والحجارة ٥ وقال ـــــ الساعي
فاستووا وقود النار ومستقرها ٥ وكل كفور في جهنم صابر ٥
يريد استوى احتطابها ٥ وقال الله تعالى في الوقود بمعنى اللهب ضعف النار ذات الوقود ٥ وقال ـــــ الراجز
اجب الموقد المؤتي ٥ وحرك لواضأ لنا الوقود ٥
يريد اضاء لنا اللهب وعلى ذلك كان الوقود الحطب والوقود بالضم النار ٥ وقال ابن الانباري ٥ ولجاز النحويون ان يكون الوضوء والسحور والوقود بالفتح مصادر والاول الذي عليه اهل اللغة ٥

فاذا اصاب النجاسة الجر او غيره من مواضع المغابط
ثم عرق وسال على ثيابه فان كان الموضع حكم النجاسة
فانه من الرطوبات وهو نجس عند اصحابنا
قبل فان كان قبل المسح الموضع حكم الطهارة وما مس
من الرطوبات طاهر كبول الطهارة بالحجارة قال
هكذا عندنا قيل فكيف والعذرة نجسة قال
كما كان يستنجي يطهر موضعها فكذلك كانت
الحجارة مطهرة للموضع في السنة مسئلة
وعن ابي يوسف على رعدم الماء ان يتمسح بالحجر
او مما يشبه الحجر مثل المغابط قال ليس عندي انه
مثل المغابط لانه ليس له عين وانما عليه ان يزيل رطوبة
البول بعد انقطاع الماء ليلا يتنجس عليه ثيابه
والله اعلم بالصواب

ثم الحمد لله المبارك وهو الجزء الرابع من كتاب المصنف في الوضوء
ويتلوه الجزء الخامس في الصلاة وصنف المصنف
هذه الاحكام وكتبها الشيخ العالم ابو بكر احمد بن عبد الله بن موسى
الكندي السمرقندي الحمامي رحمه الله وغفر له ولوالديه
ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحياء
منهم والاموات انه مجيب الدعوات الى يوم الدين وصلى الله على
خاتمه

بسم الله الرحمن الرحيم

البَابُ الأول

فى الوضوء ، ومعانيه ، وفضله

وما جاء فيه

الوضوء بضم الواو اسم الفعل ، الوضوء بفتحها اسم الماء الذى يتوضأ به ، وكذلك السحور ، بضم السين اسم الفعل ، والسحور بفتحها الطعام الذى يؤكل فى السحر ، وكذلك الوقود بضم الواو اللهب ، والوقود بفتحها اسم الحطب .

قال الله تعالى : « وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ »(١) .

وقال الشاعر :

فَأَمْسَوْا وَقُودَ النَّارِ فِى مُسْتَقَرِّهَا وَكُلُّ كَفُورٍ فِى جَهَنَّمَ صَائِرُ

يريد ، أمسوا حطبها .

وقال الله تعالى فى الوقود ، يعنى اللهب : « النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ »(٢) .

وقال آخر :

أَحَبُّ الْمُوقِدِينَ إِلَىَّ مُوسَى وَحِرْزُهُ لَوْ أَضَاءَ لَنَا الْوَقُودُ(٣)

يريد أضاء لنا اللهب .

---

(١) الآية مدنية رقم ٦ من سورة التحريم .

(٢) الآية مكية رقم ٥ من سورة البروج .

(٣) الوقود فاعل أضاء ، أى لو أضاء الوقود لنا لعرفنا حرزه ، والحرز بمعنى الموضع الحصين .

وعن أبى ذكوان : الوقود الحطب ، والوقود بالضم النار .

وقال ابن الأنبارى : وأجاز النحويون أن يكون الوضوء والسحور والوقود بالفتح مصادر ، والأول الذى عليه أهل اللغة .

وكذلك الهبوط بالفتح اسم الحدود ، وهو الموضع الذى يهبط فيه من أعلى إلى أسفل ، والهبوط بالضم مصدر ، تقول ، هبط يهبط هبوطاً .

مسألة :

والوضوء مأخوذ من الوضاءة والحسن والنظافة[1] ، ومنه قيل : فلان وضىء الوجه ، أى نظيفه وحسنه .

ويروى أن النبى ﷺ كان ظاهر الوضاءة .

قال الشاعر :

مَسَاميحُ الفِعَالِ ذَوُو أَنَاةٍ ... رَاجِيحٌ وَأَوْجُهُهُم وُضَاءُ[2]

وأنشد أبو صدقة :

وَالمَرْءُ يُلْحِقُهُ بِفِتْيَانِ النَّدَى ... خُلُقُ الْكَرِيمِ وَلَيْسَ بِالْوَضَّاءِ[3]

ومن غسل عضوه فقد وضأه .

---

(١) فى الأصل ، النضانة .

(٢) معنى البيت ، أنهم ذوو سماحة وأهل ترو ، ولايسرعون فى أمورهم ، عقولهم راجحة ، ووجوههم صبوحة .

(٣) فتيان الندى ، أى أهل الكرم ، ومعنى البيت ، أن الإنسان بخلقه وبسلوكه لابحسن وجهه وجماله .

والوضوء الذى فى كتاب الله هو غسل .

وفى الحديث : الوضوء قبل الطعام ينفى الفقر ، وبعده ينفى اللمم[١] ، يعنى به غسل اليدين قبل الطعام وبعده .

وذهب قوم إلى أن الوضوء مما مست النار هو للصلاة . وهو جهل باللغة ، وإنما هو غسل اليدين من الدهومة[٢] ، وتنظيفهما .

مسألة :

والمتوضىء يقول تمسحت ، والمسح خفيف الغسل ، لأن الغسل للشىء تطهير له بإفراغ الماء ، والمسح له تطهير بإمرار المـــاء ، ويقال ، تمسحت للصلاة ، ولا يقال اغتسلت للصلاة ، وإن كان بعض الوضوء مسحا ، وبعضه غسلا .

قال المصنف ، ولعله ، لأن الغسل يأتى فى الجملة على العموم .

مسألة :

ويقال تكرع الرجل إذا توضأ للصلاة ، لأنه يغسل أكراعه ، والكراع من الإنسان ما دون الركبة ، ومن الدواب ما دون الكعب ، يقول، هذا كراع،وهو الوظيف[٣] نفسه .

مسألة :

قال الله تعالى:« وَإِذَا قُمْتُم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ[٤] ..الآية».

(١) اللمم محركة الجنون وصغار الذنوب .
(٢) الدهومة مثل الدهمة بالضم ، وهى السواد ، والمراد من القذرة .
(٣) الوظيف هو مستدق الذراع والساق من الخيل ومن الإبل وغيرها .
(٤) الآية رقم ٦ من سورة المائدة .

قال ابن عباس : يعنى أردتم أن تقوموا إليها وأنتم على غير وضوء ، فعلمهم كيف يصنعون .

قال المفضل : إذا قمتم ، أى من نومكم . وقول : إذا نهضتم إليها وأردتم إصلاح أمرها ، من قولهم ، هو يقوم بأمر القوم وبشأنه ، أى يتعاهده ويصلحه ، كقوله : « فَإِذَا قَرَأْتَ القُرآنَ فَاسْتَعِذْ »[١] . أى إذا أردت القراءة .

قال الأصمعى[٢] : إذا وجبت عليكم فقوموا وقد غسلتم .

مسألة :

أجمع أهل العلم على أن الصلاة لا تجزى إلا بطهارة إذا وجد المرء السبيل إليها .

قال النبى ﷺ : لا يقبل الله صلاة بغير طهور . وقال ﷺ : لا صلاة لمن لا وضوء له[٣] . ولا يحافظ على الوضوء منافق .

وقيل : المحافظ على وضوئه مثل المجاهد ، لأنه يحفظ نفسه ، لا ينقض عليه ، وهو أفضل .

ـ سلمان[٤] ـ قال : كنت مع النبى ﷺ ، فأخذ عصا من شجرة يابسة تحة ، ثم قال : من توضأ وأحسن وضوءه تحاتت[٥] عنه الخطايا كما يتحاتّ هذا الورق .

---

(١) الآية مكية رقم ٩٨ من سورة النحل .
(٢) فى الأصل ، الأصم إى .
(٣) أخرجه الربيع عن ابن عباس .
(٤) هو سلمان الفارسى ، صحابى .
(٥) أى سقطت .

مسألة :

ومن كان على وضوء أحبته الحفظة ، وإن مات مات شهيـــداً ، ومن بات طاهراً وكل الله به ملـكين يحفظانه ويستغفران له ، ويؤذن لروحه بالسجود ، وإن مات كان شهيداً .

وقيل : الطهارة قرة عين المسلم .

ومن أحسن الهيئة ألا يرقد إلا على وضوء .

روى عن النبى ﷺ أنه قال : إن الذى يضعف الله تعالى به الأعمال : إسباغ الوضوء عند المـكاره . وذكر النبى ﷺ فضل الوضوء فى السبرات . والسبرة : شدة البرد ، وبها سمى الرجل سبرة : قال الخطيئة يذكر إبلا وكثرة شحومها :

عظامٌ مُقْبِلُ الهامِ عُلْبٌ رِقابُها ... يُبَاكِرْنَ حَدَّ الْمَاءِ فِى السَّبَراتِ[1]

مهاريسُ[1] يَرْوِى رُسْلَها ضَيفُ أَهْلِها ... إذا النَّارُ أَبْدَتْ أوجهَ الخُفُرَاتِ[2]

يعنى شدة الشتاء مع الحر ، وبه يقول لى ، وهذه الإبل لا تجزع من برد الشتاء لسمنها ، واكتناز لحومها ، وفيها ينال من قومه . فقال له عمر : بئس الرجل أنت تهجو قومك وتمدح إبلك .

مسألة :

وعن النبى ﷺ أنه قال : أسبغوا الوضوء فإنه تحجيل[3] .

---

(١) الهام رأس كل شىء .

(٢) مهاريس جمع مهراس ، وهو الشديد الأكل من الإبل ، والجسيم الثقيل منها .

(٣) التحجيل هو البياض .

وفى الخبر ، أن المؤمنين يوم القيامة يكونون غرّا محجّلين . وذلك علامة لمواضع وضوئهم .

وإسباغ الوضوء فى اللغة المبالغة فيه ، وهو يعم الجارحة بالوضوء .

وقيل له : ألا تعرف أمتك يوم القيامة ؟ قال ﷺ : أرأيت لو كان لرجل خيل غرّ محجلة فى خيل دهم[1] ألا يعرف خيله ؟ قالوا بلى يا رسول الله . قال : فإنهم يأتون يوم القيامة غرًّا محجلين من الوضوء .

وقال : من استطاع منكم أن يطيل غرته بالماء فليفعل[2] . يريد إسباغ الوضوء .

ومعنى قوله الغر : البيض . والأغر على الحقيقة : الأبيض .

مسألة :

أوجب الله تعالى الطهارة على المحدثين . فإذا أراد المحدث القيام إلى الصلاة ، أتى الطهارة التى خاطب الله بها المحدثين .

قال أبو محمد : معنى قوله : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » . يريد من مضاجعكم من النوم ، والذين خوطبوا بالماء عند وجدانه ، فالمتطهر لا يدخل فى هذا الخطاب.

فإن قيل : ما ننكر أن يكون كل قائم إلى الصلاة فواجب عليه التطهر ، سواء كان محدثا أو متطهراً : قيل : هذا سؤال لا يصح لأحد ؛ لأن هذه الآية ، لو حملت على ظاهرها لاشتغل الإنسان بالطهارة دهره عن الصلاة ، لأنه إذا تطهر ، ثم أراد القيام إلى الصلاة لزمه التطهر وإن كان متطهرا ، فلا يتوصل إلى الصلاة .

---

(١) الدهم أى السود . (٢) أخرجه الربيع ومسلم عن أبى هريرة .

وإذا بطل هذا صح أن الخطاب للمحدثين . ولو كان هذا لكل قائم إليها، لم يكن فى قوله : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنكُم مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَا مَسْتُمُ النساء »[1] .

فائدة : فدل ما عقب من الكلام أنه تعالى لم يرد كل قائم إليها ؛ وإنما أراد المحدثين دون المتطهرين .

فإذا ثبت لإنسان طهارة جاز له أن يصلى بها ما شاء من الصلوات إلى أن تزول طهارته .

ودليل آخر : أن الإنسان له حالان : حال خوطب فيها بالطهارة ، وحال خوطب فيها بالصلاة . ولا يخاطب بالصلاة إلا من سقط عنه فرض الطهارة ، والله أعلم .

* * *

(١) الآية مدنية رقم ٤٣ من سورة النساء .

الباب الثانى

فى فرائض الوضوء وسننه

وفرائض الوضوء للصلاة ست خصال : الماء الطاهر ، والنية ، وغسل الوجه، وغسل اليدين الى المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل القدمين .

فالحجة فى الماء الطاهر ، قول الله تعالى:« وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً »(١).

مسألة :

والحجة فى النية : قوله تعالى : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ »(٢) .

وهى فرض فى أعمال الطاعات كلها .

مسألة :

والحجة فى غسل الأعضاء ، قول الله تعالى:« إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » .

مسألة :

والحجة فى أن غسل القدمين أولى من المسح ؛ أن بعضهم قرأ وأرجلكم بالنصب عطفا على الوجوه والأيدى . وهو عليه القراءة . وهو أشبه بفعل النبى

---

(١) الآية مكية رقم ٤٨ من سورة الفرقان .

(٢) الآية مدنية رقم ٥ من سورة البينة .

ﷺ وبأمره لأمته ، لأنه المنقول إلينا عنه فعل الغسل . وقوله ويل للعراقيب[1] من النار .

ودليل ثالث : أنهم أجمعوا أن من غسل قدميه فقد أدى الفرض الذى عليه.

واختلفوا فى من مسح عليهما ، فنحن معهم فيما اتفقوا عليه . والإجماع حجة ، والاختلاف ليس بحجة .

ولو كان المسح ثابتا لورد به الفعل متواترا .

والسنن فى الوضوء ست خصال : التسمية ، وغسل اليدين ، والاستنجاء ، والمضمضة ، والاستنشاق ، ومسح الأذنين .

الحجة فى التسمية : قول النبى ﷺ : « لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله على وضوئه .

والحجة فى غسل اليدين : قوله ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده »[2] .

قال المصنف : عرفت إذا لم يمس نجاسة بيده فلا غسل عليه ، والله أعلم .

والحجة فى الاستنجاء : ظاهر التنزيل قوله تعالى فى مدح أهل قباء : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ »[3] .

---

(١) العرقوب هو العصب الغليظ فوق عقب الإنسان .

(٢) أخرجه الربيع ومسلم وأبو داود عن أبى هريرة .

(٣) الآية مدنية رقم ١٠٨ من سورة التوبة .

والحجة فى المضمضة والاستنشاق : ما نقل عنه ﷺ [أنه كان] مواظباً[١] عليه ، وأنه كان يبدأ بهما قبل الأعضاء . وقال ﷺ لقيط بن صَبرة : « إذا استنشقت فأبلغ إلا أن تكون صائماً »[٢] .

والحجة فى مسح الأذنين مستنبط من الإجماع ، أنه لا يجزىء عنهما مسح الرأس ، ولا يجزىء الأخذ من شعرهما من الرأس لتقصير المحرم، فدل ذلك على أن حكمهما خارج من حكم الرأس وحكم الوجه ، وصارا فى حيالهما بهذا الدليل سنة على حالهما . والله أعلم .

مسألة :

ومن علم أن الوضوء واجب عليه ، ولم يعلم فرضه من سننه . وكذلك الصلاة إذا قال إنه يعلم أن الصلاة فريضة عليه ، إلا أنه لا يعلم فرائضها من سننها ، قال[٣]: إن الله تعالى أوجب عليه هذه الصلاة ، والعلم بذلك أفضل ، وكذلك الزكاة إذا قال إنها واجبة عليه .

* * *

(١) فى الأصل ، مواضبا ، وهو التزام شائع فى كتابة حرف الضاد بدل الظاء .

(٢) أخرجه الربيع عن ابن عباس ، والثورى عن عاصم بن لقيط بن صبرة .

(٣) إجابة عن حال من سبق السؤال عنه فى شأنه المذكور .

البَابُ الثَّالِثُ

فى صفة الوضوء وما ينبغى فيه

روى عن النبى ﷺ أنه قال : أول ما علمنى الوضوء جبريل عليه السلام[١].

وعن أنس قال : ألا أخبركم كيف كان وضوء رسول الله ﷺ ؟ فغسل[٢] وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه ثلاثاً ، ثم يمسح برأسه مقبلا ومدبراً .

وعن ابن عباس قال: ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ ؟ فجعل لكل عضو غرفة ، وقيل : إذا بلغ المرفقين أدار الماء عليهما .

مسألة :

وإذا أراد الوضوء بدأ ، فاعتقد النية فى نفسه قبل أن يتمضمض ، أنه يتطهر لصلاة كذا وكذا ، فإن قال بلسانه ، أتطهر الساعة أصلى به فحسن، ثم يجعل الماء عن يمينه ، ويأخذ فى الوضوء ، فيذكر اسم الله عليه ، ثم يبدأ بكفيه ، فيغسلهما ، ثم يتمضمض ، ثم يستنشق ، ثم يغسل وجهه، ثم يغسل يديه إلى المرفقين ، ثم يمسح رأسه، ثم أذنيه، ثم يغسل رجليه إلى الكعبين كل عضو ثلاثاً، وإن زاد أو نقص فلا بأس إذا أسبغ الوضوء .

مسألة :

اختلف الناس فى عدد الوضوء ، فمالك لم يوقت مرة ولا ثلاثاً . قال : وإنما قال : « فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ » . . الآية .

---

(١) رواه ابن ماجه عن زيد بن حارثة .

(٢) فى السياق حذف واضح ، وهو جائز حيث يعلم ، وأصله ، أنهم قالوا : بلى . فقال لهم . . . ، وعلى منواله ما بعده .

قال أبو محمد : الفرض فى الوضوء واحدة ، والثلاث سنة ، نسخة، هو السنة، فإذا غسل المأمور واحدة فقد خرج مما أمر به، ولا يلزمه تضعيف العدد، وتكريره سنة رغب النبى ﷺ فيها ، لقوله ﷺ حين علّم أصحابه الوضوء ، فمسح واحدة ثم قال : هذا وضوء لاتقبل الصلاة إلا به . ثم ثنى . قال : من ضعف ضاعف الله له ثم غسل ثلاثاً . فقال : هذا وضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى .

قال محمد بن محبوب : من تمسح بماء كثير مسحة واحدة اكتفى بها عن الثلاث إذا أسبغ الوضوء .

وقيل عن الربيع : إذا توضأ الرجل مرة واحدة أجزأه إذا توضأ فى الجماع .

وكان أبو منصور يقول : إذا توضأ الرجل مرتين مرتين أجزأه .

وفى الأثر : أن مسحتين متتابعتين تجزئان الرجل .

مسألة :

وروى محمد بن جعفر فى جامعه عنه ﷺ أنه قال : واحدة لمن قل ماؤه ، واثنتان لمن لا يستعجل ، وثلاث عليهن الوضوء .

قال أبو محمد : هذا خبر لم نعرفه فى الرواية ، والنظر لا يوجبه والسنن تشهد بفساده ، لأن فى إثباته إيجاب فرض التحديد لذلك .

وأن من قل ماؤه لايجب أن يتجاوز الواحدة وإن كان فى مائه فضل ؛ لأن قليل الماء يقع على ما يغسل به ثلاثاً وأكثر .

وقد يكون مما يقع عليه اسم قليل عند بعض كثير عند بعض .

ولو كان الخبر صحيحاً لبين الرسول ﷺ القليل والكثير. ولم يجهل الأمر، كما بين عدد المفروض فى المسح من المسنون . وكان من استعجل لا تجزئه الواحدة وإن زاد على الاثنتين فهو مخالف .

وقوله ثلاث عليهن الوضوء ، لا أدرى ما أراد به ، أنه واجب أو غير واجب، وفى حال الاستعجال أو غير الاستعجال ، وعند الأمن أو الخوف ، وكثرة الماء أو قلته . وغير ذلك .

مسألة :

واختلف أيضاً فى الزيادة . قال الشافعى : لا تضره ، ولا أحب أن يزيد على ثلاث ، فإن توضأ أربع مرات فقد أساء لأنه خالف السنة ، ويجزئه .

وقيل عن النبى ﷺ أنه ذكر الوضوء ثلاثا فقال : من زاد على هذا فقد أساء وظلم . وقال أصحابنا إن زاد أو نقص فلابأس .

مسألة :

محمد بن محبوب فى المتوضىء يأخذ الماء بكفيه جميعا ـ فما علمت أنه يغرف الماء إلا بكفه الأيمن ، وكذلك أدركنا أشياخنا يفعلون . ولكن إذا أفرغ الماء بكفه الأيمن على وجهه حركه بكفيه جميعا .

مسألة :

وقيل إن الربيع وقف على رجل وهو يتوضأ فوقف ينظره ، فلما أراد مسح رأسه حمل الماء بكفيه ، ثم نفضهما ، فقال له الربيع : يا هذا حملت الماء لتتوضأ ، ثم رددت الطهور ، ورجعت عن وضوئك .

قال غيره : أما نفض الوضوء من يديه بعد أن أخذه لمسح رأسه أو لشيء من غسل جوارحه لوضوء ، فأما الوضوء فلا يقع بمثل ذلك ، لأنه يقع موقع المسح ، والمسح لا يقوم مقام الوضوء فى الغسل ، وأما فى المسح فإن كان باقيا فى يديه شيء من الماء ما يمسح به رأسه وبثبت به فى ذلك مسح رأسه بماء موجود فى يديه فقد قصر ـ أرجو أن يجزئه .

وإن لم يكن ثمّ ماء إلا رطوبة ، فإن كانت الرطوبة تبل ما مسها أو مسته من الرأس ، حتى يكون ثم ماء ، أو ما يقوم مقام الماء ، فأرجو قولا يجزئه .

وإن كان ليس ثم ماء ولا رطوبة تبل ، وإنما هى رطوبة لا يؤخذ منها شيء ، فلا يبين لى أنه يجزئه المسح ولا الوضوء ، ويخرج ذلك عندى باطلا فى المسح والوضوء ولا يجزىء .

مسألة :

فى من مسح رأسه بيد واحدة من غير ضرورة . فإذا اتبع المسح فلا نرى به بأسا ، ومن كان يقوم فى الماء وحضر وقت الصلاة ، فليغتمس فى الماء وينوى بذلك الطهارة .

* * *

الباب الرابع

فيما يؤمر به فى الوضوء وما يستحب وما يكره

ويستحب الاقتصاد فى الوضوء ، ويكره السرف فيه ، لما روى عن النبى ﷺ أنه مر على رجل وهو يغرف من النهر ويسرف ؛ فقال ﷺ : لا تسرف . فقال يا رسول الله ومن النهر أيضا ؟ فقال ﷺ : ومن النهر[١] .

وفى موضع أنه قال ﷺ : لا تثجوا الماء ثجا[٢] ، وبثوه بثا[٣] ، وسنوه[٤] سنا ولا بأس بقلة الماء إذا عم الجوارح .

فقد روى عن النبى ﷺ أنه كان لا يتوضأ إلا بمايبل الثرى .

وعنه ﷺ : إن أحب الوضوء إلىّ ما خفف ، وأكرهه إلىّ ما ثقل . وإتمام الوضوء إسباغه فى مواضعه ، وخيار أمتى الذين يتوضأون بالماء اليسير ، فإن الوضوء يوزن وزنا ، فما كان منه بتقدير وسنة ، رفع وختم تحت العرش فلا يكسر إلى يوم القيامة ، وما كان منه بإسراف وبدعة لم يرفع . فتوضأوا بالمد[٥] ، واغتسلوا بالصاع . وقد بينا الصاع[٦] فى الفطرة .

مسألة :

قال أبو محمد : روى عن النبى ﷺ أنه توضأ بمد واغتسل بصاع من الماء

---

(١) ذكره ابن القيم . (٢) ثجا كبدعا ، فرق وبدد .

(٣) بث الشىء ، تفريقه . (٤) أى صبوا الماء صبا .

(٥) المد مكيال ، مقداره ملء كفى الإنسان المعتدل إذا ملأهما ، ومديده بهما ، وبه سمى مدا . (٦) الصاع أربعة أمداد ، والمراد بالفطر زكاة الفطر .

فى الجنابة ، واغتسل هو وعائشة بصاعين ونصف صاع ، وكل واحد منهما يقول لصاحبه ، ابق لى .

قال وهذا يدل على أن الماء الذى يتطهر به غير مؤقت مقداره .

وعارض فى الخبر الذى رواه ابن جعفر عن النبى ﷺ أنه قال : يجزىء لغسل من الجنابة صاع من ماء ، وقال هذا خبر لم أحفظه .

ولو كان الماء مؤقتا لكان المتجاوز لذلك مخالفا لسنّته ﷺ . وقال لا يجوز أن نظن أنه ﷺ يأمر بالصاع لكل من لزمه الاغتسال ، مع علمه باختلاف أحوال الناس ، وفيهم من يحسن الاقتصاد فى صب الماء ، ومنهم من درايته بذلك أقل ، وفيهم القليل البدن ، وفيهم الغليظ البدن ، وفيهم من عليه الشعر الكثير ، وفيهم الأجرد ومن لا شعر على رأسه ، وفيهم النساء .

قال أبو الحسن : ليس للماء فى الوضوء حد محدود ، إلا أنه يستحب ألا يتوضأ بدون مد ، ولا يغتسل بدون صاع ، قال وخبر عائشة أنها اغتسلت هى ورسول الله ﷺ بصاعين ونصف صاع يدل على أن حد الماء مختلف ، فلا معنى لتحديده .

مسألة :

أبو سعيد : قيل عن النبى ﷺ إن كثرة الوضوء من الإسراف ، وفى التأويل ليس من احتاط على نفسه كان ذلك إسرافا . ولكن من الإسراف مخالفة السنة على العمد وعلى الاستنقاص لها ، ومن ذلك الاشتغال بمعنى الوسيلة ،

وترك أداء الفرائض فى وقتها حتى تفوت أو يذهب الفضل على معانى العادة من أمره ، ولا نعلم شيئاً من قول النبى ﷺ ، إلا وله معنى يدل على فائدة .

مسألة :

ويستحب أن يكون على عاتق المتوضىء فى حال تطهيره ثوب أو خرقة يرتدى به . ولا يجوز أن يتطهر عريانا فى ليل أو نهار وبعض رخص به لعله فى الليل .

ولا يتوضأ فى ثوب نجس . ويستحب ألا يتكلم المتوضىء حتى يفرغ من وضوئه .

وعن موسى بن علىّ فى من كان يتوضأ ورجل يحدثه ، أنه إن كان أقبل عليه يحدثه ، فإنه يجدد الوضوء .

ويوجد ، أن من توضأ بعض وضوئه ، ثم كلمه إنسان فوقف يكلمه حتى جف وضوؤه ، أنه يعيد الوضوء من أوله . ويستحب ألا يفرق بين وضوئه ، بل يكون فى مقام واحد .

ويستحب ألا يفرق بين وضوئه ، بل يكون فى مقام واحد (١).

وعن محمد بن محبوب فيمن غسل وجهه ويديه ورأسه ثلاثا ، ثم أتى المسجد، فغسل قدميه بعد أن جف وضوؤه ، أن ذلك يفسد عليه وضوءه .

مسألة :

وليخلل المتوضىء أصابعه ، ويشرب عينيه الماء لما روى عن النبى ﷺ : خللوا أصابعكم بالماء ، قبل أن تخلل بمسامير من نار .

(١) تكرار ، ولعله قول لآخر .

وقال: أشربوا أعينكم لعلها لا ترى نارا حامية . وقيل : إن لم يشرب عينيه الماء فصلاته تامة .

مسألة :

وأن يتعاهد الشاكل والمنشلة والمغفلة . لما روى عن النبى ﷺ الأمر بذلك.

أما الشاكل فالبياض الذى بين اللحية والأذن . ويقال له : المنشا .

وأما المنشلة فموضع الخاتم من الأصبع ، وأما المغفلة فالعنفقة[1] . وكل ذلك من الوضوء .

وعن أبى بكر أنه [2] إذا رجل يتوضأ فقال عليك بالمغفلة والمنشلة ، فالمغفلة العنفقة ، سميت بذلك لأن كثيرا من الناس يغفل عنها وهما تحتها.قال ابن قتيبة : ولا أحسبه سمى موضع الخاتم منشلة . إلا أنه إذا أراد غسله يشيل الخاتم من ذلك أى اقتلعه ، ثم غسل موضعه ورد الخاتم .

مسألة :

ومن توضأ وفى فيه دراهم أو لبان أو يشبه ذلك ، فوضوؤه تام ، وكذلك إن كان فى جنب منه .

مسألة :

ومن غسل فى وضوئه جارحة أكثر من جارحة فلابأس إذا أسبغ الوضوء .

واختلف فى مسح مواضع الوضوء بالثوب ، فقول مكروه ، وقول لابأس به .

---

(١) الشعيرات بين الشفة السفلى والذقن .

(٢) فى الكلام حذف لما يعلم بالضرورة ، وهو جائز .

وعن معاذ بن جبل قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح وجهه وآثار وضوئه بطرف ثوبه[1] .

مسألة :

ومن توضأ ومسح وجهه بثوبه فلا بأس . وكان مسلم وبعض الفقهاء يكره ذلك . ومن فعله فلا بأس .

قال أبو محمد : إن مسح وجهه أو غيره من حدود الوضوء بثوب نظيف حتى يبس ، فلا ينقض ذلك وضوءه ، لأنه قد صح ولا يرفعه إلا حدث ، وهذا ليس بحدث يرفع الوضوء .

مسألة :

من كتاب الأشراف - واختلفوا فى التمسح بالمنديل بعد الوضوء ، فروى عن عثمان وأنس بن مالك ، ورخص فيه الحسن وابن سيرين ، وكان مالك وأحمد وأصحاب الرأى لا يرون بأسا .

وروى عن ابن عباس أنه كره فى الوضوء ولم يكره إذا غسل من الجنابة ، وكرهه بعض فى الوضوء والجنابة معا للخبر ، أن الماء يسبح على الأعضاء ، ورخص الثورى فيهما جميعا .

قال أبو بكر : مباح كله .

---

(١) روى عن أنس بن مالك كراهية المسح ، وأنه لم يكن من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ذلك ، وروى الترمذى من حديث عائشة ما يعارضه .

أبو سعيد قول أصحابنا يخرج بكراهية ذلك على التعمد له ، وأكثر ذلك بالمنديل ، وفى قولهم : إن الوضوء نور وأثره يبقى على الجسد نور ، فلا يستحب إزالة ذلك،فإن فعل بثوبه الذى يصلى فيه بغير المنديل فهو أيسر معهم فى الكراهية، وكله على معنى الفضل ، لا على معنى الحجر ، والله أعلم .

مسألة :

وقيل إن جابراً كان لا يتوضأ إلا مسح وجهه بثوب لا يتهمه .

قال غيره : فيه اختلاف ، وأفضل ما قيل فيه بالكراهية، ولا أعلم فيه نقضاً ، والله أعلم .

مسألة :

وبلغنا أن رسول الله ﷺ قال : إذا توضأت وخرجت عامداً إلى الصلاة فلا تشبكن بين أصابعك فإنك فى صلاة .

مسألة :

ولا يتوضأ المتوضىء وهو عريان ، ولا قائم ، فإن فعل فلا نقض إلا أن لا يمكنه القعود، وإن كان فى ماء فتوضأ منه فلا بأس. وقيل : لا بأس أن يتوضأ فى النهر الجارى وهو متجرد ، وقيل إذا وارى سرته .

قال أبو عبد الله : إن توضأ قاعداً فهو أحسن ، وإن توضأ قائماً فهو جائز .

مسألة :

وإن توضأ عارياً فى موضع غير مستتر، قال: إن توضأ تم وضوؤه. ولا ينبغى لمثل هذا أن يتعرى على الطريق .

وقول لايجوز وضوؤه أبصره أحد أو لم يبصره ، قيل فهل يتم وضوؤه على حال أبصره أحد أو لم يبصره بمنزلة من عصى وهو يتوضأ ؟

قال : إذا كان بعد الوضوء خرج ذلك ، وأما إذا عقد الوضوء على ذلك ، لم يبن لى ذلك فيما ذهبوا إليه . قال : ولا يبعد عندى ذلك ، ولا يعجبنى ذلك . قال ولا يبين لى لقول من يقول بالنقض ـ أبصره أحد أو لم يبصره ـ عليه إلا لمعصية . والله أعلم .

ومختلف أيضاً فى نقض وضوء من توضأ عرياناً فى الليل بحيث لايراه أحد ، بعض نقض ، وبعض أجاز ولا يعود لفعل ذلك .

مسألة :

فيمن أكل وفى أسنانه شىء ، هل عليه أن يتخال قبل الوضوء ؟ قال : أرجو أن ليس عليه ذلك .

وفى موضع فى من يأكل الطعام ويدخل فى ضروسه . هل يلزمه معالجته ؟ قال : إن كان مما يحول بين الماء وبين الدخول فى الموضع لزمه معالجته ، ولا يجزئه تركه على التعمد ولو قل ذلك . وإن كان مما لا يحول فيجزئه تركه ، وإن عالجه احتياطاً فهو أحسن .

مسألة :

ومن تطهر قائماً فالطهارة تصح منه على أى حال ، فعلها قاعداً أو قائماً ، ويحصل بفعلها متطهراً .

وأما من طريق الأدب فإنه يؤمر ألا يتطهر إلا وهو جالس مستتر بثوبه ، ساتر لعورته فى ليل أو نهار .

مسألة :

ويجب على المتوضىء إسباغ الوضوء وإتمامه ، وأن يعم بالماء جوارحه . فقد روى عن النبى ﷺ أنه قال : ويل لغامض أعقاب امرىء من النار يوم القيامة.

وفى خبر: ويل للأعقاب من النار، وذلك حين مر بقوم أعقابهم بيض تلوح، لم يصبها الماء فقال : ويل للعراقيب من النار ، أسبغوا وضوءكم .

مسألة :

وعنه ﷺ أنه قال: من لم يسبغ الوضوء بعث الله يوم القيامة حيات وعقارب ينهشن ويلدغن مواضع ما ترك من الوضوء فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد .

مسألة :

وقيل: إن رجلا توضأ على عهده ﷺ، فترك موضع درهم من رجله، ثم صلى فقال ﷺ : إن الوضوء نصف الإسلام ، فإذا توضأت فأسبغ الوضوء . فتوضأ الرجل ، وأعاد صلاته .

وعنه ﷺ أنه قال : ويل للعراقيب من النار ، وويل لبطون الأقدام من النار .

وقيل إذا بقى شىء من حدود الوضوء لم يغسله اشتعلت به النار . نعوذ بالله الرحيم من النار .

مسألة :

ـ الأشراف ـ كرهت طائفة الوضوء فى آنية الذهب والفضة ، ولو توضأ فيه متوضئ أجزأه .

وما رأيت أحداً كره الوضوء فى آنية الصفر[١] والرصاص والنحاس .

وحكى عن النعمان كراهية الأكل والشرب فى الفضة .

أبو سعيد ـ يخرج فى قول أصحابنا ، لابأس بالتأتى بجميع الأوانى الطواهر للوضوء وغيره إلا الذهب والفضة ، وكرهوا التأتى بهما. ولعله يخرج للأشراف، ولا ينبغى ذلك أن يتخذ للتأنى ، ويجزئ دونه إلا أن يكون على وجه التحلى .

فإن توضأ من آنية الذهب والفضة لم يبن لى فساد وضوء، وإن كان من ضرورة، فلا بأس على حال .

مسألة :

فى المتوضئ من الفلج[٢] ، يفسح الحصى ، هل عليه إخراجه ؟ قال : قد قيل ذلك . وقول ، ما لم يكن فيه مضرة فليس عليه إخراجه .

مسألة :

فى الوضوء قائما أو عاريا [قال] أبو سعيد : فأما وضوؤه قائما إذا كان لابسا ما يستر عورته ، نهى أدب ولا أعلم حجرا ولا نقضا ، إلا أن القعود أحسن . وأما الوضوء عاريا ، فأشد كراهية إلا أن يكون فى موضع مستتر ، يأمن فيه

(١) النحاس . (٢) مجرى الماء ، وهو نظام للرى شائع فى عمان .

على نفسه لا يراه أحد ممن لا يجوز له النظر إليه فى وضوئه، ولا إذا قام ليلبس ثيابه، فوضوؤه تام حيث كان فى ليل أو نهار .

وإما فى موضع منكشف إلا أنه يأمن ألا يمضى عليه فيه أحد ، لاعتزاله فى القرى أو البرارى ، فقول لا يجوز وضوؤه ، ولا ينعقد فى النهار ، وقول ما لم يبصره فيه أحد ممن لا يجوز له النظر إليه فى وضوئه حتى توضأ واستتر ، تم وضوؤه .

وإن أبصره أحد فى حال وضوئه ، كان عليه الإعادة حتى يتوضأ ويلبس ثيابه .

وإذا كان فى موضع مخاطرة ، ليس فى موضع يأمن فيه فى النهار ، فأكثر ما قيل لا يجوز وضوؤه ولو لم يره أحد .

ويخرج قول أنه ما لم يبصره أحد ممن لا يجوز له حتى أتم وضوءه ، أن وضوءه تام ، وهو مقصر فى ذلك ، إلا أن يكون عن ضرورة .

قال ويخرج فى الاتفاق ، إذا كان فى الليل ، أو فى موضع مستتر فى النهار ، أن وضوءه تام ، حيثما توضأ على هذا كان فى ماء جار ، أو إناء ، وجانب الماء الجارى وهو عار فى سكن أو غيره ، ولم يبصره أحد ، أن وضوءه تام .

وإذا ثبت هذا أن وضوءه بالعراء بمعنى الاتفاق عاريا إذا كان فى ستر أو فى ليل ، إذ هو لباس، فإن ذلك حدّ الإثم ، لا من طريق أنه لا يثبت الوضوء عاريا ، ولو كان كذلك ما جاز فى ليل ولا نهار ، فى ستر ولا غيره . كاللباس فى الصلاة ، حكمه فى الليل كالنهار .

فعلى هذا يخرج أن وضوءه تام ، ما لم ينظر إليه من يأثم بنظره ، ولو كان فى غير مأمن ما لم تكن نية فى قعوده فيأثم بها .

وإذا ثبت أنه من قبل الإثم خرج فى وضوئه الاختلاف ، ولا أعلم معنى ينقض الوضوء بمعنى الإثم بغير نظر الفروج، إلا فى نقض وضوئه بذلك الاختلاف، ولا يلحقه الاتفاق بما يأثم فيه إلا بالشرك .

وإذا ثبت الوضوء عاريا باتفاق واختلاف، فسواء كان قاعدا فى الماء أو قائما، إلا أن القعود أحسن فى الأدب .

وإذا كان فى الماء مستتراً إلى سرّته فوضوؤه تام ، ولو كان فى غير ستر ، وقد يكون الماء ستره ، ما لم يقرب الناظر إلى القاعد، لأن الماء الصافى يصف العورة.

وإن كان كدرا كان ستره ، فإذا أبصره أحد عند قيامه إلى ثوبه ، كان ذلك حدثا ، وفى نقض وضوئه به اختلاف .

ويخرج أنه لا ينعقد وضوؤه حتى يكون فى موضع مستتر إلى أن يلبس ثيابه، كما قيل فى المجامع فى رمضان ليلا، أنه لا يجوز له أن يجامع آخر الليل ، إلا فى وقت يجامع ويغتسل قبل أن يصبح ، لأن الواطىء لا يكون خارجاً من أحكام الوطء حتى يخرج بالطهارة منه كالحيض .

* * *

الباب الخامس

فى ترتيب الوضوء وتعريفه

اختلف فى الوضوء للفريضة على غير الترتيب ، فقول : يجوز ، وقول : مخير، لأنه عطف بالواو ولم يعطف بثم ، وقول : لا يجوزه إلا على الترتيب ، وقول : وضوؤه يتم ، وهو آثم إذا أراد خلاف السنة .

اختلف الناس فى غسل الأعضاء ؛ فقول : يجوز تقديم ما تأخر ذكره فى تلاوة الآية ، وقول : لا يجوز إلا على الترتيب .

وفى موضع قال أبو حنيفة : الترتيب فى الوضوء غير واجب . لأن الأمر ورد بغسل الأعضاء الأربعة من غير ترتيب ، ولا يلزم الترتيب ، لأن الواو لا توجب الترتيب ، وإنما توجب الجمع .

وأوجب الشافعى الترتيب . واحتج بأن الدليل على أن الواو للترتيب ، أن الصحابة قالوا لابن عباس: كيف تأمرنا بتقديم العمرة على الحج وقد قال الله تعالى: « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ »[1] ، فقال : وكيف تقرأون آية الدَّيْن ؟ فقالوا : « مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ دَيْنٍ »[2]. قال: فبأيهما يبدأون ؟ قالوا: بالدين. قال : هو ذلك . ففهم الصحابة من الآية ترتيب العمرة على الحج . ولم ينكره عليهم ابن عباس .

---

(١) الآية مدنية رقم ١٩٦ من سورة البقرة .

(٢) الآية مدنية رقم ١٢ من سورة النساء .

واستدل الشافعى على قوله ، بأن النبى ﷺ ، لما بلغ الصفا قالت له الصحابة بأيهما نبدأ ؟ قال : ابدأوا بما بدأ الله به .

مسألة :

قال أبو محمد : وذهب أصحابنا إلى جواز التقديم والتأخير ، ما لم يقصد المتطهر بذلك مخالفة السنة .

والنظر يوجب عنـــدى أن يكون على الترتيب المذكور فى الآية . والواو واو النسق .

فإن احتج معارض بقوله : « يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِى وَارْكَعِى مَعَ الرَّاكِعِينَ »[1] ، فأمر بالسجود قبل الركوع ؛ قيل له : إن التعبد كان على مريم ، عليها السلام ، فى خاصة نفسها . وكان ذلك التعبد لأهل ذلك العصر ، والتعبد علينا خلافه .

ووجـــه آخر : أن العرب تسمى الركوع سجودا ، والسجود ركوعا . قال الله تعـــالى : « وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَاب »[2] . والركوع هاهنا السجود ، أى خر ساجداً .

وقوله اقنتى : أى تطيع وتسجد ، أى تصلى ، والسجود الصلاة بعينها . وأدبار السجود أى أدبار الصلاة . واركعى أى اشكرى مع الشاكرين . ومنه قوله : « وَخَرَّ رَاكِعاً » . أى سجد شاكرا . وفى الحديث ، إنها سجدة شكر .

---

(١) الآية مدنية رقم ٤٣ من سورة آل عمران .

(٢) الآية مكية رقم ٢٤ من سورة ص .

مسألة :

ومن حجة من قال بالترتيب ما روى عن النبي ﷺ : أنه توضأ ، فغسل وجهه ويديه ، وباقى أعضاء الوضوء على الترتيب ، ثم قال : هذا وضوء من لا يقبل الله له صلاة إلا به ، فأشار إلى وضوء مرتب .

وفى موضع ، أن هذا غلط ، لأن الحديث الذى ذكر فيه هذا اللفظ لم يذكر فيه الترتيب ، فليس يمنع أن يكون قد بدأ ببعض دون بعض .

ومن ادعى أنه فعله مرتبا لم يمكنه إثبات ذلك إلا برواية ، فلا سبيل له إلى ذلك . ولو ثبت لكان إشارة إلى الوضوء الذى هو للغسل دون الترتيب .

وعن الربيع : ومن تعمد لتقديم بعض وضوئه على بعض فليعده ، وإن نسى فلا بأس .

وروى عن علىّ أنه قال : لا أبالى بأى أعضائى بدأت به إذا أتممت الوضوء .

قال أبو الحسن : لا بأس على من قدم وضوء شىء على شىء .

مسألة :

أجمع الناس على أن لا إعادة على من بدأ بيساره قبل يمينه فى الوضوء . فقد دل الإجماع على جواز ترك الترتيب فى الوضوء . والله أعلم .

وفى موضع ، فإن غسل الشمال قبل اليمين ، أو الرجل قبل الرأس ، أو قدم جارحة قبل الأخرى لم يفسد وضوؤه ، ولا يؤمر بذلك .

مسألة :

ويكره أن يكون الوضوء متفرقا ؛ لأن من نقل كيفية الوضوء عنه ﷺ ، لم يذكر أنه فرق وضوءه . ولا أعلم أن أحداً نقل خبر الوضوء إلا فى موضع ، والنبى ﷺ مقتدى به فى قوله وفعله .

ومن زعم أن تفرقة الوضوء جائزة صعب عليه إقامة الدليل .

مسألة :

وفى كتاب الأشراف : واختلفوا فى تفريق الوضوء والغسل . فقول لا يجوز حتى يتبعه ، وقول يكره تفريقه . واختلفوا عن مالك فيه . وقول لا يرى بتفريقه بأسا ، وهو مذهب الشافعى وأصحاب الرأى .

قال أبو سعيد : إن اشتغل المتوضىء بأسباب وضوئه من الماء أو نحوه حتى جف وضوؤه أو لم يجف ، أن ذلك سواء ؛ وهو تام ويبنى عليه . وإن كان لغير وضوء وبقى على أعضائه منه شىء حتى جف ما مضى أن عليه إعادة ما مضى مع ما بقى على هذا .

وقول : إنما عليه وضوء ما بقى من أعضائه ، ويبنى على مامضى على كل حال، قال وكان يعجبنى هذا لثبوته عملا . ولعل الأول أكثر . والله أعلم .

مسألة :

فيمن توضأ بعض وضوئه ، ثم اشتغل بغير أمر وضوئه حتى جف ؛ فقول

يبتدئ إذا كان بغير عدد ، وأحسب قولا يبنى ، ولعله قلما يوجد إلا على معانى إجازة ذلك .

وقيل فى الذى يتوضأ ويترك رجليه حتى يأتى المسجد فيغسلهما فيه : فقول : إن ذلك جائز ، جف وضوؤه أو لم يجف ، وقول لا يجوز إذا جف ويعيد .

* * *

البَابُ السَّادِسُ

فى النية للوضوء وأحكامها

النية فرض فى الوضوء ، وفى أعمال الطاعات كلها . وإنما تصير الأفعال طاعة بالنية . وعدم النية فى الوضوء يخرج الفعل من أن يكون طاعة ، وما ليس بطاعة فهو من أن يكون فرضا أبعد .

والوضوء فرض ، وشروط أدائه وجود النية فيه . الدليل عليه قول النبى ﷺ : الأعمال بالنيات ، فإذا لم تكن النية فلا عمل .

مسألة :

فإن عارض من قال بثبوت الأعمال بلا نية ، فقال : أخبرونا عن نية الفرض، أهى فرض فتحتاج إلى نية ، أو ليست بفرض فيجوز تركها ؟ فالجواب أن الأمر فيها عند إيقاع الطاعات ، وأداء المفترضات ابتداء ؛ فإذا حضرت النية لذلك صح الفعل بها .

ولا يلزم للنية نية ، فيلزم للنية الثانية نية ، فإن ذلك يبطل الطاعة اشتغالا بتجديد النية ، وخروج الوقت .

مسألة :

ومن الحجة بوجوب النية ، أنها قد تقع تارة تطوعاً ، وتارة فرضاً ، فلا بد من نية يميز بها بين طهارة الفرض والتطوع . فإن قيل هذه نية التمييز لا الطهارة ، قيل له : بل هي نية الطهارة .

وإنما قلنا إنها نية مميزة للفرض من النفل ؛ إذ كل واحد منهما فعل وحكم يعرف بها . فلا يثبت ذلك إلا بوجوبها . فلذلك كانت مميزة بينهما . وكل شيء فصل بين فعلين ، أو شيئين ، أو حكمين سمى مميزاً لهما والله أعلم .

مسألة :

الضياء ـ قال أبو محمد أجاز بعض أصحابنا الطهارة بغير نية إذا أتى بصفة الفعل المأمور بها ، وأثبتها له .

قال أبو محمد : وأظن أصحاب هذا القول يذهبون إلى أن الأمر بالنية من النبي ﷺ لأمته ترغيب لهم فى نيل الثواب . كقوله ﷺ : لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد، فلما كان جار المسجد إذا صلى فى غير المسجد مؤدياً الفريضة بإجماع الأمة كان كذلك قوله : لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه . إنما أراد تضعيفاً لثوابه .

فعندهم أن هذا منه ﷺ حث وترغيب لأمته فيما يشرف أعمالهم .

مسألة :

قال: والذى نختاره نحن أنه لا يكون متطهراً لوضوء صلاة ، أو لغسل جنابة إلا بنية وقصد ؛ لأن الوضوء فريضة . والفرائض لا تؤدى إلا بإرادات .

قال : وفى الأثر، من توضأ وضوءاً لصلاة ولم يحضر نية ؛ قال عمر بن المفضل إذا أحكم وضوءه وحافظ عليه ، وحضرت الصلاة فليصل .

قال أبو محمد : هذا قول العراقيين ، والمسلمون يذهبون إلى خلاف قولهم

فى هذا ؛ فإن شذ واحد من أصحابنا ووافق مخالفينا فقوله مردود متروك ، والله أعلم .

وعن محمد بن المسبّح : أن من توضأ بالماء أجزأه للصلاة وإن لم ينو ، كذلك عن عزان بن الصقر ، فإذا أتى بجميع الوضوء وفعله معتقداً أداءه أجزأه للصلاة ، ولو لم يحضر له نية .

قال المصنف : هذا يصح على قول : إذا قصد الوضوء الذى يستحب للمؤمن أن يكون عليه ، كأن نوى به طاعة .

وقول الشيخ أبى محمد يخرج عندى فيمن توضأ ساهياً لم ينو شيئاً . والله أعلم.

مسألة :

وفى موضع من الضياء ، أن من حكم وضوءه، ولم ينو به صلاة ولا قراءة ولا ذكرا ، فإنه يصلى به الفريضة . ولكن إن لم ينو به بابا من أبواب البر ، ولا الطهارة بعينها وأهمل النية ، وتطهر بغير نية ، ثم صلى به الفريضة ، فعليه الإعادة .

مسألة :

الأشراف ـ كان مالك والشافعى وأحمد يقولون : لا يجزئ وضوء من لم ينو الطهارة .

قال أصحاب الرأى يجزئ الوضوء بغير نية ، ولا يجزىء التيمم إلا بنية .

وفى قول الشافعى إذا توضأ ينوى الطهارة من حدث أو طهارة لصلاة فريضة ، أو نافلة أو قراءة قرآن ، أو صلاة على جنازة ، فله أن يصلى به المكتوبة .

قال أبو سعيد : نوافق قول أصحابنا على أنه لا تجوز الأعمال إلا بالنيات ، وأن الوضوء عمل مما يلزم فيه النية مع العمل. وقد أنى فيمن توضأ الوضوء الكامل إلا أنه لم ينوبه الوضوء اختلاف .

فقول ، إنه وضوء لثبوت العمل مع تقدم النية ، لأن المؤمن متقدم بنية أداء المفروضات عليه وعمل الطاعات ، وقد كان منه العمل الذى هو إيمان ، ولن يضيع إيمانه لنسيانه إحضار النية عند الوضوء ، فإن ذكر ذلك ، فصرف ذلك العمل إلى غيره ، ولم يعتقده ، أو اعتقد غيره ، لم يثبت العمل فى ذلك وينعقد الوضوء .

وقول ، إنه لا ينعقد إلا أن يحضر النية فى وقت العمل . فهذا فى ثبوت الوضوء بالنية وبغير النية .

وأما من توضأ لغير الفرائض ، مما لا يقوم إلا بالوضوء ؛ فقول إنه لا يصلى به الفرائض لأنه ليس بفرض ، والفرض لا يقوم إلا بالفرض . وقول إنه يصلى به إذا حفظه .

وأما التيمم فيخرج مخرج الوضوء إذا وقع موقعه ، حيث ينعقد التيمم .

وإنما ينعقد التيمم عند عدم الماء وحضور المخاطبة ، وبلوغ الإجازة فى الحد الذى يكون مظهرا ، فإذا وقع ذلك التيمم فى هذه الحال ، أخرج عمدى مخرج الوضوء ، لثبوت نية المؤمن المتقدمة ، وأنه لا يضيع عليه إذا وقع موقعه فى موضعه.

مسألة :

ومن أراد الطهارة اعتقد النية فى نفسه قبل أن يتمضمض، أنه يتطهر لصلاة كذا.

وإن قال بلسانه أتطهر الساعة أصلى به كذا فهو أحسن . والله أعلم .

مسألة :

ومن نوى فتوضأ ثم غربت نيته أجزأته واحدة .

فإن قيل : فإن كان الوضوء عندكم لا يجزئ إلا بنية ، فلم لا يحتاج الإنسان إلى دوام النية ، إلى أن يفرغ من الفرض ؟ قيل له : هذا ما لا يمكن ، وتلحق فيه مشقة .

ألا ترى أن الصوم لا يجزئ إلا بنية، ثم ينسى صاحبه وينام ويأكل ناسياً، ولا يضره ذلك .

وكذلك لا يجوز له الدخول فى الصلاة إلا بنية ، ثم قد ينسى ويسهو ، ولا يضره ذلك إذا عرض له ما ذكرنا باتفاق ، ولأن استدامة ذلك إلى أن يفرغ من الفرض يشق ويؤدى إلى بطلان الفرائض . والله أعلم .

مسألة :

ومن غسل بعض جوارحه ثم نواه للطهارة ، وبنى على مسحه لم يجزئه ، لأنه قدم عمله على نيته ، ولا تجوز الطهارة إلا بتقديم النية بأسرها .

وفى موضع : ومن توضأ لفريضة ، فلما صار فى بعض وضوئه ، اعتقده لفريضة ثانية ، فعن أبى الحسن : من لم يتم وضوءه لما اعتقده جاز ذلك .

وعن أبي سعيد : إذا حفظ وضوءه بعد ما فرغ لصلاة ثانية ، أنه يصلى به حتى يعلم أنه انتقض على قول .

مسألة :

وإن علّم رجلا كيف يتوضأ ، ولم ينو به إلا التعليم ، وأجرى هو الماء على مواضع الوضوء ، فقول : يحفظه ويجزئه ويصلى به ، لأنه من البر .

وقول يعيد ولا يصلى به . قال ابن المسبح : من توضأ بالماء أجزأه للصلاة ولو لم ينوه .

مسألة :

وقد جاء الاختلاف فى الوضوء والنية ؛ فقول لا يجزئ اعتقاد الوضوء لصلاة إلا مع ابتداء الوضوء لصلاة أو صلوات، ثم يصلى به ما نوى حتى يعلم أنه انتقض.

وقول ، ولو لم ينو صلاة معروفة . فإذا علم أنه لم ينتقض صلى به ، وقول لا يصلى به إلا ما نوى أن يصلى به ، وقول يجزئه الاعتقاد ما لم يتم وضوءه كله ، ولو بقيت جارحة فإذا فرغ لم يجزئه الاعتقاد .

وقول يصلى به ، ما لم يصل الصلاة التى نواه لها أو فى دبرها ، ما لم يهمل وضوءه ، وأجزأه أن يعتقد لصلاة بعد صلاة فى وقت واحد أو أوقات مختلفة .

وقول ، إذا اعتقد وضوء الفريضة فإنه يصلى به ، ما لم يعلم أنه انتقض ، وإن نوى صلاة بعينها فكما مضى من الاختلاف .

وقول ولو توضأ لنسك أو لشيء من الطاعات ، فإنه يصلى به الفرائض وغير ذلك ، حتى يعلم أن وضوءه انتقض ، قال وكل هذا من قول المسلمين ، ويخرج على الحق .

وعن الصلت بن مالك عن منذر عن سليمان بن عثمان : أن من توضأ وضوءاً لم يرد به صلاة ، فحضرت الصلاة ، فصلى فجائز .

وفى موضع - ولو توضأ ليكون طهوراً ، كان ضربا من الطاعات وكان وضوءاً معتقداً .

مسألة :

وأما إن غسل جوارحه فأسبغها غسلا ، ولم يرد به وضوءاً ولا غسلا لشيء من الطاعة ، فلا يقع ذلك موقع الوضوء . إلا أنه قال : إن صلى بهذا الوضوء فصلاته تامة . ويؤخذ ذلك عن محمد بن محبوب .

وقول : لا صلاة إلا بوضوء ، وليس ذلك بوضوء ، إلا أنه طهور ، وقول لا صلاة إلا بطهور وقد وقع ذلك فى المعنى .

مسألة :

وغسل النجاسة لايحتاج إلى نية ، وإنما هى إزالة النجس . فإذا زالت فقد طهرت . وإنما أمر الإنسان أن يعتقد الطهارة لرفع الأحداث فإذا اعتقد رفع الأحداث صار طاهراً لما توقع من الصلوات .

مسألة :

وعن بشير : أن الرجل إذا اغتمس فى الماء حتى ترطب بدنه كله ، أنه لو نوى به وضوء الصلاة أجزأ .

مسألة :

ومن تطهر للنافلة جاز له أن يصلى به الفريضة . الدليل عليه أنه لم يوجب عليه أن يصمد ، لعله أن يقصد، بالطهارة صلاة بعينها ، وإنما أمر أن يعتقد الطهارة لرفع الأحداث ، وإذا اعتقد رفع الأحداث صار طاهرا بما يوقع من الصلوات . فإذا أتى بكمال الطهارة ، فقد حصل طاهرا عند اعتقاده رفع الأحداث ، وإذا كان كذا جاز له أن يصلى بها ما يشاء إلى أن يحدث .

ودليل آخر : أن الإنسان لايخلو من أن يكون طاهرا عند تطهيره ، أو باقياً على حدثه . ولايجوز أن يكون طاهراً من جهة ، محدثاً من جهة ؛ فحصول الطهارة ترفع الأحداث . وإذا كانت الأحداث مرتفعة ، فالصلاة مقبولة .

مسألة :

ومن توضأ لنافلة أو لنسك أو لقراءة فى مصحف أو لجنازة أو لسجود قرآن أجزأه أن يصلى به فريضة ، وهذا باتفاق فيما علمت . والله أعلم .

* * *

الباب السابع

مايستحب فى الوضوء من الكلام

والكلام المستحب قوله على الوضوء شيء مختلف ، غير أن الذى عليه أصحابنا ، أن يذكر اسم الله تعالى عند الوضوء ، وينوى به الصلاة المفروضة ، ولا يقول غير ذلك .

مسألة :

وقيل إذا تمضمض قال : اللهم طهر فمى من الكذب والخيانة ، وإذا استنشق قال : اللهم أوجدنى رائحة الجنة وأنت راض عنى .

مسألة :

وإذا غسل وجهه قال : اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه أوليائك ، ولا تسود وجهى يوم تسود وجوه أعدائك .

مسأله :

وإذا غسل يمينه قال . اللهم أعطنى كتابى بيمينى ، ويسر علىّ حسابى ؛ وإذا غسل شماله قال : اللهم إنى أعوذ بك ألا تعطينى كتابى بشمالى ، ولا من وراء ظهرى .

مسألة :

وإذا مسح رأسه قال : اللهم عمنى برحمتك . وأنزل على بركتك ، اللهم جللنى برحمتك .

قال محمد بن المسبح : اللهم توجنى بتيجان رحمتك فى جنتك .

وقيل عن النبى ﷺ أنه قال: من مسح برأسه خرجت خطاياه من بين أذنيه .

مسألة :

وإذا مسح أذنيه قال: اللهم أسمعنى زبور داود فى جنتك ، وقيل ، اللهم أسمعنى فتح أبواب الجنة .

قال أبو الحوارى : اللهم احش سمعى وبصرى إيماناً بك .

ويستحب أن يمسح رقبته ويقول : اللهم اجعله ذنباً مغفوراً وسعياً مشكوراً وعملا مقبولا ؛ ويقول : اللهم فك رقبتى من النار والغل يوم القيامة .

مسألة :

فإذا مسح قدميه قال: اللهم ثبت قدمى على صراطك المستقيم ، وثبتنى بالقول الثابت فى الدنيا والآخرة ، اللهم إنى أعوذ بك من غضبك يوم يؤخذ بالنواصى والأقدام . فإذا فرغ من الوضوء يقول : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك . لاشريك لك ، أستغفرك وأتوب إليك ؛ اللهم اجعلنى من التوابين ؛ واجعلنى من المتطهرين ، واجعلنى صبوراً شكوراً ، واجعلنى أذكرك كثيرا وأسبحك بكرة وأصيلا .

وعن النبى ﷺ : من قال حين يفرغ من وضوئه ، رافعاً رأسه إلى السماء : سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أستغفرك وأتوب إليك . ختمت بخاتم ، وفى موضع كتبت فى ورق ثم رفعت تحت العرش ، ثم لم تكسر إلى يوم القيامة .

وعنه عليه السلام يا أبا هريرة إذا توضأت فقل : باسم الله ، والحمد لله ، فإن حافظيك لا يستريحان ، يكتبان لك الحسنات ، حتى ينقضى وضوؤك ، ويحدث من ذلك الوضوء .

وفى موضع إذا فرغ من وضوئه قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم اجعلنى من التوابين ، واجعلنى من المتطهرين ، واجعلنى من عبادك الصالحين .

وقيل ، إنه إذا قال ذلك تفتح له أبواب الجنة فيدخل من أيها شاء يوم القيامة . وإن زاد فأفضل ، وهذا شىء يستحب ، وليس بواجب .

* * *

البَابُ الثَّامِنُ

فى ذكر اسم الله عند الوضوء

اعلم أن لكل شيء مفتاحا ، ومفتاح الوضوء باسم الله . لقول النبى ﷺ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه ، وأنه كان يأمر بذلك ويفعله .

فإذا أراد الوضوء بدأ فقال باسم الله ، قبل أن يشرع يده فى الإناء ، لقول النبى ﷺ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله على وضوئه .

فإذا قال المتوضىء باسم الله تطهر جسده كله . وإذا لم يسم لم يطهر إلا مامسه .

وقال بعض : ومن لم يسم وأسبغ وضوءه لم يطهر جسده . وقد كان بعض الفقهاء يعيد الوضوء إذا نسى أن يسمى .

مسألة .

والذكر على ضربين . ذكر باللسان ؛ وذكر بالقلب . فذكر اللسان يتبع ذكر القلب .

فمن ذكر الله تعالى بقلبه ، فقد ثبت ذكر الله . لأن الوضوء فريضة لاتؤدى إلا بالإرادات،فأراد ﷺ أن يكون المتوضىء قاصداً لإنفاذ العبادة؛ لأنه لا يكون خارجاً مما تعبد به ولم يقصد فعله .

وقول إن قوله ﷺ : لا وضوء، يريد لا كمال وضوء ، ولا فضيلة وضوء ، لمن لم يذكر اسم الله عليه .

وكذلك قول عمر : لا إيمان لمن لم يحج . يريد : لا كمال إيمان . والناس

يقولون : فلان لا عقل له ، يريدون ليس بمستكمل العقل ، ولا دين له، أى ليس بمستكمل الدين .

مسألة :

فى كتاب الإشراف : اختلف أهل العلم فى وجوب التسمية عند الوضوء ، فاستحب كثير منهم أن يسمى الله المرء فى ابتداء وضوئه . وقول الشافعى وأحمد وأصحاب الرأى ، إن تركها عامداً فلا شىء عليه .

قال إسحاق : إذا تركه ساهياً فلا شىء عليه . وإذا تعمد عاد . قال أبو بكر : فلا شىء عليه .

قال أبو سعيد : أما ثبوت الطهارة للصلاة . فذلك مما لا يدافع . وثبوت ذلك من كتاب الله وسنة نبيه وإجماع . لعله الأمة ، إلا من شذ فى غير ترك . إلا المخالفة فى شىء لا حجة له فيه .

وأما ترك التسمية على الوضوء ، فاختلف فى انعقاد الوضوء . مع صحة الخبر عن النبى ﷺ أنه أمر بذلك وفعله . ومع صحة ذلك عنه . ولا ببعد ألا ينعقد إن كان واجباً .

وإن كان أدباً فقد ينعقد على تركه . ولم يأت فيه خبر . أنه أمر وجوب . فلعله من أجل ذلك اختلف فيه .

مسألة :

فمن ذكر الله تعالية على وضوئه وأراد به الله ، فقد ذكر اسمه . وهذا القول عنه ﷺ تأكيد على النية .

مسألة :

وإن ترك اسم الله عند وضوئه . فقد ترك ما ينبغى له . ولا نبصر ذلك مما ينقض وضوءه .

وقول : قد أساء ، ولانقض عليه . وقول ، تركه على التعمد ينقض الوضوء إذا كان ذلك على القصد إلى مخالفة السنة .

ولعله يخرج على التعمد . إذا تعمد لترك ذلك . لأن ذكر اسم الله قد جاء فيه التأكيد ، أن يكون فاتحة لكل شيء من الطاعة .

وأحسب أنه يخرج معنى فساد وضوئه بترك اسم الله إذا لم يقصد بوضوئه لله على ماخوطب به من التعبد . فهو ذلك الترك ، وهو حسن .

وقد يخرج العذر فى النسيان للقصد إلى ذلك مع تقدم النية فى جملة التعبد . والله أعلم .

مسألة :

قال : ولا نعلم شيئاً من الطاعة . وأمر الحلال إلا مؤكداً من السنة عن النبى ﷺ ذكر الله تعالى . وهو أهل لذلك . وكل شيء لم يذكر فيه اسم الله ولا عليه فلا يرجى له معنى صلاح ولا يدرك به معنى نجاح ولا فلاح . والله أعلم.

* * *

الباب التاسع

فى غسل الكفين عند الوضوء

ويجب المتطهر من حدث النوم ألا يدخل يده فى الماء حتى يغسلها ثلاثاً، لقول النبى ﷺ : إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدرى أين باتت يده . وفى خبر : أين جالت يده . وفى خبر : أين طافت يده .

وهذا عندنا على الندب لا على الفرض . ويدل عليه ما روى عن النبى ﷺ أنه قال : لا يدرى أين باتت يده منه ، إشفاقاً أن تكون قد وقعت على موضع نجس من بدنه . وهذا كان قبل وجوب الاستنجاء بالماء .

وقد خالفنا فى تأويل الخبر داود ومتبعوه ، وذهبوا إلى أن غسل اليد فرض على من قام من النوم ، واحتجوا بظاهر الخبر . وليس ذلك بواجب على من لم يقم من النوم بإجماع .

وعن أهل الظاهر : أن غسل اليدين ثلاثاً واجب ، وإن لم يقم من النوم . واحتج من قال بهذا بما روى عن العشرى[1] أن النبى ﷺ توضأ فاستوكف ثلاثاً، فقيل له ما معنى استوكف ثلاثاً ؟ قال : غسل كفيه ثلاثاً .

وقال أحمد بن حنبل : غسل اليدين ثلاثاً واجب إذا قام من نوم الليل ، ولا يجب من نوم النهار . قال هاشم : أول الوضوء يفاض على الكفين .

(١) كذا فى الأصل .

مسألة :

احتج من لم يوجب غسل اليدين من قومنا بأن الله تعالى أمر بالوضوء والاغتسال ، ولم يذكر غسل اليدين قبل إدخالها الإناء . ومما روى أيسر[1] عن النبي ﷺ أنه كان فى بعض أسفاره فعازهم الماء . فأتى بوضوء فتوضأ الناس من عند آخرهم ، وفى هذا الخبر فوائد :

إحداها : أن غسل اليدين قبل إدخالها الإناء غير واجب ، لأنه لم يفعله ولا أمرهم به ، ولو كان فعله لنقل إلينا .

والثانية : أن الماء المستعمل لايجوز به الوضوء . ولو جاز لكان يدفع إلى كل رجل منهم ما يوضئه ، ثم ما توضأ منه يدفعه إلى صاحبه .

والثالثة : أنه يجوز أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة . لأنه عليه السلام ، قد كان يحمل معه النساء ، ولم ينقل أنه ميز بين الرجال والنساء فى الماء .

والرابعة : أن ما يتوضأ به من الماء ويغسل ليس له حد واجب . لأنه عليه السلام لم يدفع إلى كل رجل منهم مقداراً معيناً من الماء . فدل على أن التقدير فيه غير واجب .

والخامسة : أن هذا الخبر يدل على معجزة عليه السلام ؛ لأنه وضأ الناس الكثير بالماء القليل ، كما أطعم الخلق الكثير من الزاد القليل .

---

(١) كذا فى الأصل .

مسألة :

من كتاب الأشراف - واختلفوا فى الماء تدخل فيه اليد قبل الغسل ، إذا انتبه من النوم ، فقال الحسن البصرى : يهريق ذلك الماء .

وقال أحمد : أعجب إلى تهريقه ، إذا كان من قيام الليل ، والماء طاهر لا يهراق فى قول عطاء ومالك والشافعى .

واختلفوا فى المستيقظ من نوم النهار : ففى قول الحسن البصرى ، هما واحد فى غمس اليد ، وسهّل أحمد فى نوم النهار .

قال أبو سعيد : معى أن غسل اليد من سنن الوضوء فى الأدب ، إلا أن تكون نجسة ، ولو ثبت أن النبى ﷺ أمر بغسل اليد قبل أن تدخل فى الإناء عند الوضوء ، ولو كان ذلك واجبا ، ما لحق الماء عندنا فساد ، إلا بصحة فساد اليد بصحة طهارة الماء حتى نعلم أنه نجس ، ولكان التارك لذلك مخالفا للسنة . أنه لو ثبتت واجبة ، أو كانت أدبا ، فلا علمه فى فساد الماء . والله أعلم .

* * *

البَابُ العَاشِرُ

فى المضمضة والاستنشاق

المضمضة تحريك الماء فى الفم وضغطه ، وأصله من المض وهو الضغط . يقال مضه هذا الأمر ومضمضه إذا ضغطه . وهما ضادان ، أدغمت إحداهما فى الأخرى فشددت ، فإذا أظهروها خففوها . وهما كما تقول : خل وخلخل ، ورد وردد .

فكأن المتمضمض يضغط الماء بتحريك له فى فيه مبالغة فى التنقية .

والمصمصة بالصاد : غسل الفم بطرف اللسان .

مسألة :

والاستنشاق هو الاستنثار ، وهو أن يجعل الماء فى أنفه ، لأن الأنف عند العرب النثرة . واستنشق الريح : أدخلها فى أنفه . ويقال نشق إذا أدخل فى أنفه .

قال الشاعر :

ومُغْتَرِبٍ بالمَرْخِ يَبْكى لشَجْوِه
وقَدْ غَابَ عَنْه المُسْعِدُونَ عَلَى الحُب (١)
إذَا مَا أَتاه الرَّكبُ من نَحْوِ أَرضِهَا
تَنَشَّق يَسْتَشْفِى برَائِحَةِ الرَّكْبِ

وأصل الاستنشاق : الشم ، كأنه إذا أدخله فى أنفه فقد شمه . قال جرير :

فَالَتْ فَدَتْكَ مُجَاشِعٌ واسْتَنْشَقَتْ
من مِنْخَرَيْهِ عُصَارَةَ الكَافُورِ

(١) المرخ موضع .

استنشقت : معناه شممت . وهو من النشوق وهو دون السعوط ، وهو أن يجذب الدهن بالريح والنفس . والله أعلم .

مسألة :

والمضمضة والاستنشاق سنتان ، لقول النبي ﷺ للقيط بن صبرة[1] ، إذا توضأت فأسبغ ، وإذا استنشقت فابلغ ، إلا أن تكون صائما فارفق . وقوله لغير لقيط : ضع في أنفك ماء ثم استنثر ، فيجب امتثال أمره .

مسألة :

أجمع أصحابنا على أنهما فرض في غسل الجنابة ، وفي الطهارة للصلاة سنة .

الدليل على صحة ذلك : ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه جعلهما للجنب ثلاثا فريضة ، وبه يقول أبو حنيفة .

وفي موضع وتنازعوا في الاستنشاق . قال قوم واجب ، ولا تصح الطهارة إلا به . واحتجوا بالخبر .

وقال قوم غير واجب . واحتجوا بقوله ﷺ للسائل عن الوضوء : توضأ كما أمرك الله ، فرد ذلك إلى القرآن .

قال المصنف : والنظر عندي يوجب وجوبهما ، لأن ما جاء عن النبي ﷺ من الأمر ، فهو أمر عن الله . وإذا صح الأمر عن النبي ﷺ ، وجب فعلهما ، حتى تقوم دلالة على غير ذلك .

وعن بعض مخالفينا بوجوب فرضهما .

---

(١) صحابي .

مسألة :

قال أبو عبد الله : من تمضمض ولم يدخل يده فى فيه ، فلا بأس عليه إلا أن يكون جنبا .

قال غيره : أحب أن يدخل إصبعه فى فيه إذا توضأ ، يدلّك أسنانه . وقال إن أهل عمان يدخلون الإصبع اليمنى .

قال أبو بكر الموصلى : اليد اليسرى ، وكره اليمنى .

قال محبوب : أظن الربيع كان يدخل اليسرى واليمنى . وقيل : المتمضمض لا يحبس الماء فى فيه ، ولا يدخل يده فى فيه ، ولا فى منخريه عند الاستنشاق إلا أن يكون جنبا .

وقول يجزى المضمضة بغير إيلاج الأصبع، قال: وأما أنا فلا تطيب نفسى حتى أدلج الأصبع .

قال : وعن أبى إبراهيم فيما أظن ، أنه لا يدخل إصبعه فى فيه ولا أنفه ، إلا أن يشاء ذلك .

مسألة :

ومن نسيهما وهو جنب حتى صلى ، أعادهما وأعاد الصلاة ، وفى غير الجنابة اختلاف :

قول صلاته جائزة ، وقول لا تجوز ما لم يتمهما ، وقول لا تتم الصلاة إلا بهما ، نسى ذلك أو تعمد ، كان قد صلى أو لم يصل .

وقول : إن دخل فى الصلاة ثم ذكرها فلا إعادة عليه ، وإن ذكر قبل أن يدخل فى الصلاة أعادها .

وقول : ما لم يتم الصلاة فعليه أن يعيد .

وقول : لو أتم الصلاة فعليه إعادتهما والصلاة .

وقول : لا إعادة عليه ، إلا أن يكون متعمدا .

وقول : ولو تعمد إلا أن يكون جنبا .

مسألة :

اختلف أصحابنا فيمن نسيهما حتى صلى . فقول صلاته ثابتة ، واحتجوا بأن ناسى الستر فى الصلاة ، صلاته تامة .

قالوا وكذلك ناسى سنن الوضوء وضوؤه تام . وقول ، صلاته فاسدة ، دليلهم ، أنها سنة مؤكدة للرواية .

وإن نسيهما فى الجنابة أعاد الصلاة ، لقوله ﷺ : بلوا الشعر ، وأبقوا البشر .

وعن عثمان أن من نسيهما ، ثم ذكر قبل أن يصلى أعادهما ، وإن ذكر بعد أن صلى أعاد الوضوء ، وأعاد الصلاة . وقول لا إعادة عليه إلا أن ينساها وهو جنب فعليه الإعادة .

وقول أبى معاوية لا نقض عليه فى صلاته ولو كان جنبا إذا نسيهما حتى صلى .

مسألة :

قال أبو الحسن : أجاز جماعة منهم أن يتمضمض ويستنشق من ماء واحد ، من كف واحدة ، وهو مذهب ابن سيرين .

وعن سفيان قال : إفرادها أحب إلىّ. وعن عبد الله بن زيد، أن النبى ﷺ كان يتمضمض ويستنشق من غرفة واحدة[1] .

قال غيره : نعم إذا بقى من الماء شىء يجزئ فى الاستنشاق .

* * *

(١) أخرجه الربيع عن أبى عبيدة عن جابر بلاغا

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

فى غسل الوجه للوضوء

الوجه فى لغة العرب ما واجه به الإنسان . لأن العرب لا تعقل الوجه إلا ما ظهر لها وواجهها ، وإنما خوطبت بما تعرفه من لغتها . فإن قيل مقدم الأذنين مواجه بهما ، قيل له الأذن ، وإن واجه بها الإنسان ، فلا تعرفها الناس وجها . ولو كانت وجها لأنها مما يواجه به لكان الصدر إذن يجب غسله مع الوجه لأنه مما يواجه به .

وفى موضع هذا غلط . فإن الوجه ليس مأخوذا من المواجهة أو الرأس إلا بدليل .

ويقال : وجه ووجوه وأوجه بالهمزة ، على أن الهمزة بدل الواو المضمومة . لقوله تعالى : « وإذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ »[1] . معناه : وُقتت ، الهمزة بدل الواو .

ويقال : وجوه وأوجه ، ووسادة وإسادة .

مسألة :

والوجه المأمور بغسله ، هو المأمور بمسحه عند التيمم ، لا أعلم اختلافا .

وحد الوجه من أعلاه منتهى تقبض وجهه عند الاستكمال من رأس الأقرع ، أو من أرفع شعر وجهه . وأما من شعره فى أما كنه فحد وجهه إلى شعر رأسه .

وحده من أسفله إلى ذقنه ، ثم يعم بالماء ما خرج من شعر لحيته إلى أذنيه .

---

(١) الآية مكية رقم ١١ من سورة المرسلات .

وإنما انتهينا بذكر الغسل إلى الأذنين للاختلاف بين الفقهاء فى منتهى الوجه إليهما ، أو إلى دونهما ، وقول : إليهما . وقول : مقدمهما من الوجه . وقول إن المنسأ ليس من الوجه ، وهو ما بين الأذن وصفحة الوجه . وقول إلى العظم الثانى دون الأذن .

محمد بن محبوب فى الاقتضاض : الدليل على أن حد الوجه المفترض غسله من أول منابت شعر الرأس إلى أصل الأذن. قوله تعالى : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فى السَّمَاءِ ». وليس الكشا[1] من الشعر عن مواضعه بزائد فى فرض طهارته . قال ولا أعلم خلافا أن المتيمم لا يجب عليه تخليل لحيته ، ولا يؤمر بذلك استحبابا ، واتفاقهم على أن تارك ذلك مؤد لفرضه ، ماسح لجميع وجهه ، دليل على أن اسم الوجه غير لاحق بالموضع الذى يواريه شعره .

وغسل موضع اللحية واجب ، لأنه مواجه به ، إذا لم يكن هناك شعر ، فإذا ظهر فيه شعر فستره ولم يمكن وصول الماء إليه إلا بماء جديد ، وذلك شديد ، لم يجب غسله ، لأن اسم وجه قد زال عنه .

مسألة :

أبو سعيد فى الرجل إذا أخذت لحيته شيئا من وجهه ، هل عليه أن يدلك الشعر المتصل من اللحية بوجهه حتى يصل الماء إلى الجلد ؟ قال معى : أن ذلك عليه فى جميع ما كان من وجهه ، كان فيه شعر أو لم يكن . قيل : فعليه أن يبل الجلد من تحت لحيته من غير الوجه .

قال : بعض يقول ذلك . وقول ، تمسح اللحية من فوق الشعر .

---

(١) كذا فى الأصل .

مسألة :

قال أبو الحسن : يستحب تخليل اللحية ، وترطيب ظاهر اللحى الأسفل . روى أنه قال ﷺ : أمرنى جبريل عليه السلام أن أغسل العتيك[1] وهوطرف اللحى [الأسفل] . وقول : ليست اللحية من مواضع الوضوء ، إلا أنه يستحب تخليلها ، فإن لم يفعل فلا نقض وكان بعضهم يخلل مايلى الوجه منها .

وكان الربيع يخلل لحيته فى الوضوء للصلاة ؛ وكان وائل يمسحها بيده ولا يخللها .

مسألة :

قال أبو محمد : وليس عندى ما قاله أصحابنا فى إيجاب تخليل اللحية،ولاقول من أمر به استحبابا ، ومن فعله فهو عندى غير ملوم ، ومن تركه فليس بآثم .

وفى موضع : أجمعوا على أن اللحية لاتخلل بالتراب عند الطهارة به ، فيجب أن تكون عند الطهارة بالماء لا تخلل أيضا ، وهما طهارتان فكيف افترقتا ؟ .

مسألة :

ويؤمر أن يمسح وقد يرطب موضع العتيك وهو ظاهر اللحى الأسفل من اللحية .

وليس على الناس أن يخللوا الحاجبين ، ولا العنفقة ، ولكن يجرى عليهما الماء . وكان بعض يخلل الذقن وهو الموضع الذى فيه الشعر أسفل من العنفقة . وكان سليمان بن عثمان يخلله .

---

(١) فى اللغة العيكة هى الأيكة: وقد أخرج الحديث الربيع فى غسل الجنابة من حديث طويل .

مسألة :

وليس على من توضأ أو اغتسل أن يتعمد لفتح عينيه ولا لتغميضهما، ولكن يرخيهما إرخاء ليبلهما الماء . وقول : من توضأ ولم يفتح عينيه ، فإنه غير محكم للوضوء ؛ فإن عركهما حتى يدخلهما الماء فقد أجزأه .

قال محمد بن المسبح : إن أن يكون جنبا فيبلهما بالماء . وعن النبى ﷺ : أشربوا عيونكم الماء لعلها لا ترى ناراً حامية[1].

قال أبو محمد : إن صح الخبر فهو على الندب ، للإجماع على إجازة مسح من لم يشربهما ، ولم يخلل الأصابع . ولولا الإجماع لوجب فرض العمل بذلك عند من يثبت الخبر . والله أعلم .

مسألة :

ويكره لطم الوجه بالماء عند الطهارة . وفى حديث عمر ، أنه كان يسن الماء سنا فى الوجه ، أى يصبه . يقال : سننت الماء على وجهى إذا صببته عليه ، ويقال سفنت أيضاً بالسين والشين .

مسألة :

قيل لهاشم فى طهور الوجه ، قال كان موسى يقول : اعرك الذقن ، أى خلل شعر الذقن حتى تبتل أصوله . وكان يقول الدقن واللحية . قيل له : فالعارضان يخلل شعورها ؟ قال : ما رأيت أحداً يصنع ذلك إلا منير .

---

(١) أخرج صدره ابن حبان وابن أبى حاتم والدارقطنى عن أبى هريرة .

وروى لهاشم الثقة بمحضر منى : أن أبا بكر الموصلى لم يجز تخليل الذقن ، ولا العارضين ، غير أنه إذا كان يغسل وجهه أجرى يده بالماء على لحيته .

ورأيت هاشماً يمدح أبا بكر فى مجلسه ذلك بحسن الرأى .

* * *

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فى غسل اليدين فى الوضوء

وغسل اليدين فى الوضوء بعد الوجه واجب إلى المرفقين لقوله تعالى « وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ » . فإن قيل: لم أوجبتم غسلهما إلى المرفقين وهما حدان؛ والحد لا يدخل فى الحكم المذكور؟ قيل له اعتبرنا قوله إلى المرافق، فوجدنا الحد يدل على معنيين: أحدهما لا يكون داخلا فى حكم المذكور ، والآخر يدخل فيه ، وهو غسل اليدين ؛ ورأينا المحدودات على ضربين ؛ فحد من جنس المحدود ، وحده داخل فيه . ومحدود إلى غير جنسه ، فحده لا يدخل فيه . فالذى لا يدخل فى جنسه ، وهو ما قال الله ؛ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ[1] » أى مع أموالكم . وقوله : « مَنْ أَنْصَارِى إِلَى اللهِ[2] » . أى مع الله .

قال الشاعر :

يَشُدُّونَ أَبْوَابَ الْبِابِ بِضُمَّرٍ إِلَى عُنَنٍ مُسْتَوْثِقَاتِ الْأَوَاصِرِ

أى يشدون خيلهم بأقبيتهم ، وكذلك يفعل الفرسان . والضمر ؛ الخيل ، والعنن جمع عنة ، وهو كنيف من شجر يعمل للفرس ، توقى به من الريح والبرد والحر . والأواصر ؛ الأواحى وكل ماتشد به الفرس فهو إصر ، وأحية وأرى .

مسألة :

وأما المحدود إلى غير جنسه ، فحده لا يدخل فيه . وهو قوله ، « ثُمَّ أَتِمُّوا

---

(١) الآية مدنية رقم ٢ من سورة النساء .

(٢) الآية مدنية رقم ١٤ من سورة الصف .

الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ[1] » . فذلك حد وانتهاء . وقوله ؛ « نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا[2] » ، فذلك انتهاء .

مسألة :

فلما كان المرفقان حدين من جنس واحد ، وجب أن يدخلا معه فى الغسل ، وأيضا فإن غسل المرفقين مع اليدين واجب بإجماع الأمة . وهو أقوى حجة عند النظر .

مسألة :

وإذا مسحت اليمنى على الشمال علواً فهو القبيل ، وإذا مسحت اليمين على الشمال سفلا فهو الدبير . والله أعلم .

وغسل اليدين فى الوضوء من أطراف الأصابع إلى المرفقين . وقيل ، كان النبى ﷺ إذا بلغ المرفقين فى الوضوء أدار الماء عليهما . والله أعلم .

مسألة :

كتاب الأشراف ـ واختلفوا فى وجوب غسل المرفقين مع الذراعين . فقول يجب ذلك وعن زفر لا يجب .

أبو سعيد ، لعل فيه اختلافاً ، فأحسب قولا لا غسل على المرافق معناه أنهما غاية من الذراعين لقوله ؛ إلى المرافق . كقوله إلى الليل .

ومعنى من قال بغسلهما كقوله : « لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . يعنى مع أموالكم .

(١) الآية مدنية رقم ١٧٨ من سورة البقرة .
(٢) الآية مكية رقم ٨٥ من سورة مريم .

ولعله قد قيل ؛ يستحب غسل مابعد المرافق بغير وجوب .

مسألة :

وإذا كان فى يد الرجل خاتم لايدور ، ثم توضأ وصلى فإن عليه البدل . والله أعلم .

مسألة :

أبو محمد . وتخليل الأصابع فى المسح غير واجب بإجماع ، وإن كان اتصال الماء إلى مواضع التخليل واجبا ، ففى هذا دليل على أن ما أصابه الماء من مواضع الوضوء والتطهير من الجنابة إذا لم يمر الإنسان يده عليه بالماء يجزئه إذا جرت اليد على الأكثر منه ، فى قول من يرى إمرار اليد مع الماء واجبا فى الطهارة .

* * *

الباب الثالث عشر

فى مسح الرأس فى الوضوء

قال الله تعالى ؛ « وَامْسَحُوا بِرُءُسِكُم » . وقد روى أن النبى ﷺ مسح رأسه ثلاثاً ، ومن طريق ابن مسعود أنه عليه السلام ، مسح رأسه مسحة واحدة ؛ ولا يجوز لماسح رأسه فى الوضوء إذا حمل الماء بكفيه أن ينفضه منها . فمن فعل ذلك لم يجزىء عن المسح . والله أعلم .

مسألة :

وتنازع الناس فى مسح الرأس . فقيل يمسح جميعه ، وقول أقل القليل منه مالم ينقص عن مقدار ثلاث شعرات وبه يقول الشافعى . وقول بالثلث وبه يقول مالك .

وقول بالربع . وقول بالناصية . والناصية مقدم الرأس .

وعن الفراء فى قوله؛ « لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ[1] » : أى لنسودن وجهه . وقوله تعالى « فَيُؤْخَذُ بالنَّواصِي والأَقْدَام[2] » . قال يجمع بين رأسه ورجليه ، يعنى الكافر ثم يقذف فى النار .

وشعر الناصية من الإنسان يقال له العقربة ، مثل فعلة .

مسألة :

قال أكثر أصحابنا ؛ إن مسح بعض الرأس من مقدمه يجزىء الماسح ،

(١) الآية مكية رقم ١٥ من سورة العلق .
(٢) الآية مدنية رقم ٤١ من سورة الرحمن .

والحجة لهم على ذلك ما روى عن النبى ﷺ ، أنه مسح بعض رأسه ، وهذا خبر إن سلم طريقه فهو محتمل للتأويل .

قال أبو محمد : ونختار أن يمسح جميعه . وأما اللغة فتوجب مسح الجميع ، ومسح البعض . قال الله تعالى : « وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ »(١) . وهو جميعه ، وكذلك فى التيمم : فامسحوا بوجوهكم ، أنه جميع الوجه باتفاق الأمة . فهذان دليلان للجميع .

ودليل البعض : الخبران المتقدمان فى مسح الناصية ، وفى بعض الرأس ، وفيهما ضعف ، ولهم دليل آخر ، وهو أن المذكور يقع على الكل ، وعلى البعض فى اللغة ، وأن العرب تسمى البعض باسم الكل ، كقوله : تدمر كل شىء ولم تدمر الكل ، وتسمى بعض الماء باسم الماء ، وبعض النار باسم النار .

قال لبيد :

تَرَّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَحْتَرِمْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَامُهَا

أراد كل النفوس .

مسألة :

قال أبو سعيد : فى صفة مسح الرأس قولان : قول يمسح كله ، ولا يجزىء دونه ، وقول يجزىء مقدم رأسه دون مؤخره . ويخرج أن ما مسح من رأسه أجزأه ، وذلك من مقدم رأسه .

---

(١) الآية مدنية رقم ٢٩ من سورة الحج .

ولا أعلم بأن يجزىء مسح مؤخر رأسه كله مع مايليه ولو كان أكثر رأسه إذا ترك مقدمه .

ودليل آخر : قول القائل: مسحت يدى بالمنديل ، لا يريد الكل ، ومسحت يدى بالأرض لا يريد الكل . ومسحت برأس اليتيم لا يريد كل الرأس . ونحو هذا . والله أعلم .

مسألة :

قال الثقة : إن هاشما قال : كان موسى يمسح مقدم رأسه ، ولا يمسح القفا ، وكان بشير يمسح مقدم رأسه وقفاه .

مسألة :

ومن مسح رأسه بإصبع أو أصبعين لم يجزئه . وقول محمد بن المسبح يجزئه . وبجميع الكف أحب إلينا .

وإن مسح بثلاث أصابع أجزأه ، لأنه مسح بالأكثر من أصابعه ؛ وإن مسح مقدم رأسه أجزأه ، وإن مسح قفاه لم يجزئه .

مسألة :

عن أبى عبيدة أن جابرا توضأ وعليه عمامة أو كمة ، فأخرها عن رأسه بإحدى يديه ، ثم مسح مقدمه . قال أبو عبد الله : يجزىء مسح الرأس مرة ، يردد فيه ثلاثا .

مسألة :

من كتاب الأشراف ـ كان الحسن وعروة يقولان : يجزىء المرء أن يمسح رأسه بما فضل من البلل فى اليد عن فضل الذراع . ولا يجزىء فى قول الشافعى .

أبو سعيد : الاتفاق من قول أصحابنا يخرج ، أنه يأخذ ماء جديدا لمسح رأسه ، إلا أن يكون ما أخذ من ذراعيه فى الاعتبار فيه فضل عن غسل الذراع حتى لا يكون مستهلكا ، ويبقى من ذلك بقدر ما يمسح به الرأس من غير مستهلك فى غسل الذراع ، ويكون فى الاعتبار فيه فضل عن غسل الذراع . فلعله يخرج هذا .

وأما على الإطلاق بالاختلاف فيه على التعمد فلا أعلمه يخرج معى ، إلا أن يكون نسيانه مسح رأسه حتى يفارق الماء ، فقول إن وجد فى لحيته بللا أو حسبه بقدر ما يمسح به أجزأه .

وقول لا يجزئه على حال إلا ماء جديد على النسيان وغيره .

* * *

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ

فى مسح الأذنين

وعلى المتوضىء مسح أذنيه ، ظاهرهما وباطنهما بعد مسح رأسه . وهو سنة ، ويؤخذ لهما ماء خالص ، لأنهما سنة على حالهما . وفيه اختلاف .

مسألة :

اختلف الناس فى مسح الأذنين ، فقول هما من الرأس ، وقول من الوجه ، وقول ظاهرهما من الرأس وباطنهما من الوجه ، وقول لا هما من الرأس ، ولا هما من الوجه .

من ذهب أنهما من الوجه غسلهما مع الوجه ، ومن ذهب إلى أنهما من الرأس مسحهما مع الرأس ، ومن ذهب إلى أن ظاهرهما من الرأس وباطنهما من الوجه ، مسح ظاهرهما مع الرأس ، وغسل باطنهما مع الوجه .

قال أبو محمد: والنظر يوجب أن مسحهما غير واجب، ولست أنكر أن يكونا مع الرأس ، والوجه أيضا من الرأس لدخوله فيه إذا أمر بإثباته .

ويدل على أن الأذنين ليستا من الرأس المأمور بمسحه ، أن القائل بمسح جميعه قال يجزىء مسح من تركهما ومسح باقيه ، والقائل بالثلث والربع قال لو أتمهما لم يجزئه .

والقائل بأقل القليل منه ، قال : لو مسح أذنيه لم يجزئه ذلك . فعلى جميع ذلك ليستا من الرأس ، فدل أنهما سنة على حالهما .

كذلك المحرم لا يجزئه الأخذ من شعرها . وإن حلق رأسه إلا هما ، فلا يقال ترك بعض رأسه .

فإن قيل ما ننكر أن يكون باطنهما من الوجه ، لأنه مما يواجه به الإنسان . والوجه من المواجهة ، قيل هذا غلط ؛ لأن الوجه ليس مأخوذا من المواجهة ؛ إذ لو أخذ من المواجهة لسمى الصدر وجها . ولا يجوز أن تجعل الأذن من الوجه ولا من الرأس إلا بدليل ، ولا دليل يوجب ذلك .

مسألة :

وعن ابن أنس بن يزيد ، فقيه كان بسلوت ، قال : لا أمسح أذنى ، لأنهما إن كانتا من الوجه فقد غسلته ، وإن كانتا من الرأس فقد مسحته . قال أبو محمد : فى هذا القول نظر .

وعن سليمان بن عثمان ، أنه يدخل إصبعه فى صماخيه . والصماخ خرق الأذن ، والسماخ لغة فيه .

وقال أرخص ما سمعنا فيهما أن يمسحهما مع الرأس بماء واحد ، فقالوا إنه يمسحهما بماء صعب .

قال المخبر بن محبوب : إذا غسلت وجهك قبل أذنيك مع الوجه ، وإذا مسحت رأسك قبل أذنيك مع الرأس ؛ وقد فعله بعضهم للخروج من الاختلاف .

وقيل كان موسى لا يمسح القفا ، فالأذنان أقرب ألا يكونا من الرأس .

وكان بشير يمسح على القفا ويمر على الأذنين . قيل عليه مسحهما إلى أقصى من ينال ثقب المسمع ، قال هكذا عندى .

قيل : فهل قيل فيهما باختلاف فى الديات والقصاص ؟ قال إنهما خارجان من الوجه والرأس فى الأرش[1] والقصاص والدية ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

مسألة :

ابن عباس ، عن النبى ﷺ أنه مسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه ، فمسح ظاهرهما وباطنهما[2] .

وعنه ﷺ أنه أخذ للأذنين ماء جديداً ، وأجاز أبو حنيفة مسح الرأس والأذنين بماء واحد ؛ واحتج بأن النبى ﷺ فعل ذلك ، وأنه قال : الأذنان من الرأس . وهذا الخبر عندنا ضعيف ، ولم يجز الشافعى ذلك .

واحتج محبر عن الربيع بن مسعود أن النبى ﷺ مسح برأسه ، ثم أذنيه بماء جديد .

والخبر عن النبى ﷺ : الأذنان من الرأس ضعيف ، لأنه رواية شهر ابن حوشب[3] وقد طعن فيه أصحاب الحديث . يقال إنه سرق خريطة من بيت المال ، فقال فيه الشاعر :

---

(١) الدية للأعضاء .

(٢) روى الترمذى وصححه عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنها ، وفى الطبرانى من حديث جارية عن أبيه بلفظ، خذ للرأس ماء جديدا.

(٣) هو محدث متروك .

لَقَدْ بَاعَ شَهْرٌ دِينَهُ بِخَرِيطَةٍ ... فَهَلْ يُؤْمِنُ الْقُرَّاءُ بَعْدَكَ يَا شَهْرُ

وإلى هذا ذهب أصحابنا رحمهم الله .

مسألة :

وقال محمد بن محبوب : من نسى مسح أذنيه حتى دخل فى الصلاة ثم ذكر ، فلا تقطع الصلاة ، ويمضى ، ثم قال : هما من الرأس .

مسألة :

أبو سعيد فيمن ترك مسح أذنيه متعمداً ، أنه يختلف فى نقض صلاته إذا صلى بذلك ، فقول : يعيد ، وقول لا إعادة عليه ، قيل فإن لم يأخذ لهما ماء جديداً إلا ما بقى من مسح رأسه ، قال : لا أحب له ذلك ، فإن فعل فلا يعجبنى أن يلزمه بدل .

قال ويروى عن أبى معاوية : أنه كان إذا أراد أن يمسح أذنيه مع رأسه سلل إصبعيه ولم يمسح بهما رأسه ، فإذا فرغ من مسح رأسه مسح بالأصبعين المسللتين عن الرأس أذنيه ، ورأى أن ذلك يجزىء ، ولا كراهية فيه .

وفى موضع من ترك مسح أذنيه متعمداً ، قال إذا غسل وجهه ومسح رأسه ، فلا أرى عليه بأساً .

* * *

البَابُ الخَامِسُ عَشِرُ

فى غسل الرجلين

وغسل الرجلين فريضة ، وقد اختلف الناس فى غسلهما ومسحهما . . فأخذ أصحابنا بالغسل لأنه يأتى عليهما جميعاً ، إذا غسل فقد مسح .

وقد اتفقوا على صحة القراءتين، وأن الآية قرأها الصحابة بالنصب والخفض ، فالخفض يوجب المسح ، لأنه معطوف على الرأس ، والنصب يوجب الغسل ، لأنه معطوف به على الوجه واليدين .

وأجمع الكل على أن القراءتين صحيحتان ، فصارتا بمثابة الآيتين ؛ والآيتان إذا وردتا ولم يكن فى واحدة دفع للأخرى ، وأمكن استعمالهما ، وجب إتيان ما تضمنتا .

مسألة :

فإن قيل ماينكر أن يكون الخفض لا يوجب مسحا ، لأن العرب تتكلم بمثل هذا . يقول قائلهم تقلد سيفاً ورمحاً ، وأكلت خبزاً ولبناً ، وعلفت الدابة تبناً وماءً ؛ ومعلوم أن الرمح لا يتقلد ، والماء لا يعلف ، واللبن لا يؤكل .

قال الشاعر :

وَرَأَيْتُ زَوْجَكِ فى الْوَغَى مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحاً والرُّمْحُ لَا يُتَقَلَّدُ

وقال آخر :

وعَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بَارِداً حَتَّى شَنَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فالماء لا يعلف ، فلا يوجب الخفض مسحا ، بل غسلا .

قيل له : لسنا ننكر ذلك ، وليس بمستنكر أن يؤخر مسح الرجلين ، إذ أن ذلك جائز فيما يحكم المعطوف أن يكون على ما تقدم من المذكور ، وأن يكون حكمه حكمه . وإذا كان ذلك كذلك وجب على المتوضئ أن يأتى بغسل يشتمل على مسح لا يجزئ أحدهما عن الآخر بموجب القراءتين . والله أعلم .

قال المصنف : والغسل عندى فى الرجلين هو الواجب ، لأنه إذا وجب فى الوجه واليدين ، ففى الرجلين أحرى أن يوجب ، لأنهما إلى النظافة أقرب من الرجلين ، وإن كان طريقه هذا طريق التعبد لا التنظيف ، فإن الغسل بالرجلين أليق . والله أعلم .

قال الحبائى المقرى : الجر فى أرجلكم بقرب الجوار ، والمعنى الغسل ، كما قالوا : جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ ، والخراب من صفة الجحر لا من صفة الضب ؛ فجره بقرب الجوار .

قال الله تعالى : « فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ »[1] . والعصوف من صفة الريح ، لا من صفة يوم ، وإنما جره بقرب الجوار .

---

(١) الآية مكية رقم ١٨ من سورة إبراهيم .

قال امرؤ القيس :

كَأَنَّ أَثَانًا فِى أَفَانِينَ وَرْقَةٍ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِى بِجَادٍ مُزَمَّلِ (١)

فخفض مزملا على الجوار ، ووجهه الرفع ، لأنه من صفة الكبير ، لا من صفة النجادة .

وقال آخر :

لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ وَمُوثَقٍ فِى عِقَالِ الْأَسْرِ مَكْبُولِ

فخفض المنفلت بغير ، وخفض موثقاً بالمجاورة .

قال الشافعى : وأيضاً قال الله تعالى : « وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ » ؛ فحد الرجلين بالكعبين، كما حد اليدين إلى المرفقين وفائدة التحديد وجوب الغسل. لأن من قال بالمسح لا يحدد ذلك .

وقرأها ابن عباس والأعرج وأرجلكم بالنصب ، وكذا قرأها يعقوب على معنى ، فاغسلوا أيديكم وأرجلكم .

قال ابن الأنبارى(٢) : العرب تتبع اللفظة اللفظة وإن كانت غير موافقة لها فى المعنى ، ومنه الآية خفض على النسق فى المسح وهو خلافها لأنها تغسل .

قال الحطيئة :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا(٣)

---

(١) الأثان هى الحمارة ، والأفانين جمع أفنون وهو الغصن الملتف والورقة الشجرة ،والنجاد حمائل السيف ، والتزميل اللف .

(٢) هو محمد بن على الأنبارى وهو محدث .

(٣) الزجج هو دقة حاجبى العين فى طول .

فنسق العيون على الحواجب . والعيون لا تزجج ، وإنما تكحل .

مسألة :

وعن على قال : نزل الكتاب بالمسح ، والسنة الغسل . فهذا تقوية لحفظ لفتح يبعد عطف النصب على الخفض . ألا ترى أنه بعد أن يقول ضربت عمرا ومررت بزيد ومحمد ، وأنت ترده إلى معنى الضرب ، وإن كان معناه مستقيما . والله أعلم .

مسألة :

ويستحب غسل أعلى القدم إلى أعلى الرسغ بأربع أصابع ، وقيل بأرخص من هذا عن أبى المنذر بشير .

مسألة :

اختلف الناس فى الكعب من القدم . فقول هو مفصل القدم دون العظم الناتئ فى جنبه ، وهو الكعب هو ذلك .

قال أبو محمد : ونحن نقول بهذا ، ونأمر بإدخاله فى الغسل وإن كان حدا ، لأنه من جنس المحدود إليه . وأما الخليل فقال : كعب الإنسان ما أشرف دون رسغه عند قدمه .

وعن الأصمعى : الكعبان من الإنسان العظمان النابتان من جانبى القدمين .

قال الشاعر : « درماء الكعوب » . يعنى أن ذلك غائب منها ، وأنكر قول الناس فى ظهر القدم . قال : والكعب ادرم ما يبين له حجم ، ليس لرأسه حد .

والدرم استواء الكعبين إذا لم يقبين . وهو ادرم . والفعل درم يدرم درما ، وهو درم . والأدرم الملآن لحما ، والحجم الثانى .

قال المجنون :

تَعَلَّقْتُ لَيْلَى وَهْىَ ذَاتُ مَوْصِدٍ وَلَمْ يَبْدُ لِلْأَتْرَابِ مِنْ ثَدْيِهَا حَجْمُ (١)

والموصد : لبسة للأعراب يظهر منها ما علا السرّة كله .

مسألة :

والمتوضئ يغسل رجليه بالشمال ، ويصب باليمين ، ولا يغسلهما بيديه جميعا . وحد نقا القدمين إذا صببت عليهما الماء فانصب منهما ماء صاف بعد عرك .

مسألة :

وقال أبو إبراهيم : من غمس رجليه فى الماء غمسا بلا عرك ولا دلك ، أو لم يخلل أصابع رجليه ، أو لم يمسح على عرقوبيه ، فإن صلاته وطهارته تفسدان حتى يتوضأ جيداً .

مسألة :

ومن صب الماء على رجليه صبًّا ولم يغسلهما لم يجزئه ، إلا أن يكون ممن يجزى المسح معه ، لأن المسح لا يكون إلا باليد .

* * *

(١) الأتراب ما بين الثديين والترقوتين .

الباب السادس عشر

المسح على الخفين فى الوضوء

من كتاب الأشراف : قال أبو بكر : ثبتت الأخبار عن رسول الله ﷺ ، أنه مسح على الخفين . وممن مسح عليهما أو أمر ، عمر ، وعلى ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وبه قال عطا ، ومن تبعه من أهل مكة ، ومالك ، والشافعى ، وأصحاب الرأى .

وعن ابن المبارك أنه قال : ليس فى المسح على الخفين اختلاف ، إنه جائز .

قال أبو سعيد : المتواتر من قول أصحابنا يخرج أن المسح على الخفين مما نسخه ثبوت الوضوء بالماء وغسل الرجلين بالماء على النص من كتاب الله ، وأنها سنة منسوخة . والعجب كيف يساغ لهم مع إقرارهم بفرض الوضوء وغسل الرجلين ، وكل ما رووه عن النبى ﷺ من الأمر والفعل ، فممكن ذلك قبل نسخه ، وغير ممكن بعد نسخه ، إلا أن يفعل فاعل على معنى الضرورة من البرد ، أو مايشبهه من العلل ، فلعل ذلك يساغ فى بعض قول أصحابنا أن يغسل سائر أعضائه ، ويمسح على خفيه بالماء ، ولا يخرجهما بمعنى الضرورة .

وقول يقيمم مع ذلك ، وقول لا تيمم عليه ؛ فالاستنجاء بالماء ، والمسح على الخفين سنتان منسوختان عند وجود الماء مع إمكان استعماله ، على غير معانى ثبوت الضرورات .

مسألة :

فى المدة التى للمقيم وللمسافر أن يمسح فيهما على الخفين . ثبت أن رسول الله ﷺ جعل المسح على الخفين ثلاثة أيام للمسافر ، ويوما للمقيم . واختلفوا فى ذلك، فقول بظاهر هذا الحديث، وهو آخر قول الشافعى ؛ وكان مالك لا يؤقت فيه وقتا .

واختلفوا فى المسح فى السفر والحضر : فقول يمسح المقيم والمسافر ما بدا له . وأكثر أصحاب مالك يرى أن يمسح المقيم والمسافر كما يشاء .

وقول ، إن المسح على الخفين من غدوة إلى الليل . قال أبو سعيد قد مضى القول ، وإذا ثبتت الضرورة التى يجوز معها المسح على الخفين لم يخرج ذلك عندنا، أنه غاية لقليل ولا كثير ما لم تزل الضرورة التى يجوز معهما المسح على الخف .

وهذا كله من قولهم إن احتمل من قول النبى ﷺ قبل النسخ ، ولا يبعد ذلك .

مسألة :

وفى الضياء ـ وقولنا ، وما جاء به الأثر عن عائشة ، وابن عباس ، وعلىّ ، وجابر بن زيد ، أن الرجل إذا أحدث ، نزع خفيه وغسل قدميه ، مقيما كان ، أو ظاعنا ، أو مسافرا إذا أتى الغائط أو البول أو أحدث حدثا ينقض وضوءه ، فعليه إذا توضأ للصلاة أن يخلعهما ويغسل قدميه ولا يمسح على الخفين .

وعن ابن عباس أنه قال : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة[1] ، والمائدة نسخت المسح على الخفين .

(١) أى سورة المائدة .

وعن عائشة أنها قالت : قطع الله رجلىّ يوم أمسح على الخفين ، وقالت : ودت أن الله قطعهما قبل ذلك ، وأنها قالت : ما لبس ﷺ الخفين قط ، وقالت : ما كان له الخفان قط ، بعد[1] قوله : وأرجلكم إلى الكعبين .

وقال المهنا بن جيفر : لو جاز المسح على الخفين ، لجاز المسح على العمامة ، والكمة فوق الرأس ، ولكن أبى الله تعالى ذلك .

مسألة :

وفيه : وأما المسح فوق الخفين من غير غسل الرجلين ، فلا يجوز عند أصحابنا ، لأنه عندهم بدعة . ولا يرون للماسح عليهما صلاة ، ولا الصلاة خلفه . ومن مسح على الخفين إلى أن مات فهو هالك .

وقد روى عن عطاء أنه قال : ما بال أهل العراق ، أو قال أهل البصرة ، يصلون على غير وضوء ؟ قيل: وكيف ذلك يا أبا محمد ؟ قال: يمسحون على الخفين.

ومن زعم أن النبى ﷺ مسح على الخفين وصلى بذلك المسح ، فقد زعم أنه خالف ما أنزل الله تعالى ، وهلك وكفر بكذبه على رسول الله ﷺ ؛ لأنه عليه السلام كان أطوع لربه ، وأعلم به ، وأخوف له من أن يخالف ما أنزل الله تعالى عليه ، وقد قال عز وجل: «فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فما ذكر الخف . ولا يختلف اثنان فى أن الخف غير الرجل . فهل يكون الماسح على الخفين ماسحا رجليه ، فاعلا ما أمره الله به ؟

---

(١) فى الأصل مع . .

قبح الله أهل الكذب على رسوله ، المهاة الحفاة . كذا وجدت ، والله أعلم .

مسألة :

حازم عن تميم قال : سألت جابر بن يزيد فقلت : أأمسح على الخفين ؟ قال : لا . قلت : الناج ، قال : اخلعهما . قلت : لا أستطيع . قال : جاء العذر .

* * *

الباب السابع عشر

فى المتوضىء يكون على بدنه نجاسة

ومن كان فى بدنه من حدود الوضوء دم أو غيره من النجاسة ، فإنه يغسله ، ثم يبتدئ الوضوء . وهذا القول هو الملائم لسنة رسول الله ﷺ ، لاتفاق الجميع على أن المتغوط لا تصح له طهارة مع قيام الغائط به حتى يستنجى ويزيله عن نفسه ، ثم يبتدئ بالتطهر بعده ، سواء كانت النجاسة منه أو على رأسه ، أو على موضع من مواضع الصلاة حتى يكون تطهير ذلك النجس قبل ابتدائه بطهارة الأعضاء المأمور بتطهيرها للصلاة .

مسألة :

وأما من قال : إن من توضأ ثم وصل إلى موضع النجاسة من بدنه وغسله بحجر أو غيره ، أو غسله له غيره ، ثم أتم وضوءه ؛ فهذا قول ، ولكن لا يشبه قول أصحابنا ، ولا يشبه أصولهم . والله أعلم بصحة ذلك .

مسألة :

ومن توضأ حتى انتهى إلى قدميه ، فإذا فى بطن قدميه خبث ، فليغسله غسلا ناعما ، ثم ليجدد الوضوء ، فإن وضوءه الأول كان باطلا .

مسألة :

ومن كان فيه دم لعلة فى جوارح الوضوء ، ونسى غسله ، فجرى الماء ، وخرج الدم بذلك المسح فإن صلاته لا تتم إذا لم يزل الدم بالماء قبل المسح للصلاة ،

وإنما خرج الدم مع مسح الصلاة بلا إزالة منه ، وتبدل تلك الصلاة وحدها بعد الوضوء . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : فيمن كان فمه نجساً بدم أو غيره، فتمضمض لوضوء الصلاة ، قبل غسل النجاسة ؛ أنه ثبت وضـــوؤه لأن غسل النجاسة فريضة ، والمضمضة سنة ، وبثبوت طهارة الفم كان مطهراً لفمه متمضمضاً ؛ ولو كانت النجاسة فى موضع الاستنشاق فتمضمض ، ثم استنشق، فهو بمنزلة من ترك المضمضة ناسياً أو متعمداً ثم غسل وجهه حتى نظف ، فقد ثبت له غسل الوجه فى الوضوء . وهو بمنزلة تارك المضمضة والاستنشاق وعلى العمد والنسيان على ما مضى ، فإن كان فى ذراعه نجاسة فمسح حتى وصل إليها ، فإنه ليس كالأول ، ووضوؤه فاسد ؛ لأن غسل الوجه فريضة وقعت قبل أن يؤدى فرض إزالة النجاسة .

وهذا على قول من يقول : إن الوضوء لا يجوز إلا على الترتيب ، وأما على قول من يجيزه على غير الترتيب ، فإنه يتم وضوء تلك الجارحة ، إذا كانت اليد اليسرى ثبت له مسح الرأس ، ومسح الرجلين وعليه إعادة غسل الوجه واليد اليمنى والمضمضة والاستنشاق .

مسألة :

أبو سعيد : ولا تثبت الطهارة بكمال الوضـــوء إلا بكمال الطهارة من جميع النجاسات الحادثة سواء كانت منه أو من غيره ؛ وكذلك ما عارض البدن فإنه ناقض للوضوء ، وإن كان قد جاء عن محبوب أو غـــيره ، أنه لو كان فى أحد جوارح الوضوء نجاسة، فتوضأ وهي فيه، حتى إذا أتى إلى موضع النجاسة،وغسله

له غيره ، أو غسله هو بحجر أو غيره إلا أنه لم يمسه ، فإن وضوءه تام إن كان في أول جوارحه ، أو في آخرها ، وإذا ثبت جاز ولو كان في قدمه اليسرى .

ولا يذكر نفسه ، عمد في ذلك ولا نسيان ، ولا يبعد على التعمد على تسليم الأثر به .

ويشبه أن لو كانت النجاسة في غير مواضع الوضوء ففعل فيه ذلك بعد الوضوء غسله له غيره ، أو غسله هو ولم يمسه فإن ذلك سواء ، ويتم وضوءه . وذلك غير بعيد عند ثبوت القول في هذا ؛ لأنه لا فرق في ذلك ، في مواضع الوضوء كانت النجاسة ، أو في غير مواضع الوضوء ، بل في مواضع الوضوء أشد وأولى أن تفسد .

كما قيل لو مس فرجه من غير مواضع وضوء لم ينتقض ؛ وإذا مسه بمواضع وضوء انتقض .

وكذلك لو مس فرج زوجته أو سرتها بغير مواضع الوضوء لم ينتقض ، ولو مسه بفرجه مالم تغب الحشفة في الفرج ؛ فإذا ثبت أن الوضوء يثبت على شيء من النجاسة في مواضع الوضوء وغيره ، لم يبعد أن يكون المتوضىء إذا مسه شيء من النجاسة في بدنه أن يكون مثله ، لأنه لا فرق فيه .

مسألة :

أبو سعيد قال : ويروى عن هاشم بن غيلان أنه لو مس المتوضىء دم في غير مواضع الوضوء فغسله له غيره ، ففيما يستدل به من معنى قوله أنه لا ينتقض وضوؤه

وليس هذا ببعيد إذا ثبت ذلك . وتمام الوضوء أقرب أن يجوز فيه هذا ؛ لأنه قيل فى المتوضئ يخرج منه دم من جرح طرى أو غيره ولم يفض ، أن وضوءه لاينتقض بذلك . فإذا انتقض وضوؤه بغير ذلك فلا يتوضأ حتى يغسله ، ولا يثبت له تجديد وضوئه حتى يغسله .

وبناء الأصل على الفساد يلحق الإجماع بفساده أكثر من معارضات الفاسد له بعد ثبوته ، وذلك ما لا يحصى . وقول : لا غسل عليه فى هذا الدم فى الحالين ، ولا يفسد ما جرى عليه ، كان فى مواضع الوضوء أو غيرها ، إلا أن يخرج الماء متغيراً منه . والله أعلم بالصواب .

• • •

الباب الثامن عشر

فى المتوضىء ينسى شيئاً من وضوئه

ومن ترك المضمضة والاستنشاق[1] أو شيئاً مفروضاً عمداً انتقض ، ولا يتم طهره ، ومن نسى غسل جارحة من حدود وضوئه ثم ذكرها بعد أن فرغ أعاد غسلها وحدها .

قال والناس مختلفون فى ذلك . قال محبوب : من توضأ وجف وضوؤه استأنف .

وقال غيره عن أبى جعفر يبدل وضوءه إذا كان قد صلى ، جف أو لم يجف وإن لم يكن قد صلى أعاد ما نسى وصلى .

قال أبو محمد : من توضأ بعض وضوئه ، ثم شغله أمر عن تمامه بنى عليه ، كان وضـــوؤه الأول جف أو لم يجف ، والأمر له بغسل ما قد غسله محتاج إلى دليل .

قال والدليل على ما قلنا من إجازة المسح وإن جف بعضه ، اتفاقهم على أن المغتسل من الجنابة ، إن غسل بعض بدنه وأخر البعض إلى وقت حضور الصلاة ، ثم غسل الباقى ، أجزأه ذلك بلا خلاف نعلمه فى ذلك . والله أعلم .

مسألة :

عن أبى عبد الله : فيمن نسى مسح رأسه حتى جف وضوؤه ، أن عليه إعادة

---

(١) كذا فى الأصل ، والمعروف أن المضمضة والاستنشاق سنة .

الوضوء والصلاة إن كان قد صلى، وإن كان شيء من وضوئه لم يجف ، فإنما عليه أن يمسح رأسه، وإن كان فى لحيته ماء، فأخذمنه ومسح رأسه أجزأه . وكذلك إن كان فى جارحة من حدود وضوئه موضع لم يصبه الماء ، وكان فى بدنه شيء من الماء فرطب ذلك أجزأه .

وعن ابن محبوب أن ذلك لا يجزئه إلا فى مسح رأسه . وأما غير ذلك من جوارح الوضوء فلا يجزئه إلا أن يعيد بماء غيره .

مسألة:

وإذا مسح للصلاة ونقص الماء ، فبعث من يجيئه بماء ، فلم يجئ به حتى يبس المسح الأول ولم يتشاغل بغير الانتظار ، بنى عليه مسحه . فإن اشتغل بغيره ابتدأ الطهارة .

وبين أصحابنا اختلاف فى استعمال الماء الذى قد استعمله المتوضئ لما نسيه أو لجارحة أخرى .

قال أبو معاوية فيما يؤخذ عنه : إن ذلك الماء مستعمل ، ولا يجوز استعماله ، ومن جوز منهم جعل المستعمل على ضربين : فضرب باين الجسد لا يجوز استعماله ثانية للتطهر، والثانى يجوز استعماله مالم يباين الجسد، كالماء الواحد الذى يستعمل به بعض جوارحه ، ثم يجرى على سائرها، فهذا هو الذى تعلق به من أجاز الماء المستعمل من اللحية والبدن لما نسيه . والله أعلم .

ومن مسح رأسه جاز أن يأخذ الماء من لحيته ويمسحه ، واللحية من الجسد .

قال أبو الحسن : والدليل على ذلك أن المتمسح يأخذ الماء بكفه ، ثم يجريه

على جسده ويردده غاسلا به ، فهذا الفرق بين المستعمل والذى يجوز ، وكذلك الغسل من الجنابة .

وعن الربيع وغيره ، إن كان فى لحيته بلل مسح برأسه . وأما أبو معاوية فلم يجز ذلك .

قال محمد بن هاشم : إن كان فى لحيته بلل ، أو قال ماء ، أخذ منه ومسح رأسه وصلى ، ولا يصلى بذلك الوضوء غير تلك الصلاة .

وفى موضع ، قيل : فإن كان فى يديه رطوبة . قال : أما الرطوبة فلا أعلم ، وأما إن كان بقى ماء بمقدار ما يمسح به ، فقيل يجوز . وقيل لايجوز .

قيل : فإن نسى مثل اليد أو الرجل أو الوجه ، هل يمسح بذلك مثل الرأس؟ قال : أحسب أنه قيل ذلك ، وقيل لايجوز . وهذا أكثر القول لأنه غسل ، والغسل لايكون إلا بماء .

قيل : فإن لم يجد ماء ووجد رطوبة ماء . أولى هى أو يبل بريقه ؟ قال يبل ما أمكنه من الرطوبة ، ويتيمم لرأسه إذا لم يدرك مسحه بالماء .

قيل : فإن بلّ بالريق وتيمم وصلى ، قال : إن كان ماء له حكم قائم ، فأخاف ألا تتم صلاته ، وتعجبنى الإعادة . وإن لم يكن ماء له حكم قائم ، فلا يبين لى أن حكما يفرق به غير الريق . والله أعلم .

مسألة :

ومن توضأ وصلى ، ثم نظر فى موضع الوضوء قارًّا لازقًا به ؛ فعن [ابن]

محبوب : إن كان موضع القار كالظفر أو أكبر ، فعليه إعادة الوضوء والصلاة ، ويخرج القار ، ويوضىء موضعه . وإن كان القار أقل من ظفر فصلاته تامة ، وإن كان خبثاً .

قال أبو عبد الله : قد جاء الأثر بالقار بهذا ، والخبث وغيره فى ذلك سواء .

وعن موسى بن على فى جنب وجد بعد أن صلى قشرة سمكة قد علقت لم يصل الماء إلى موضعها أن عليه تطهير موضعها ، وعليه الوضوء والصلاة .

مسألة :

ومن كانت به سقطة فى مجارى الوضوء وتمسح ولم يعلم بها . قال أبو محمد : لا بأس عليه ، ولو كان جنباً فاغتسل وهي فى جسده ولم يعلم بها فلا بأس .

مسألة :

وكلما مسح المتوضىء عضوا ثلاثاً فقد أجزأه ، ولو لم يستيقن أن الماء قد مر عليه كله ، ولو كانت كل مسحة لاتعم العضو ، لأن الحكم للكثير إذا غلب على الظن أنه قد عمه ، وإن علم أنه قد بقى من عضو الوضوء شىء قليل لم يمسه الماء بعد ما صلى ، فلا شىء عليه .

مسألة :

ومن توضأ وعلى ظفره قار ، فإن لم يخرج وقد غشى الظفر كله وصلى ، فعليه الإعادة . وإن لم يغشه كله ، فلا إعادة عليه .

مسألة :

قال أبو سعيد : إن فى الذى نسى مسح رأسه اختلافا ؛ فقول ، عليه أن يستأنف الوضوء ولو كان وضوؤه رطباً لم يجف منه شيء ، وقول يجزئه مسح رأسه وحده إذا كان وضوؤه رطبا ولم يجف بعد . وقول يجزئه إن مسح برأسه وحده ولو جف وضوؤه كله ، ما لم يدخل فى الصلاة . وقول ولو دخل فى الصلاة ثم ذكر فإنما عليه أن يعيد مسح رأسه وحده .

* * *

الباب التاسع عشر

فى المتوضىء يشك فى وضوئه

عن النبى ﷺ أنه قال : إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان ؛ فإذا أحس أحدكم بشىء من ذلك ، فليستعذ بالله .

وعنه ﷺ أنه قال ؛ إذا قمتم الصلاة فإن الشيطان يحيطكم بين إلياتكم فلا تصدقوه على أنفسكم حتى تروا شيئاً قاطراً ، أو تشموا ريحا رافعاً[1].

مسألة ؛

وقيل للماء شيطان يقال له الولهان ، يولع الإنسان به لكثرة استعمال الماء عند الوضوء ، واستعمال الشكوك مكروه ومتروك ، لأنه من عوارض الشيطان . ويقال إن كثرة الوضوء من الشيطان ؛ لأن فى ذلك الأذى للإنسان والانقطاع من طاعة الرحمن ، وربما أدى إلى تضييع الصلوات ، وذهاب الأوقات ، ومنع من كثرة الطاعات ، وصد عن تأدية العبادات بالشكوك المعارضة ، والوساوس المعترضة ، وبالله التوفيق .

مسألة ؛

ورأى أبو محمد رحمه الله رجلا يتوضأ ويطيل المضمضة والاستنشاق وهو يتشكك ، فقال له أراك تتشكك . ولو كان فى الشك مكرمة يتقرب بها إلى الله تعالى ، لكان النبى ﷺ قد سبق الناس إليه ، وهو ﷺ ينهى عن الإسراف فى الماء ، ثم قال حلال وحرام ، وشبهات بين ذلك . فدع ما يشبه لما لا يشتبه .

(١) رواه أبو داود والبخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه .

مسألة :

ومن شك فى وضوئه كله بعد خروجه منه فلا نقض ، ولا يرجع إلى الشك ؛ فإن شك فى عضو أنه لم يحكمه بعد أن خرج منه لم يرجع . ولو كان ذلك لكان الإنسان لا يبرح يتوضأ .

وإن شك وهو بعد فيه ، فلا يخرج منه حتى يحكمه . إنما لا يرجع إذا خرج من الحد ، وأدى الفرض وكذلك الغسل .

وفى موضع ؛ ومن شك فى المضمضة وهو فى الاستنشاق ، أو فى يده اليمنى وهو يغسل الأخرى فليس عليه أن يرجع ؛ فإنه قد جاوز ذلك العضو إلى غيره .

مسألة :

ومن شك أنه لم يغسل يده أو وجهه ، ثم نظر فإذا الوجه واليد رطبان ، لم أر إعادة عليه .

مسألة :

ومن شك فى غسل البول ، وهو فى غسل الغائط ، لم يجاوزه حتى يحكمه ؛ لأن الاستنجاء واحد ، لأنه بما شاء بدأ منهما . والله أعلم .

مسألة :

ومن شك أنه لم يحكم الاستنجاء ولم يغتسل ، فلا يرجع إلى الشك[1] . فإن شك وهو بعد فيه فلا يخرج منه حتى يحكمه . إنما لا يرجع إذا خرج من الحد .

---

(١) أى إذا انتهى منه .

مسألة :

ابن محبوب . فيمن خرج من الماء من غسل من جنابة أو نجاسة ، ثم شك أنه لم يغسل شيئا من يديه ، أو لم يحكم الاستنجاء . قال ؛ إذا لبس ثوبه فلا إعادة عليه ولا يرجع حتى يستيقن ، وكذلك إذا خرج من الماء على أنه قد غسل أو توضأ ، ثم شك فلا يرجع إلى الشك حتى يستيقن ، ولو لم يكن لبس ثوبه .

مسألة :

ومن بال وذهب إلى الماء ، فلما ترطب الموضع من الماء ، شك أنه استبرأ أم لا .

قال إذا اطمأن قلبه أنه قد استبرأ على ماعود من النبع ، فله أن يمضى على وضوئه ، إلا أن يغلب عليه غالب ينقله على حالته المعروفة .

مسألة :

ومن تغوط وبال ، ثم دخل نهراً ، وهو ذاكر لهما ، أو ناس ، ثم خرج من النهر فشك ، أعرك موضع الغائط والبول أم لا ، فليس ثوبه وصلى ، فأقول ، لايفسد عليه ثوبه ولا صلاته بالشك . فإن استيقن تركه ، غير أن الماء قد جرى عليه فذلك ينجس ما أصاب . وليعد الوضوء ليعرك موضع الغائط والبول حتى يتقنهما ، إن شاء الله .

مسألة :

وأما الجنب إذا نزل فى الماء وهو ذاكر لجنابته أو ناس ، ثم خرج من الماء فشك أنه غسل للجنابة أم لا ، فأرجو أن صلاته وصيامه يتمان ، إلا إن تيقن أنه

ترك شيئاً من الغسل، خباثة لم يعركها ويبقى موضعها ، وإنما أرسل الماء على موضعها إرسالا ، فذلك عليه إعادة ما ترك ويعرك موضع الخباثة التى لم تعرك ، وليعد الوضوء . وأما الصيام فأرجو ألا يبلغ به إلى فساد .

مسألة :

وفى موضع : ومن خرج من الماء ثم شك ، أنه لم يغسل بدنه من الخباثة ، ولم يحكم الاستنجاء فإذا لبس ثوبه فلا يعيد ، ولا يرجع إلى الشك ، ولو شك أيضا وقد قام من الماء قبل أن يمس ثوبه فلا يرجع .

مسألة :

ومن شك فى مسح رأسه وهو يمسح أذنيه ، فإن له أن يمضى على وضوئه فى حكم الاطمئنان ، وأما فى الحكم فلا . وكذلك إن شك فى المضمضة والاستنشاق وهو يغسل الوجه ، فإنه كالأذنين ، قيل فإذا صار فى حد ثالث ، ثم شك فى الأول هل له أن يمضى على وضوئه فى الحكم ؟ قال هكذا عندى . ثم رجع عن ذلك بعد أن رض عليه ، وقال إن كان هذا حكم . وكذلك إذا خرج إلى الثانى لا فرق فى ذلك .

قيل : فمادام فى الوضوء ولو أخر جارحة ، فشك فى الأولى ، فإنه لا يرجع إليه على الاطمئنان . قال : هكذا عندى ، لأنه بعد فى حال الوضوء . فإذا فرغ من الوضوء فشك فى جارحة من وضوئه ، من آخره أو أوله ، وقد خرج من حال الوضوء ، لم يكن عليه أن يرجع فى الحكم . قال هكذا عندى .

* * *

الباب العشرون

فى المتوضىء يشك فى شىء من وضوئه

وكل من كان على يقين من طهارته ، ثم شك فى فسادها ، لم يجب عليه إعادتها ، وكذلك من يتيقن أنه قد أحدث ، ثم شك أنه تطهر أم لا ، فشكه غير مزيل ليقينه ، ولا يزيل ما ثبت من الطهارة إلا كتاب ، أو سنة ، أو إجماع .

وقد روى عن النبى ﷺ : لا وضوء إلا من صوت أو ريح . ولا يجوز أن يرتفع ما تيقن وجوبه بالتجويز ، فإن المعلوم لا يرتفع بغير معلوم .

قال بعض أصحابنا : من تطهر لصلاة بعينها ثم شك فى طهارته فإنه لا يصلى بتلك الطهارة حتى يتيقن أنه لم يحدث .

قال أبو محمد : وهذا قول فيه نظر ؛ لأن الطهارة مأمور بها من كان محدثا . فإذا حصل له وتيقنها كان له أن يصلى ما شاء بتلك الطهارة ما لم يحدث . ووافق هذا أهل المدينة ، واحتجوا ، أنه إذا شك فى الحدث لم تجز صلاته حتى يتيقن الطهارة ، ولا تسقط الصلاة إلا بيقين . والجواب ، أن النبى ﷺ صح عنه الأمر بالثبات على اليقين ، لقوله ، إذا شك فلاينصرف حتى يسمع صوتا ، أو يشم ريحا . فلما جعل الثبات على الصلاة مع الشك وكذلك استفتاحها مع الشك ، وقد وافقنا الشافعى فى هذا ؛ قال : من ثبت له حكم يقين بشىء ، لم يزل الحكم عنه إلا بيقين ثان ، ثم لم يمض على قوله هذا حتى قال فيمن قطع رجلا ملفوفا فى ثوبه ، أنه لا شىء عليه حتى يعلم أنه كان حيا .

مسألة :

فى الضياء : قال بشير عن والده إن من توضأ وهو على وضوء ، فيصلى ما شاء ، حتى يعلم أنه قد أحدث . وقال الفضل : لا يصلى حتى يعلم أنه طاهر .

مسألة :

وعن أبى معاوية فيمن شك فى وضوئه بعد أن يدخل فى الصلاة ولم يكملها ؛ فعليه أن يتوضأ ، ولا تنفعه الصلاة على الشك فى الوضوء .

فإذا فرغ من الصلاة ، ثم شك فى الوضوء فلا إعادة عليه . قيل : وذلك إذا شك فلم يدر توضأ أم لم يتوضأ .

وأما إذا توضأ ثم خرج من الوضوء ، فشك أنه لم يغسل شيئاً من جوارحه ، فلا إعادة عليه ، وهو على وضوئه .

وكذلك إذا قام من موضع على أنه توضأ ، ثم شك فى الوضوء كله ، لم يكن عليه إعادة .

وكذلك إذا مضى على أنه يتوضأ ، فمضى على ذلك وهو ذاكر للوضوء ، حتى أخذ فى الوضوء ، وقام على أنه قد توضأ ، ثم شك فى الوضوء ، فلا إعادة عليه حتى يستيقن على شىء من ذلك بعينه .

مسألة :

ومن توضأ ثم أحدث ، فتوضأ ، فذكر وضوءه الأول والحدث الذى نقضه ، ونسى وضوءه الآخر ، فصلى متعمدا ، وهو يرى أن وضوءه فاسد ؛ فإن ذكر وهو

فى صلاته ؛ قال سعيد بن محرز : أرجو أن تصلح ، وقال آخرها يصلح أولها . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : إذا ثبت الوضوء ، فلا يزيله الشك بالأحداث المعارضة ، حتى يستيقن الحدث .

وأما إذا شك أنه توضأ أو لم يتوضأ ؛ فقول : ما لم يدخل فى الصلاة فعليه الوضوء ، فإذا دخل فلا وضوء عليه لدخوله فى حكم الصلاة ؛ إذ ليس له أن يدخلها إلا بيقين .

وقول : ما لم يتم الصلاة ، وبقى عليه حد فشك ، فعليه الوضوء ، وإعادة الصلاة .

مسألة :

فيمن جاء من الغائط ، فذهب فاغتسل من الجنابة ، ثم شك أنه غسل الغائط أم لا .

فعن أبى المؤثر ، أن من كانت به نجاسة ، فدخل الماء الجارى ليغسلها وهو ذاكر لما فيه من النجاسة ، فلما قام شك وقد لبس ثيابه ، قال : لا بأس عليه فى ثيابه .

وقال غيره : إذا دخل الماء وهو ذاكر للنجاسة ويريد غسلها ، أو قام إلى الماء يريد غسلها ، وذكر أنه قام إلى الماء يريد غسلها ، أو ذهب ليغسلها ثم لم يعلم أنه

نسى ذلك ، فلما خرج من الماء أو قام منه ، نسى ، فهو على أحكام الطهارة والقيام إليها ، حتى يعلم أنه نسى ذلك أو أهمله ، أو تركه ، أو رجع عن نيته تلك .

وإن كان دخل الماء ولم يعلم أنه كان ذاكرا للنجاسة ، حتى قام من الماء ولبس ثيابه ، فهذا عليه أن يغسل النجاسة ، ويغسل ما مس ثوبه من تلك النجاسة ويعيد الوضوء . قال : وهذا عندى مثل ذلك ، ولكن أقول يعيد الوضوء .

وأما موضع النجاسة ، فإذا كان قد عركها للغسل ففى الأثر أن حركة واحدة فى الماء الجارى من بعد ذهاب أثرها يجزىء .

وأما أبو المؤثر فقال : لا يجزىء من بعد ذهاب أثر النجاسة فى الماء الجارى إلا ثلاث عركات .

مسألة :

أبو سعيد : وينبغى للمبتلى بالشكوك فى الصلاة والطهارة ، ويؤمر أن يأخذ بأرخص أقوال المسلمين التى لا تخرج من العدل ، لأن يتقوى بذلك على أمر الشيطان ، ولا يساعد الشكوك ، فإن ذلك مما يفسد عليه دينه ، ويشتغل بذلك عن أمور آخرته وخلوته بعبادة ربه ، لقوله ﷺ : يسروا فإن الله يحب اليسر .

ولقد بلغنى عن بعض أهل العلم أنه كان إذا أراد أن يستنجى من الأنهار الجارية والمياه الراكدة وحتى لا تنجس ، نزح من ذلك نزحا ، ولا يقعد فى الماء خوف أن يترك عادته مما قد استقام له من حسن التدبير ، والدلالة فى الاستنجاء من الآنية والآبار بالنزح ، لأن من استعد بالشدائد عند الرخاء ، كاد أن يصير على البلاء . والله أعلم .

وقد جاء فى الخبر عن النبى ﷺ أنه قال : يجزىء فى الوضوء مد ، وهو ربع الصاع ، قال وأحسب أنه قال : وسيأتى أقوام من بعدى يستقلون ذلك . أولئك على خلاف سنتى .

مسألة :

وكان الربيع يتنزه عن الاستنجاء فى الماء الجارى ، والغسل من الخباثة ، فلم يتابعه ابن المعلى على ذلك . والتنخم والبزاق فى الماء مكروه .

* * *

الباب الحادي والعشرون

في المتوضىء يجد نبعا ويحتشى

ابن جعفر : من كان يحتشى بقطن فى ذكره ، فخرج شىء حتى ترطبت القطنة ، فلا بأس عليه حتى يظهر شىء مما خرج منه .

وإن كان شىء من القطنة ظاهرا ليس برطب وترطب داخلها ، فلا فساد عليه حتى يعلم أن تلك الرطوبة ظهر منها شىء .

وبلغنا عن بعض الفقهاء ، أنه كان إذا احتشى غسل رأس ذكره ، وفى ذلك رخصة بغير أن يكون ذلك عليه .

أبو سعيد : قد قيل عن بعض الفقهاء إنه كان يفعل ذلك ، ويأمر به ليترك ما يجد فى الرطوبة هنالك حتى يعلم أنها مما تفسد عليه ليقوى بذلك على الشيطان . قال : وبعض لا يأمر بالقصد إلى هذا خوفا أن يكون هناك نجاسة صحيحة ، فيدعها لذلك . وهذا احتياط ، والأول على الحكم والاحتياط . قال : ويعجبنى ذلك لمن كان يعرف نفسه بالشك والوسواس ، وترك ذلك لمن لا يعرف نفسه بالشكوك فإن فعل ذلك على حال فهو وجه على ما يقوى على أمر الشيطان .

وما صح على الأصول فهو أقوى وأولى ، والاحتياط يكون على معنى الاختيار . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو محمد : الذى ذكر ابن جعفر ، أن بعض من كان عنده علم كان يرطب

عمدا لحال الشك ، ووجدنا عن النبى ﷺ ، أنه كان يفعـــل ذلك . قال : لا أعرف وجهه إن كان الخبر صحيحاً ، لأن الصفة التى تليق بأهل العلم أن يكونوا محتاطين على دينهم ، ولا يدفعون بالماء عادة يعرفونها من أنفسهم .

وأما ما رواه عن النبى ﷺ أنه كان يفعل ذلك ، فما علمت أن أحداً من أهل الحديث وأصحاب السير نقل وصفه ﷺ بسلس البول. ولو كان فيه لوردت السيرة عنه بحكمه عنه قولا وفعلا ، كما نرى عمن لا يبلغ درجته ، وكما يروى عن علىّ أنه بعث إليه ﷺ يسأله عن المذى والودى ما حكمهما ، وقال للرسول اكتم على ، فإنى أستحى من رسول الله ﷺ لأن ابنته زوجتى ، فروى أنه ﷺ أمر أن ينضح الأنثيين بالماء البارد ليرتفع ذلك عنه . والله أعلم .

مسألة :

ومن احتشى بقطنة على حشية، ثم حذف الحشية ، فلما خرجت أصابت القطنة والحشية شيئاً من رأس الذكر ؛ فلا أرى عليه بأساً فى هذا ، ولا على وضوئه ، ولا ثوبه إن مسه حتى يعلم يقيناً أن الحشية خرج منها رطوبة من البول ، وأنها مست ما ظهر من ذكره .

مسألة :

ومن توضأ فلما قام من الماء وجد فى ذكره إصعابا وتحدر منه كأنه بول يخرج منه ، ولا يستيقن على ذلك. فلا بأس عليه حتى يعلم يقيناً أنه قد خرج من ذكره ماء، أو ما ينقض عليه ، وأنه قد خرج من ثقب الذكر ، وإلا فلا بأس عليه .

مسألة :

وإذا ترطبت القطنة التى قد احتشى بها فى جوف الذكر من البول ، فلا فساد على الثوب ولا على الوضوء ، حتى يعلم يقيناً أن القطنة فى جوف الذكر قد ترطبت من البول ، وأن رطوبته قد ظهرت فرطبت ما ظهر من هذه القطنة .

مسألة :

ومن غسل ذكره ، أو قعد فى نهر ، ثم خرج من ذكره شىء ولا يدرى أهو بول أو ماء ، فلا بأس حتى يعلم أنه بول . لأنه قد كان فى الماء . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو صفرة : قلت [لابن] محبوب[1] فى الاحتشاء ؛ قال : يلوى القطنة فى الحشية ، ثم يدخلها فى الإحليل ويجذب الحشية ، وإن بقى بعض القطنة خارجاً فلا بأس . وإن كان فى أصل القطنة من داخل الذكر بول والخارج نظيف ، فلا بأس على وضوئه .

مسألة :

وإذا انقلعت القطنة من موضع الاحتشاء من البول ، فليعد الوضوء . وقول : ما لم يصل إلى الطهارة فلا ينتقض .

مسألة :

فإن احتشى من المذى ثم بال فلم يخرج الحشو مع البول ، فليعالج الحشو حتى يخرجه .

---

(١) فى الأصل ، لمحبوب .

أبو المؤثر : فإن بال ثم احتشى ، ثم استنجى ونسى أن يخرج الحشو وصلى، فصلاته تامة .

مسألة :

وقيل : فى رجل ممن ابتلى بالاحتشاء أنه استعمل حشواً كثيراً من أصناف الشجر ، فلم يجد شيئاً من الحشو أصلح فى ذلك من الأسل والغيل .

قال المصنف: وأخبرنى رجل أنه كان عسر البول من الحصاة ، فكان يدخل فى الإحليل مكحلا ليسرح عنه ذلك .

مسألة :

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم : فيمن احتشى بقطنة نجسة وغسل الظاهر من الاحتشاء هل يكون ظاهر القطنة طاهراً وباطنها نجساً ؟ أرجو أن تكون طاهرة. ولا بأس بذلك .

مسألة :

الفضل بن الحوارى : فيمن يدخل على رأس ذكره ثلاث مرات بحشية ، ثم أخرج الحشية التى أدخلها، فأصابت ما ظهر من ذكره . قال. لا أرى عليه بأساً فى وضوئه ، ولا على ثوبه ، حتى يعلم يقيناً أن الحشية قد خرجت منها رطوبة من البول ، أو أصابته .

* * *

الباب الثانى والعشرون

فى المتوضىء يخرج من أحد فرجيه رطوبة أو يشك فى ذلك

أبو سعيد . فى الذى يجد كالشىء يخرج من إحليله ، وقد كان ربما وجد إذا نظر ، وربما لم يجد إذا وجد شيئاً مثل ذلك. فيخرج فى الحكم أنه إذا كان على وضوء ، فإن حكمه الطهارة حتى يعلم أنه قد خرج منه شىء . ولو كان إذا وجد ذلك وأبصر ، فوجده خرج على أكثر ما يعنيه، إلا أنه لم يستيقن على حاله هذه ، على خروج شىء بوجود ذلك لا شك فيه ، وثوبه على حكم طهارته حتى يعلم بنجاسة لاشك فيها .

وأما فى الاحتياط ، فقيل عليه أن ينظر إذا وجد مثل هذا ، فإن لم يمكنه النظر وكان فى الليل أو فى صلاة أو غير ذلك ، وخشى من النظر والمس يولد به ، نقض طهارته ، أو كان فى صلاة فإنه يضرب به على الذكر من فوق الثوب ، فيمسح به على فخذه أو على ما يليه من بدنه مما أمكن ، فإن وجد بللا لا شك فيه ليس من طهارة متقدمة، كان قد خرج من الشبهة والريبة، وإن لم يجد شيئاً لم يكن عليه ، وكان قد احتاط .

وقول : ليس عليه هذا ، إلا أن يجد سيلان ذلك وخروجه مما لا يشك . وهذا يخرج على الحكم ، والأول على الاحتياط .

مسألة :

ويخرج عندى من قال بهما جميعا أنه لو لم ينظر ولم يمس ، ولم يصح معه بلل

خارج إلى موضع الطهارة بماسته شيئا من يديه أوثق به أنه ليس عليه فساد فى وضوئه ولا ثوب ولا صلاة إن كان فيها .

مسألة :

وقيل . إن نظر بعد أن أحس فلم يجد ، ثم نظر بعد ذلك فوجد شيئا خارجا لم يعرف متى خرج ، فنى معنى الحكم ، على قول من يقول ليس عليه النظر ولا المس ، حتى يستيقن أنه خرج منه شىء ، فإذا أمكن خروجه بعد تمام صلاته إن كان فى صلاة أو لمعنى مستحيل عن حكمه فليس من حكم ما مضى شىء ، وصلاته تامة حتى يستيقن أن ذلك كان خارجاً حين وجد .

وهذا صحيح فى الحكم . ويخرج على قول من يقول : إن عليه النظر والمس فإذا لم ينظر أو يمس فى وقت ما كان يجده ، حتى أبصر بعد ذلك، فإذا هو خارج فقيل عليه فساد صلاته حتى يعلم أنه إنما خرج بعد تمام الصلاة . ولو أمكن ذلك لما تقدم من دخول ذلك عليه ، ولو لم يكن وجد ذلك . فلما فرغ من صلاته نظر فإذا هو خارج منه مثل ذلك كالمسألة الأولى لم يكن فى القولين عليه إعادة فى صلاته حتى يعلم أن ذلك خرج فى صلاته .

وفرق القائل بالاحتياط بين وجوده له فى هذا ، وبين الذى لم يجد . ويخرج ذلك فى الاحتياط .

وأما الحكم فسواء ؛ لأنه يخرج من المعارضة من أمر الشيطان مما يريد به اشتغال الإنسان مع ثبوت حكم طهارته حتى يعلم نجاستها ، وتمام صلاته حتى يعلم فسادها بما لا شك فيه .

وإذا ثبت ، الاحتياط فى فساد الصلاة ، ولو احتمل خروجه من بعد بمعنى وجوده .

والفرق بين الواحد وغيره لحق الاختلاف فى الثوب ، إذا كان لا مخرج له من مماسته النجاسة حين وجد ، ولو لم يجد حين الخروج مماسا لموضع مخرجها الذى تفسد به الصلاة ؛ لأنه لا فرق فى ذلك .

وإذا ثبت هذا على الثوب فلم يوجد موضع النجاسة ، خرج فى الاحتياط على غسل ما دخل عليه الأشكال إلى ما لا ارتياب فيه .

وبعض من قال بفساد الصلاة بمثل هذا ، لا يوجب فى الثوب فى مثل هذا فساداً ، حتى يعلم أنه مسه شىء من النجاسة إذا احتمل ذلك .

فإذا ثبت الفرق فى هذا لزم فى الصلاة كذلك كما فى الثوب . إلا أن يخرج نظر فى الفرق عند المشاهدة . قال : ويعجبنى الحكم فى هذا ، ما لم يقع ما يشبه اليقين ، ويصير مدافعا لليقين .

مسألة :

وكذلك يخرج فى مثل هذا ، إذا وجد شبه طعم الدم فى فيه،أو عرفه فى أنفه، أو كالريح تخرج من دبره لمعنى سواك أو غيره ، ولم يستيقن فى ليل أو نهار . فيخرج عندى فى الحكم فى جميع ذلك ، أنه على طهارته ، وعلى حكم الطهارة من وضوء أو غيره ، حتى يصح معه ما لا شك فيه ، وليس عليه إذا أحسن معارضة الشيطان ولم يستيقن على شىء أن يشغل نفسه بنظر ولامس .

وقول من يرى الاحتياط يطلب لنفسه الخروج بحسب ما يرجو أن يدركه ، حتى يخرج من تلك المعارضة بما يستيقن منها .

مسألة :

وكذلك لو بلى بشبه ذلك من دبره ، أو امرأة من قبلها ، فذلك سواء ويخرج فيه القولان والأخذ بالحكم أقوى فى معارضة الشيطان، والأخذ بالاحتياط ما لم يخف دخول الشك إلى ما يخرجه من الحكم والاحتياط لا بأس به ، ولعله أحوط . وربما كان من ترك الحكم وطلب المبالغة يولد الشكوك والوسواس حتى يخرج إلى مفارقة الحكم والاحتياط من ترك الفرائض فى أوقاتها ، والجماعات مع أهلها ، وفاته لله ما أدرك غيره ممن أخذ بالحكم واستقام .

وإن استعمل الاحتياط فى الفسحة ، فليس ذلك بضار ، ما لم يخف تولد الأضرار ، ومن نال الحكم ، فقد أدرك حكم الأصول ، ومن استقام على الأصول كاد أن يقدر على كثير من أموره إن شاء الله .

مسألة :

فأما الذى يجد الرطوبة ، ويستيقن من البلل فى هذه المواطن ، وقد كان تقدم بلل من وضوء أو غسل ، فاحتمل أن يكون حادثا من نجاسة من قبل أو دبر ، وأن يكون من البلل المتقدم ففى الحكم أنه على الطهارة حتى يستيقن أنه حدث من غيرها ، أو يصير إلى حال لا يمكن ثبوتها إلى ذلك الوقت ، فحكمها نجس ، ما لم يحتمل أن يخرج من هنالك طهارة . فإذا احتمل ذلك فالطهارة أولى به فى الحكم ، ما لم يدخل إشكال يخرجه عن الاطمئنان إلى أن ذلك من رطوبة أو من طهارة .

مسألة :

وقيل فى المرأة الثيب يخرج من فرجها الماء من بعد وضوئها ، أو غسلها من خباثة ، أو حيض . قد يعرف أن الماء الطاهر يدخل فى فرجها عند التطهير . فقول : إنه نجس ؛ إذ هو مخرج النجاسة حتى تستيقن أنه كان من الطاهر .

وقول ما احتمل أن يكون باقيا من الطاهر فهو طاهر ، حتى يخرج متغيراً عن الماء الطاهر ، أو لا يمكن أن يكون منه من المحتقن فى الفرج من حيث تبلغ الطهارة ؛ فهذا إذا كان على أثر طهارة قد غسلت فيها الفرج وغسلت داخله .

قال الناسخ : وجدت فى بعض الجوابات ، أن المرأة إذا تطهرت ثم خرج من فرجها ماء بعد التطهير ، فإن كان باردا فهو طاهر ، وإن كان ساخنا فهو نجس . والله أعلم . انظر فيه ولا تأخذ منه إلا ما وافق الحق والصواب .

مسألة :

وأما على غير ذلك من الاستنجاء من بول أو غائط لا تدخل يدها فى الفرج ، فهذا أقرب أن يثبت فيه معنى النجاسة على حال ، حتى تعلم أنه طاهر ، قد دخل من ماء طاهر .

مسألة :

وقيل لو أدخل يده فى فرج زوجته وهى ثيب ، فمسته رطوبة منها ، فإن كانت حيث تناله الطهارة من الجماع والحيض المحكوم عليه بأنه قد طهر ما قد لزمه حكمه من النجاسة ، فإن يده طاهرة ، حتى يعلم أنها نجاسة . فإذا ثبت هذا المعنى ، فلا يخرج إلا على الاختلاف .

وإذا ثبت الاختلاف فى هذه الرطوبة ، لم يبعد تساوى ذلك وما يخرج من الماء إن احتمل أن يكون طاهرا تستيقنه ، حين استنجت من الماء الطاهر ، وبقى هنالك حتى خرج فيشبه الاختلاف .

مسألة :

ولو خرج هذا الماء من ذكر ، كان فى الحكم نجسا ، ولا يخرج له معنى طهارته لأنه خرج من مجرى النجاسة التى لا تبلغ إليه الطهارة فى الحكم ، وهو فى الحكم نجس . لأنه لو احتمل أن ينشفه كان دخوله إلى موضع النجاسة التى لا تبلغها الطهارة فى الاعتبار ولا فى الحكم ، لا يبين فيه اختلاف .

وإذا ثبت أنه من فرج الثيب ، كان طاهراً لطهارة الموضع . فلو ثبت على هذا خروج شىء من الطاهرات من موضع الطهارة ، مثل قيح أو بأس من قرحة فى الرحم ، لكان هذا طاهراً مالم تعلم أنه مسه شىء من النجاسة ، أو جاء من موضع النجاسة : من حيث لا تبلغه الطهارة .

قال ؛ ولا يشبه هذا إذا صح أنه قيح أو بأس خروج الماء . لأن الماء يحتمل أن يكون من الماء الطاهر ، ويحتمل أن يكون خارجاً من الماء النجس ؛ لأنه قد يخرج من المرأة الماء النجس الصافى والأكدر ، ولا يكون خروجه فى الاعتبار من حيث تنال الطهارة ، وإنما يأتى من موضع الولد أو غيره من والج الرحم ، حيث لا تناله الطهارة . والقرحة فى موضع الطهارة كظاهر البدن إذا صح طهارة الرحم . ولا بد أن يكون موضع الجماع من والج الرحم حكمه حكم ماسبقته الطهارة إذا ظهر ، أو يكون من داخل البدن الذى لا تصح له طهارة ، ولا يلزم فيها طهارة

ويكون ما خرج منه نجسا بمنزلة الدبر الذى ليس عليه طهارة وحكم ما جاء منه مما عدا الحلقة نجس ، ولو صح أنه قيح أو بأس من قرح داخل .

مسألة :

ويخرج الاختلاف فى غسل والج قبل المرأة من الحيض والجماع على مابينا فى باب وضوء النساء .

وإذا ثبت أنه من دواخل بدنها كان كل ما كمن فيه من دم أو ماء أو صفرة ، ليس بحدث ينقض ، بمعنى الاتفاق أنه لا يكون حيضا ولا استحاضة .

وإذا ثبت هذا كان موضع نجاسة ولو طهر ، وكان كل ماخرج منه وظهر خارج الفرج نجس ناقض للطهارة من ماء أو صفرة أو كدرة ، ولا يكون ناقضاً للطهارة مالم يظهر .

وكذلك يكون نجسا ما خرج منه من قيح أو بأس ولو صح أنما هو حيث تبلغ الطهارة .

وإنما يخرج ما ذكر من تلك المعانى على قول من يثبت عليها غسله . لأنه لايستقيم أن يثبت عليها غسله وهو نجس ولا يظهر ، فيكون عبثاً ، بل لايثبت عليها غسله إلا لمعنى أنه يظهر وأنه موضع طهارة .

مسألة :

وإذا ثبت غسله . وأنه موضع طهارة ، فلا يفسد بما كان فيه إلا ماصح أنه من النجاسة .

ولا أعلم اختلافا يوجب فى البكر أنه ما خرج منها من ماء أو غيره ، ولو صح أنه كان مما دخل من الماء الطاهر إلا أنه نجس ما خرج من والج الفرج إلى خارجه .

كذلك لو ثبت أنه صح دخول ماء طاهر فى الدبر أو فى الذكر متعدياً موضع الطهارة ، ثم خرج كان نجساً ، لا يبين لى فيه اختلاف ، لأنه موضع نجس لا تبلغ إليه الطهارة .

وكذلك ما خرج من داخل الدبر من قيح أو بأس أو ماء ، ولو استيقن أنه ليس من معنى الغائط . ولا من الجوف . ولو أدرك ذلك باليد وطهر موضعه لكان عندى سواء .

مسألة :

أبو سعيد : وأما الاحتشاء ، فقيل مجملا : إنه لو احتشى بعد أن تبول ، ثم استنجى ولم يخرج الاحتشاء . فإن له ذلك . ويخرج أن له أن يفعل ذلك ، وليس عليه إخراجه ، ويدعه .

وقول : ليس عليه ذلك حتى يستنجى ، ثم يحتشى . لأنه إذا احتشى قبل أن يستنجى كان مانعاً للطهارة .

وقول : إن كان يبلغ إلى موضع ما تناله الطهارة ، فيحول بينه وبين الطهارة ، لم يجز له ذلك ؛ وإن كان إنما هو حيث لا تناله الطهارة ، كان له ذلك قبل الاستنجاء .

وبعده :

قال : وفى الحكم لا أجد مانعاً يمنع ذلك قبل الاستنجاء وبعده . فإن كان فى موضع يمنع الطهارة من حيث تبلغ ، وتحت خروج قول من يمنع قبل الاستنجاء إلا أن يخرجه إذا أراد الاستنجاء .

وإن كان كله لا يحول ، فليس عليه إخراجه فى الحكم ، ولو كان يعلم أنه قد تنجس، وكان يقدر على إخراجه لأنه لا مانع يوجب منعه ، وليس هو فى موضع ما يجب فيه التعبد بالطهارة. وإذا كان كذلك، كان بمنزلة مجرى البول فى الحكم؛ إذ لا تمتنع النجاسة ، وإذ لا تبلغه الطهارة ، ولا هو متعبد بغسله ، وإنما يجعله ليمتنع به عن النجاسة .

مسألة :

ويخرج قول ، إن كان الاحتشاء فى موضع يقدر على إخراجه ، وقد علم أنه تنجس ، وأنه نجس ، فعليه إخراجه ، لأن عليه إزالة النجاسة كلها مما يقدر عليه بلا مضرة كالاستبراء من البول ، حتى يخرجه ومما هو غير خارج من المنى بالبول.

وأما إذا كان لا يقدر على إخراجه إلا بالبول ، فلا أعلم أنه قيل إن عليه أن يبول حتى يخرج الاحتشاء ، وإنما يخرج ذلك عندى ، أن عليه إخراجه إذا تنجس وقدر عليه بالمعالجة من ظاهر . وإذا ثبت أن عليه إخراجه إذا قدر عليه إذا تنجس ، لم يخرج ذلك عندى من ثبوته عليه أن يخرجه بالبول، كما أنه قد ثبت عليه فيما عليه إخراجه من المنى بالبول ، ولا فرق فى ذلك ؛ فلما لم يكن الاحتشاء فى موضع الطهارة ولم يحل بين شىء تجب طهارته ، كان معناه لمجرى البول

فى موضعه . إذ هو نجس من داخل بدنه ، وليس عليه إخراج الدواخل فى بدنه بمعالجة ، إذا لم يكن فى موضع تجب طهارته ، ويترك إذا كان هكذا .

فإذا كان قد احتشى على طهارة ، ثم تنجس الاحتشاء بعد ذلك ، فعلى قول من يقول عليه إخراجه كان له إخراجه بغير معنى البـــول الذى ينقض طهارته . فإن لم يخرجه وصلى ، كان كأنه قد صلى بنجاسة .

ويخرج على هذا أنه سواء تنجست القطنة من داخل ، أو من داخل وخارج وقول : ليس عليه إخراجها ولو علم بنجاستها من داخل ولم تظهر الرطوبة ؛ ولا تفسد عليه إذا كانت فى غير موضع الطهارة لأن نقض الطهارة إنما يقع بما ظهر على سمة الذكر . والمعنى كله سواء . إن كان عليه إخراجها ، فسواء تنجست كلها أو بعضها ، قدر على إخراجها من ظاهر أو باطن ، ببول أو غيره ؛ لأن هذا معنى حكم ما يجب إخراجه أن يحتال عليه بكل ما يقدر عليـه ، وما لا يجب إخراجه فلا يجب بوجه قدر عليه ، أو لم يقدر ، ولو كان فيه فضل إلا للفضيلة ، ما لم يشغله عن لازم ، أو عما هو أفضل منها .

مسألة :

ولا معنى يوجب إخراج الاحتشاء ، كان قبل الاستنجاء أو بعده ، فينجس ما لم يكن يبلغ إلى موضع الطهارة ، فتحول بينها أو شىء منها ولو قدر على إخراجه ما لم تصر النجاسة إلى موضع ينقض ، رطبة كانت أو يابسة .

وليس ما يقدر عليه المحتشى بمعالجة إذا لم يبلغه بطهارة فى معنى إخراج النجاسة منه ، بمنزلة الثيب وإدخال يدها لغسل والج فرجها ؛ لأن الثيب تقدر

على طهارة ذلك بيدها وبالماء . وهذا لا يقدر على طهارة ذلك بالماء . فمعنى هذا غير معنى الثيب .

مسألة :

ولو بلغ الاحتشاء موضع الطهارة مستحشياً بنجاسة رطبة، نقض ذلك الطهارة، إذا كان ينجس ذلك مما يخرج ، وعليه الاستنجاء بغسل ما مس موضع الطهارة ، وغسل ما ظهر من الاحتشاء نالته الطهارة ، وليس عليه إخراجه بمعنى الاتفاق ولو كان ما بقى منه نجسا ، لأنه لا يمكنه غسله ولا يصل إليه، وليس عليه إخراج ما لم يمكن غسله ، ولا إخراج ما أمكنه غسله. وإنما عليه غسله إذا أمكنه جعله هو أو يخرج منه ، أو جعله فيه غيره ، فعليه غسل ما أمكنه . ولو كان عليه إخراجه إذا قدر على إخراجه ، ولم يبلغ إلى غسله أو شيء منه ، لكان يجب عليه إخراج ما قدر عليه من داخل دبره ، وغسل ذلك . وليس ذلك عليه باتفاق . وإنما عليه غسل ما ظهر ، ولو كان يناله بيده ويشهد العقل أنه متصل بما ظهر ، وهذا ما لا نجس وهو به .

وليس وجوب غسل بعضه يوجب غسله كله إذا خرج ما لم يقدر على غسله .

وليس عليه نقض الوضوء إذا خرج الاحتشاء النجس بعد ما يبس وجف ، بقدر ما لا يرطب سمة الذكر من حيث تجب الطهارة ، فإن شاء أخرج الاحتشاء اليابس النجس ، ولا غسل عليه فى الإحليل ، ولا نقض وضوء ، وإن شاء غسل ما ظهر من الاحتشاء النجس ، دون ما لم يظهر إن أمكنه من غير مس ذكره .

وكذلك الثيب إذا احتشت احتشاء لا يظهر ، فهو بمنزلة الاحتشاء فى الذكر من الرجل ، وليس عليها إخراجه ، ولو ينجس كله أو بعضه ، ما لم يبلغ موضع الطهارة من خارج .

وأما البكر فمثل احتشاء الذكر ، لا يبين لى فيه اختلاف .

* * *

الباب الثالث والعشرون

فى نقض الوضوء وحكمه

النقض إفساد كل عمل من بناء أو غيره ، والنقض اسم البناء المنقوض، بمعنى اللبن إذا خرج منه . قال الشاعر :

لَا يَأْمَنَنَّ قَوِىٌّ نَقْضَ مِرَّتِهِ إِنِّى أَرَى الدَّهْرَ ذَا نَقْضٍ وَإِمْرَارِ

أى ما أمّن رجع عليه فنقضه . وكذلك المناقضة فى الأشياء : تجىء مناقضة الشاعر لغيره تجىء بغير ما قال .

والاسم النقيضة ، ويجمع على النقائض . ومنه قالوا نقائض جرير والفرزدق . والأمر يقتضى النقض فى كل شىء . والمرة : شدة الفتل ، والمرة شدة أسر الخلق . وقوله تعالى « ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى » أى استوى صحيح البدن . يعنى به جبريل عليه السلام . والمرير الحبل المفتول . وتقول : أمررته إمراراً وكأن قوله نقض وضوءه أفسده والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : إن بعضاً يذهب إلى أن حفظ الوضوء أفضل، وبعض يذهب إلى الوضوء لكل صلاة ، لتجديد نية الصلاة .

قال والذى أدركنا عليه من أدركنا ،أنهم كانوا يذهبون إلى حفظه ، وإذا كان متوضئاً كان أحرز لدينه من الحوادث والكلام القبيح ، ومقيما على فريضة محافظاً عليها .

وقول: الطهور على الطهور نور على نور، كان يذهب لو حفظ وضوءه ثم توضأ لكان فضلا على فضل .

مسألة :

ومن توضأ للصلاة وصلى ، ثم أهمل ذلك الوضوء ، وحضرت صلاة أخرى، فليصل بذلك الوضوء ، إذا لم يظن أنه أحدث .

ولو أن رجلا توضأ ثم قال : قد هدمت وضوئى، لم يكن ذلك ليبطل وضوءه .

مسألة :

ومن توضأ للصلاة فمكث على وضوئه أياما لا ينام ولا يحدث ، فهو على وضوئه ، وله أن يصلى به مالم يحدث . بهذا يدعى مخالفونا بالإجماع عليه من الصحابة . وكذلك عن أبى الحسن فى جامعه .

والوضوء الواحد يجوز به الصلوات الكثيرة فرضا وتطوعا. الدليل على ذلك ما روى عن النبى ﷺ يوم فتح مكة ، صلى الصلوات كلها بوضوء واحد .

قال أصحاب أبى حنيفة : الأصل فى صلاة المتوضىء بطهوره ـ مالم يحدث ـ ما شاء من الفروض لما روى عن النبى ﷺ ، صلى يوم حنين أربع صلوات .

مسألة :

ومن طعنه سلاة فى إيره ، هل عليه أن ينظرها فى ليل كان أو نهار ؟ قال : إن كان الأغلب معه الخوف والتهمة ، أحببت له النظر ، وتفقد أحوال وضوئه

من حال التهم والريب إلى البراءة فإن كان الأغلب معه أنه قد جرح فلم ينظر ، ففي الحكم؛ لا أحكم عليه بذلك، إلا أن يستيقن بسيلان الدم أو نحوه مما لايشك فيه . وأما الاحتياط فأحب له أن يعيد صلاته .

* * *

الباب الرابع والعشرون

فى المتوضىء يأخذ شعرا ، أو يقطع شيئا من بدنه

أو يفعل شيئا مباحا

ومن تطهر ثم حلق رأسه ، فقيل يمسح موضعه ، وقيل يعيد الوضوء ، وقيل لا إعادة عليه ، لأنه مسح رأسه من قبل ، ولا عليه أن يغسله إلا أن يدمى .

والأصل أن الموسى طاهر ، والحجام طاهر حتى يعلم نجاسته . وإن كان بالموسى دم ، ثم سنه بالمسنّ زالت عين النجاسة وطهر ، سواء كان بالمسنّ أو غيره ، أو بماء إبريق .

مسألة :

ومن تطهر ثم قص أظفاره ، أو أخذ شعره ، أو شاربه ، أو عانته ، فهو على طهارته . وهو قول الحسن ومالك والشافعى . ويستحب له أن يمر الماء على ما أخذ منه بلا إيجاب .

مسألة :

قال أبو مروان ومن قطع شيئا من أظفاره بضروسه انتقض وضوؤه ، وإن قلمها بالمقص غسل موضعه ، وقول قطعه بأضراسه أو بغيرها فلا نقض ، ويبله ، وقول يغسله . وقول يستحب أن يبله بماء أو بريق إن لم يجد ماء ، وليس بواجب وقول : لا بال عليه .

مسألة :

وفى موضع إن قص شعر رأسه وهو متوضىء ، فلينفض رأسه من الشعر ، ويمسحه بالماء ، فإن لم يفعل ذلك وصلى فلا بأس عليه ، وإن بقى فى رأسه شعر منفوضا ، أو وقع فى ثوبه وصلى فيه ، فقيل عليه الإعادة لأنه ميت .

وفى موضع : إن قصه ثم نفضه وبقى فى ثوبه منه شىء ، فلا بأس بذلك .

مسألة :

ومن نتف إبطيه ، ثم توضأ وصلى ولم يغسلهما ناسياً أو عامداً ، فلا نقض عليه ، مالم يخرج الدم .

مسألة :

ومن قطع ظفره بفمه ، نقض وضوءه على قول أبى عثمان . وكذلك عن بشير ابن محمد : لأن قصه فقد مات ، فمسّ سنه ، فلذلك رأى وضوءه فاسدا .

قال أبو معاوية : لانقض عليه إذا أخذه بأسنانه . وإن قصه بالحديد فلانقض عليه . وإن أخذه بأسنانه فعليه النقض . قال : ولم ينقل إلينا هذا عن عامة الفقهاء .

مسألة :

ومن قطع شعرة من بدنه أو لحيته ، فلا نقض عليه ، وإن قطعها بأسنانه ، نقض على بعض القول .

مسألة :

ومن أخرج جلدة من يده أو رجله بضروسه ، فإن كانت ميتة فلا ينقض

وضوؤه ، ويبل مكانها بالماء ، وإن كانت حية وهى رطبة . ومسها بيده انتقض وضوؤه ، وإن كانت يابسة بل مكانها بالماء . وقول : إنها بمنزلة الميتة ، تنقض رطبة أو يابسة .

قال أبو محمد : من نزع شعرة أو جلدة أو ظفراً من حدود الوضوء ، فيبل ذلك بالماء . فإن لم يبله ، فلا أرى نقضا ، كالشعرة والشعرتين ، أو الشىء اليسير ، أو الجلدة الميتة والأظافر ، ولى فيه نظر .

ومن قص أظفاره ، أو نتف من سائر بدنه جلدا ، لم ينتقض وضوؤه . وفى بل الموضع اختلاف ، وبه قال الحسن ومالك والشافعى والنعمان .

مسألة :

ومن تطهر ثم طرح خبزا فى تنور فاحترق من شعر يده . فلا نقض عليه ، ولكن يبل ما أصابت النار من موضع الشعر والجلد على قول . وفيه اختلاف .

مسألة :

فى المتوضىء يصيبه مايؤلمه ولا يدميه ، كجدار يصدمه ، أو خشبة ونحوها ، قال : لا أعلم أن هذا ينقض بمعنى الألم .

مسألة :

ولا وضوء على من حمل الجنازة ، ولا وضوء على من ذبح ذبيحة إذا لم يمسه

شيء من دمها ، فقد ثبت أن النبي ﷺ ، نحر بمنى ثلاثاً وستين بدنة[1]، ولم نعلمه أحدث لذلك طهارة . وهو قول عوام أهل العلم .

ومن استاك أو تخلل أو تجرع من أسنانه شيئا ، فلا نقض عليه ، إلا أن يخرج دم . والله أعلم .

* * *

(١) البدنة محركة هي الناقة المسنة ، أضحية تهدى إلى مكة ، للذكر والأنثى .

الباب الخامس والعشرون

فى المتوضىء يأكل شيئاً مما مسته النار

والوضوء لا يجب مما مست النار . فإن قيل : فقد روى عن النبى ﷺ ، توضأوا مما مست النار ، قيل له : الوضوء مأخوذ من النظافة على ماقدمنا ذكره . فقد يمكن أن يكون أراد بالوضوء النظافة ، لغسل اليد استحباباً ، لا إيجاباً . ولسنا نوجب فرضا بغير دليل .

ولو كان موجبا للوضوء الذى للصلاة ، لكان ما روى عن النبى ﷺ . فى غير هذا الموضع معارضا له ، وذلك أنه أتى بكتف موربة فأكل منها ولم يتوضأ والموربة هى الموفرة غير الناقصة . يدل عليه قول الكميت ، ولا تسلت عضوين منها بحايز .

فصل

وكان لعبد القيس عضو مورب ، يعنى تاما غير ناقص . يقال : قطعت اللحم إرباً إربا ، والواحد إرب وفى الحديث : أربت مِن يد ، أى قطعها الله . والإرب بالتثقيل الحاجة المهمة .

والمواربة : مداهنات الرجل ومخاتلته . وفى الحديث : مواربة الأريب جهد وعناء . لأن الأريب لا يخدع من غفلة .

مسألة :

فالوضوء مما مست النار على ما جاءت به الرواية ، هو عندنا غسل اليد أو

الفم . وكانت الأعراب لاتغسل منه ، وتقول ، قعد الطعام أشد علينا من ريحه ، فأفادنا ﷺ بغسل الأيدى مما مست النار من الأطبخة والشواء من الزهومة[1] ؛ يقولون ، إذا غسلوا أيديهم وأفواههم من الزهومة توضأنا .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ أنه أكل عند فاطمة عليها السلام عرقا ، ثم جاء بلال فأذنه بالصلاة ، فتعلقت بثوبه وقالت ألا تتوضأ يا أبى ؟ فقال ﷺ : مم أتوضأ يابنيّة ؟ قالت مما مست النار . فقال عليه السلام : أليس أطهر طعامكم مامسته النار .

ومن طريق جابر قال : رأيت أبا بكر يأكل خبزاً ولحماً ، ثم أخذ العرق متعرقة وقال ، لعله ، وقام إلى الصلاة ، فقال له مولى له : ألا تتوضأ ؟ قال: أتوضأ من الطيبات .

والحديثان حجة لتمام الوضوء مع أكل ذلك . وبالله التوفيق .

مسألة :

والعرق اللحم يكون على العظم . قال الخليل : إذا كان العظم باللحم فهو عرق . والعراق : العظم الذى أخذ عنه اللحم .

قال الشاعر : * فَأَلْقِ لِكَلْبِكَ مِنْهَا عِرَاقَا *

وعن أبى ذكوان قال : عراق اللحم على العظم . وتقول : عرقت ما على العظم ؛ إذا نفيته من اللحم . ورجل معروق اللحيين ، ومعروق العظم ؛ أى مهزولهما .

---

(١) ريح اللحم السمين المنتن .

قال امرؤ القيس ؛

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْرَاءَ تَحْمِلُنِي ... جَرْدَاءَ مَعْرُوقَةَ اللَّحْيَيْنِ شَرْحُوبُ(١)

يصف الفرس بقلة اللحم على وجهه ، وذلك أكرم له .

وقال آخر : * وَأَبْخَلُ مِنْ كَلْبٍ عَقُورٍ عَلَى عِرْقِ *

وفى المثل : « أَلْأَمُ مِنْ كَلْبٍ عَلَى عِرْقٍ » .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ أنه قال : « لا وضوء من طعام أحل الله أكله » ، وعنه ﷺ ، أنه أتى بسويق فشربه ، ومضمض فاه ، وصلى ، ﷺ .

فالوضوء المروىّ من الطعام ، هو تنظيف البدن منه .

وروى عن الحسن أنه قال : الوضوء قبل الطعام ينفى الفقر ، وبعده ينفى اللمم . اللمم مسّ الجنون ، ورجل ملموم : به لمم . وفيه وجوه أخرى .

* * *

(١) الشرحوب هى الفرس الطويلة .

البَابُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ

فى نقض الوضوء بالنعاس والضحك ، وما أشبه ذلك

النوم من الاضطجاع ينقض الوضوء ، لقول النبى ﷺ : « إن الوضوء على من نام مضطجعا. ومن طريق ابن عباس أنه ﷺ سجد فنام حتى غط فنفخ، ثم قام فصلى ، فقلت له : يا رسول الله ، قد نمت . فقال ﷺ : « إنما الوضوء على من نام مضطجعا »(١) ، الغطيط : النخار(٢) .

مسألة :

وفى الجامع : ومن نعس وهو قاعد . فقول : ينقض وضوؤه ، وقول : إذا زالت مقعدته واسترخت عن موضع قعوده وهو ناعس انتقض وضوؤه . وقول : لا تنقض عليه حتى يقع جنبه على الأرض أو غيرها مما ينام عليه ، ثم ينعس فهذا ينقض وضوءه بدلالة الرواية .

وفى الشرح ، أن أصحابنا اختلفوا كذلك: فمن حكم بالنقض على من نعس قاعدا فقاسه على المعنى ، لعله ، المغمى، عليه ، ومن زال عقله وهو باتفاق ، ولم يصح معه خبر الاضطجاع .

ومن قال بارتخاء المقعدة ، ذهب إلى قول النبى ﷺ: العينان وكاء الاست(٣). فإذا انسدت العينان ارتخى الوكاء .

---

(١) هذا الحديث والذى مثله أخرجهما الربيع عن ابن عباس، وكذلك هما عن البخارى ومسلم وأبى داود من حديث أنس وابن عباس .

(٢) وهو الصوت الذى ينبعث من النائم .

(٣) فى الأصل الستة ، والحديث أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن على بلفظ العين وكاء السه .

قال : والأس الأصل . فشبه المقعدة بالأصل للإنسان فى القعود .

قال المصنف : عرفت أن الرواية : العينان وكاء أست . والاست : الدبر . والله أعلم .

ومن ذهب إلى أنه لا ينقض حتى يضع جنبه على الأرض ، احتج بالرواية .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى نقض طهارة من نعس قاعدا ، أو وضع جنبه على الأرض أو غيرها ؛ قال أكثر أصحابنا : من نام متكئاً ، وزالت مقعدته عن موضع جلوسه انتقضت طهارته .

وقول : إن كان إذا أخرج الشىء المتكىء به سقط ، انتقض وضوؤه ، وإن لم يسقط لم ينتقض وضوؤه .

مسألة :

وقال بعض من لا عمل على قوله منهم : إن طهارته لا تنتقض حتى يضع جنبه على الأرض نائما .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا القول على قلة استعمالهم له عندى أنظر ، لأن السنة تشهد بصحته لما روى أن النبى ﷺ ، اتكأ على يده نائما ، حتى نفخ ، ثم قام وصلى ، فقيل له : إنك نعست . فقال ﷺ : تنام عيناى ولا ينام قلبى .

والنبى ﷺ مستوٍ هو وغيره فى حكم البشرية، إلا فيما أخبرنا أنه مخصوص به ، وكيف وقد نام حتى طلعت الشمس عليه، ولو لم ينم قلبه لم يؤخر الصلاة عن

وقتها هو وأصحابه ، حتى يذهب ويصليها فى غير وقتها هو وأصحابه . والله أعلم بتأويل الخبر الذى يعتمدون عليه .

وحكم النبى ﷺ فى الشريعة بعد التنزيل ، وحكمنا سواء ، لايختلف بإجماع إلا مادلت عليه الدلالة .

قال الحسن البصرى : إذا خالط النوم قلب أحدكم فليتوضأ .

مسألة :

فأما من حكم بنقض طهارة من نعس قاعداً ، فقاسه على المغمى عليه، لأن المغمى عليه قد زال عقله ومن زال عقله بجنون ، أو برسام[1]،أو بأحد العلل التى يزول عقله منها ، فطهارته زائلة باتفاق الناس ، ولم يثبت عند هؤلاء خبر الاضطجاع المروى عن النبى ﷺ .

ومن ذهب إلى أن نقض الطهارة لا يكون إلا بارتخاء القاعد من قعوده ، وزوال المقعدة عن مستقرها مع زوال العقل بالنعاس كأنهم ذهبوا إلى ماروى عن النبى ﷺ : العينان وكاء إست فإذا استدت العينان ارتخى الوكاء .

والأس هو الأصل ، فشبه المقعدة بالأصل للإنسان فى حال قعوده . ومن ذهب إلى أن الناعس فى حال قعوده وارتخائه لاتنتقض طهارته حتى يضع جنبه على الأرض ناعساً ، قوله ﷺ حين نعس وهو متكىء على يده حتى سمع غطيطه ، يعنى نخاره ، فقام إلى الصلاة ، فقيل له : إنك نعست ، فقال : لا نقض على من نعس هكذا حتى ينام مضطجعا .

قال وهذا مع صحة الرواية ، فإن دليل الانفاق يوجبه ، ويشهد بصحته ،

(١) البرسام بالكسر علة يهذى فيها .

لاتفاق الجميع على الناعس فى الصلاة ، فى حال قعوده وركوعه وسجوده ، لانقض على طهارته حتى ينقلب على جنبه مضطجعا، فلما كان هذا أصلا متفقاً عليه ، وجب الرجوع إليه .

حذيفة قال : بينما أنا جالس إذ رقدت، فوضع إنسان يده على مخنقى ، فرفعت رأسى ، فإذا النبى ﷺ ، فقلت: أعلىّ من هذا وضوء ؟ قال: لا حتى تضع جنبك .

مسألة :

وفى موضع : وفى نقض الوضوء من النوم ستة أقوال أصحها النقض ، وهو قول الحسن .

قال ابن محبوب : من نعس متكئاً على يده وإحدى ركبتيه، فلا نقض على وضوئه حتى يضع جنبه على الأرض .

مسألة :

وإن استند إلى جدار أو غيره ومقعدته على الأرض فنعس ، فلا بأس عليه إن شاء الله .

ولكن إذا وضع جنبه على الأرض ، فغلبته عينه قليلا ، فهو أعلم بنفسه .

وإن كان الوكاء[1] مسدوداً ، فيه رياح يضغطها فليتوضأ .

وإن كان خالى البطن ليس فيه رياح ، ولا شيء يخافه ، فلا بأس عليه . فإن توضأ فهو خير وأفضل .

(١) الوكاء هو البطن لايخرج منها الريح ، والوكاء أيضا هو رباط القربة .

ويقال كل مضطجع نام فعليه الوضوء .

مسألة :

قيل : دخل على أبى العلاء وهو بنزوى[1] متكئاً على وسادة ، فسئل عمن اتكأ على وسادة فنعس ؟ فقال : قال الربيع : من أخذته السنة وهو متكىء لم ينقض طهره .

مسألة :

قال بعض أصحابنا : إن الناعس فى الصلاة لاتنتقض طهارته ، قائماً كان أو ساجداً . وبهذا يقول أبو حنيفة .

وروى عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه قال : ليس على من نام قائما أو راكعا أو ساجداً الوضوء . إنما الوضوء على من نام مضطجعا ؛ فإنه متى اضطجع استرخت مفاصله .

مسألة :

اتفق الناس على أن المتطهر إذا تغير عقله ، انتقضت طهارته ، سواء كان تغير عقله من غشية أو جنون ، قاعداً كان أو قائما .

وقال عبد الله ومحمد بن محبوب : إن طهارته تنتقض فى كل شىء يغير عقله ، من نعاس أو غيره قاعداً كان أو قائما ، إلا أن يكون فى الصلاة .

قال أبو الحسن : من استند إلى شىء مما يمكن النوم عليه ونعس ، فأحب أن ينتقض وضوؤه ، ومن ركب دابة فنام عليها ، فلا نرى عليه نقضا .

(١) إحدى المدن الهامة فى وسط سلطنة عمان ، تقع على ارتفاع ١٩٠٠ قدم .

قال محمد بن محبوب : من نعس وهو متكىء على يد واحدة وركبة ، فلا نقض على وضوئه ، حتى يقع جنبه على الأرض والله أعلم .

مسألة :

اختلف قومنا فى نقض الطهارة من النوم ؛ قال مالك إن طال النوم نقض ، وإن لم يطل لم ينقض . قال المزنى : النوم على جميع الأحوال ينقض .

قال أصحاب أبى حنيفة : النـــوم قاعداً أو قائما أو راكعا أو ساجداً ، لا ينقض .

قال الشافعى : إذا نام قاعداً لم ينقض ، وإن نام راكعا أو ساجداً أو قائما نقض .

وعن أبى يوسف : إن نام فى حال سجوده متعمداً نقض ، وقد تقدم ما يدل على فساد بعض أقوالهم .

مسألة :

وعن النبى ﷺ : إذا نام العبد فى السجود باهى الله تعالى به الملائكة .

مسألة :

قال أبو سعيد ، قول من قال لانقض فى النوم مضطجعا ، ساد فى ثبوت السنة عند النبى ﷺ من فعله ، ومن ثبوت الوضوء من النوم. ولولا ما تقدم من قول أصحابنا من الاختلاف لثبت فى معانى الاستدلال نقض الوضوء بزوال العقل بالنعاس فى أنه حال للاتفاق فى المغمى عليه والمجنون .

مسألة :

أجمع أهل العلم على أن الضحك فى غير الصلاة ، لاينقض طهارة ، ولا يوجب وضوءا ، وأجمعوا على أنه فى الصلاة ينقض الصلاة . واختلفوا فى نقض طهارة من ضحك فى الصلاة .

مسألة :

قال أصحابنا : من قهقه ضاحكا انتقضت صلاته ووضوؤه ، تعظيما لشأن الصلاة . والقهقهة هى التى يتحرك منها القلب وإن لم يكن ذلك وضحك حتى كشر عن أسنانه[1] ، فذلك ينقض صلاته ولا ينقض وضوؤه . وإن ضحك ولم تبلغ إلى تكشير الأسنان ، ولا حركة البدن ، فلا ينقض وضوؤه ولا صلاته .

مسألة :

ومن خاف الضحك فى صلاته ، فبادر ، فسلم فى غير موضع تسليم ليسلم له وضوؤه ؛ قال أبو عبد الله أخاف أن يفسد عليه وضوؤه وصلاته .

قال أبو زياد : أرجو أن يسلم له وضوؤه ؛ لأنه قد سلم قبل الضحك متعمدا . ورجع أبو عبد الله ، ووقف عن بعض الوضوء .

مسألة :

ومن قطع الصلاة متعمدا فتكلم ، فلم ير عليه محبوب نقض الوضوء إلا من ضحك .

---

(١) فى الأصل أنيابه .

مسألة :

ومن تهقه وهو فى التوجيه أو قد فرغ من التحيات الآخرة ، فلا ينقض وضوؤه .

مسألة :

أبو عبد الله محمد بن إبراهيم فى القاعد ينعس محتبيا ، ويجعل رأسه على يديه أو ركبتيه ، أو جعل خده على إحدى يديه ؛ أنه أهون ممن اتكأ بجدار ، فإن وضع جنبه على الأرض ورفع رأسه على كفه ، فهذا قد وضع جنبه . ولا أعلم فيه اختلافا ، ثم قال : قد قيل إن المتوضىء إذا زال عقله فى أى حال ، قاعدا كان أو قائما ، أو متكئا ، أو راكعا ، أو ساجدا ، فإنه ينتقض وضوؤه ، كالمغمى عليه إذا تغير عقله ولو طرفة عين .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى نقض الوضوء بمس الفروج والعورات

اختلف أصحابنا فى المتوضىء يمس الفرج . فقول من مسه ناسيا ، لم تنتقض طهارته ، ومنهم أبو أيوب . وقول عليه النقض ناسيا كان أو متعمدا . ومنهم ابن محبوب .

أبو محمد النظر ، يوجب هذا لخروج الريح والقهقهة ينقضان على العمد والخطأ[1] .

وفى موضع ومس الذكر ينقض الوضوء عند أصحابنا ، ووافقهم على ذلك الشافعى ؛ واحتج بما روى قيس بن طلق عن أبيه ، أن النبى ﷺ توضأ ، فقلت: أتوضأت من الحدث ؟ فقال لا ، من مس الذكر .

وفى خبر لا ، ولكن مسست ذكرى . وخالف فى ذلك أبو حنيفة ، واحتج بأن رجلا سأل النبى ﷺ ، عن من مس ذكره ، هل عليه وضوء ؟ فقال ﷺ لا ، إنما هو بضعة منك . وفى خبر جذوة منك ، ويروى جذبة .

مسألة :

يقال جذبة وجذوة من لحم ، وحزة ، وقلدة ، وبضعة ، وهبرة ، وقدرة ، وودرة ، وجمعها هبر ، وقدر ، وودر ، وقال أحمد : الهبرة كبيرة ، ودونها الودرة ، ثم القدرة دونها ، ودون ذلك البضعة .

---

(١) كذا فى الأصل ، ولعل ذكره هنا سهو من الناسخ .

قال أعشى باهلة :

بِكَفَّيْهِ جَرَّةُ قُلدَانِ أَلَمَّ بِهَا مِنَ الشَّوَاءِ وَيُرْوِى شُرْبَهُ الغَمْرُ

والغمر القدح الصغير .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ أنه قال : من مس ذكره قاصدا بيده ، ليس دونه ستر فليتوضأ[1] . وحدث يزيد بن حبيب ، أن عائشة كانت تقول : من مس الفرج الأسفل والأعلى فليتوضأ .

وقال جابر بن يزيد : إذا مس الرجل فرجه ، أو المرأة فرجها بيديهما ، فليتوضأ .

سئل جابر بن يزيد ، لعله ، عن الرجل يجلس فى الصلاة ، فيمس فرجه بعقبه ، أو المرأة ، قال أحب أن يتوضأ ، ولا أدرى أن ذلك واجب .

وفى موضع آخر : أنه لا يعيد الوضوء . وقول : يعيد الوضوء . قول بعض قومنا : ما أبالى مسسته أو مسست أنفى .

مسألة :

ومس الفروج كلها ينقض الوضوء ، إلا من الدواب ، وكذلك إن مس فرجه أو فرج زوجته فقد اختلف الفقهاء فى ذلك . فقول إذا مس الذكر والأنثيين ، أو ما مس أو الدبر انتقض وضوؤه .

---

(١) رواه أحمد وابن حبان ، وصححه الحاكم ، وأخرجه البيهقى والطبرانى فى الصغير .

ومنهم من لا يرى النقض إلا فى مس الذكر ، ما مس منه أو الدبر . وقول لا ينقض إلا مس الكوين على العمد والخطأ ؛ وهو قول أبى على [موسى بن على] وبعض لم ير بالخطأ بأسا . وذلك فى الرجل والمرأة .

مسألة :

ومن وقعت يده على ذكره ولم يعلم مست الكوا[1] أو لم تمسه ، فلا نرى أن وضوءه انتقض حتى يعلم أنه قد مس الكوا ، وأن مس الثقبين خطأ ، اختلف فيه ، وهو يحب ألا ينقض عليه وضوؤه .

مسألة :

قال أبو سفيان : كان أبو عبيدة يتخذ جوربا يصلى فيه ، لئلا يصيب فيه الذكر مواضع الوضوء من رجليه ، فبلغ ذلك حيان الأعرج ، وكان ممن حمل عن جابر علما ، وكان أكبر سنا من أبى عبيدة ، فقال لقد أشقانا الله إذن ، إن كان كما يقول أبو عبيدة ، وكان حيان الأعرج يقول لا ينقض الوضوء مس الذكر ، إلا من حيث يخرج البول . وأما القضيب فلا .

وكان أبو عبيدة يقول : القضيب كله ينقض الوضوء . وقول حتى يمس الحشفة .

وأما الدبر والأنثيان ومواضع الشعر ، فليس ينقض عنده الوضوء .

وزعم هاشم الخراسانى أن أبا عبيدة وأبا نوح اختلفا فى مس العورة ، فقال أبو نوح : لا ينقض شىء منها الوضوء ، إلا الإحليل والدبر .

---

(١) الخرق .

قال أبو عبيدة : ينقض مس الذكر والأنثيين والمراق والعانة والإليتين . فأخذ موسى بقول أبى نوح ، وأخذ بشير بقول أبى عبيدة ، وكان جابر بن زيد يرخص فى العانة ، ولم ير أبو على نقض الوضوء على من مس دبره أو دبر غيره ، لأن الدبر لايطلق عليه اسم فرج ، ولا اسم ذكر .

وإنما أوجب الطهارة على من مسه ، ورده قياساً على الفرج ، ولا دليل على صحة القياس .

مسألة :

قال أبو محمد : وما ذكر عن أبى على أنه لاينقض الطهارة إلا مس الكوين فالخبر دال على نقض الطهارة بمس الكوا وغيره من الفرجين ، فإن ذهب إلى أن الفرج مأخوذ من الانفراج ، فهو سهو فى التأويل . ولو كان اسم فرج لا يقع على الذكر ، وإنما يقع على الثقب لانفراجه ، لكان مس الأنف والفم ينقض الطهارة لانفراجهما . لأن ظاهر الخبر ورد بمس الفرج . والمخصص لبعض ما اشتمل عليه الاسم يلزمه الدليل .

قال الخليل: الفرج اسم لجميع عورات الرجال والنساء ، والقبلان وما حواليهما كله فرج .

قال حميد :

كَأَنَّ هِزَبْرَ الرِّيحِ بَيْنَ فُرُوجِهِ أَحَادِيثُ جِنٍّ زُرْنَ حَيًّا يُحِبُّهُمَا[1]

يعنى بالفرج ما بين قوائمه .

(١) الهزبر هو الصوت الشديد .

والفرج : الطريق ، والفرج موضع المخافة ، والفرج الواسع من الأرض . فإن مس فرج امرأته من فوق الثوب ، فلا أعلم فى ذلك نقضا . وأما من تحت الثوب عمداً فإنه ينقض . فإن مس شيئاً من بدنها ، أو قبلها لشهوة فهو أشد من النظر . ونختلف فى نقض وضوئه .

مسألة :

وإذا مس الرجل فرج امرأته انتقض وضوؤه دونها . وإذا مست هى فرجه انتقض وضوؤها دونه . إنما النقض على الفاعل فقط . ولا إجماع فى هذا ، ولكن هذا باتفاق من أصحابنا . الدليل عليه قول النبى ﷺ من أفضى بيده إلى فرجه انتقض وضوؤه[1] .

ومس فرج الغير إنما وجب بنقض طهارة من مسه بالمعنى . والقياس لايجيز ، ورد منه فيما علمنا كما روى عنه ﷺ : من اعتق شقصا[2] له فى عبد قوم عليه ، وكانت الأمة فى معنى العبد .

وكذلك فى حدما قال فى المحصن بالمعنى على المحصنة، وهذا دليل على أن مس الأنثيين ، وما بال الفرج لا ينقض .

وقد روت عائشة عنه ﷺ أنه قال: إذا مست المرأة فرجها انتقضت طهارتها ففرج الرجل قياس على فرج المرأة .

---

(١) أخرجه ابن ماجه والأثرم ، وصححه أحمد وأبو زرعة ولفظه عندهم عن أم حبيبة قالت ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، من مس فرجه فليتوضأ .

(٢) اى نصيبا .

عائشة قالت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضأون . قالت، قلت يارسول الله هذا للرجال ، أفرأيت النساء ؟ قال : إذا مست المرأة فرجها فلتتوضأ .

مسألة :

ومس فرج النساء ينقض الوضوء ، العمد منه ، وفى الخطأ اختلاف ، وغير الفرج لاينقض مسه إلا العمد .

مسألة :

ومس الفرج بالفرج ينقض الوضوء بإجماع . والاختلاف بينهم فى اللمس بغير الفروج .

مسألة :

ومن مس فرج زوجته بفرجه انتقض وضوؤه ، وإذا مس بدنها بفرجه لم ينتقض وضوؤه .

ومس الفروج بظاهر الكف لا نقض فيه على أكثر قول الفقهاء ، وإنما المس عندهم بباطن الكف ، وكذلك القدم هو بمنزلة ظاهر الكف ، وفيه قول آخر .

ومس الذكر بباطن الكف فيه اختلاف ، ويختلف الشافعى وأبو حنيفة فيه.

أبو سعيد ، إن مس أحد الثقبين من فوق الثوب ، وعرف مامس ، فإن وضوءه ينتقض بذلك .

مسألة :

ومن مس بدن امرأة أو فرجها من فوق الثوب ، لم ينتقض وضوؤه ، ولو كان بصف .

مسألة ،

وما جاز النظر إليه من المرأة غير المحرم ، ففى جواز مسه اختلاف ، فقول ، ما جاز النظر إليه جاز مسه ، وقول لايجوز المس ويجوز النظر. قيل فما يجوز النظر إليه من المرأة ؟ قال: الوجه والكفان . قيل: فظاهر الكفين مثل باطنهما فى هذا ؟ قال ، قد قيل ذلك ، وقيل مخالف له ، ولا يجوز النظر إليه .

مسألة ،

عن مجاهد أن سعيد بن جبير ، وعطاء بن أبى رباح، وعبيد بن عمير اختلفوا فى الملامسة. فقال سعيد وعطاء هو اللمس والغمز، وقال عبيد بن عمير هو الجماع. فخرج عليهم ابن عباس ، فهم كذلك ، فسألوه ، فقال ، أخطأ الموليان وأصاب العربى . الملامسة الجماع ، ولكن الله يكنى ويعف .

مسألة ،

وإذا لمس المرأة وغيرها بيده متطهر كان على طهارته ، فإن قيل إنه ينقض لقوله « أَوْ لاَ مَسْتُمُ النِّسَاءَ » ، قيل له ، اللمس فى هذا الموضع هو الجماع ، فكنى عنه باسم غيره على مجاز اللغة ، لقوله ، لامستم ، وهذا طريق التفاعل ، ولا يكون إلا من فاعلين .

فإن قيل ، فقد قرىء ، لَمَسْتُمُ . وأجمعوا أن القراءتين صحيحتان . وهذا يوجب وقوع الفعل بعلة اللمس وحده ، لا التفاعل ، قيل له ، قد دلت الآية الأخرى على المراد ، وهو قوله ، « مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ » ، وأجمعوا هاهنا على أنه الجماع .

وروى عن على وابن عباس أنهما قالا : اللمس المذكور فى القرآن هو الجماع.

وقال ابن مسعود : اللمس دون الجماع . قال الشافعى : المباشرة باليد لمس ، وبالرجل دوس ، وبالفرج وطء ، وبالفم بوس . واللمس باليد لاينقض الوضوء ، لخبر عائشة أن النبى ﷺ كان يقبل بعض نسائه ، ثم يصلى ولا يتوضأ[1].

قال بعض قومنا ولا يصح حمل الخبر على أن القبلة فوق الخمار[2]، لأنها إنما روت هذا الخبر حين بلغها قول ابن عمر فى القبلة ، أنها تنقض الوضوء . يبين ذلك أن القبلة إذا أضيفت إلى المرأة اقتضت كونها مراداً على البشرة ؛ لأن الفعل المطلق محمول على المعتاد منه ، كالكلام المطلق .

مسألة :

ومن مس إبطه أو نتفه فلا نقض عليه ، مالم يخرج دم ، وبه قال ابن عباس والحسن والشافعى ومالك ، ومن مس سرته فلا نقض عليه .

مسألة :

ومس الفروج كلها ينقض الطهارة ، إلا ما لا حرمة له من فروج الدواب، إلا أن يمس منها رطوبة .

قال أبو محمد : فالنظر يوجب أن يكون مس فروج الصبيان أيضا ينقض ، لأن لهم حرمة الإنسان . وعنه فى موضع آخر : أنه لا نقض على من مس فرج صبى أو صبية ، إلا بمس الفرج المنفرج .

(١) أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجة عن عروة عن عائشة .
(٢) الخمار هو كل ما ستر شيئاً ، والمراد هنا ما تستر به المرأة وجهها .

وعن جابر بن زيد أن لانقض ، لأنه ليس كالرجل . والعلة فى اختلافهم : فى الصبى أنه كالدابة لاعبادة عليه . فلا تقض على من مسه .

وعن أبى زياد أن مس عورة من يأكل الطعام عمداً ينقض الوضوء .

مسألة :

وقيل: من مس فرج الغلام الرطب ، أو اليد رطبة ، ينقض ، إلا أن تكون تلك الرطوبة من ماء طهر به .

مسألة :

ومن مس حياء الدواب أعاد الوضوء ، وقول إذا كان الذكر من الخيل والحمير رطبا انتقض وضوء من مسه . وفى موضع قال : لو أن رجلا كان متوضئاً ، ثم أمسك ذكر حمار أو بغل أو فرس[1]، فأهداه إلى موضع الجماع من الدواب لم ينقض وضوؤه ، إلا أن يمس رطوبة .

* * *

(١) كذا فى الأصل ، ولعله يقصد الحصان ، لأن الفرس أنثى الحصان ، والكلام هنا فى ذكور الخيل.

الباب الثامن والعشرون

نقض الوضوء بمس الميت

ومس الميت ينقض الطهارة بالسنة الواردة عن النبى ﷺ بقوله : « مس الميت ينتقض الطهارة ». فكل ما وقع عليه اسم ميتة نقض الطهارة . وليس فى الخبر، ولى أو غيرولى . ولو جاز أن يكون الولى خارجا من هذا الخبر ، لجاز أن تكون البهائم خارجة منه ، فلما ورد معمّما، وجب إجراؤه على عمومه . والمدعى لتخصيصه عليه إقامة الدليل . والله أعلم .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى [مس] الميت المؤمن . فقول لا ينجس من مسه . وفى موضع ، وأما أهل الإسلام فلا نرى على من مس ميتا مسلما من أهل الولاية نقضاً ، رطباً كان أو يابساً ، قبل أن يطهر وبعد أن يطهر .

ومن ليس له ولاية من أهل القبلة فمن مسه قبل أن يطهر وهو رطب أو يابس ينقض وضوؤه ، ولا نقض على من مسه بعد أن يطهر ، وهو رطب أو يابس .

قال أبو مالك : قد قيل فى مس الولى إنه لاينقض ، وليس عليه عمل ، قال، وقال ابن محبوب ، هو ميت ، وإن كان وليا .

قال ابن جعفر : لعل قولا ، أن على من مس الميت النقض على كل حال . قال أبو محمد وهذا هو القول ، كل من مس ميتة يابسة كانت أو رطبة ، وكان الماس لها رطبا أو يابسا انتقض وضوؤه بالسنة . قال وليس فى الخبر : بعد أن يغسل أو قبل أن يغسل .

ومن يحكم على الأخبار ، وادعى تخصصا فيها بغير دليل من كتاب أو سنة، أو إجماع ، كان قوله خارجا عن ثبوت الحجة .

عن قومنا قول : لا غسل على من غسل ميتاً . وقول : من غسل ميتاً فليغتسل . وقول : يتوضأ .

قال أبو سعيد : لا غسل على من غسل ميتا ، ولا معنى يدل عليه .

وقال عمر بن المفضل : يتوضأ من مس كل ميت ، فقيل ذلك لهاشم بن غيلان فقال : رأيت عبد الله بن نافع وهو يحشو فم أبى قيس بالتفل وقد فغر فاه، ثم صلى ولم يتوضأ .

وحفظ عمر بن المفضل، أن من مس كل ميت ينقض ، إلا المسلم لا ينقض . وقول ، لا غسل على من غسل ميتا ولا وضوء على من غمضه ، وأما من غسله فعليه الطهارة . وقول : من غسل ميتا فليغتسل ، وقول : يتوضأ . قال أبو سعيد: لا غسل على من غسل ميتا ، ولا معنى يدل عليه .

قال أبو الحسن : حجة من لم ير النقض على من مس الميت المؤمن ، قول النبى ﷺ : المؤمن لا يكون نجساً ، وفى خبر : لا ينجس حياً ولا ميتاً . قال فإذا لم يكن نجساً لم ينقض .

وحجة من يرى النقض : قوله ﷺ : مس الميت ينقض الطهارة ، فهو وإن لم يكن نجساً بالسنة .

مسألة :

قيل لا بأس فى مس عظام المشرك اليابسة ، وأما الرطبة فتنقض وضوء من مسها .

وقول : إذا كانت نخرة لا لحم فيها ، ولا ودك[1] من الميتة ، فلا بأس بذلك ولا ينقض .

وقول : إذا كانت الميتة يابسة ، والرجل الماس يابسا فلا بأس على وضوئه .

* * *

(١) الودك الدسم والدهن .

الباب التاسع والعشرون

فى نقض الوضوء بمس النجاسات

ومن مس نجاسة ، أو وقعت عليه نجاسة وهى رطبة فقد مس ، وينتقض الوضوء بما كان من النجاسات .

ومس الخمر ، ونبيذ الخمر ولحم الخنزير قليله وكثيره ، والميتة من كل شىء يابسة كانت أو رطبة ، والميت المشرك ، ينقض الوضـــوء . وعظام المشرك إذا كانت يابسة أو رطبة ، وعليها لحم أو رطوبة فما خرجت منه وفارقته من النجاسة ، ينقض وضوء من مسها ويده رطبة أو يابسة .

ومن مسها وبها ما ذكرنا وقد جف ، ويد الماس لها يابسة ، فلا نقض على وضوئه لأن اليابسين إذا التقيا لم يأخذ أحدهما من صاحبه .

وأما إذا كانت جافة ولا شىء عليها ، وحكم لها بحكم الطاهر ، ثم مسها وهى رطبة أو يابسة لم تنتقض طهارته ، إذا كانت الرطوبة من غير أسباب الميت الذى خرجت منه . لأن الشىء إذا حكم له بحـكم ، لم يتغير حكمه بحدوث أوصاف إلا عند قيام الأدلة والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد فى المتوضىء تسيح عليه عذرة فى وسط الماء ولم يلحقه شىء ففيه اختلاف . وإن لزق شىء نقض وضوؤه ، ومن مس نجاسة ، أو وقعت به نجاسة وهى رطبة ، انتقض وضوؤه ، ما كانت من النجاسات .

وفى موضع : ولو لم يعلق ببدنه شىء فلا اختلاف فيه. وإن كانت يابسة فمست منه شيئاً يابسا فلا نقض .

وفى موضع : إن وقع عليه دم أو بول فى شىء من حدود الوضوء ، فعليه النقض .

وإن وقع على غير حدود الوضوء ، فغسله له غيره إن شاء ، وتم له وضوؤه .

وقول : يفسد وضوؤه فى الوجهين .

مسألة :

ومس الدم كله ينقض، إلا دما جاءت السنة بتحليله، من دم السمك والكبد، وما كان مثله .

ومختلف فى الدم المجتلب كدم الضمج[١] والحلم[٢] والقراد[٣] . فأفسده قوم، ولم ير به قوم بأساً .

مسألة :

ومس الجنابة والمذى والودى والدابة التى تخرج من الدبر والقبل والقىء ، ومس الخبائث[٤] والبول كله ، من كل أحد ، ينقض . قال المصنف : فذلك إذا كان رطبا ، أو مسه رطب .

---

(١) دويبة ذات رائحة منتنة .
(٢) هو الجراد .
(٣) القراد دويبة صغيرة .
(٤) الخبيث هو ضد الطيب والمراد الغائط ، والأخبثان هما البول والغائط .

مسألة :

ومن مس ثوبا نجسا يعرف النجاسة ، ويده رطبة ، ولاقت يده بالرطوبة الثوب بقدر ما تمازج الرطوبة النجاسة بعضها بعضاً ، نقض وضوؤه .

وإن كان فى الثوب نجاسة لا يعلم موضعها من الثوب ، ومس الثوب بيده فلا نقض عليه ، حتى يعلم أن يده لاقت النجاسة . لأن الحكم على الأغلب ، وإذا كان حكم الثوب نجسا فما رطب الثوب ولزق به نجسه فى الحكم .

مسألة :

ومن مس السخل[1] ويده رطبة من بعد ما جف شعره، فأرجو أن لا بأس به.

ومن لدغته الحية انتقض وضوؤه ، وأما العقرب فلا .

مسألة :

قال الربيع : من مس كلبا أو خنزيرا رطبا به بلل ، أعاد الوضوء . ومن وطىء موطىء كلب رطبا فسد وضوؤه ، إلا أن يكون أثر موطىء الكلب فى ماء كثير [جار] لا ينجس . وإن كان موطئه يابسا ، ورجل [المتوضىء] رطبة فلم يعلق بها شىء ، فلا بأس على قول ؛ لأن عين النجاسة قد ذهبت ، والأثر عرض فى الأرض ولا ينجس . وبعض أفسده . كذا عن أبى الحسن . وقيل بول الخفاش ينقض الوضوء .

مسألة :

وقيل من مس عرف الديك وذفرى[2] الجمل ، انتقض وضوؤه .

---

(١) ولد الشاة .

(٢) هو العظم الشاخص خلف الأذن .

مسألة :

ومن مس قملة حية ، فلم يخرج منها بلل ، فلاشيء عليه فى وضوئه ، وله إخراجها من ثوبه كاللغطة ، ما لم يمس منها نجاسة . وقول الأكثر تنجس . لأن عادتها إذا أخرجت ذرقت فى اليد ، لأن ذلك الماء يكون فى طرف ذنبها تذرق من خبثها . وقول حتى يعلم أنها ذرقت .

وفى موضع : من أصابته نجاسة فى شعر رأسه وهو طويل ، ولم يمس بدنه ، فإن وضوءه ينتقض . ولو قطعه . فإن صلى به جاهلا أعاد صلاته .

مسألة :

ومن وقع فى طرف لحيته نجاسة ، فقص الشعر فإنه يعيد الوضوء . قيل لأبى محمد : أليس قد قص النجاسة ؟ قال اللحية من الوجه ، أرأيت لو وقع لوجهه نجاسة، كان يقص وجهه .

مسألة :

ومن صافح سفيها يستحب له أن يجدد الوضوء . وحكم أهل القبلة الطهارة ، سفيها كان أو غير سفيه .

ومن صافح ذميا وغيره من أهل الشرك ، وأيديهما جافة ، فلا بأس .

والنقض من مصافحته ويده رطبة [فيه] اختلاف .

وإن صافح ذميا ، فإن كانت يداهما جميعا رطبتين ، أو يد أحدهما فعليه النقض . وإن كانتا يابستين فلا بأس .

مسألة :

ومن أصابته قطرة من نبيذ الجر[1] فى غير موضع الوضوء . قيل ليس يسىء . وإن أصاب موضع الوضوء غسل . وليس القطرة والقطر بأن يسىء ؛ لأنه ليس بأشد من أبوال الإبل .

مسألة :

وأبوال الدواب كلها ينقض الوضوء. قال محبوب: أصابنى مرة وأنا ذاهب إلى الجمعة بول بعير ينضح على قدمى [فرجعت] ، فقال الربيع ما حبسك ؟ قلت أصاب قدمى بول بعير فرجعت وتوضأت . قال : ليس ذلك بشىء ، إلا أن يصيبك ما يصبغ قدميك . ولو كان الأمر على ما ترى ، ما سلم أحد فى طريق مكة .

مسألة :

وعن موسى بن على ، أن من مس ما فى الكرش انتقض وضوؤه ، وإن مس ما فى الأمعاء فذلك لا ينقض .

مسألة :

قال أبو سعيد : القول بنقض الوضوء فى مس لحوم الإبل شاذ عن قول أصحابنا. لا معنى للقول به ، لثبوت حلها بكتاب الله ، وسنة نبيه ، وإجماع الأمة . ولا نعلم شيئا من الحلال ينقض مسه ، ما سوى الفرجين على الإنسان من نفسه وسريته وزوجته . وإن كان قد قال النبى ﷺ ، فذلك لخاص ، ولا ترد الرواية .

مسألة :

فيمن يغسل دما فى ثوبه فى ماء جار ، أو لا نجس . إنه يختلف فى نقض وضوئه؛ فقول ينقض ، وقول لا ينقض . وكذلك البول .

* * *

(١) هو النبيذ الذى يتخذ من الخبز .

الباب الثلاثون

فى نقض الوضوء بما يخرج من الفرجين

الإجماع أن نقض الوضوء من عشرة البول ، والغائط ، والمنى ، والودى ، والمذى وخـــروج الريح من الدبر ، والنوم مضطجعا للمعاس ، وزوال العقل ببرسام[1] أو غيره ، والقىء ، والرعاف .

مسألة :

المنى يكون غليظا ، له رائحة كرائحة الطلع ، وهو الجنابة . وبه توجد الشهوة ويضطرب الإحليل ويقذف .

مسألة :

والمذى هو الذى يخرج قبل الانتشار وبعده ، ويخرج رقيقا . قال محمد بن الحسن : المذى رقيق أصفر إلى البياض .

مسألة :

والودى رقيق يجىء بعـــد البول ، وهو بالذال والدال جميعا ، ويكون كالخيوط .

قال أبو حنيفة : هو يسيل على طرف الذكر ، هو المذى . وسئل عمر عن الودى ، فقال : هو القطر ، ومنه الوضوء . وقيل مأخوذ من قطر الحلب ، وهو

---

(١) البرسام بالكسر علة يهذى فيها .

يخرج قليلا ، وقيل من قطر ناب البعير . يقال : قطر نابه إذا طلع . فشبه طلوعه من الإحليل بذلك .

مسألة :

وعن عمر أنه قال : كنت رجلا مذّاء ؛ وعن على : كنت رجلا مذاء . فسألت النبى ﷺ فقال : فى المنى الغسل ، وفى الودى الوضوء . وقال على : لما كنت شابا كنت أنا الفحل المذاء . وقال على : كل فحل يمذى ، وكل أنثى تقذى ، فمن أحس من ذلك شيئا ، فيغسل مذاكيره بالماء ، وليتوضأ .

يقال : أمنى يمنى ، ومنى يمنى ، والألف أجود ويقال : مدى يمدى ، وأمذى يمذى والألف أجود .

ويقال : نشر الرجل إذا أمدى . وقال الزيادى : النشر بضم النون والشين: خروج المدى من الانتشار .

ويقال : ودى يدى ، وأودى يودى . والألف أجود .

مسألة :

من جامع الشيخ أبى محمد : الذى تنتقض به الطهارة بإجماع الأمة ، خروج الغائط أو البول أو أحدهما ، إذا كان ينقطع وقتاً ويعود وقتاً ، وخروج الريح من الدبر ، وغيبوبة الحشفة فى الفرج ، ودم الحيض ، ودم النفاس ، وسائر ماتقدم ذكره .

مسألة :

والوضوء من المذى واجب ، لقول النبى ﷺ : الوضوء من المذى ، والغسل من المنى فالطهارة منه باتفاق الأمة .

وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال : لو جرى ، فسال على فخذى لم أقطع منه الصلاة ، وسنة النبى ﷺ ماضية عليه ، وماخرج من السبيلين ، فالطهارة به زائلة والله أعلم .

ومن خرج من قضيبه من مجرى البول قيح نجسه ، وإن كان من غير ذلك لم ينجسه .

مسألة :

وخروج الريح ينقض الوضوء ، لما روى عن النبى ﷺ أنه قال : إن الله لا يستحيي من الحق ، إذا فسا أحدكم فليتوضأ[1] ، وروى أن عمر أحس على المنبر بريح خرجت منه ، فقال أيها الناس : إنى قد مثلت بين أن أخافكم فى الله ، أو أخاف الله فيكم ، فكان أن أخاف الله فيكم أحب إلىّ ، ألا وإنى قد فسوت ، وها أنذا أنزل لأعيد الوضوء .

وروى أن قوما كانوا فى مجلس عمر ، فهاجت ريح ؛ فقال عمر : من كان قد أحدث فليقم يتوضأ ، وكان فيهم جابر بن عبد الله ، فقال : كلنا نقوم يا أمير المؤمنين ؟ فقال عمر : ما عرفتك منذ أسلمت إلا بمكارم الأخلاق ؛ وإنما أراد ستراً على المحدث . ولعمرى لقد قال جميلا .

(١) أخرجه أبو داود عن على بن طلق ، وأخرجه الترمذى والنسائى .

مسألة :

ومن وجد حركة فى دبره أو لخروج الريح ، لم تنتقض طهارته ، حتى يشم ريحا ، أو يسمع صوتاً ، لما روى عن النبى ﷺ أنه قيل له : إن أحدنا يكون فى صلاته ، فيجد حركة فى دبره لخروج الريح . فقال : لا ينقض عليه حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً .

وفى خبر آخر : أنه قال ﷺ : إن الشيطان ليأتى إلى أحدكم وهو فى صلاته، فيضرب بين إليتيه ، فلا ينقض عليه ، حتى يسمع صوتا ، أو يشم ريحا . فإذا تيقن خروج الريح من عرف أو صوت أو ريح نافخة ، نقض .

وعن أبى إبراهيم أن أخاه يونس بن سعيد قال وكان معه : إن من خرجت منه ريح ، وعلم أنها من أسفل وليست من الجوف ، أنه لا ينتقض بذلك وضوؤه .

مسألة :

فيمن يحس بصوت ، أو يشم ريحاً وهو متوضئ ، وإذا كان غير متوضئ ولم يحدد ذلك وأحس وهو متوضئ ، فتركه ولم يعد الوضوء ، فإن له ذلك حتى يعلم أنه خرج منه شيء .

قيل : فإن شم ريحاً ، أو سمع صوتاً واشتبه عليه فلم يعرف صوتها أو ريحها ، أو لم يعرف منه أو من غيره ؛ فله ذلك حتى يستيقن . والله أعلم .

مسألة :

ومن شبه له أن البول يخرج منه ، فمرة يراه ، ومرة لا يجده . هل له أن يدع

حتى يعلم أنه قد خرج ؟ قال : أحب أن ينظر ، إن كان فى وقت المكنة . فإن ودع ولم يستيقن ، فأرجو أن به ذلك . وأحب إن كان الأغلب ألا يجده ، ألا يدع النظر . وإن وجد برودة شرر البول ، فحيناً يجده ، وحيناً لا يجده ، فمر ولم ينظر ، فله ذلك .

مسألة :

ومن عنته البواسير ، فخرج منها المدة وغيرها من باطنه ، أفسد . وما خرج من ظاهره من المدة لم يفسد .

مسألة :

ومن كانت مقعدته تخرج فتظهر وهى خارجة بعد أن طهرها ، وصلى وهى خارجة ، فجائز .

فإن طهرها ودخلت ، وتوضأ للصلاة ، وقام ليصلى وخرجت ، فإنه يطهرها ، ويربط عليها ، ويصلى ، ويكون سبيله سبيل المستحاضة .

* * *

الباب الحادى والثلاثون

فى نقض الوضوء بالرعاف والقىء ، وما يخرج من الأنف والفم

اختلف الناس فى دم الرعاف . هل هو حدث ينقض الطهارة ؟ فقال مالك : لا ينقض . وقال أبو حنيفة : ينقض . وعلة مالك : طهارة المخرج ، وإن دم الاستحاضة نقض لمخرجه ، وعلة أبى حنيفة : أن دم الاستحاضة يزيل الطهارة بإجماع ، فدم الرعاف مثله .

وقال أصحابنا إنه نجس ، لا خلاف بينهم فيما علمنا . وفى موضع : والعلة لأصحابنا ، أن دم الرعاف ينقض الطهارة ، لأن دم الاستحاضة دم عرق ، لقول النبى ﷺ : فكل دم عرق نجس ، وينقض الطهارة ، فلما قال ﷺ : إن دم الاستحاضة دم عرق[1] ، كان فيه توقيف أن خروجه من العرق علة لإزالة الطهر ، وكل قد قاس على أصل متفق عليه .

ولولا قياس الفرع على الأصل ، للزم مالك والشافعى لما قالا ، أن دم الرعاف ليس بنجس ، لأن مخرجه غير نجس ، فيجب أن يحرما الوطء فى دم الاستحاضة ، لأن الله تعالى حرم دم الحيض ، وحرم الوطء فيه ، لقوله تعالى : « هُوَ أَذًى » . ودم الاستحاضة هو أذى ، والمخرج واحد ، فلا يقبل مالك بخروج الدم من مخرج غير نجس .

ودليل آخر : إن دم العرق نجس ، وكل دم من عرق فهو نجس ، لوقوع

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأبو داود عن عائشة .

الاسم عليه ، فإذا تعلقنا بأصلين أحدهما أن دم الحيض نجس ، وكل دم هو نجس ، ودم الاستحاضة دم عرق فكل دم عرق أو غيره فنجس إذا كان الدمان نجسين. وكل دم من عرق أو غيره فهو نجس ، إلا ما قام دليله . وبالله التوفيق .

مسألة :

وفى موضع قال أبو محمد : والنظر يوجب عندى أن المستحاضة ما كان دمها ينقض الطهارة بإجماع إذ كان مخرجه مخرج النجاسات، وأنه أذى، وأنه دم عرق. وجب أن يكون بهذا أولى وأقوى فى باب الاحتجاج . وإذا كان القياس على أصلين وثلاثة أصول ، فهو أولى من التعليق بأصل واحد والسنة تؤيده ، وحكم الشريعة يوجبه ، كان الراجع بقياسه إلى أصلين أعم لعلته . والله أعلم .

مسألة :

من كتاب الأشراف : واختلفوا فى الوضوء من الرعاف . فرأت طائفة فى الرعاف الوضوء ، وقالت طائفة لا وضوء فيه . وقالت طائفة فى الخدش يظهر منه الدم : لا يتوضأ منه حتى يسيل .

قال مجاهد : يتوضأ ولو لم يسل . قالت طائفة لا وضوء فى الحجامة .

قال أبو سعيد : الاتفاق من قول أصحابنا ، أن كل دم سائل ، فائض من موضعه ، قليلا كان أو كثيراً ، قد ثبت فيه حكم السيلان من رعاف أو جرح ، أن ذلك كله ناقض للوضوء .

وأما ما لم يفض من جميع الدماء الحادثات فى البدن فيخرج الاختلاف بنقض الوضوء ، قليلا كان أو كثيراً . وأما ما خالط من ذلك غيره من الطهارات ،

من ريق، أو مخاط، أو شبه ذلك فصار إلى موضع تدرك طهارته فى فم أو منخرين أو زايل ذلك، فكل ذلك مما يختلف فيه معهم فى نقض الطهارة به، ما لم يغلب على الطاهر مما خالطه، فإذا غلب عليه وصار مشتركا له نقض معهم فى معانى الاتفاق قليلا كان أو كثيراً.

مسألة:

وكل ما ظهر على اللسان من تجاشى الإنسان أوفى فيه، حتى يصير على مقدرة من لفظه، فقد نقض وضوؤه.

مسألة:

الأشراف. واختلفوا فى الوضوء من القىء والفلس[1].

أبو سعيد: يخرج الاتفاق أن كل ما خرج من الجوف من طعام أو شراب أو ماء أو شبهه متغيراً أو غير متغير، ففاض على اللسان من فم الإنسان، من قليل أو كثير، وكان على مقدرة من لفظه، من غير معالجة بتنحنح أو ما أشبهه، أن ذلك كله ناقض للوضوء فى الاتفاق.

مسألة:

وإن وجد فى حلقه حماضاً كان من الجوف، فما حد طهوره؟ قال: إذا صار على مقدرة من لفظه بغير تنحنح ولا معالجة، فهنالك يغسل الفم. قال: وقد يمكن عندى أن يكون من الحشا[2] الحامض إذا كانت الحشوة متغيرة، فما أمكن ذلك بوجه، فلا يحكم بنجاسته إلا بصحة.

---

(١) هو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقىء، فإن عاد فهو قىء.
(٢) الحشا هو ماقى البطن.

وفى موضع : ومن وجد طعم الحموضة فى حلقه انتقض وضوؤه ، وقول : حتى يطلع على أصل اللسان .

مسألة :

قال أبو عبد الله : إن الرجل إذا عبأه قى، أو رعاف ، فانصرف ليتوضأ ، فلا يتكلم ولا يسلم على أحد ، . فإن ذكر الله وهو يتوضأ فلا بأس .

وإن دعا ربه فى طريقه ، حق عليه النقض والله أعلم .

مسألة :

وإن خرج من أنفه علقة دم جامد فلا نقض فيها عليه . وقيل : العلق ليس بنجس ، حتى يكون دماً مسفوحاً والله أعلم .

مسألة :

فيمن يخرج من أنفه دم لايظهر إلا إذا أدخل يده . قال: إذا صار الدم حيث يبلغ الاستنشاق كان مفسداً للوضوء والصلاة ، وإلا لم يفسد حتى يصل إلى موضع الاستنشاق .

مسألة :

ابن محبوب : فيمن قاء أو رعف ، أو خرج من فيه دم ، أو أنفه دون مخرج الرعاف ، من كسر أو جرح ، فغسل موضع الاستنشاق والمضمضة ، ثم تمخط أو تنخع، ولم يكن نال الغسل مجرى النجاسة فمس ذلك النخاع ثوبه، قال:لا فساد فى ذلك ، إن شاء الله .

* * *

الباب الثانى والثلاثون

فى نقض الوضوء بما يخرج من الفم والأنف

عن النبى ﷺ أنه قال : القلس حدث . وإذا قلس الرجل وخرج إلى فيه أعاد الوضوء . والتقلس أضعف القىء ، وهو ما خرج من الحلق ملء فم ، أو دون ذلك . وإذا غلب فهو القىء . يقول قلس يقلس قلساً . جزم لأنه مصدر .

مسألة :

والنهوع : تهوّع ولا قلس معه[1] . تقول : نَهَع ينهع ، وهاع هُواعا إذا جاءه القىء من غير تكلف . وإذا تكلف قال : تَهَوّع . فإذا خرج من حلقه شىء فهو هُوَاعة .

مسألة :

والقىء مهموز . يقال : قاء يقىء قياء ، وهو خروج شىء مأكول أو ماء . والاستقاء : تكلف ذلك . والتقيؤ : أكثر وأبلغ .

مسألة :

ومن قاء بلغما من صدره لعلة ، فعن أبى عبد الله ، أنه لا بأس عليه فى وضوئه .

وكل ما ظهر على اللسان من تجاشى[2] الإنسان وقيئه ، حتى يخرج أو يكون على مقدرة من لفظه ، فقد نقض وضوؤه ، ونجس فمه .

---

(١) كذا معناه فى القاموس .

(٢) جشأت النفس أى ثارت للقىء .

مسألة :

ومن عناه قيء فمضمض فاه ، ولم يجر فى بطنه من الماء شيء ، فإذا غسل فاه وتوضأ فوضوؤه تام ، ولو لم يجر الماء فى بطنه ، لأنه ليس عليه أن يغسل إلا ما ظهر .

مسألة :

ومن قائم تنخع من بعد انتقض وضوؤه ما لم يشرب الماء ، فإن شرب الماء ثم تنخع من بعد ، فلا نقض عليه ، وشرب الماء طهور لذلك . وقول ، لا نقض عليه من النخاعة ، ولو لم يشرب . وليس عليه إلا غسل ما ظهر إلا ما كان فى حلقه .

قيل : فإن كان صائماً فتنخع فرد من نخاعه شيئاً قبل أن يمضمض فاه ، فعليه بدل يومه ذلك .

مسألة :

وإذا قاء فخرج ماء أو مرة أو بلغم لايخالطه شيء أعاد الوضوء .

مسأله :

ومن قلس فوجد حموضة فى حلقه ، فإنه ينقض . قال موسى بن أبى جابر : حتى تطلع على لسانه .

قال الربيع : مالم تبلغ اللسان فلا وضوء عليه ، وعند أبى على أن النخاعة إذا انقلعت من الصدر حتى تصير على اللسان ، أنها تفسد الصلاة .

قال أبو عبد الله : إن الطعام والماء إذا خرجا من الجوف متغيرين نقضا الوضوء والصوم . فإذا لم يكن متغيرا ولا حامضا ، فلا بأس عليه .

مسألة :

وقيل : من شرب ماء ثم طلع من حينه إلى حلقه ، فسد وضوؤه . وقول : إن صعد إلى حلقه ساعة شرب ، فلا بأس عليه إلا من بعد ذلك .

وعن منازل بن جعفر : إن طلع من حينه لم تفسد إذا كان ماء حديثاً . وقول : كل شيء طلع من الجوف على أصل اللسان بعد أن دخل الجوف ، أفسد الوضوء حديثاً كان أو قديماً ، عرفه أو لم يعرفه .

قال أبو المؤثر : ما خالط الجوف فهو مفسد ، ومالم يصل إلى الجوف ، وإنما هو مرتفع فى الصدر إلى الحلق فلا يفسد . ومن تجشأ فريل وطلع الريال على لسانه ، فلا فساد عليه بالريال ، وإنما يفسد إذا صار الجشاء على لسانه .

وما كان من الجوف فعرفه من البلغم والنخاع نقض الوضوء والصوم . وأما الريق فلا .

مسألة :

ومن ظهر على لسانه قلس من حلقه ، ولم يكن غسله وقته ، وخاف إن بزق تنجس شفتاه . هل له أن يشرط ريقه بما فيه من قلس حتى تطيب نفسه ـ أنه قد طهر فمه ، فأما القلس فليس له ذلك . وأما إذا زال القلس ، وصفا البزاق منه ، فأرجو أن له ذلك .

قيل : فهل له إذا طلع إلى حلقه من الجوف ، وظهر إلى الفم أن يشرطه لزوال النجاسة ، لاقصد إلى شربها ؟ قال : إذا قدر على لفظه . وكان عين النجاسة نفسها

لم يجز له أن يسيغه . ولا أعلم أن ذلك فيما قيل حتى تزول عنها ويصفو البزاق ، إلا أن يكون من عذر .

مسألة :

ومن خرج من فيه دابة فهى نجسة ، ويفسد فوه ، لأن كل ما خرج من الجوف فهو نجس .

ومن أكل بقلا فعرقه إلا ورقة عرقها وجذبها . قال : لاتفسد حتى تصل إلى جوفه ، وأما صدره فلا بأس .

* * *

الباب الثالث والثلاثون

فى نقض الوضوء بخروج الدم

مسألة :

ومن كان نائماً فخرج من فيه مثل البزاق على الثوب . فجائز له الصلاة[1].

مسألة :

ومن وجد طعم الدم فى فمه فى حال لا يمكنه أن ينظر ، فلا نقض على وضوئه حتى يتيقن خروج الدم ، أو يراه غالباً للبزاق . وكذلك المخاط ، مالم يغلب الدم عليه فلا نقض .

مسألة :

أما الذى يجد طعما فى فمه شبه طعم الدم ، فإذا أمكن أن يكون دماً فى الريق بقدر مالا يفسد الوضوء ولا ينجس الفم ، وأمكن أن يكون شبه طعم الدم وليس بدم ، فلا شىء عليه حتى نعلم أنه دم لاشك فيه ، من نظر ، أو مالا شك فيه من أحكام الاطمئنان إليه أنه مما يفسد وضوءه ، وينجس فمه . لأن الأصل أنه على وضوء وطهارة ، حتى يعلم مايفسد ذلك بلا شك فيه .

مسألة :

من بزق فرأى صفرة فلا نقض ، والمخاط والبزاق والنخاع إذا خالطه دم وكان الدم غالباً على ذلك نقض ، وإذا كان صفرة وعلقاً جامداً فلا نقض .

---

(١) لعل مكان المسألة فى الباب السابق .

مسألة :

وخروج كل دم ينقض الطهارة ، لما روى عن النبى ﷺ ، من طريق تميم الدارى قال : الوضوء من كل دم سائل[١] .

وعن سلمان أنه رعف عند النبى ﷺ فقال : أحدث لذلك وضوءاً[٢] .

مسألة :

والدم من الفم : إذا كثر البزاق لاينقض . فإن وقع فى ثوب وأثر فيه ، أفسده .

ومن خرج من أنفه مخاط مختاط بدم ؛ فإن كان الدم أكثر من المخاط ، فسد وضوؤه ، وإن كان المخاط أكثر ، لم يفسد وضوؤه . وإن تساويا فوضوؤه تام .

مسألة :

ومن نقر أنفه فخرج منه قشرة حمراء ، ولا دم بها ، فوضوؤه تام .

مسألة :

ومن يخرج من لثته دم وقتاً بعد وقت ، ليلا أو نهاراً ، فلا فساد عليه حتى يعلم بخروج الدم . ومن وجد طعم الدم فى فمه ، فلا نقض حتى يتيقن [خروجه] .

مسألة :

من كان ببدنه بثرة[٣] فحكها فى الليل ، فوجد رطوبة ؛ فعن الفضل بن الحوارى أنه يشمها ، فإن وجد ريح الدم أعاد الوضوء .

---

(١) أخرجه الدارقطنى عن تميم المذكور .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، ومثله عن ابن عمر ، عند مالك موقوفاً ، وروى ابن ماجه والدارقطنى عن عائشة أتم منه .

(٣) الخراج الصغير .

مسألة :

وإذا عطس المتوضىء فخرج من منخره علاقة دم رطبة ولم يكن لها تبع ، فلا نقض عليه .

ومن أدمى أنفه فاستنشق ثلاثاً ، فليس عليه أن يدخل أصبعه في أنفه ويستنشق حتى يخرج الماء صافيا . والله أعلم .

مسألة :

قال محمد بن المسبح : إن من خرج من منخريه مخاط فيه دم متقطع ، لم يفسد وضوؤه . فإن كان دما متصلا فإنه ينقض .

قال أبو الحوارى : لا يفسد حتى يكون الدم أكثر من المخاط .

مسألة :

ومن تخلل فخرج على الورقة التى تخلل بها دم ، فبزق فلم ير غير ذلك . فإن فمه نجس .

قال أبو سعيد : وذلك على قول من يقول ، إنه بقليل الدم وكثيره يفسد الوضوء .

وقول : حتى يكون الدم غالبا على البزاق .

مسألة :

أبو سعيد : فيمن توضأ ومسح وجهه بثوب فوجد فيه صفرة مع رطوبة الماء ،

وتوهم أنها من أنفه فأدخل إصبعه[١] فى أنفه ، فإذا هو بالدم فى إصبعه . أن حكم تلك الصفرة طاهر ، حتى يعلم غير ذلك أنها من دم نجس[٢] . وأما فى الاسترابة فذلك إليه .

فى ضربة أصابت رجلا ، فوخضت[٣] بدنه ، حتى تجمع مكانها وظهر فيه الدم، إلا أنه لم يخرج . قال : لا بأس بذلك الدم ، فمتى خرج وهو رطب أفسد ، وإن خرج وقد يبس ، فلا بأس فيه .

وقول : الجرح إذا لم يفض دمه ، فبقى حتى يبس وقص وتغير من البدن ، قال : أما إذا نقض الجرح وطار ، فطاهر .

وأما إذا يبس الدم فطار ، فلا يبين لى طهارة موضعه .

مسألة :

فى دم موضع الضمج إذا يبس ثم خرج من الموضع : ودم الوخض فى البدن إذا يبس ثم طار فكان الشيخ يقول إنه دم نجس .

وأما أبو سعيد فيحلو عنده أن يكون بمنزلة الدم المجتلب إذا خرج من الجسد الحى . وقد قيل فى ذلك إنه طاهر ، وقيل ، إن اليبس والقيح طاهران ، وجوهرها نجس بالاتفاق .

وإنما صارا طاهرين بانتقال ذلك من حال الحياة إلى الموت .

---

(١) فى الأصل يده .
(٢) زيادة من المحقق .
(٣) الوخض هو الطعن يخالط الجوف غير نافذ .

أبو سعيد : فيمن اعتقرت رجله فى الليل ، فلم ينظرها وصلى حتى أصبح ، ثم رآه كأنه سائل على رجله حمرة حول العقر ، ثم دخل الماء قبل أن يفطن بها ، ففى الحكم : ليس عليه شىء حتى يستيقن من خروج الدم . وأما الاحتياط فذلك إليه ، والخروج من شواهد القلوب ضرب من الورع .

مسألة :

والطعنة إذا خرج منها ماء فلا بأس به ، كان الجرح طريا أو غير طرى . والقيح والصديد وما يخرج من البدن والدم المهتاس[1] لا نقض فيه حتى يخرج الدم الخالص .

وكل جرح وخدش خرج منه دم فلا نقض فيه حتى يفيض الدم منه ، ثم ينقض الوضوء .

مسألة :

ومن احتجم انتقض وضوؤه ولا يجب عليه الغسل . ولكن يغسل موضع المحاجم ، ثم يتوضأ . فإن توضأ ولم يغسل موضع المحاجم فلا يجزئه حتى يغسل مكان المحاجم أولا ، ثم يتوضأ بعد غسلها ، والله أعلم .

مسألة :

فإن خرج من الحجامة صفرة أو كدرة أو حمرة بعد الغسل ، أو من جرح طرى ، فلا بأس به . وإن خرجت قبل الغسل من جرح طرى ، فإنه يختلف فيه : فقول نجس ، وقول طاهر .

---

(١) أى الفاسد .

وعن أبى عبد الله أن الجرح المبتدأ ما خرج منه صفرة خالصة أو تخالطها حمرة ، تكون الحمرة أقل من الصفرة أو عدلها أو أكثر منها ، فذلك مفسد الوضوء ، وما مسه من ثوب أو غيره .

وأما الجرح الذى ليس بمبتدأ فإن الصفرة إذا خرجت منه ، أو خالط الصفرة حمرة تكون عدلها ، فأرجو ألا تفسد ما أصابه ، ولا تفسد الوضوء .

قال أبو الحوارى : كان منير يقول إذا غسلت الحجامة أو الجرح ، ورجع يخرج منه دم فإن ذلك الدم لا يفسد . قال ولا أعلم غيره قال ذلك .

وعندنا يفسد إذا كان دما عبيطا .

مسألة :

أبو سعيد : فى جرح لم يفض دمه ، ثم يبس الجرح وعليه الدم ولم يغسل حتى خرجت من الجرح مدّة ، من تحت الدم اليابس ، هل ترى تلك المدة طاهرة ؟

قال : إذا كان الدم غير فائض فعلى قول : من لا يجعله نجسا ، ولا مفسدا إلا ما غير من الطهارات من الماء ، وكذلك عندى إذا جرى عليه القيح ، ولم يغيره ، وغلب عليه ، فأرجو فيه اختلافا فإن لم يخرج ولم يفض دم الجرح ، ثم قام يصهى[1] فى حين ذلك ما اصفر فلا يبين لى إذا كان ممره على الدم ، إلا أنه مفسد ، لأنه متغير ، ولأنه من ذوات البدن الحى ، ولا يبين لى أنه يلحقه اختلاف .

وقول إن الماء الأصفر من الجرح الطرى يفسد ؛ لأنه من ذوات البدن الحى

(١) أى تندى ورطب الجرح .

وأما القيح واليبس إنما هو شيء قد مات من الجسد . والميت من الحى لا يفسد ، والحى من الحى يفسد .

وقول : لا يفسد حتى يكون دما عبيطا ، بمنزلة ما يخرج من الفم والمنخرين .

مسألة :

ودموع الضحك والبكاء لا تنقض الوضوء ، إلا أن يكون معها دم ، والله أعلم .

مسألة :

ولدغة الضمج فى البدن إذا خلا لها يوم وليلة ، أو أقل أو أكثر ، ثم انفجرت فخرج منها دم ، فإنه ينجس ، ما لم يتغير لونه إلى حال القيح اليبس ، فيكون هناك ميت من حى ، فيتحول إلى حال الميت من الحى ، والله أعلم .

مسألة :

فيمن عقر منه دم ليس بفائض ، توضأ وأجرى يده على العقر ، وصلى . وقول الشيخ ، أحب الإعادة ، إلا أن يطهر الموضع ويتوضأ ، لأنه إذا جرى الماء عليه فاض منه ، وتنجس الذى جرى عليه الماء .

وعن أبى الحوارى : أن ذلك الماء طاهر ، إلا أن يخرج ذلك الماء من ذلك الموضع متغيرا من الدم .

* * *

الباب الرابع والثلاثون

فى المتوضىء ينظر كتابا أو حرمة . أو سمع سرا

كان محمد بن محبوب يقول : من نظر فى جوف منزل قوم متعمدا ، واستيقن أنه قد تعمد ، انتقض وضوؤه . وقول الأكثر ، وفيهم سعيد بن محرز ، لا نقض عليه ، حتى يتعمد النظر إلى حرمة فى جوف المنزل ، قال وهذا أحب إلىّ .

وقول : لا نقض ولو نظر إلى الحرمة خارجه ، لعله ، حتى ينظر منها محرما .

قال محمد بن المسبح : إلا أن يكون للمنزل باب مسدود ، فيفتح الباب من الطريق ، وينظر ما وراءه ، أو نظر فى خرق الباب ، فذلك مفسد ، وأما إن كان ليس على الباب ستر وهو مفرج ، فلا بأس على وضوئه ، إلا من تعمد النظر .

مسألة :

وإن نظر فى جوف كتاب إنسان : فإن نظر بسم الله الرحمن الرحيم ، فلا نقض عليه ، وإن قرأ العنوان فلا نقض عليه ، وإن نظر إلى غير ذلك متعمداً انتقض وضوؤه ، إذا عرف كلمته ، وقول : لا نقض فى ذلك .

فإن فتح الكتاب ففيه تشديد .

مسألة :

وإن استمع متعمداً كلام قوم [فى منزلهم] ، أو سرًّا بين اثنين فى غير منزل ، فقيل ، إن ذلك مما ينقض الوضوء . وقول : لا نقض على من استمع ذلك الكلام فى غير المنزل ، ولا فى النظر فى الكتاب .

وقال محمد بن المسبح : إن جاء إلى رجلين يستمع كلامهما . إذا كانا فى سر ، فإن كان [مضى] فى حاجة أو أرادها فى حاجته ، فسمع كلامهما فأصغى إليه . قال : لا بأس عليه .

وأما من نظر فى دفاتر الحكام وكتبهم الظاهرة ، وكذلك مجالس الحكام، وحوانيت التجار ، وكل موضع أبيح الدخول فيه ، مثل المأتم والعرس، وغير ذلك مما هو مثله ، فلا نقض على وضوء من نظر ودخل . وكذلك إن نظر فى دفاتر حساب التجار ، ودفاتر الدين والحسابات فلا بأس .

مسألة :

قال أبو محمد : إذا كان رجلان يتكلمان سرًّا بينهما ، أو يقرآن كتاباً فيه سر لهما فقال رجل متطهر : أنتما فى سر ؟ فقالا له : لا ، أو قال له أحدهما ، فإنه يقبل قولهما ، أو قول أحدهما ، ولا نقض عليه فى طهارته. فإن قالا له : أنت فى حل مما سمعت من سرنا ، أو نظرت فى كتابنا ، فلا يجوز له ، وطهارته منتقضة .

مسألة :

ومن نظر فى كتاب أحد بغير رأيه انتقض وضوءه . فإن أحل له فى مجلسه ذلك بعد أن قرأه ، فالوضوء قد انتقض ، ولا ينتفع بحله له من بعد . وأما الصوم فلا ينتقض .

وكذلك من دخل بيت قوم ، لعله بلا رأيهم ، فالجواب واحد .

مسألة :

فإن وصل كتاب إلى جماعة فقرأه واحد منهم فى غيبتهم، لم يفسد وضوؤه .

* * *

الباب الخامس والثلاثون

فى المتوضىء يرتد خطأ أو عمداً

والمسلم إذا ارتد ، ثم أسلم من حينه ، فيرجع يتوضأ ؛ ومن ارتد فى نفسه بغير قول أو فعل ، فعندى أنه يختلف فى نقض وضوئه بذلك .

وكذلك من قتل نفساً أو سرق ما يجب به القطع ، أو ركب الكبائر . وفى موضع فى المرتد فى نفسه ، فقول عليه الغسل والوضوء على حال، إن ارتد وهو متوضىء ، وأنه يبطل عمله الذى عمله فى الإسلام بحكم الردة ، لأن الردة تبطل العمل .

وقول: لا يلزمه غسل ولا وضوء إذا رجع، لأنه إذا انتقل حكمه عن الإسلام بالسريرة فرجعته تجزئه باعتقاد السريرة ، فلما ثبت أن تجزيه الرجعة فى السريرة أشبه أن جميع أعماله الظاهرة بالفعال والمقال على جملته . لأنه ثبت عن النبى ﷺ أنه قال : إن على العبد أن يحدث لكل ذنب توبة، السريرة بالسريرة، والعلانية بالعلانية[1]. فالسريرة ما أسرته القلوب عند حضور الخطرات ومتابعتها. والعلانية ما أعلنه الفاعل بالفعل والقول .

فلما ثبت أن ليس عليه رجعة بلسانه إذا انتقل بقلبه ، فكذلك أعماله .

وقول ، إن عليه الوضوء ، ولا غسل عليه ، لأن الوضوء من الإيمان ، فإذا زال الإيمان زال الوضوء .

---

(١) أخرجه الطبرانى والبيهقى عن معاذ .

الدليل قوله تعالى: « وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ »[1]. الاتفاق أنه إذا ارتد بقلبه فهو مثل المشرك باللسان فى معنى خروجه من الإسلام .

وإن كان صائما فارتد فى النهار بعد أن أصبح على حكم الصيام ، فيعجبنى ألا يفسد شىء من صوم ما مضى ، ولا يومه ؛ لأنه بمنزلة من نوى الإفطار بعد أن أصبح ، ولم يكن منه ما ينقض إلا النية .

وإن كان ارتداده فى الليل ثم أصبح على ذلك ، ثم رجع ، خفت أن يفسد يومه . وأما ما مضى ، فعندى قد ثبت عمله .

مسألة :

وعن نجدة بن الفضل فيمن يشرك بالاعتقاد ، أو يشرك باللفظ من غير أن يعلم ، ويجامع زوجته ، هل تحرم عليه؟ أما الشرك بالاعتقاد فالله أعلم ، وأما اللفظ من غير أن يتكلم فقد عرفت أن زوجته لاتحرم عليه .

وعن محمد بن أحمد السعالى فيها : أرجو أنى عرفت فى مثل هذا أن لا بأس عليه فى زوجته .

مسألة :

عن أبى عبد الله محمد بن عثمان عن من يقول مايكون به مشركا من الكلام فى صفة الله ، ثم وطئ زوجته قبل أن يعلم أنه أشرك ، فأرجو أنها لاتحرم . وقال شاورت فى ذلك ، فلم يروا حرمة على ما وصفت؛ ولم نجد أحداً من المسلمين حرموا الزوجة على من يتكلم بالغلط والسهو والخطأ . وإنما تحرم على العمد .

---

(١) الآيه مدنية رقم ٥ من سورة المائدة .

وإن كان على الغلط تحرم الزوجة ، فهل كانت تسلم زوجة لموحد غير عالم بصير ، ولكن الله لطيف بعباده .

وأما من أشرك متعمداً ، فهى تحرم عليه ، وطئ أو لم يطأ ، فإن رجع إلى الإسلام قبل أن يطأ ، رجعت إليه على النكاح الأول ما لم تزوج .

مسألة :

قيل : فهل عليه غسل إذا علم أنه أشرك بالغلط ؟ قال فيه اختلاف .

وأحب أن يغسل ، لما روى عن النبى ﷺ أنه أمر مسلماً أسلم بالغسل .

ومنهم من لا يوجب غسلا ، لأن الإسلام طهارة من الشرك ، والغسل طهارة من الجنابة والحيض والأنجاس .

قال غيره: ولم نجد فى الأخبار دلالة على وجوب غسل المشركين الذين كانوا على عهد النبى ﷺ ولا غيره .

ويؤخذ أن ابن محبوب كان يُدخِلُ الهندَ فى الإسلام ، ولم يعلم أنه أمرهم بالغسل والله أعلم .

مسألة :

أبو الحسن فيمن قال فى صلاته ما يشرك به شرك الخطأ ، كقوله : « إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ ». ومثلها ،أنه ليس عليه غسل . ولكن بدل الصلاة والوضوء .

مسألة :

الأشراف : ولو توضأ نصرانى ، ثم أسلم فهو على وضوئه وغسله .

أبو سعيد : الاتفاق يخرج أن وضوء النصرانى لاينعقد ، وهو باطل .

مسألة :

فيمن أشرك فى كلامه : أيكون ريقه نجساً ؛ قال : إذا أشرك متبرعا ، فكل رطوباته نجسة ، وإن أشرك فى كلامه بالتأويل لا أنه مريد للشرك ، فلا بأس برطوباته ، ولا تحرم عليه أزواجه والله أعلم .

* * *

البابُ السَّادِسُ والثلاثون

فى نقض الوضوء بالكذب والغيبة . وما أشبه ذلك من المعاصى

الغيبة والكذب ينقضان الوضوء . الدليل على ذلك قول النبى ﷺ : الغيبة والكذب يفطران الصائم ، وينقضان الوضوء - وهما أكبر طاعات المؤمنين - ولا ينقضهما إلا كبائر الذنوب[1].

وعن ابن عباس : الحدث حدثان . حدث من فيك ، وحدث من فرجك . فساوى بينهما لتساوى حكمهما فى نقض الطهارة .

وروى أنه قال : لقوم يغتابون ويكذبون : توضأوا . فإن بعض ما تقولون شر من الحدث .

قال الشيخ أبو مالك : غيبة المؤمن تفطر الصائم، وتنقض الطهارة. قال غيره: وقد قيل لا تنقض الطهارة ، بل تفطر الصائم . فأما غيبة الفاسق فلا شىء فيها .

مسألة :

وعن عائشة أنها كانت توجب إعادة الطهارة من الكلمة الخبيثة ، وتقول : يتوضأ أحدكم من الطعام الطيب ، ولا يتوضأ من الكلمة العوراء يقولها لأخيه . والكلمة العوراء التى تهوى فى غير عقل ولا رشد . وقول ، العوراء الكلمة الخبيثة التى يمتعض منها الرجل ويغضب . وأنشد :

وَعَوْرَاءَ قَدْ قِيلَتْ فَلَمْ أَسْتَمِعْ لَهَا ... وَمَا الْكَلِمُ الْعَوْرَاتُ لِى بِقَبُولِ

(١) أخرجه الربيع عن ابن عباس .

وقال :

لَا يَنْطِقُ الْعَوْرَاءُ فى الْيَوم سَادِرا فَإِنَّ لَهَا فَاعْلَمْ مِنَ الْقَوْمِ وَاعِيَا

سادرا أى غير متثبت من كلامه . وقول عائشة هذا دليل على أنها كانت ترى نقض الطهارة من الكذب المتعمد عليه ، على مايذهب إليه أصحابنا . وفيه إجماع من أصحابنا على نقض الوضوء منه .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى نقض الصيام من الكذب المتعمد عليه ، وأجمعوا أنه ينقض الوضوء ، وأجمعوا أنه لاينقض الاغتسال من الجنابة .

مسألة :

والكذب على العمد ينقض الوضوء والصوم ، إلا أن يكون له معنى . ومن كذب ناسياً لم ينقض وضوؤه ، ومن كذب متعمداً فصلى ، فعليه البدل ، لأنه لاصلاة إلا بوضوء ، وعليه الاستغفار .

مسألة :

والكذب المتعمد عليه : هو أن يتعمد على قول يتقوله من تلقاء نفسه ، ولم يكن كذلك .

وعن الربيع أن الكذب المتعمد عليه ، ينقض الإيمان .

مسألة :

إن قيل : لم أوجبت على من كذب متعمداً أن ينتقض وضوؤه ؟ قيل له :

إن الوضوء من الإيمان والكذب ينقض الإيمان . لقول النبي ﷺ : من كذب كذبة فهو منافق ، إلا أن يتوب[1] . وكل ما نقض الإيمان نقض الطهارة ، لأنها من الإيمان . والله أعلم .

مسألة :

واللعن لاينقض الوضوء ، إلا ما فحش من الكلام . سئل ابن الربيع عن الكذب الفحش . والخيانة والحلف على الكذب فقال: سألت مجاهداً عنه فقال : قال ابن عباس : الحدث حدثان : حدث من فيك ، وحدث من أسفل منك .

وعن بشير : من حلف يميناً كاذبا ، أو قبح ، أو لعن أو فحش من القول انتقض وضوؤه . وقيل من حلف على خبر أنه صحيح ، فبان أنه كذب . فإنه يحنث ولا يأثم ، ولا ينتقض وضوؤه . لأن الناس على يقينهم حتى يعلموا خلافه .

ومن حلف بالله لا يأكل من هذا الطعام ، فحنث وهو متوضىء . فلا نقض عليه . إنما عليه الكفارة ، وقيل إن الربيع قال : كل شيء خبيث من الكلام ، فهو ينقض الوضوء . وقال ، إن منيرا قال : لاينقض مالم يشتم به أحدا ، ثم قال : ينقض وإن لم يرد به شتم أحد ، إذا ذكر شيئا من العورات باسمها [القبيح] .

مسألة :

وكل معصية مما توجب إلى فاعلها الوعيد ، تنقض الوضوء . مثل من شتم

---

(١) من حديث أخرجه الشيخان عن أبي هريرة ، أوله ، آية المنافق ثلاث ، إذا حدث كذب . .

المسلمين ، أو لعنهم ، أو اغتابهم ، أو قذفهم ، أو بهتهم ، أو قبحهم ، أو برىء منهم .

وقول : إنما تنقض أشياء معروفة ، مثل الكذب والسرقة ، والنظر إلى مالا يحل . وكان ينبغى على القول الأول ، أن كل معصية تنقض الوضوء ، ولم يقولوا بذلك .

مسألة :

وإذا توضأ المنافق ، ونوى بوضوئه لصلاتين ، فصلى الأولى ، وسكت إلى حضور الثانية فوضوؤه ثابت . فإن تكلم فلا يؤتمن على كلامه لأنه منافق ، متى تكلم انتقض وضوؤه .

وقيل عن أبى قحطان ، إنه كان ، لعله ، قال ، يتوضأ لكل صلاة ، ولا يؤتمن المنافق على وضوئه للصلاتين .

قال أبو محمد : إذا نوى بوضوئه الصلاتين وحفظه . وغض بصره ، وأمسك لسانه . ولزم موضعه أو طريقه ، ما أبلغ إلى وضوئه الفساد . والله أعلم .

مسألة :

وعن من عصى والديه وهو متوضىء ؛ أنه لا ينقض وضوؤه .

مسألة :

وقيل إذا ثبت فى استنشاق الرائحة المحجورة نقض الوضوء ، خرج ذلك فى

استمناء الرائحة المحجورة مثل امرأة ليست بامرأته ، ولا جاريته التى يطؤها لشهوة منه على وجه الحرام ، على قول بمعنى الإثم .

مسألة :

من كتاب الأشراف : أجمع كل من يحفظ قوله من علماء الأمصار على أن القذف فى قول الزور والكذب والغيبة لا ينقض وضوءا .

أبو سعيد : أما الكذب فيخرج فيه اختلاف ، وأما الغيبة فيخرج فيه معانى الاتفاق وأنه ينقض الطهارة . والعجب كيف فرق معناها وبينهما .

* * *

البابُ السَّابعُ والثلاثون

نقض الوضوء بالشتم والكلام القبيح

قال الربيع : كل خبيث من الكلام ينقض . وقيل عن مغير لا ينقض ما لم يشتم به أحداً ، ثم قال ينقض، وإن لم يرد به شتم أحد إذا ذكر شيئاً من العورات باسمها ، وأشباه ذلك .

وقيل: سأل هاشم موسى عن ذكر البول فقال: كل شيء ذكرت فتوضأ منه.

وقيل عن موسى: إذا ذكر النيك لا ينقض الوضوء . وقيل إذا ذكر العذرة باسمها لا ينقض ، حتى يذكر عذرة رجل باسمه . وكذا قيل فى البول . وقيل فى البول غير هذا. وفى موضع إن سفه بذكر العذرة فلا يبين لى إعادة الوضوء عليه ، وإن كان بعض أصحابنا قد قال بذلك .

وإن قال لرجل سلحت أو فلان سلح نقض وضوؤه . وإن قال : سلح ولم يشتم به أحداً فلا ينقض .

مسألة :

وإن قال لرجل أنت بلت ها هنا ، فقال الآخر نعم ، فلا ينتقض وضوؤه فى ذلك ، إلا أن يريد شتمه .

قال أبو المؤثر : سمعنا أن رجلا ذكر فرج أتان بالاسم الذى أوله ، حاء راء ، فرأى عليه الربيع أن يعيد الوضوء .

مسألة :

ومن ذكر الفروج والأدبار بأسمائها القبيحة انتقض وضوؤه . فإن نسى حتى ذكر ، فلا بأس .

وإن ذكر ما يخرج من الأدبار من العذرة ، وشتم به أحداً انتقض بذلك وضوؤه ، وإن لم يشتم به أحداً فلا ينقض .

ومن قال لرجل ضع القفيز أو شيئاً من الأوانى على إسته فلا أحب أن ينقض عليه حتى يشتم بذلك أحداً .

وفى موضع : إن التسمية للدبر بالسين قالوا إنه مختلف فيه . فقول إنه ليس من قبح التسمية . وقول : إنه قبيح ، وينقض الوضوء ذكره . قال : ونقول إنه ينقض الوضوء إذا ذكر ذلك من الدواب وغيرها من الآنية والأمتعة .

مسألة :

ومن ذكر فروج النساء والرجال وسمى العذرة . فالذى تستحبه الفقهاء: الوضوء منه ، وليس بواجب . فمن تكلم بذلك ولم يتوضأ، فإنهم يأمرون ألا يصلّى خلفه، فإن صلى مسلم خلفه فعسى أن تكون صلاته جائزة ، وإن أبدل فقد أخذ بالثقة .

مسألة :

وقيل : إذا قال الرجل سلحت أو سلح فلان أو خريت أو خرى فلان ، فإذا أراد بهذا شتم أحد انتقض وضوؤه ، وإن لم يرد بذلك شتما فلا نقض عليه .

وأما إذا قال أبو السلح أو أبو البول ، أو سلّاح أو بوّال ؛ فهذا ينقض ، لأنه قد وقع الشتم .

فإن قال : هذا بولى فلا نقض . فإن قال لغيره : هذا بولك ، يشتمه بذلك فعليه النقض .

قال محمد بن المسبح: ليس شيء من هذا ينقض الوضوء، إلا أن يشتم به أحداً.

مسألة :

ومن قال لمن لا يستحق العذاب الويل لك ، انتقض وضوؤه على قول إن الكبائر تنقض الطهارة .

مسألة :

فإن قبح رجل رجلا ، أو لعنه ، فإن كان للمقبوح ولاية ، انتقض وضوؤه ، وأما ابنه فلا ينتقض وضوؤه ، إلا أن يكون بالغاً له ولاية . وكذلك العبد إن كانت له ولاية ، كان له أو لغيره ، وإن لم يكن لأبى الصبى ولاية ولا لأمه ، لم ينتقض وضوؤه .

أبو سعيد : ولاية الصبى لازمة لوالده كنفسه وأوليائه البالغين ؛ فإذا ثبت النقض على من قبح من ثبتت ولايته ، أشبه أن يلحق ذلك إذا قبح ولده الصغير الصبى أو نفسه ، لأنه معصية .

مسألة :

ومن قبح خادمه أو لعنه ، أو قبح وجه امرأته أو ابنته ، فأحب أن يبدل الوضوء . وأما الصوم فلا .

ومن لعن عبده ، فالذى لا يجيز ذلك يلزمه نقض الوضوء . وأما اللعنة والقبحة فحكم واحد من هذا .

وإن لعن حجراً ، أو دابة ، أو صبيًّا ، أو ريحاً ، أو من لا يستحق انتقض وضوؤه ، وعليه الاستغفار ، وليس عليه أن يعلمه ذلك .

مسألة :

ومن لعن أو قبح غير مسلم ، فلا نقض عليه ، لأن المنافق ملعون مقبوح .

وإن لعن نفسه أو قبح وجهه ، فعليه التوبة لا غير .

مسألة :

ومن قال لرجل أو صبي يا كلب ، انتقض وضوؤه على قول ابن محبوب ، إلا أن يكون كافراً فلا نقض .

مسألة :

ومن قال لرجل : هذا إبليس انتقض وضوؤه . وإن قال له : هذا شيطان ، أو من الشياطين وكان من المتمردين والمترفين ، لم ينتقض وضوؤه . لأن الله تعالى يقول : « شياطين الإنس والجن » . فقد جعل فيهم شياطين .

مسألة :

عن أبي علي في من قال لامرأته : يا كافرة . فإن كان يعلم أنها كافرة، فما نرى على طهوره نقضا . وان كان يرتاب بها ، فأحب إلينا أن يتوضأ .

مسألة :

ومن دعا محمدا محمدوه ، وسعيدا سعيدوه ، أو لقبه باسم لا يغضب منه ، وكان ذلك تعريفاً ، وبه يجيب ، فلا نقض على وضوؤه .

مسألة :

فإن قال لمن لا ذنب له ، مثل الدواب والصبيان ، ونحـــو ذلك : لعنك الله أو أخزاك الله، أو قبحك،أولا بارك فيك، وتعست. فأما قولهذلك ولوالديه ولاية فإن استغفر ربه ، لم ينتقض وضوؤه ولا صومه .

وقول : إن لعن دابة : أو قال لصبي يا بوال ، مازحا لذلك ، انتقض وضوؤه لأنه شتم .

مسألة :

وإن شتمه بما فيه فيقول له بالأعور والأعرج والمبتلى ؛ هل ينتقض وضوؤه؟ فلا ينبغي له ذلك ، ولا نقض عليه . وقـــول : إذا عمد إلى ذلك قاصداً شتمه ، انتقض وضوؤه .

* * *

الباب الثامن والثلاثون

ما ينقض الوضوء من الكلام ، وما لا ينقض

ومن تحدث بحديث لم يضبطه ، فزاد فيه أو نقص مخطئا ، فلا ينقض وضوؤه إذا أتى بالمعنى ، إلا أن يتعمد الزيادة فى ذلك كذبا ، وهو أن يتقول من نفسه ما لم يكن .

وفى موضع : من حدث بحـــديث ولم يتعمد كذبا، فزل لسانه إلى كذب فلا نقض . والناس تزل ألسنتهم ، والخطأ مرفوع .

مسألة :

ومن قص خبراً على أنه صدق ، فبان له أنه كذب . فلا نقض عليه . ومن أنشد شعراً من قول غيره فلا نقض عليه ، إلا أن يشتم به مسلما ، ولو كان فيه إفراط فى الذم أو المدح، أو شىء من الكذب. لأنه هو لم يفتر ذلك . وإنما افتراه غيره . فإن كان شعراً من قوله وفيه كذب ، انتقض وضوؤه .

مسألة :

ومن قرأ الشعر أو الحديث الجاهلى ، والفخر والهجاء ، فلا بأس عليه فى ذلك والله أعلم .

مسألة :

والمزاح إذا كان كذبا نقض الوضوء والصوم . وأما الغلط فلا ينقض .

مسألة :

ومن قال لغير أمه يا أماه ، أو لغير أبيه يا أبتاه . فعن أبى معاوية أنه كره ذلك . قال وأنا أحب هذا القول ، لقوله تعالى : « مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ، إِن أُمَّهَاتُهُم إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ »(١).

قال المصنف : تبنى رسول الله ﷺ زيدا دليل ، لعله ، على جواز ذلك. وأيضاً قوله ﷺ : الخال أحد الأبوين ، وهو لم يلده. وهذا على المجاز. وأرجو ألا يضيق ذلك إن شاء الله .

مسألة :

ومن قال : امرأته كأنها الشمس الطالعة ، أو كالجدار ، أو الشاة سميغة كأنها الزبدة ، فقيل إنه لا بأس بالشمس والشاه ، وكره تشبيه المرأة بالجدار .

مسألة :

وإن قال : هناك من الجراد قارعة أو وقعة لم نر عليه نقضاً . وإن قال : هاجت الريح على هذا السماء وذهبت به كله ، أو قال لرجل : حمارك هذا بغل ، أو نحو هذا ، أو يقول : ذرة كالحمص ، أو شعير كاللبن ومثله ، نحب أن يتوضأ حتى يكون كذلك .

مسألة :

ومن قال : غداً يجىء الغيث والسمك ، أو كذا ولم يستثن . انتقض وضوؤه إذ حكم على غيب .

(١) الآية مدنية رقم ٢ من سورة المجادلة .

مسألة :

وإن قال : لقيت الناس كلهم ، وأبصرت من الناس ما لا يحصى ، فإنه لا يكون كذباً .

وكذلك لو أراد بيع سلعة ، فقال لا أبيعها إلا بعشرة ، فباعها بأقل لم يكن كذباً .

مسألة :

ومن أومىء إليه ليتقدم الناس فى الصلاة ، فامتنع وقال : لا أفعل ، ثم فعل لم يكن كذباً ، وقد فعل مثل ذلك أبو محمد فيما يوجد .

مسألة :

ومن ضرب مثلا فقال : ما فلان إلا بحر ، أو برق ، فلا نقض عليه ؛ لأن هذا من المجاز ، إلا أن يريد بذلك شتمه ، أو استنقاصاً .

مسألة :

ومن قال : سمونى سعيداً لأقعد مكان رجل معتقل اسمه سعيد ، فلا أعلم فيه نقضاً .

مسألة :

فى المتوضىء يسأل عن مسألة ، فقال قولا ، لعله يحفظه ، فأصاب الحق ، فلا يفسد وضوؤه إن شاء الله ، وليكف عما لا يعلم ، فذلك أولى بالمرء وأسلم . والهين فى ذلك والتشديد سواء . ومن تورع عن الكبير تورع عن الصغير .

قيل : فإن لم يحفظه ويحفظ شبهه، أو شعبة من شعبه، فيقول فيه بلا أن يحفظه على الجهة فيصيب . فأما من أصاب الحق على ما ذكرت فلا إثم عليه ؛ وقيل من قال بلا علم ، إن أصاب لم يؤجر ، وإن أخطأ أثم .

ومما سأل عنه أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى رحمه الله أبا عبد الله محمد ابن أحمد بن أبى غسان عن رجل سأل رجلا حرًّا أنه يحفظ الأثر عن مسألة لم يكن عنده فيها حفظ فى تلك الساعة، فقال فيها بمعنى ، وقال: لست أحفظ فى هذه المسألة ؛ ولكن على وجه المشورة ، أن يفعل كذا ، ألا يمكن نسأل ، هل عليه فى ذلك إثم ؟ قال : أرجو ألا يأثم فى ذلك ما لم يخرج جوابه إلى الباطل . والله أعلم .

* * *

الباب التاسع والثلاثون

ما ينقض الوضوء من النظر إلى الفروج والعورات

قال الله تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ » يعنى كل أبصارهم عما لا يحل لهم . فمن نظر ببصره ما هو محرم عليه من جميع المحارم انتقضت طهارته لأنه معصية يرتكبها وكل نظر معصية ينقض الوضوء .

وقال النبى ﷺ : من اطلع دارا بغير إذن فقد دمر ، الدامر الداخل ، ودمرت الدار التى دخلتها . والمصدر : دمور . وكان يقال : من غض بصره التماس ثواب الله آتاه الله عبادة يجد طعمها ، أو قال ، لذتها .

مسألة :

قال أبو محمد : والنظر من طريق العمد يوجب عند أصحابنا نقض الطهارة ، لاستحقاق الوعيد عليه . وأما من طريق الخطأ ، فلم يوجبوا به نقض الطهارة ، لزوال الوعيد عن من نظر خطأ ، قياسا على السنة فى الكذب المتعمد عليه . وأما من لم يقل من أصحابنا بجواز القياس ، فيجب على أصله ألا توجب إعادة الطهارة من النظر . والله أعلم .

مسألة :

روى عن النبى ﷺ أنه قال : ملعون من نظر إلى فرج أخيه[1] ، أو قال عورة أخيه .

---

(١) روى ابن عساكر : ألا وقد لعن الله الناظر والمنظور إليه ، وهو ماذكر بعده .

وعن بعض الفقهاء أنه قال : لعن الله الناظر والمنظور إليه عمدا . وذلك إنما يكون فى المحارم ، لأنه كثير ، فينقض الوضوء .

مسألة :

اختلف أصحابنا فيمن نظر إلى فرجه لغير معنى . فقول : ينتقض وضوؤه . قال هاشم : إن نظره للتعجب ، وفى موضع ، لعله أى معجبا ، نقض . فإن نظره لغير ذلك لم ينقض .

وقول : لا ينقض نظره إليه ، ولكن أولى به أن يتنزه عن ذلك .

قال ابن جعفر وأبو محمد وأبو الحسن : لا ينتقض وضوؤه بنظره إلى فرج نفسه ، ولا امرأته ، ولا جاريته التى يطؤها .

وقال أبو محمد : ما لم يمفعهم فى الجارية تزويجها ، أو حرمة بينه وبينها ، من وطء أختها أو نحو ذلك مما يحرمها . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو الحسن ، فى التعجب المذكور فى النظر إلى الفرج : لا أدرى ما معناه فيه .

مسألة :

وروى عن النبى ﷺ أنه قال لمعاوية بن جندة : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . وقيل معناه حفظ الرؤية والنظر يعنى : احفظها

لا يراها أحد ، إلا زوجتك أو ما ملكت يمينك[1] ، لأن النظر مباح لزوجته ، وما ملكت يمينه . وإنما كره أن يطلع فى الفروج إلى داخلها ، فأما إلى ظاهرها من الزوجين فلا بأس .

مسألة :

وقيل : معنى قول عائشة ما نظرت إلى فرج رسول الله ﷺ : أى . . .[2] ولم تقل عائشة إنه لم ينظر ، ولا أنه نهى عنه ، ولا أنه كره ذلك ، إنما قالت : لم أفعله أنا ، وقد كانا يغتسلان من إناء واحد .

مسألة :

والنظر المحرم فى النهار والليل سواء ، إذا تيقن الناظر أو تبين له ما نظر من المحظور عليه ، ولا فرق بين الليل والنهار إذا تبين الناظر أو لم يتبين الناظر فى النهار لظلام يحدث ، أو لبعد مكان ، أو لظلمة سحاب لم يلزمه ، فإذا كان زوال المتيقن فى النهار لا يوجب إعادة الطهارة ، فيجب أن يكون تيقن النظر فى الليل يوجب نقض الطهارة والمراعاة فى ذلك التيقن فى المنظور إليه فى الليل والنهار .

قال أبو الحسن : لا بأس بالنظر فى الليل ، لأن الليل لباس ، إلا أن يكون نظر بنار ، فإن ذلك مثل النهار .

مسألة :

ومن نظر محرما بعد ما غربت الشمس ، ولم يلبس ظلام الليل وضوء النهار وهو الغالب ، فذلك كمن نظر فى النهار حتى يلبس الليل ويستولى ، فإن كان الظلام

(١) رواه الخمسة عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، إلا النسائى .
(٢) مكانه بياض فى النسختين .

يحول بينه و بين النظر فلاانتقض ، ولو كان قد طلع الفجر ، ولا بأس بالنظر فى القمر ، وكذلك إذا انفجر الصبح ، فمن نظر و استبان فهو كمن نظر فى النهار ، وإن كان الظلام يحول فلا نقض ولو طلع الفجر . وقول إذا طلع الليل ولم يستول فهو حكم الليل .

وإذا طلع الفجر ، ولم يصح النظر ، فهو حكم النهار . وقول لو كان فى النهار فى بيت مظلم ، أو فى موضع ظلمة لا يتبين فيه الشيء بعينه ، فلابأس .

مسألة :

فى الزوجين ينظران فرج بعضهما بعضا عمدا لشهوة ، فلا يفسد ذلك وضوءهما ، ولا صومهما . وقيل فى الوضوء باختلاف ، وما أحب لهما ذلك أن يعرضا وضوءهما وصومهما لذلك .

مسالة :

فإن تشهى زوجتـــه أو سريته ، فإذا لم يتولد عليه شيء فلا نقض ، ولعله لا يتعرى من الاختلاف على قول من يقول إذا نظر إليها بشهوة انتقض وضوؤه .

مسألة :

وحكم الميت والحى فى باب ما ينقض من النظر والمس فى الحى والميت سواء لقول النبى ﷺ حرمة أمواتنا كحرمة أحيائنا[1] ، يعنى أهل الإسلام ، فسوى بينهما ، والله أعلم .

---

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عائشة بلفظ آخر .

مسألة :

فإن نظر المتوضىء بدن امرأة ليست منه محرمة متعمدا ، فقول ينتقض وضوؤه وقول لا ينتقض ، وإن كانت فى بيت ، لحقه الاختلاف ، والله أعلم

مسألة :

قال أبو عبد الله : على الرجل أن يغض [بصره] عن المرأة القبيحة ، وفى نسخة، الفحلة التى لا تستتر، وإن لم تستتر؛ لأن الله تعالى قد أمرنا بالاستتار. وقال فى نساء تهامة ونحوها التى لا تستتر وتتبرج: إنهن مثل الإماء. وقال بشير: لا لعمرى الإماء ، وأما الحرائر فغض ما استطعت . وفى موضع : إن ينظر بدن امرأة انتقض وضوؤه ، إلا المتبرجات اللواتى لا يستترن ويخالطن الرجال ، لا ينقض النظر إلى أبدانهن .

مسألة :

ويقال ليس على النساء نقاب ، ولا بأس بالنظر إلى وجوههن من غير شهوة ولو كُنّ يستترن ، ومن نظر لشهوة فليكف ، وليغض بصره .

قال ابن محبوب : من نظر إلى وجه امرأة متعمداً لشهوة انتقض وضوؤه .

مسألة :

ومن رأى امرأة متجردة من خلف ستر يشف متعمداً للنظر حتى رأى بدنها، فهو آثم ، وينتقض وضوؤه ، وتحرم عليه ؛ لأن الذى يشف ليس بستر ، ولا يجوز له به الصلاة .

مسألة :

والنظر إلى أبدان النساء على العمد يحرم ، إلا الوجه والكفين . وفى حديث آخر : المرأة كلها عورة إلا الوجه والكفين ، فمن رأى وجه امرأة تستتر منه فلا نقض عليه .

وقال محمد بن محبوب : من نظر وجه امرأة أو كفها متعمداً ، لم ينتقض وضوؤه ، فإن أبصر ساعدها لشهوة انتقض وضوؤه .

وحد الكفين الرسغان ، وباطن الكف وظاهره سواء . وإن نظر إلى غير ذلك منها ولو إلى شعرها انتقض وضوؤه .

مسألة :

ومن نظر فرج امرأة أو رجلها أو رأسها ، ثم أراد أن يصلى أو يتزوجها ، فشك أنه تعمد أو أخطأ فلا بأس عليه فى وضوئه وزواجه لها ، حتى يعلم أن نظره كان عمداً .

مسألة :

قال الربيع : من نظر إلى قدم امرأة متعمداً فهو خطاء فيما فعل ، ويستغفر ربه ، وأرجو ألا ينقض وضوؤه . وأخبرنا أبو زياد عن مسلم بن أبى إبراهيم ، أنه من نظر إلى رجل امرأة متعمداً أن لا نقض على وضوئه . وقال أبو زياد : وأظن أن موسى بن على قال ذلك .

مسألة :

اختلف فيمن نظر إلى خف امرأة ، فقيل عليه الإعادة . قال محمد بن محبوب : لا إعادة عليه .

مسألة :

ومن نظر إلى رأس إنسان وبطنه ورجله متعمداً وهو يظنه رجلا ، فإذا هى امرأة ليست منه بمحرم فغض بصره عنها ، فلا بأس عليه فى وضوئه ، لقوله تعالى: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ »(١).

مسألة :

ومن نظر إلى امرأة وهو يظنها غريبة ، فإذا هى امرأته ، أو ابنته ، فلا بأس على وضوئه ، وقد أثم فى نيته . وبه كان يقول ابن محبوب .

مسألة :

عن أبى عبد الله فيمن ينظر إلى دابة تغشى دابة ، أينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا . قيل : فإن ينظر إليه بشهوة ، فقال : لا بأس .

مسألة :

ورخص فى أمر النساء اللاتى يتبرجن ويخالطن الرجال ولا يستترن ، ولم يروا لهن ما لغيرهن . قال : ولا أحب على حال أن يقصد إلى النظر إلى شىء منها .

مسألة :

وقد رخص بعض المسلمين فى النظر إلى غير الوجه والكفين من المتبرجات من النساء والعجائز ونساء تهامة ؛ لأن النظر إلى مثل هؤلاء لا يفتن ، ولا يكاد يحدث الشهوة ، وذكر المعصية عند النظر إليهن ، وجعل النظر إليهن كالنظر إلى

---

(١) الآية مدنية رقم ٥ من سورة الأحزاب .

الإماء المباح النظر إلى أبدانهن. وبعضهم شدد فى النظر إلى الحرائر وجعل أحكامهن فى النظر واحدة ؛ لأن حرمتهن واحدة .

مسألة :

وقيل: للرجل أن ينظر إلى وجه المرأة و إلى كفها، باطنه وظاهره، إلى الكوع وهو الرسغ ، وإلى باطن قدم المرأة ، وإن كان متوضئاً لم ينقض ذلك وضوءه ولو كان ذلك على العمد ، ما لم يكن لشهوة .

قيل : وكذلك فى المس . إذا مس منها ما يجوز النظر إليه . قيل : ولو أنه أدخل يده فى فيها فمس ضروسها أو غير ذلك ، لم يفسد ذلك وضوءه ، ولا إثم عليه فى ذلك .

وفى موضع : لا نجيز له ذلك إلا من عذر .

مسألة :

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم فى نساء الجيران الأجنبيات من اللاتى لا يستترن من الرجال، قال، يعجبنى ألا ينتقض وضوء من نظر إليهن كالمتبرجات.

مسألة :

قيل له : فظاهر قدمها لا يمكنها ستره وهى ممن يستترن. أتكون كالمتبرجات؟ قال : يشبه أن المعنى واحد .

* * *

الباب الأربعون

فى نقض الوضوء بالنظر إلى عورات الرجال وذوى المحارم

الفراء ، يقال للرجل فرج إذا كانت تبدو معاريه ، والمعارى : المواضع التى لاينبغى أن تعرى . ويقال : عرى فلان عروة شديدة ، وعريان . وهو عريان ، وعريانة ، وعار وعارية .

ومن نظر سرة رجل وما سفل من ذلك وركبتيه وما علا عن الركبة ، فعند بعضهم أن ذلك من العورة ، وأن وضوءه ينتقض . وقول : إن الركبة والسرّة كذلك . ورخص الأكثر فى الركبة والسرة .

وقول لاينتقض إلا نظر الفرج سواء . وفى موضع لاينتقض وضوؤه حتى ينظر العورة . قيل العورة الفرجان .

وعن محمد بن جعفر أن الركبة والسرة فى الأثر من العـــورة ، وإن أبرزها الإنسان لعلة أو لغير علة ، فلا أبصر عليه نقضاً ، ولا ينبغى . وليس على من نظر من رجل ذلك نقض وضوئه حتى ينظر الفرج .

وقيل إنه كان يدخل إلى موسى بن أبى جابر وسرته بارزة . وفى نظر الفخذين اختلاف فى نقض الوضوء ، وأكثر القول ينقض . وروى عن النبى ﷺ من طريق ابن عباس قال : مر رجل فرأى فخذه ، فقال غط فخذك فإن فخذ الرجل من عورته[1] .

---

(١) رواه أحمد والبخارى ، وكذلك رواه الحاكم .

وقيل قال النبي ﷺ : ما بين السرة إلى الركبة عورة[1] ، فإن مسح رجل لرجل سرته من علة ؟ قال : رجو ألا يكون عليه بأس .

مسألة :

وقد أجمعت الأمة أنه ليس للإنسان أن ينظر إلى فروج الرجال والنساء ، إلا ما قام دليل بإجازته من السنة ، وإذا لم يجز للإنسان النظر إلى فرج محرم عليه ، فلا يجوز له أيضاً أن يبيح ذلك لغيره من نفسه وبالله التوفيق .

مسألة :

قال بشير بن محمد : الفخذ والركبة عورة ، وليس عرية ولا ينقض وضوء من نظر إليهما .

قال أبو محمد : الذى نجد لأبى المؤثر أن الركبة والسرة عورتان ، وكشفهما ونظرهما محرم . وفى نظرهما عمداً نقض الوضوء .

وأما بشير بن محمد فالذى حفظ عنه ، أن الركبة والسرة ليستا بعورتين ، ولا يؤثم النظر إليهما ، ولا كشفهما . والنظر المحرم عنده ما كان من حد منابت الشعر إلى مستغلظ الفخذين .

وأما ما ذكره فى العرية ، فلا أعرفها من كلامهم ولا أظن ذكر العرية إلا كلمة عامية . وحاشا أبا المنذر أن يتكلم إلا بالصحيح من الكلام والحسن .

مسألة :

وعن أبى ليلى قال : خرج رسول الله ﷺ ، فخرجنا معه ، فمر رجل من

(١ رواه البيهقى والدارقطنى عن أبى أيوب .

بنى عدى ، كاشف عن فخـــذيه ، فقال ﷺ : غط فخذيك يا معمر ، فإنهما من العـــورة .

وقال أصحاب أبى حنيفة : لا تدخل السرة فى العورة ، وتدخل الركبة فيها . وقال الشافعى: الركبة ليست عورة . قال داود : الفخذ ليس من العورة ، واستدل أصحاب أبى حنيفة بما روى عن النبى ﷺ أنه قال : ما تحت السرة إلى الركبة عورة . وروى أنه قال لرجل : غط فخذك فإنه من العورة .

مسألة :

قال سليمان بن سعيد : جائز أن يصب على الرجل غلامه الماء بالنهار متجرداً ، ولم ير ذلك محمد بن محبوب . قال أبو معاوية : كنا نظن أن ذلك لا يجوز ، حتى وجدنا إجازته فى الأثر عن موسى بن أبى جابر .

قال أبو محمد: الذى ذكره سليمان بن سعيد فى إجازته ذلك، يحتمل أن يكون فى الليل دون النهار .

وكذلك الذى روى أبو معاوية عن موسى بن أبى جابر ؛ لأن الخبرين لا يذكر فيهما الليل دون النهار فكذلك لا يخرج جوابهم إلا على ما يليق بهم . فقد رووا قوله ﷺ : لعن الله الناظر والمنظور إليه . وهـــذا بإجماع ، هو النظر المحرم .

مسألة :

نهى النبى ﷺ عن التعرى بالليـــل والنهار . قال أبو الحسن : معنى هذا

النهى أن يظهر عورته على الناس بالنهار ، أو بالليل فى النار ، فأما فى الليل فى الظلام حيث لا يراه الناس فليس ذلك بتحريم ، ولكنه نهى تأديب . لأنه قيل له ، يا رسول الله عوراتنا ما نأتى منها وما نذر ، فقال : فإن استطعت ألا يراها أحد فافعل[1] . قيل له إذا كان أحدنا خاليا . قال : فالله أحق أن يستحيا منه ، فهذا نهى تأديب ، وبحضرة الناس حيث يرونه تحريم .

ونهى ﷺ أن يقبع النظرة النظرة إلى ما حرم الله . قال أبو الحسن : نعم، قد حرم الله ورسوله ﷺ نظر المحارم على العمد . وإذا أتبع النظرة النظرة فى الخطأ ، كانت الأولى خطأ ، والثانية عمدا محرمة .

والنظر إلى عورات الرجال مرة بعد مرة من غير عمد لا بأس به . وقيل تكرار الخطأ لا بأس به وإن كثر ، وإنما الفساد والإثم فى العمد .

مسألة :

ولا نقض فيما نظر من أبدان النساء اللاتى لا يحل نكاحهن ، مثل والدته وابنته ، وأخته وعمته وخالته وجدته ، ولا نحب له أن يتعمد ذلك ، إلا النظر إلى الفروج منهن ، فإن ذلك لا يحل له وإذا تعمد انتقض وضوؤه .

وقوله إذا أبصر من ذات محرم منه ، من أسفل من السرة وأعلى من الركبة متعمداً انتقض وضوؤه . وهى منه بمنزلة الرجل فى هذا .

وفى موضع إن نظر إلى من لا يجوز له نكاحه من حد الركبة إلى السرة متعمداً انتقض وضوؤه وعليه التوبة . فإن نظر إلى سائر بدنها متعمداً من غير

(١) أخرجه الخمسة إلا النسائى .

شهـــوة ، فلا ينقض ذلك وضوءه . وإن نظر لشهوة متعمداً ، فيعيد وضوءه ، ويستغفر ربه . وإن كان لما نظر إليها اشتهى غيرها للحلال ، فلا بأس فى شهوته غيرها للحلال .

مسألة :

وعن من نظر إلى بدن من لا يحل له نكاحه بحرمة النسب أو الصهر، أو الرضاع ما عدا السرة والركبتين متعمداً لغير شهوة وهل ينقض ذلك وضوءه ؟ قيل : لا نقض عليه فى ذلك ما لم ينظر من السرة إلى الركبة أو شيئا منه على التعمد .

وإن نظر شيئاً غير ذلك من بدنها لشهوة ففى نقض وضوئه اختلاف .

قال : والنظر فى ذلك للتلذذ بالنظر ، هو من ضروب الشهوة ولا يجوز . وإن كان التعجب من شىء فى خلقها لحسن أو دمامة ، أو تفكر فى ذلك بغير تلذذ ولا شهوة ؛ فأرجو أن ذلك خارج من الأول .

مسألة :

أبو عبد الله بن إبراهيم فى البائنة بحرمة على الأبد فى نقض الوضوء ، أنها عنده أشد من ذوات المحارم ، وغير ذوات المحارم فى معنى النظر إليها .

مسألة :

من نظر شعر أمه أو أخته ، لعله ، أو سرتهما ، فعلى قول لا ينقض وضوؤه . وعلى قول من لا يجيز ذلك يوجب النقض فى نظره ما لا يحل . والله أعلم .

مسألة :

وإن مس بدن أخته من السرة إلى الركبة لشهوة أو غير شهوة ، نقض وضوؤه .

وإن مس من سائر بدنها لغير شهوة ، لم ينقض ذلك وضوءه . وإن مس بشهوة نقض .

مسألة :

والأموات والأحياء سواء فيما ينقض من النظر والمس ، وما لا ينقض.

مسألة :

ومن نظر إلى القبر من تحت الثوب فلا نقض على وضوئه ، كان من أهل المصيبة أو لم يكن ، لأن القبر ليس بمنزلة المنزل الذى فيه الأحياء. وقول، إن نظر إلى الميت من تحت الثوب نقض وضوؤه ، وإن لم ينظر إلى الميت لم ينقض وضوؤه والله أعلم .

* * *

الباب الواحد والأربعون

نقض الوضوء بالنظر إلى الإماء والصبيان

وأما الإماء فالنظر إلى أبدانهن لا بأس به ، إلا ما ينكر عليهن إخراجه فى أسواقهم إذا أظهرنه بينهم ، كنحو كشف رءوس الجوارى من الهند والبياسرة وما يتخذ مثلهن للفراش ، وإظهار سوقهن وصدورهن وما يحذر النهى أن يفتن الناظر إلى ذلك منهن .

قال هاشم : ليس على الإماء خمار ولا رداء . وكذلك قال غيره .

وحكم العبيد الحبش وغيرهم من سائر المماليك فى الستر والنظر إليهم كحكم الناس وهم عراة ، ولا يجوز النظر إلى عوراتهم . ومن نظر إليها كان كمن نظر إلى عورات الأحرار ، إلا أنه قد قيل إن حكم أبدان الإماء ليس كحكم الحرائر .

وأما العورات المأمور بسترها ، فلا تحل من الذكور والإناث . قال ولا بأس بالنظر إلى الغنم وما كان من جنسهن . وأما المقتنيات فلا يجوز النظر إليهن .

وفى موضع ، والأمة ليست كالحرة ، إلا أن الأمة لا ينقض النظر من بدنها كله على العمد ، إلا النظر إلى السرة والركبة وما بينهما ، وكذلك المس ، إلا النظر للشهوة ، أو إلى نفس الفرج للتعمد ، فذلك ينقض .

وإن نظر إلى ساق أمة مما تتخذ للفراش فلا بأس .

مسألة :

وليس للنظر إلى عورات الصبيان حد ، ولا فيه نقض إلا البلوغ ، إلا أن فيه

وحشة لمن استحيا واستتر ، فإذا كان الصبي لا يعرف الستر ، ولا يبلغ من نظر إلى فرجه فساد وضوئه.

وإن كان ممن يستحيا ، فمن نظره فوضوؤه فاسد . هكذا عن أبي محمد .

قال أبو محمد : إذا بلغ الصبي الاستحياء والاستتار فسد وضوء من نظر إلى عورته، وأما الصبية فمن نظر إلى جوف فرجها فسد وضوؤه ولو كانت ترضع .

وعن جابر فيمن نظر إلى فرج جارية صغيرة متعمدا إلى جوف فرجها ، أنه يتوضأ ، ومن نظرها قائمة ، فلا إعادة عليه .

قال ابن المسبح : إذا نظر إلى الشق انتقض وضوؤه ، والجارية غير البالغ لا بأس بالنظر إلى رأسها مكشوفا لغير شهوة .

مسألة :

وقيل : النظر إلى من لا يستر العورة لا ينقض الوضوء . وفي الجامع : وأما الصبيان الذين لم يستتروا ، ولم يكونوا في حد ذلك من الإناث والذكور ، فلا ينقض الوضوء النظر إلى فروجهم ولا مسها ، إلا النظر إلى نفس فرج الجارية ، أو مسه على التعمد ، إني أحب أن ينقض من ذلك .

وكذلك من مس فرج الغلام وهو رطب ، أو يده رطبة ، قد قيل ، إنه ينقض ، إلا أن تكون رطوبة مما طهر به [من الماء] . وقول : من مس فرج الصبي أعاد الوضوء . وقول : إن كان صغيرا لم يستتر ، لم يفسد وضوء من مسه وهو غير رطب .

وفى موضع : ولعل بعضاً لا يوجب نقض الوضوء ولا الصوم بنظر فرج الصبى ما لم يبلغ أو يصره فى حد البالغين ، ويبيح النظر إليه على العمد .

قيل : فإن مس الثقبين من فرج الصبى الذى لم يستتر ؟ قال: إذا لم نكن نجد من يؤثم مس فرجه وبلوغه إلى حد الذى يشتهى أو تشتهى ، فعلى قول من يقول بنقض مس الفروج كلها حتى الدواب ، فقد وقع عليه اسم فرج وإن كان لا يؤثم مسه .

مسألة :

قال محمد بن محبوب : من نظر إلى فخذ الأمة المملوكة وبطنها ورأسها عمداً ، لم ينقض ذلك وضوءه .

مسألة :

أبو سعيد : وقيل من سرتها إلى ركبتيها عورة على الرجل ، وعلى المرأة .

* * *

الباب الثانى والأربعون

فى وضوء النساء ، وما يجب عليهن ، وما ينقض ذلك

وإذا حضرت المرأة الصلاة ولم تجد ماء ، إلا ماء عنده رجال ، واستحيت أن تكلمهم ، وتخرج إليهم حتى فاتت الصلاة . قال أبو محمد : أخاف عليها الكفارة؛ لأن عليها أن تخرج إلى الماء ، ولا تعذر بذلك . فإن لم يكن عليها كسوة، فعليها أن تطلب كسوة . فإن لم تجد فلا شىء عليها ، وعليها التيمم .

وإذا كانت فى دوينج وحضرت الصلاة، فاستحيت أن تنكشف قدام الناس، فصلت بلا وضوء ، فلا كفارة عليها إن شاء الله .

مسألة :

ويجزئ المرأة فى مسح رأسها ما يجزئ الرجل. وإذا وضعت راحتها فى الوضوء على هامتها أجزأتها .

وفى موضع : تمسح رأسها عند الوضوء ، وذوائبها[1] إلى أطراف الشعر . هذا عن أبى المؤثر ، وعن موسى بن على : قال أبو محمد : والمسح على الرأس جائز للرجال والنساء .

مسألة :

وإذا غسلت المرأة فرجها ، ولم تدخل يدها فيه ، فلا بأس . وعلى النساء أن يغسلن ما ظهر من البول ، ولا عليهن أن يدخلن الأصابع فى الفروج ، ويؤمرن

(١) الذؤابة هى الناصية أو منبتها من الشعر .

بالتفتح عند الاستنجاء ، ليكون ذلك أبلغ فى الطهارة . وكذلك عليهن من المذى . ويؤمرن إذا أهرقن الماء أن يمضين حتى يستنجين بالماء[1] .

مسألة :

والمرأة إذا كانت تتوضأ وأدخلت أصبعها فى فرجها ، تريد بذلك النظافة ، فجائز لها ، ولا شىء عليها وإن كانت صائمة .

وقيل عن أبى منصور : أنها تدخل إصبعها فى فرجها ، وتغسل داخله ، ولا تؤذى موضع خروج الولد وتجاوزه .

مسألة :

وإذا تجرد النساء مجتمعات فى غسل من حيض أو جنابة ، أو وضوء لصلاة ، أو غسل لجمعة .

فأما غسل الجنابة والحيض والجمعة ، فقد سقط عنهن ، وليس عليهن إعادة ذلك ، ولا ثواب لهن ؛ ولا تصح الطهارة لهن وهن متبرجات ، مبديات عوراتهن ، ينظر بعضهن إلى بعض ، وكل واحدة تطهرت ثم نظرت محرم الأخرى ، انتقضت طهارتها ووضوؤها ، ولا تصح صلاة بغير وضوء ، لأن ذلك وضوء منتقض . وعليهن التوبة والوضوء والصلاة ، وبدل ما صلين بغير طهارة بجهل .

مسألة :

وإذا مست المرأة فرجها أو فرج زوجها ، انتقض وضوؤها ، ولا بأس على وضوئه هو .

روت عائشة عن النبى ﷺ أنه قال : إذا مست المرأة فرجها انتقضت طهارتها .

(١) كذا فى الأصل .

مسألة :

وإذا مس فرجها عقبُها فى الصلاة ، فأحب أن تتوضأ ، ولا أراه واجبا. وقيل: لا نقض عليها فى ذلك . والله أعلم .

وإذا لم تستمسك الرطوبة من فرج المرأة لعلة ، فإنها تؤمر أن تلفف بالخرق . وإذا حضرت الصلاة توضأت ، وجعلت على الموضع ثوبا نظيفا وصلت قائمة ، فإن لم تستمسك صلت جالسة ، أو كما تقدر . ولا تصلى بثيابها التى لوثتهـا النجاسة . والله أعلم .

مسألة :

وكل ما خرج من دوائها الذى تحمله فى الدبر والقبل ، فأصاب الثوب ، فإنه ينقض عليها طهارتها ، وينجس ثوبها . ولا نقض على المرأة فيما خرج من قبلها ، وينقض ما خرج من دبرها لأنه مجرى الطعام .

مسألة :

قال هاشم الخراسانى : خرجنا إلى مكة فسمعت امرأة تسأل الربيع عن امرأة وجدت ريحا من قبلها ، وتسمع صوتها . قال : فسكت الربيع ما شاء الله ، ثم قال هذه ريح دخلت من خارج ، وليس ، ولعله ، للريح ، هناك طريق . ولا بأس عليها. وقيل : لا نقض ؛ لأن الريح لم تتصل بالجوف ، وتنفصل عن الطعام النجس فى الجوف . وإنما ينقض خروجها من الدبر الذى هو مجرى الطعام والنجس . هكذا قيل . والله أعلم .

مسألة :

وفى الحديث عن عائشة فى المرأة تتوضأ وعليها خضابها فقال: اسلبيه وأرخميه

السلب ، فيصك الشيء الذى به لطخ ووسخ . والمعنى يسلب حتى يخرج مافيه .

ويقال للمرأة التى لاتتعهد بدنها ورجليها بالحناء سلباء ، ومعنى أرغميه : ألقيه فى الرغام وهو تراب فيه رمل .

مسألة :

وعن المرأة تقوم إلى الصلاة ، فيخرج من فرجها ماء ، لم تدر ما ذلك الماء ، من حيث توضأت فاحتبس فى رحمها قال : أرى عليها البدل ، وتغسل موضع ما أصابها من ذلك الماء . قال غيره : وقول، كل ما جاء من والج الفرج من حيث تصل الطهارة واليد فى الغسل ، وكان الماء صافيا يحتمل أن يكون مجتمعاً من الظاهر فهو طاهر حتى يعلم أنه جاء من الرحم .

وقول : ينقض حتى يعلم أنه طاهر .

مسألة :

وامرأة بكر أو ثيب يجامعها زوجها ، أو تحيض أو تبول ولا تدخل يدها فى الفرج . فأما البول فليس عليها ذلك ، وأما الحيض والجماع فذلك عليها ، فإن تركته كان عليها البدل والكفارة . وقول : البدل بلا كفارة . وقيل غير ذلك . والله أعلم .

وفى موضع : إذا طهرت من الحيض ، فعليها أن تدخل يدها لغسل والج الفرج ، لأنه من المواضع التى تدركها بحواسها . وكل ما أدركت غسله من ظاهر بدنها فعليها غسله .

وقالوا : عليها أن تبالغ فى غسله ، ولا تؤذى موضع الولد ، فتضربه . فنرى أنهم أمروها أن تغسل موضع الولد ، وأمروها ألا تؤذيه . وهـذا فى الثيب ، وأما الصبية المقبضة ، على قول من يرى عليها الغسل ، نرى عليها غسل ذلك الموضع ، وعلى قول من لا يرى عليها غسلا ، لا يلزمها ذلك .

مسألة :

وإذا أدخلت المرأة يدها ، وأنقت موضع الجماع ، ثم أدخلت يدها لدواء تحتمله ، أو لغير ذلك ، فيدها طاهرة ، لأنها إذا أنقته فهو طاهر حتى تعلم أنه نجس .

وإن جومعت فأدخلت يدها وغسلت موضع الجماع ، ثم قامت تصلى أو بعد ذلك ، وخرج عليها ماء من الفرج من والج ، فقال ، ما جاء من ذلك الموضع فهو نجس . إلا أن تعلم هي أن ذلك محتقن من الماء فى موضع الطهـارة . فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : ويخرج الاختلاف فى غسل داخل فرج المرأة الثيب عليها . فقول : عليها أن تغسله ، وتبالغ فى غسله ما لم تضار ، وتؤذى موضـع الولد من الحيض والجنابة وفى كل غسل لزمها .

وقول : إنما عليها أن تنجى الفرج من الجماع إذا أنزل الماء فى فرجها ، وليس عليها ذلك من الحيض .

ويخرج معناه أن ليس عليها فى الغسل من الوطء ، إذا لم ينزل فيها الماء الدافق ولأمر ما نهاها إذا كان ليس عليها ذلك من الحيض . بل يخرج معناه أن الحيض

أشد على قول من يقول إنها إذا أنزلت الماء الدافق من غير جماع، أن لا غسل عليها فإذا كان لا غسل منه والغسل ثابت من الحيض والاستنجاء عليها بإدخال يدها من الحيض مما لا يلزمها فيه الغسل فأحرى ألا يكون عليها ذلك .

وصاحب هذا القول لا يستقيم له عندى ، أن يلزمها ذلك فى الجماع مع الإنزال فيها، ولا يلزمها ذلك فى الحيض . و كل الموضع واحد ، وقد ثبتت نجاسته إن كان بمعنى النجاسة، وقد ثبت غسله إن كان بمعنى الغسل؛لأنه نجس من الوجهين جميعا فهما سواء فى الوجهين .

وقول لا غسل عليها فى الفرج من حيض ولا جنابة ؛ لأنه من دواخل البدن الذى [هو] غير متعبد بغسله بمنزلة الدبر .

ولا يبعد ذلك الاتفاق أنه لا غسل عليها فى حيض ولا استحاضة ، إذا لم يفض الدم خارج الفرج ، وإنما كان مكتمناً فى والج الرحم . ولا أعلم فى هذا الفصل اختلافاً .

وكذلك لا غسل عليها فى الجماع ، مالم تغب الحشفة فيها ، وكذلك لا غسل عليها ، ولو وجدت الشهوة مالم ينزل الماء الدافق ظاهراً على الفرج .

وفى المعنى أنه لو خرج من موضع الجماع ولم يظهر، لم يكن من ذلك غسل على قول من يلزمها الغسل من الاحتلام ، كما لا غسل عليها من الحيض ، مالم يفض الدم .

ولو كانت الدواخل فى البدن يلزم غسلها ما أدرك منها ، لكان الدبر يلزم غسله ، لأنه قد يدرك إدخال اليد فيه بغير مضرة .

ولا يخرج فى هذا إلا أحد معنيين : إما أن يكون عليها غسله من كل نجاسة، ومن كل غسل لازم ويكون معناه حكم الظاهر من بدنها، وإما أن يكون لا غسل عليها فيه من شىء من نجاسة أو لغسل، وثبوت غسله أحب إلى احتياطاً لا حكما . فشبه الحكم ، أن لا غسل عليها فيه بمنزلة الدبر ولو أمكنها إدخال يدها فيه . لأنهما فرجان مستويان فى الاسم والمعنى . ويجب بهما الغسل فى الجماع، والحد أيضاً ونقض الوضوء بما يخرج منهما . والله أعلم .

* * *

الباب الثالث والأربعون

فى وضوء ذوى العلل ومن له عذر

ومن كان فى جارحة من حدود الوضوء جرح أو كسر عليه جبائر ، وخاف إن مسه الماء أن يزداد فليس عليه أن يمسه الماء ، ويوضئ بقية الجارحة بجرى الماء حوله . وإن استفرغ تلك الجارحة كلها ، توضأ لبقية جوارح الوضوء ، وتيمم أيضاً .

وقول : لا فرق بين استفراغ الجارحة ، أو بقاء شىء منها ، قال والنظر يوجب التسوية بينهما ، لأن العذر بالبعض كالعذر بالكل ، بل العذر بالكل أولى ؛ لأنه مأمور بطهارة الأعضاء ؛ ومنهى عن تطهيرها عند الخوف على نفسه من تطهيرها ، أو تطهير شىء منها لقوله : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ » كأنه قال لهم تطهروا إذا كنتم على ذلك قادرين . فما عجزتم عن تطهيره ، كان بمنزلة ما عدم منه ، ولو لم يؤمر بتطهيره .

الدليل على ذلك قول النبى ﷺ : إذا نهيتكم عن شىء فانتهوا ، وإذا أمرتكم بشىء فأتوا منه ما استطعتم .

أبو سعيد : ما عرض فمنع بمعنى خوف ضرر ، أو عدم بلوغ الغسل إليه ، لحائل من قليل أو كثير ، فله أن يوضىء سائر جوارحه ، وسائر تلك الجارحة ، ويمسح على ما بقى مما لم يمكنه غسله ، إلا أنه يأتى ذلك على الجارحة ، فقول : يتوضأ ويتيمم . وقول : لا يتيمم عليه ما كان الباقى من الجوارح أكثر . وقول عليه أن يتيمم لكل ما علم غسله من جوارحه ، قليلا كان أو كثيرا . وقول : إذا

كان أكثرا لجارحة يتيمم ، وإن كان أقل من أكثرها مسح عليها بالماء إن أمكن ولا تيمم عليه . وقول : إن كان الموضع من الجارحة نجسا ، فعليه التيمم ، وإن كان طاهرا ، وإنما امتنع عن وضوئه ، فلا تيمم لميه ولعله أكثر القول .

مسألة :

ومن كان مصابا بإحدى يديه ولا يمكنه الاستنجاء بها ، أو لم يجد ماء واسعا ، أو من يصب عليه الماء . وخاف أن ينجس الماء إذا قعد فيه ، فليتوضأ لبقية الجوارح وينقى النجاسة بالحجارة أو التراب ولا يتيمم وهو واجد الماء .

وإذا كانت يداه جميعا ، فإن وجد من يمسح له ما بقى من جوارحه المقطوعة ويوضئه ، فبذلك أرجو له القبول من الله تعالى ، وإن لم يجد أحدا يفعل له ذلك ، ولا يقدر على الوضوء ولا التيمم ، نوى الطهارة فى نفسه ، وأدى صلاته كما أمكنه وقدر . والله تعالى يقدره ، ولا يكلف العاجز ما لا يقدر عليه .

مسألة :

وإذا قطعت يد المتعبد من المرفق ، وجب عليه أن يغسل موضع القطع ، لأنه ظاهر ، فإن قيل أنكرت ، ألا تلزمه غسله من قبل ، أنه كان باطنا فى الابتداء قبل القطع لا يلزمه غسله ، قيل له : هذا خطأ من قبل ، أنه لو أصابته فى ساعده جراحة لها عذر ، فلا ألزمه غسل الموضع .

وكذلك لو ذهب جلده ، وزال دمه ، غسل موضعه وإن كان باطنا قبل .

مسألة ؛

وعن موسى بن على رحمه الله فيمن يقطر بوله ولا يحتبس ، أنه يجعل كيسا أو شيئا يجعله فيه ، ثم يتوضأ ويصلى .

قيل وفرض الطهارة بالماء لازم له ، وإن قطر بوله ، فإن أمكنه أن يصون ثيابه بشىء فعليه ذلك .

مسألة ؛

وثلاثة لا يطهرهم الماء : الحائض ، والمقرن ، والأقلف[1] . والمقرن الذى يقبعه البول والغائط أو أحدهما . وعن الشيخ أبى محمد أنه لا يجوز له أن يصلى إذا كان يشغله عن صلاته ، ويغير عقله حتى يتخلص من ذلك ولو فاتت الصلاة ، ثم يتوضأ ويصلى .

وإن كان لا يشغله عن صلاته ، ولا يغير عقله ، فصلاته تامة .

مسألة ؛

والمبطون المسترسل البطن يجزئه التيمم ، وأما غيره ممن يسترسل به دم رعاف أو جرح أو بول ولا ينقطع لا يجزئه التيمم ، وعلى من استمسك بوله فرض الطهارة بالماء ، وإن قطر بوله ، ويكون متطهرا مع تقطير بوله إذا كان لا يستمسك ، وإن أمكن صيانة ثيابه بشىء عنه ، فواجب فعل ذلك عليه

وفى موضع فى المسترسل به الدم والبول ، فقول عليه الوضوء والتيمم ، وقول عليه الوضوء ، ولا يقيمم عليه ، وقول عليه التيمم ولا وضوء عليه .

(١) هو من لم يختتن .

مسألة :

فيمن به جرح ولا يقرى دمه ؛ هل له . . .[1] ، فبعض يرى عليه الوضوء ولا تيمم عليه ؛ وبعض يرى عليه الوضوء والتيمم .

مسألة :

ومن يقطر بوله من علة ، وحضرته الصلاة وتوضأ ، فليحتمل قطناً .

ويقال الذى به سلس البول حتى يحتشى القطن به ألا يرده .

مسألة :

وإذا كان المريض مبطوناً ، فإنه يأمر أهله بوضوئه ، ولا يدع الصلاة . وإن كان كلما وضأوه انتقض وضوؤه، ولا يقدر أن يحفظه فليستنج ويمسك بقطنة لطيفة على دبره، ويغسل مواضع الوضوء ، وليتوضأ. وإن تيمم أيضاً فلا بأس إذا كان بحال لايحفظ وضوءه من كثرة بطنه ، وكذلك [من به] القىء والرعاف .

مسألة :

ومن كان به علة تخرج الدم من فمه أو أنفه ، ولم يستمسك ، فإنه يسد فمه ، ويتمسح ويصلى قاعداً ،فإن أمكنه السجود وإلا أومأ وبزق فى الرمل أو فى خبة[2] وإذا كان فى أنفه فإنه يحشوه فإن لم يمكنه الحشو فإنه يومىء .

مسألة :

وكل جرح لم ينقطع دمه ، وخاف صاحبه فوت الصلاة ، فليصل ولينق الدم عن ثيابه .

وقيل : إن وقع فى ثوبه فعليه النقض .

---

(١) بياض فى الأصل .

(٢) هى خرقة كالعصابة .

وإن كان الدم إنما يخرج من منخريه أو فيه، فليكب على الأرض ويومىء في الصلاة، وإن كان في موضع يقدر أن يحشوه حشاه، وتوضأ وصلى، وإن كان موضعاً لا يمكنه حشوه وهو يسيل، مثل الوجه أو جارحة من حدود الوضوء وضأ ما بقي من جوارح الوضوء، وتيمم بعد الوضوء وصلى على حاله. وإن تيمم وتوضأ وصلى، فلا بدل عليه. وقول: يتوضأ كما أمكنه وليس عليه تيمم. وهذا إذا كان في مواضع الوضوء.

وإن كان في غير مواضع الوضوء، فيتوضأ ويصلي، ولا تيمم عليه. وهذا بعد أن يستبرىء أمره في آخر الوقت، ولا يخاطر بالصلاة. والاختلاف في جواز الجمع له للصلاتين. فإن تيمم وتوضأ وصلى، فلا بدل عليه.

مسألة:

ومن قطعت أصابعه فربطها، وهو يعلم أنه إن فتحها سال منها الدم، فإنه يجري الماء على العصابة وصلاته تامة.

مسألة:

ورجل فيه جرح، فخاف إن غسله أدمى، فتركه وصلى. قد قيل: له ذلك.

وعن أبي الحواري وغيره، أن الشق يكون في الرجل يشكه وفيه الدم، أنه يغسل ما علا منه ويصلي، ولم يثقل عليه أن يطلقه.

مسألة:

ومن كسرت يده وجبرت [وأجنب]، فلا عليه أن يخرج الجبيرة ويغسل، وإن مسحها مسحاً لا يبلها فحسن.

ومن كان فى يده جبر غسله ، أو قرحة لا يمكنه غسله ، فلا يكلّف الله نفساً إلا وسعها ، ولا يرطبه بالماء إذا خاف على نفسه منه ، ويغسل ما أمكنه بالماء ، وما لم يمكن يتيمم له بالتراب . ويجوز صب الماء حول الجراحات ، ولا تغسل إذا خيف نعيها . وأما العارضان وغيرهما فلا يقدر على طهوره .

مسألة :

وعن جابر بن يزيد فيمن به جبائر على كسر ، أنه يمسح فوق الجبائر ، وقيل : إلا أن يضرّ بها فلا يفعل .

مسألة :

وقيل : إن اجترح رأس رجل وطلاه دواء ، ثم أراد الوضوء وقد تغطى الشعر بالدواء ، فلم يستطع أن ينزعه ، فجائز أن يمسح عليه .

قال أبو مالك : إلا أن يكون رأسه مغطى كله ، فيمسحه ويتيمم .

وقال أبو محمد : عندى أن الأمر بالتيمم مع المسح غير لازم. وإنما هو احتياط. لأن الله تعالى لم يوجب التيمم إلا عند عدم الماء . ولما كان هذا واجداً الماء ، لم يلزمه فرض التيمم . وإن أوجب أحد من أصحابنا التيمم لأجل الجارحة الممتنعة من مس الماء ، لأجل العلة التى بها . فهو عندى غلط ، فيما ذهب إليه ، وذلك أن الله تعالى ، إما أن يكون أوجب عليه إجراء الماء عليها ، وهى على تلك الحال ، فلا يجزئه غيره ، أو عذره من ذلك ؛ ونهاه أن يؤلمها ويؤلم نفسه بالماء . فالتيمم لا يلزمه إلا بدليل. وأيضاً فإنهم أجمعوا أن لا خلاف بينهم فى أن الجارحة المعدومة ، لا يلزم صاحبها التيمم ، مع وجود الماء ، وإنما يلزمه التطهر لباقى الأعضاء .

مسألة :

ومن كان برأسه جرح عليه خرقة لا يستطيع أن ينزعها من ثلج أو برد ، فليمسح عليها .

مسألة :

ومن طلى جرحه بطلاء ، فأراد الوضوء ، فليغسل الطلاء ثم يتوضأ ، إلا أن يخاف عليه .

قال هاشم : لا يغسل الجرح نفسه ، ويغسل ما حوله .

وعن أبى محمد ، أن من كان به جرح فى موضع الوضوء عليه طلاء ، فإنه إذا تمسح لا يبل الجرح بالماء إذا خاف الضرر .

مسألة :

وقيل إن أبا أيوب وقع من المحمل ، فأصابه جرح فى جبينه فوضع عليه دواء، ولم يقلعه حتى برئ .

مسألة :

فإن أصابه جرح فأراد أن يجعل عليه دواء قبل أن يغسل من الدم وهو يخاف ألا يجرح ، فإن كان يرجو به منفعة أو صرف مضرة ، فذلك جائز .

مسألة :

وإن خاف إن غسل الجرح من الدم أدمى ؛ فإذا كان للصب حركة تقوم مقام العرك ، ولو كان ألطف من العرك ، فجائز .

مسألة :

والمسح على الجبائر والعصابة على الجرح فى الموضع يجزئ . ولا إعادة على المصلى بهذا الوضوء .

الدليل على ذلك : ما روى أن عليا [١] كسرت إحدى يديه يوم أحد [٢] ، فأمره النبى ﷺ بوضع الجبائر عليها ، والمسح فوقها ، ولم يأمره بإعادة الصلاة ، ولا بوضع الجبائر والعصابة على الطهارة .

الدليل على أنه لا فرق بين أن تكون الجبائر موضوعة على الطهارة ، أو لم تكن ؛ أن فرض الوضوء سقط عن موضع الجرح والكسر ، لخشية الضرر ، فلا يلزمه تغطيته على الطهارة .

وبهذا يقول أبو حنيفة . قال الشافعى فى القديم : إن وضع الجبائر على الوضوء ، لم يعد الصلاة قولا واحدا ، وإن وضعها على غير وضوء ، فله فى الإعادة قولان .

وقال فى الجديد : إن وضعها على وضوء ، ففى الإعادة قولان ، وإن وضعها على غير وضوء ، أعاده ، قولا واحدا .

مسألة :

وعن المريض إذا كان فى شىء من جوارحه جرح عليه جبائر ، ولم يمكن

---

(١) على بن أبى طالب .

(٢) جبل بالمدينة ، وكانت موقعة احد بين المسلمين وبين الكفار .

غسله ، وهو من مواضع الوضوء ، كيف يصنع ؟ قال : الذى عرفت ، أن يتوضأ ويتيمم لتلك الجارحة ؛ وقيل لا يتيمم عليه .

قلت : فإن كانت به نجاسة من قرحة ولم يمكنه غسله وقدر أن يتوضأ عليه ، أن يتوضأ ، أم يكفيه التيمم ؟

قال : إذا قدر على إزاله شىء من النجاسة ، أزالها . فإن لم يمكن توضأ ، ولم يكفه التيمم . والله أعلم .

مسألة :

أبو الحوارى . إذا كان الجرح أو الجارحة فى غير مواضع الوضوء ، فكان يأتى على قدر مثل جارحة من جوارح الوضوء كان عليه التيمم ، وقال ، إن أصغر جوارح الوضوء ، ولمثله يلزم التيمم ، هى الأذن .

أبو سعيد : قد ثبت فى الاتفاق أن هذا الغاسل من حيض أو جنابة ، إذا خاف المضرة فى غسل هذا الموضع ، ألا يغسله ، وأن يميط عنه الماء ، والبدن كله فريضة واحدة فى معنى ثبوت الغسل فإذا كان فيه شىء مما يعذر عن غسله ، ويجب له العذر ، استحال لمعنى الاتفاق إلى التيمم كله وكان كمن يجد الماء . لقوله : « إن كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ »[1] .

والمريض بمنزلة المسافر الذى لم يجد الماء .

---

(١) الآية مدنية رقم ٤٣ من سورة النساء .

وإذا ثبت عليه الغسل وقدر على شيء منه ، كان الغسل قائما بحكمه في الاتفاق .

فإذا كان في البدن شيء لا يمكن غسله ، كان في الاعتبار والنظر أن ذلك يخرج على معنيين : أحدهما أنه ثبت عليه الغسل بوجه ، زال عنه حكم التيمم ، إذ لا يجتمع عليه حكمان .

والآخر : لما أن كان مخاطبا بمعنى الغسل كله من بدنه من قليل وكثير عند قدرته على ذلك ، ووجود الماء له ، وغير معذور بتركه ، فإذا ثبت له العذر في شيء من بدنه أنه لا يلزمه غسله ، مما لا يسعه تركه إلا بعذر ، كما لا يسعه ترك الغسل كله إلا بعذر ، والعذر في القليل كالكثير ؛ فلما ثبت هذا جاز أن يلزمه في كل ما عليه غسله فعذر عنه ، أن يلزمه التيمم عنه من قليل بدنه وكثيره .

فإذا كان تيمم الجنب للجنابة لغير معنى الصلاة والتطهر خرج حكمه على أحد هذين المعنيين ، إما أن يلزمه التيمم لكل ما لم يقدر عليه من غسل بدنه ، وإما ألا يلزمه تيمم ، إذا ثبت عليه الغسل في شيء ومن جوارحه ، بمعنى الغسل الواجب له .

وقد جاء الاختلاف على نحو هذا . فمن أوجب عليه الغسل لوجه ولم يزل عنه حكمه ، زال عنه حكم التيمم ، لمعنى أنها فريضة واحدة ؛ ومن أوجب عليه التيمم لوجه ، زال عنه حكم الغسل وليس هذا ببعيد لثبوت هذا عند زوال هذا.

ولكنه إنما يخرج معنى الاغتسال في الحكم ، لمعنى الطهارة للصلاة . وذلك

بخاصة فى غسل الجنابة ، إنما معنى وجوب الغسل للطهارة منه للصلاة وما أشبهها من الطهارة ، وإن كان قد يخرج معنى غسل الجنابة لغير معنى الصلاة . لمثل إحراز الصوم ، ومثل الطواف للحج ، وإن كان الطواف للحج ، إنما هو بمنزلة الصلاة ، لا تقوم إلا بالوضوء ؛ فلما لم يخرج التعبد به إلا للصلاة ، كان مشبها الوضوء للصلاة . ومثله فيما يدخل فيه الاختلاف أو الاتفاق .

مسألة :

وقد قيل فى الوضوء ، إنه إذا كان فى شىء من جوارح الوضوء ما يمنع من غسلها لوجه ، فقـــول يغسل من جوارحه ما أمـكن ويصلى ، ولا تيمم عليه . وقول : إن أتى على جارحة كلها من جوارح الوضوء ، حتى يستفرغها ، غسل سائر جوارحه ، وتيمم لتلك الجارحة إذا كانت كلها .

وإن كان بقى شىء منها غسله ، ولا تيمم عليه .

وقول : إذا أتى على أكثر الجارحة كان عليه التيمم . وليس عليه تيمم فيما دون أكثر الجارحة من نصف أو أقل ، إلا مازاد على نصفها .

ولم أعلم قولا نصا بأشد من هذا . إلا أنه إذا ثبت معنى لزوم غسل جميع الجارحة ، وأن لا عذر فى ترك شىء منها ، كما لا عذر فى تركها كلها ، دخل فى لزوم القليل من ذلك لزوم التيمم كما لزم فى الجارحة ، وفى أكثرها ، لأنه لا عذر له .

وإذا وسع ترك التيمم فى أكثرها ، جاز فى جميعها . وإذا وسع فى الجارحة ،

جاز فى الجارحتين ما ثبت وضوء بالماء ، ولم يثبت عذر بزوال جميع الوضوء . وإن كان الوضوء فرائض متفرقة فى الترتيب فإنه واحد فى المخاطبة ؛ لأنها لما كانت فى مواضع من البدن دون جميعه ، لم يكن بد من الدلالة على تلك المواضع بأسمائها وأعيانها . فلم يبعد ألا يلزمه تيمم حتى يزول عنه فرض الوضوء لعدمه كله ؛ ولم يبعد أن يلزمه التيمم مع عدم شىء منه مما هو مخاطب به .

ولا عذر له فى تركه إلا بعدم قليل ذلك وكثيره. فالقول فى القليل والكثير لثبوته على العدم .

ولم يبعد أن يكون غير مخاطب بالتيمم إلا بعد ما كثر من الجارحة وهو أن يكون قدر الظفر من الإبهام من اليد، أو الدرهم ، أو الدينار المشبه لذلك الوسط؛ لمعانى ما قيل: إنه إذا نسى أقل من مقدار الدينار أو الدرهم من وضوئه أو غسله، فإنه لا بدل عليه .

وإن كان مقدار ذلك ، فتركه ناسيا ، أو لا يعلم ، فإنه لا إعادة عليه .

وقول : عليه الإعادة فى قليل ذلك وكثيره. والقول بالبدل فى القليل والكثير معناه لثبوته على العمد غير واسع له ، وأن عليه البدل .

وساوى هذين المعنيين فى الوضوء والغسل فى مواضع الوضوء ، أو فى سائر البدن ولم يختلف فى معناه .

وكذلك فى ثبوت التيمم عند عدم شىء منهما ، ووجود شىء منهما ، ولم يبعد ألا يلزمه التيمم عند وجود شىء من الفرائض ، ما لم يكن المعدوم أكثرها لمعان

كثيرة تخرج أن الأكبر من الشيء يأتى حكمه على حكم جملته ، وأن الأكثر هو الغالب حكمه .

وإذا ثبت الغسل لغير معنى الصلاة لحقه الاختلاف لأنه فريضة واحدة ، إذا لزم معنى العدم لغسل شيء منه كما يلزم للصلاة . وحسن أن ما لم تأت الجائحة على أكثر الرأس والبدن فى الغسل متفرقا أو مجتمعا ، أنه لا تيمم عليه إذا كان ذلك لغير معنى الصلاة ، ولا يحسن أن يزول عنه أكثر الغسل ، ولا يلزمه حكم التيمم لحكم الأكثر والأغلب .

وإذا ثبت الغسل للصلاة أو لما لا يقوم إلا بالوضوء من جميع الأشياء ، لحقه معنى الغسل والوضوء جميعاً .

وإن كانت الجائحة إنما تأتى على سائر البدن وجوارح الوضوء كاملة فيها الطهارة ، فهو كذلك إن كان أكثر البدن فى الاعتبار زائلا عنه حكم الغسل : حسن عندى ثبوت التيمم مع غسل سائر البدن وكمال طهارة مواضع الوضوء ، كانت الجارحة فى البدن متفرقة أو مجتمعة .

وإن كانت تأتى على أقل البدن مع كمال الطهارة مواضع الوضوء ، حسن عندى ألا تيمم عليه لثبوت الغسل ، ولا يقبح ثبوت التيمم مع غسل ما أمكن غسله من البدن ، سواء كان ما بقى قليلا أو كثيرا .

* * *

الباب الرابع والأربعون

فى وضوء العاجز بنفسه ، هل يوضئه غيره ؟

ومن قدر على تطهير نفسه ، لم يجز أن يولى طهوره غيره ، فإن لم يقدر أعين عليه اتفاقا .

وعن موسى بن على فى مريض ثقيل ، لاخروج به ولكن لايستطيع الوضوء ، وليس له من يوضئه من امرأة أو أمة . قال : إنه يستنجى كما يستطيع ، ولايتولى ذلك منه رجل ولا امرأة ، سوى امرأته أو أمته . وقول : يجوز أن يوضئ الرجل ولده وأخوه ، ولا ينجيه إلا وليه بخرقة ، وقول لا ينجيه وليه ولا الأجنبى ، ويمسحه لأجل الضرورة .

وقول يتيمم ولا يمسحه أجنبى .

وفى موضع : من لم يكن له ولى ، وضأه أجنبى على قول ولا ينظر إليه ، وقول يستنجى ويتيمم .

قال أبو الحسن : وأحب إن لم يكن ولى أن يستجمر بالأحجار ، ويتمسح بالماء للصلاة ، ويصلى ، ولا يتعرى لأجنبى .

وفى موضع : من لم يكن له زوجة وكان له صاحب ، فليلف على يده خرقة ويغسل .

مسألة :

ولا يمسح المريض ولا يتيمم إلا برأيه حتى يستشار . والله أعلم .

وفى موضع : ليس لأحد أن يعمل عن أحد عمل البدن فيما تعبد به ، وفى أمر دينه ، إلا ماقالوا فى الحج ، وقضاء الصوم ؛ لأن عمل البدن إنما يكون بعقد نية . فالغير لا يقوم للمرء مقام نفسه فى أداء ما افترض عليه من عمل بدنه .

مسألة :

وعن أبى محمد ، أن المريض إذا لم يستطع الطهارة للصلاة ، فجائز أن يغسل منه النجاسة غيره ، وأما المسح فلا،قال لأن إزالة النجس عنه سبيلهاسبيل الدين ، إذا قضى أحد عنه دينا فقد زال عنه ، والمسح لايزول عنه ولا يجزئه ذلك، إلا أن يتولاه هو نفسه ، فإن لم يستطع المسح ولا التيمم ، فلينو فى نفسه الطهارة بالماء ويصلى .

وقد أجاز فى قول آخر . فالله أعلم بأصحهما عنه .

مسألة :

فى المريض يعجز بنفسه عن الوضوء . هل على أهله أن يوضئوه ؟ قيل : إذا زال عنه هو حال القدرة بنفسه ، فليس عليه أن يستعين بغيره ، ويتيمم ويصلى .

وقول : عليه أن يستعين بمن يجوز له به فى الصلاة مثل ذلك . وإذا ثبت معنى الاستعانة منه لم يبعد أن يكون على من استعان به أن يعينه إذا قدر على ذلك .

مسألة :

ومما سأل عنه أبو بكر أحمد بن عبدالله بن موسى أبا بكر أحمدبن محمد بن صالح، قلت : أيجوز أن يميم المريض غيره، قادراً كان أن يميم نفسه أم غير قادر ؟ قال :

الذى عرفت أنه جائز ، وأما اللزوم ففى ذلك اختلاف : فقيل إنه إذا لم يقدر أن يميم نفسه لم يكن عليه أن يستعين بغيره وأن ييممه يضرب بيده الأرض ، قال ثلاث مرات . قلت : فإن جهل ولم يضرب إلا مرتين؟قال:أرجو أنلا شىء عليه فى بعض القول .

قلت : أيلزم فى جميع ذلك الكفارة ؟ قال : لا ، قلت : فإن كان قادراً أن يتوضأ ولم يتوضأ وظن أنه حيث لم يمكنه غسل النجاسة سقط عنه فرض الوضوء هل عليه كفارة ؟

قال : عندى أن لا كفارة عليه فى بعض القول .

قلت لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى غسان: فإن أصابته الجنابة ولم يمكنه أن يتحول من موضعه وهو على فراشه ، ولا يمكنه أن يغسل على الفراش ، لأنه إن غسل على فراشه ترطب ولحقه ضرر . كيف يصنع ؟ قال : إن لم يتمكن على ما ذكرت فأرجو أنه إن تمكن على أن يمسح بدنه فليفعل ، وهو يجزئه . وإن لم يتمكن من ذلك فليتيمم والله أعلم .

قلت : فالتيمم بعد الوضوء أو قبله ؟ قال : التيمم بعد الوضوء . والله أعلم .

* * *

الباب الخامس والأربعون

فى التيمم ومعانيه ، ووجوبه ، وماجاء فيه

التيمم بالصعيد أصله التعمد . يقال يممتك وتأممتك. قال الله تعالى : «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » أى تعمدوا . قال امرؤ القيس :

تَيَمَّمْتُ لِلْعَيْنِ الَّذِى عِنْدَ ضَارِجٍ ... تَقَيَّى عَلَيْهَا الطَّلُّ عَرْمَضُهَا طَامِى

تيممت أى تعمدت، ضارج جبل ، عرمض شجرة من شجرة الغضاة لها شوك أمثال مناقير الطير ، وطامى : ممتلىء .

قال ابن الأنبارى : أصل التيمم فى اللغة : القصد . يقال يممت الرجل ، وأممته ويممته إذا قصـــدته . قال الله تعالى : « وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ »[1] ، أى قاصدين .

قال الشاعر :

إِنِّى كَذَاكَ إِذَا مَا سَاءَنِى بَلَدٌ ... يَمَّمْتُ صَدْرَ بَعِيرِى غَيْرَهُ بَلَدَا

وقال آخر :

وَفِى الإِظْعَانِ أَنْسَتُهُ كُعُوبٌ ... تَيَمَّمَ أَهْلُهَا بَلَدًا فَسَارُوا

فمعناه قصد أهلها بلدا .

قال الرازى : التيمم مأخوذ من أم يؤم . والتيمم التفعل من القصد . والأمم القصد قال الملتمس :

---

(١) الآية مدنية رقم ٢ من سورة المائدة .

أُمِّى شَامِيّة إذْ لَا عِرَاقَ لَنَا قَوْمًا نَوَدُّهُمُ إذْ قَوْمُنَا شُوشُ[1]

ويممته معناه قصدته ، وهى الأصل بأممته ، ثم صار التيمم اسماً لذلك الفعل ، كما صار الوضوء اسماً لذلك الغسل الأعضاء .

مسألة :

والصعيد وجه الأرض تل أو كثر .

قال ذو الرمة :

وفتيةٍ مِثْلِ النَّشَاوِى غِيدِ قَد اسْتَحَلُّوا قِسْمَةَ الْوَعِيدِ[2]

وقال غيره :

قَوْمٌ حَنُوطُهُمُ الصَّعِيدُ وغُسْلُهُمُ نُجْعُ التَّرائِبِ والرُّءوسُ تُقَطَّفُ[3]

نجع الترائب : دمها ، والنجع : دم الجـــوف وهو ما كان إلى السواد . والقانى : الأحمر .

والعلق ما اشتدت حمرته . قال : بأحمر من نجيع الجوف قانى . والقانى هو الأحمر مكرر لاختلاف اللفظ .

مسألة :

التيمم فرض فى كتاب الله عز وجل عند عدم الماء ، لاعذر لمن جهله عند لزومه .

---

(١) شوش بالضم محلة بجرجان .
(٢) النشاوى أى السكارى .
(٣) الحنوط هو الطيب الذى يوضع للميت .

قال الله [تعالى] «فإن لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » . والصعيد ما صعد على وجه الأرض والطيب هو الحلال الطاهر ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم .

والتيمم رحمة من الله لعباده . ورخصة لهم فى دينهم ، إذ أمرهم به عند عدم الماء .

قال أبو المؤثر : ومن سنة الوضوء لمن لم يجد الماء التيمم وهو فريضة من الله تعالى ورخصة .

مسألة :

وذكر لنا أن سبب التيمم نزل فى عائشة . . وذلك أن النبى ﷺ ، خرج فى بعض غزواته ، وحمل معه عائشة ، فاستعارت قلادة لأختها تزين بها ، فنزل ﷺ فى منزل ميت لاماء فيه ، ويأملون أن يرحلوا فيوافوا الماء عند الفجر . فلما أرادوا المسير فقدت عائشة القلادة ، فطلبوها واجتهدوا فى طلبها ، فلم يقدروا عليها ، فاستلقى النبى ﷺ فى حجر عائشة ، وجعل أبو بكر يقول لها : شققت على المسلمين ، فحضر وقت الصلاة ، فلم يدر المسلمون كيف يصنعون ، إذ لاماء معهم ، فأنزل الله تعالى آية التيمم ، رحمة منه ورخصة ، فتيمم النبى ﷺ والمسلمون ، وصلوا . فلما فرغوا من صلاتهم وجدوا القلادة عند مناخ البعير .

وقيل قالت عائشة عند دخولها البصرة : وفّق رخص لكم فى الصعيد فعرف المسلمون فضلها .

وقول آخر إنها قالت يارسول الله: انسلت قلادة أسماء من عنقى، فبعث ﷺ

رجلين يلتمسان القلادة فوجداها ، فحضرت الصلاة فصليا بغير طهور ، فلما رجعا قالا : يارسول الله . صلينا بغير طهور ، فأنزل الله تعالى : « فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » .

قال أسيد بن حضير : رحمك الله يا عائشة ، مانزل بك أمر قط تكرهينه إلا جعل الله فيه للمسلمين فرجا .

مسألة :

ومن تعمد ترك التيمم وصلى ، فلا عذر له فى جهل ذلك ، وعليه بدل الصلاة وكفارتها إن انقضى الوقت .

* * *

الباب السادس والأربعون

فى فرائض التيمم وسننه وما يستحب فيه

وفرض التيمم أربع خصال : النية ، والصعيد الطيب ، وضربة للوجه ، وضربة لليدين .

قال أبو محمد : الحجة لوجوب النية قوله تعالى:« وَمَا أُمِرُوا إلا لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ »[1] . والإخلاص لا يكون إلا بالنية والإرادة . والحجة لوجوب الصعيد قوله تعالى :« فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » .

مسألة :

ووجوب الضربتين ما رواه عمار بن ياسر رحمه الله ، وعبد الله بن عامر قالا[2] : تيممنا مع رسول الله ﷺ ، فضربنا ضربة للوجه ، وضربة لليدين .

مسألة :

والتيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، وبه نأخذ .

وقال قوم : ضربة واحدة للوجه واليدين .

مسألة :

عن قومنا ثبت عن النبى ﷺ أنه قال : التيمم ضربة للوجه ، وضربة للكفين.

وروى عن عمار أنه أجنب ، فتمعّك فى التراب ، فقال النبى ﷺ : إنما يكفيك هكذا ، ومسح بكفيه وجهه ويديه بالتراب .

---

(١) الآية مدنية رقم ٥ من سورة البينة .

(٢) أخرجه الربيع عن ابن عباس عن عمار ، والطبرانى فى الأوسط والكبير .

مسألة :

الضياء ـ ومن أثر ، أن فرض التيمم أربعة:النية ، والصعيد الطيب، ومسحة للوجه ، ومسحةلليدين والسنة فيه ثلاث :التسمية ، وضربةللوجه ، وضربةلليدين،

مسألة :

والتيمم : هو أن يمسح وجه الأرض ، ثم يضرب بيديه على المكان الذى مسحه ، ويذكر الله ثم يمسح وجهه ، ثم يضرب الثانية ويمسح على ظهر كفه .

وفى موضع : والتيمم أن يضرب المتيمم بيده على الأرض ، ويفرق أصابعه، ولا بأس عليه أن ينفضهما .

وقد روى[1] أن النبى ﷺ ضرب بيده على الصعيد ، ونفخ فيها ، ومسح بها وجهه . وقال قوم : ينفضهما ، وقال قوم : لا يضره إن فعل ذلك أو لم يفعل ثم مسح بها وجهه .

وإن مسح وجهه أو كفيه من التراب قبل أن يصلى فلا أبصر أن ينفض ، ولا أحب فعل ذلك ؛ ثم يضرب بهما ضربة أخرى ، فيضع اليسرى على أصابع اليمنى ، ويمررها على ظاهر الكف ، ثم يعمل فى كفه اليمنى على ظاهر كفهاليسرى مثل ذلك .

وقيل ، إن المتيمم يمسح الكف إلى الرسغين كله ، ماظهر وما بطن ، وقول: ما ظهر منهما وإن أخطأ شيئا من مواضع الوضوء لم يصبه التراب أجزأه ، بلا أن يتعمد تركه .

---

(١) أخرجه البيهقى من حديث عمار .

مسألة :

فى نفخ اليدين ، اختلف قومنا فيه ، قال أصحاب الرأى : ينفضهما ، وقال مالك : نفضا خفيفا ، وقال الشافعى : لا بأس أن ينفض منه إذا بقى من يده غبار عابر من الوجه .

أبو سعيد ، يخرج جميع ما قال فيما يشبه قول أصحابنا .

وفى قول عن أصحابنا : التأكيد بالنفض لليدين، وذلك إذا كان فى اليدين من التراب مايقع به الخشونة على الوجه فى المسح ، وبقى فى اليدين مايقع به حكم المسح ، من ثبوت التراب فى اليدين . وقد نهى عن ذلك بعض من نهى عنه ؛ لأنه إنما يثبت التيمم بالتراب فإذا نفضه فقد زال حكم ما أراده .

مسألة :

وفى الجامع[1]: وإن مسح المتيمم وجهه أو كفيه من التراب قبل أن يصلى فلا أبصر أن تيمّمه انتقض ، ولا يفعل ذلك حتى يصلى .

قال أبو محمد كما قال لأن الطهارة قد حصلت بالفعل قبل مسح التراب . فهو كما قلنا فى الماء وليس ثبوت الماء وعدمه يوجب حكما بعد ذلك .

مسألة :

وإن بدأ المتيمم بيديه قبل وجهه ، فلا نقض عليه .

---

(١) أى كتاب الجامع لابن جعفر .

مسألة :

قال أصحاب الرأى : إن تيمم بثلاث أصابع أجزأه ؛ وإن تيمم بإصبع أو إصبعين لم يجزئه .

وعن أصحابنا قول : إن تيمم بإصبع أو إصبعين لم يجزئه ، ولا يتمم الرأس والرجلين .

أبو سعيد ، إذا وقع المسح على الوجه عاما بالصعيد ، فقد ثبت معنا ما كان من الكف .

مسألة :

ومن يمم وجهه ، ثم مكث ساعة فى مكانه ، ثم يمم كفيه أجزأه ، فإن بقى من وجهه أو كفيه شىء لم يصل إليه التراب فلا بأس ، بلا أن يتعمد تركه .

مسألة :

ومن علق بكفيه شىء فيه وعوثة[1] ، حكّ بعضهما ببعض قليلا ، حتى يذهب ذلك ، بلا أن يخرج التراب كله . كذلك فعل موسى بن على رحمه الله .

مسألة :

ولا يلزم المتيمم أن يوصل التراب إلى أصول شعر وجهه اتفاقا . والله أعلم .

---

(١) من معانى الوعث فى اللغة الطريق العسر ومعه لعل المعنى المراد أن يعلق بكفيه مع التراب مايتأذى به ويعسر عليه أن يلمس به وجهه .

مسألة :

ومن بقى من وجهه شىء قرب العين ، أو موضع لم تجر عليه الكف ، فلا بأس عليه .

مسألة :

قومنا[1] ، كان الشافعى يقول : لا يجزئه إلا أن يأتى بالغبار على ما يأتى عليه الوضوء من وجهه ويديه إلى المرفقين . وقول : هو بمنزلة الرأس ، يجزئه أن يصيب بعض وجهه أو بعض كفه .

أبو سعيد . فى قول أصحابنا لا يجزئ المتيمم إلا بعموم المسح للوجه على معنى الوضوء ، لأنه بدل عن الوضوء . ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

مسألة :

فيمن يسمع بالتيمم ولا يعرف كيف . فقد عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن : إذا كان اعتقاده التيمم ، ثم أخذ يمسح بالتراب ، فجرى على مواضع التيمم ، فقد أجزأ ذلك عنه ، وصلاته تامة ، إن كان مذهبه التيمم . والله أعلم .

مسألة :

ومن باشر التراب بقصد منه فقد فعل التيمم على أى حال كان . ومن قال لرجل ، علمنى التيمم ، فتيمم ، يريد بذلك تعليما للرجل ، لم يجزئه ذلك من تيممه لنفسه . لأن التيمم لا يكون إلا بنية .

---

(١) أى فى قول قومنا الفقهاء .

فإن قيل : لم قيل فى الوضوء إذا علّمه ؟ قال : أراهما مختلفين عنـــدى . والله أعلم .

ألا ترى أن رجلا لو وقع فى نهر وهو جنب، وهو لا يريد غسلامن جنابة، فاغتسل لغسل الجنابة أجزأه ذلك ، ولو أصاب وجهه وذراعيه غبار بقدر ما يصيبه من التيمم لم يجزئه ذلك من التيمم إذا أراد الصلاة حتى يتيمم .

مسألة :

ومن شك فى تيممه كمن شك فى وضوئه . والله أعلم .

مسألة :

ومن سفت الرياح ترابا على وجهه ، فأمرّه بيده ، لم يجزئه ، ولو أخذ ما على بعض يديه . ولا يجزئه أن يأخذ مما على وجهه من التراب لذراعيه . فإن أخذ عاد وأخذ ترابا ، ثم أمرّه على ذراعيه .

مسألة :

وإذا أخذ ترابا لوجهه ، أو ليديه من بعض جوارحه ، وجهه أو غيره ، غير مستعمل بالتيمم ، أجزأه ذلك .

مسألة :

اختلف الناس فى حد التيمم . فقول ، يبلغ به الوجه واليدين إلى الإبطين ، وقول ، إلى المرفقين ، وقول إلى الكتفين . واحتجوا بالخبر الذى تقدم ، وقول إلى الرسغين[1] . وهو قول على ، وبه يقول أصحابنا رحمهم الله .

(١) المفصل ما بين كف اليد والساعد .

مسألة :

قال أبو محمد : والتيمم جائز إلى الكوع والكاع . زعم أبو قيس ، أنهما طرفا الزندين فى الذراع مما يلى الرسغ . والكوع منهما طرف الزند الذى بين الخنصر وهو الكرسوع . ويقال للذى يعصم كاعه أكوع وكوعا .

مسألة :

قال أبو محمد : قال الله تعالى : « فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ »، فالواجب على الإنسان أن يأتى من المسح ما يسمى به ماسحاً وجهه ويديه . ولو تركنا الظاهر ، لأجزنا مسح بعض الوجه لاستحقاقه اسم ماسح . غير أن الأمة أجمعت ، أن عليه مسح الوجه كله ، فعدلنا عن موجب اللغة إلى استيعاب الوجه للاتفاق ، وبقى التنازع بين الناس فى اليدين .

والقول عندنا أن كل من سمى ماسحاً بيده ، فقد امتثل ما أمر به ، إلا ماقام دليله .

مسألة :

والإنسان إذا مسح كفيه ، سمى ماسحاً بيده ، فإذا استحق هذا الاسم خرج من العبادة ، فإن قيل للبد تسمى إلى المنكب يداً ، فهل أمرت باستيعابها ؟ قيل له : الواجب على المتعبد أن يأتى بما يسمى به ماسحاً يده ، وهذا الاسم يستحقه.

فإن قيل : إنه يسمى ماسحاً يده إذا مسح أصابعه ، ألا ترى أن العرب تقول: قطعت يدى بالسكين إذا قطع إصبعه وإن لم يبنها[1] ؟ قيل له : لولا أن الأمة

(١) أى لم يقطعها قطعا كاملا .

أجمعت على أن ما دون الكف لا يجزئ لأجزناه . ولكن لا حظّ للنظر مع الإجماع .

مسألة :

وفيما يدل على ما قلنا أن الكف تسمى يداً ، ما أجمعت عليه الأمة أن الدية فيها خمسون من الإبل . ثم لو كانت اليد المطلوبة إلى المنكب ، كان الإمام إذا قطع كف السارق ، مع الأمر له بقطع يده ، أن يكون قاطعاً بعض يده .

مسألة :

ودليل آخر : أن المخالفين لنا الموجبين المسح للمرافق ، والقائلين إن اليد إلى المنكب قالوا : لو قطع يد السارق من الساعد ، كان عليه ، ما عدا الكف ، حكومة[1] .

ففى هذا دلالة على أن اليد المطلوبة الكف وحدها ، وقد خص بعض الشعراء الكف بالسرقة والقطع ، فقال الشاعر :

الْكَفُّ إِنْ سَرَقَتْ فَالْقَطْعُ يَلْزَمُهَا ... وَالْقَطْعُ فِي سَرَقِ الْعَيْنَيْنِ لَا يَجِبُ

ألا ترى أنهم أوجبوا دية وحكومة فى اليد التى أمر الله تعالى بمسحها ، وبقى الدليل على على موجب المسح إلى المرافق وإلى المناكب ، وبالله التوفيق .

فإن قيل التيمم بدل من الطهارة بالماء ، والبدل ينوب مناب المبدل منه ، يقال لهم : هذا غير لازم لنا ، ولو كان الأمر على ما ذكرتموه ، لما جاز أن يقتصر

(١) أى مايحكم به الإمام أو القاضى ويقدره عوضا .

بالتيمم على الوجه واليدين ، لأن هذا بدل من ستة أعضاء . فلما قلت ، إن هـذا وإن كان بدلا من الماء ، فإن بعض الأعضاء ينوب مناب الـكل عنه ، فغير منكر أيضاً أن تنوب الـكف مناب الذراع .

فإن قالوا ، إن النبى ﷺ ، مسح إلى الـكفين ، ولفظتم به ، فلو اقتصرتم على بعض ما رويتم ، ولم تعلموا بكل أخباركم ، وإذا بكافة الأخبار ، ولم يعلم الناسخ منها من المنسوخ ، ولا المتقدم منها من المتأخر وجب اتفاقنا ، وكان المرجع إلى حكم القرآن بالاستدلال عليه باللغة التى خوطبنا بها . والله أعلم .

مسألة :

عن أبى عبيـدة رحمه الله إن المسح على الرسغين ، فإن مسح الذراعين إلى المرفقين ، لم يكن به بأس . غير أن القول الأول أحب إلينا ، وبه نأخذ .

مسألة :

فيمن مسح وجهه وظاهر كفيه بضربة واحدة ، فقول يجزئه ، وقول لا يجزئه .

فإن مسح ظاهر أصابعه ، ولم يمسح ظاهر الراحتين إلى الرسغ ، هل تتم صلاته ؟ ـ لا يتم تيممه ، وعليه الإعادة ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً فى التعمد والجهل إذا ترك قليلا من مواضع التيمم أو كثيراً ، فـكله سواء .

وأما الناسى ففيه اختلاف ، قول إذا ترك كموضع الدرهم فلا إعادة عليه ، وقول عليه الإعادة على حال .

* * *

الباب السابع والأربعون
فى التيمم وما تجوز به الصلوات وغيرها وما ينقضها

روى من طريق أبى ذر أن النبى ﷺ سئل عن الجنب ، أيتيمم ؟ فقال : التيمم طهور المسلم ولو إلى عشر سنين ، فإذا وجدت الماء فأمسسه جلدك .

وفى موضع : فليمسسه بشرته ، وظاهر هذا الخبر يدل على أن الغسل باليد ليس بواجب .

وروى أن أبا ذر سأل النبى ﷺ عن ذلك ، فقال يا أبا ذر : إن الصعيد الطيب طهور ما لم تجد الماء ، ولو إلى عشر سنين ، فإذا وجدت الماء فأمسسه بشرتك .

مسألة :

البشرة أعلى جلدة الوجه والجسد من الإنسان . وهو البشر إذا جمعته ، وإذا عنيت به اللون والرقة ، وجمع الجمع أبشار . ومنه اشتقت مباشرة الرجل امرأته لنضاه[1] أبشارهما والبشر [ظاهر جلد الإنسان] ، وقد يقال لجميع الجلود بشرته التى ينبت فيها الشعر ، والقطعة من ذلك بشرة . ويقال : بشرت الجلد أبشره بشراً ، والبشارة ما سقط منه .

مسألة :

عن أبى قلابة عن رجل من بنى قلس ، قال : كنت أغرب عن أهلى[2]

(١) فى اللغة ، نضاه ثوبه أى جرده ، والمعنى التصاق بشرتيهما عن الجماع .
(٢) أى أبعد عن زوجتى .

فتصيبنى الجنابة فلا أجد الماء فأتيمم، فوقع من نفسى من ذلك، فأتيت أباذر فى منزله فلم أجده، فأتيت المسجد، وقد وصف لى هيئته، فإذا هو يصلى فعرفت النعت[1] فسلمت عليه، فلم يرد على حتى انصرف، فقلت أنت أبو ذر[2] ؟ فقال: إن أهلى يقولون ذلك. ما كان أحد من الناس أحب إلىّ رؤية منك، فقال: قد لقيتنى، فقلت: إنا كنا نغرب عن الماء، فتصيبنى الجنابة، فلبثت أياماً أتيمم، فوقع فى نفسى أمر، ظننت أنى هالك.

فقال أبو ذر: كنت بالمدينة فاجتويتها، فأمر لى رسول الله ﷺ بعنيمة[3] فلبثت فيها، فأصابتنى جنابة، فتيممت بالصعيد: فصليت أياماً، فوقع فى نفسى من ذلك حتى ظننت أنى هالك، فأمرت بقعود[4] لى، فشد عليه، فركبت حتى قدمت المدينة، فوجدت النبى ﷺ فى المسجد مع انتصاف النهار، فى نفر من أصحابه، فسلمت عليه، فرفع رأسه فقال سبحان الله، أبو ذر ؟ قلت: نعم يا رسول الله، إنى أصابتنى جنابة فتيممت أياماً، فوقع فى نفسى من ذلك حتى ظننت أنى هالك، فدعا ﷺ بماء، فجاءت به أمة سوداء، فى عس[5] يتخضخض، فاستترت بالراحلة وأمر رجلا يسترنى فاغتسلت. ثم قال ﷺ يا أبا ذر: الصعيد الطيب طهور مالم تجد الماء ولو إلى عشر سنين، فإذا وجدت الماء فأمسسه بشرتك.

وحدث أبو أيوب عن أبى قلابة، أنه بلغه أن جنابة أبى ذر كانت من جماع.

---

(١) أى عرفته من أوصافه وهيئته التى قيلت لى عنه.
(٢) صحابى اسمه جندب بن جنادة، والذر هو النشر الطرح، لغة.
(٣) شجرة حجازية لها ثمر حمراء.
(٤) القعود بالفتح من الإبل مايجعل منها للركوب.
(٥) بالضم هو القدح الكبير.

مسألة :

وقول الرجل كنا نغرب عن الماء . الغرب : الذهاب والتنحى عن الناس . تقول : غرب يغرب غرباً . وتقول : أغربته وغربته إذا نحيته ، وأغربه عنك وغربه أوجله .

وتقول : أغرب القوم إذا انتووا . وغربت الكلاب إذا أمعنت فى طلب الصيد .

والغربة : النوى والبعد . قال الشاعر :

أَفِي كُلِّ عَامٍ غُرْبَةٌ وَنُزُوحُ ... أَمَا لِلنَّوَى مِنْ وَثْبَةٍ فَتُرِيحُ

لَقَدْ جَعَلَتْ أَكْبَادُنَا تَجْتَوِيهِمُ ... كَمَا تَجْتَوِي سُوقُ الْعُصَاةِ الْكَرَازِمَا

العصاة : شجر ، الكرازم : جميع كرزم وهى فأس مفلولة الحد . أى يبغضكم ويكرهكم .

ويقال اجتوينا أرضا : إذا لم يوافق طعامها . والعُس : قدح كبير . والله أعلم .

مسألة :

اختلف فى التيمم للفريضة ، أيصلى به غير ذلك أم لا . قال أبو محمد : لا يجوز أن يصلى فريضتين بتيمم واحد إلا فى حال جمعهما ، لأنهما فى جمع كالصلاة الواحدة .

قال : وقد وجدت فى الأثر لبعض أصحابنا البصريين ، تجويز الصلاتين والثلاث بالتيمم الواحد ، وأن التيمم عندهم لا ينقضه إلا وجود الماء والحدث وأنها طهارة تامة كالماء .

ولعلهم يحتجون بقول النبى ﷺ : التيمم طهور المسلم ، ولو إلى عشر سنين ، وإذا وجدت الماء فأمسسه بشرتك .

وقالوا يصلى بتيممه ذلك مالم يحدث ، وإن كان يوما أو يومين لا يحدث ولا ينام ، وكذلك إن كان مسافرا لم يحدث . والله أعلم .

مسألة :

وإن عارض معارض فقال : لم أجزتم أن يصلى التطوع الكثير بتيمم واحد، إذا كان فى مقام واحد ؟ قيل له : أجزنا ذلك له كما قلنا فى الجميع ، لأن التطوع وإن كثر ، فهو كالصلاة الواحدة ، إذا كان فى مقام واحد .

مسألة :

الدليل على الفرق بين التطوع والمكتوبة ، أن التيمم لا يجوز للفريضة إلا بعد دخول وقتها ، والتيمم للتطوع جائز فى كل وقت إذا أراد التطوع ، وليس له وقت معلوم ، والفرض له وقت معلوم .

مسألة ،

ووجه آخر : وهو ما أجمعوا عليه ، أن تكبيرة الإحرام لا يجوز أن يصلى بها فريضتان ، ويجوز للتطوع بها ما شاء فى مقامه . فهذا يدل على افتراق حكمهما. والله أعلم .

مسألة :

ومن تيمم لصلاة الفريضة ، وقضى بها الصلاة ، فليس له أن يصلى التطوع حتى يحدث له تيمما آخر بعد طلب الماء والإياس منه كما فعل قبل ذلك لصلاة الفريضة .

فإن قيل : لم أوجبتم عليه التيمم الثانى وطهارته لم تنتقض من تيمم الفريضة ؟ قيل له : لما كان مخاطبا بالفريضة ، لزمه طلب الماء ، فلما أيس وجب عليه البدل وهو التيمم ، وكذلك لما قضى الصلاة ، وأراد صلاة غيرها ، لم يكن مخاطبا بها ، ولا وجب عليه فعلها ، لزمه عند قيامه إليها طلب الطهارة التى خوطب بها من أراد الصلاة ، فإذا لم يجد كان عليه البدل وهو التيمم .

مسألة :

ومن تيمم للطهارة للصلاة فلا بأس أن يقرأ به . وأما صلاة نافلة أو فريضة أو جنازة فيتيمم لها . قال : والذى ذكره ابن جعفر فى إجازة الركوع بتيمم الفريضة فليس بأصل لأصحابنا ولا نعرفه من قولهم . والذى نجده أنه يجدد التيمم لذلك .

مسألة :

وإن أراد أن يبدل صلوات ، فعند أصحابنا أنه يتيمم لذلك تيمما آخر . والتيمم الواحد يجزئه لما أراد أن يبدل فى مقامه من الصلوات .

وعن أبى الحوارى فيمن عليه بدل صلوات فائتات ، أيجزئه لها تيمم واحد ؟ قال يجزئه تيمم واحد ، وإن كن منتقضات فعليه لكل صلاة تيمم .

وقول : عليه لكل صلاة تيمم ، فائتات كن أو منتقضات . وقول : فى المنتقضات تيمم واحد ، وفى الفائتات لكل صلاة تيمم . هذا ما دام فى مقامه لم يتحول منه .

مسألة :

ومن تيمم للجنازة وللصلاة تيمما واحدا ، أجزأه ذلك إذا نوى لهما .

وإن تيمم للجنازة وصلى عليها ، ثم جاءت جنازة أخرى فإنه يصلى بتيممه الأول إذا كان فى مقامه ، فى قول أبى معاوية فيما حدث عنه .

مسألة :

ويجزئ التيمم الواحد للصلاتين والوتر[1] . قال أبو محمد : وهذا يصح لمن رأى أن الوتر سنة من سنن الصلاة ، وإن كان من سنن الصلاة فهو من توابعها .

وأما على قول من رأى أن الوتر فرض وأنها صلاة بانفرادها ، فيجب أن يكون لها تيمم ثان ؛ لأن من أصول أصحابنا أن لكل صلاة فرض تيمما إلا فى حال الجمع . والوتر ليس مما يضم إليه صلاة فيكون جمعاً . فلذلك قلنا ما قلنا . والله أعلم .

مسألة :

ولا يجوز أن يصلى المتيمم مكتوبتين بتيمم واحد ، ووافق هذا القول الشافعى ، واحتج بما روى عن علىّ وابن عباس وابن عمر أنهم قالوا : لا تصلى مكتوبة إلا بتيمم .

وأجاز ذلك أبو حنيفة ، وقال : له أن يصلى ما شاء من الفرائض والنوافل ما لم يحدث أو يجد الماء .

---

(١) صلاة تؤدى .

واحتج بقول النبي ﷺ: التراب طهور المسلم . قال ، فهو بعد أداء المكتوبة الواحدة موصوف بهذه الصفة ، بدليل جواز النوافل به . والله أعلم .

مسألة :

ومن تيمم للصلاة ، فلم يصل به فى الوقت ، وتكلم وجاء وذهب ؛ فقيل : إن تطاول ذلك أعاد تيممه ، لأن عليه فى كل وقت طلب الماء ، فإذا لم يجد الماء تيمم ، لأن الماء يحدث فى كل وقت .

مسألة :

أبو سعيد : قال بعض أصحابنا : إن الجنب المسافر إذا علم بجنابته ثم نسيها ثم تيمم لصلاة فريضة أو نافلة ، إنه يجزئه ذلك للجنابة والصلاة .

وقول : إن ذلك لا يجزئه لأنه ليس مثل الجنازة والصلاة .

وقول: إن كان ناسياً لجنابته ثم تيمم لذلك أجزأه ، وإن كان جاهلا لم يعلمها فى الأصل أنها أصابته ، أنه لا يجزئه ذلك . ولعل ذلك على قول من يقول : إنه يجزئه للصلاة والغسل تيمم واحد ، أو لا يجزئه . وقال : إنه يجزئه ذلك ولو كان جاهلا بها . وقول : إذا كان الجنب لا يجد الماء وحضرت الصلاة يتيمم للجنابة والصلاة . وقول : يجزئه تيمم واحد . وكذلك قيل فى الميت .

قال : وأما فى الماء وغسل النجاسات ، فلا أعلم اختلافاً ، إلا أنه يجزئه إذا غسله غسل مثله ، ولو كان ناسياً لذلك .

مسألة :

وجائز للرجل وطء زوجته فى السفر مرة بعد مرة بالتيمم ، وبعض شدد فى ذلك ، ولم يجز إلا مرة واحدة .

واختلف الناس فى ذلك ، فأجازه أكثرهم ، منهم ابن عباس ، وبه قال جابر ابن زيد ، والحسن والشافعى ، وأصحاب الرأى ، ودليل ذلك أن ما هو مباح لا يجوز المنع منه إلا بحجة .

قال المصنف : لا أعرف وجه المنع فى هذا ، لأنى لا أعرف بينهم اختلافاً فى وطء الزوجة ، فى الحضر مرة بعد مرة على غير اغتسال ؛ فلا فرق بين الحضر والسفر ، وإنما الاختلاف فى الحائض على ما سنذكره . ولعلهم إنما أرادوا ذلك. والله أعلم .

مسألة :

واختلف فى الحائض إذا طهرت من الحيض ، فقول: إذا تيممت جاز لزوجها مجامعتها . وقول : حتى تغسل بالماء .

قال أبو الحسن : والأول عليه الأكثر، لقول قتادة للنبى ﷺ : إنا نغيب عن الماء ومعنا الأهلون ، فقال ﷺ : « الصعيد الطيب ولو إلى سنين » .

ومعلوم أن النساء يصيبهن الحيض ، ولا يجدن الماء ، والتيمم طهارة لهن . فإذا تطهرن به جاز مجامعتهن ، لأنهن طاهرات . وبالله التوفيق .

مسألة :

مسافر تيمم ، ثم طمع أن يكون قدامه ماء ، فسار نحو فرسخ[1] ، ثم أيس . هل يصلى به ؟ إن كان التيمم فى وقت الصلاة ليصلى الحاضرة ، ثم مشى طمعاً فى الماء جاز له أن يصلى بذلك التيمم إن لم يكن أحدث حدثاً . وإن أعاد التيمم فأحب إلينا .

مسألة :

ومن تيمم فى موضع وصلى فى موضع جاز له الصلاة فى وقتها .

وفى موضع فى المتيمم . هل له أن ينتقل إلى موضع يصلى فيه ؟ قال : قد قالوا إذا لم يتطاول ذلك ويبعد فلا بأس . قيل : فإن انتقل عشرين ذراعا ، فوقف ، ثم قال : صلاته تامة .

* * *

(١) الفرسخ ثلاثة أميال .

الباب الثامن والأربعون

ما يجوز به التيمم من التراب وغيره . وما لا يجوز

قال الله تعالى « فإنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » . والصعيد ما يصاعد على وجه الأرض من ترابها ، وعلاها دون غيره . تقول : اجلس على الصعيد أى على الأرض ، وتيمم الصعيد أى خذ من غباره بكفك للصلاة .

وفى الحديث : إياكم والقعود بالصعدات ، يعنى الطرقات . وروى النبى ﷺ أنه قال : رب الماء رب الصعيد . وعنه ﷺ أنه قال : جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا .

وفى خبر عنه ﷺ : تمسحوا بالأرض فإنها بكم برة[1] . ففى هذا دليل على أن التيمم بكل تراب جائز .

مسألة :

اختلف الناس فيما يجوز به التيمم فقول : يجوز بالتراب والرمل والنورة[2] والزرنيخ[3] وما أشبه ذلك . وقول : لا يجوز التيمم إلا بالتراب وحده .

قال أبو محمد : ورأيت أصحابنا يجوزون غير التراب ، ويقومونه مقامه .

قال : والنظر يوجب عندى أن التيمم لا يجوز إلا بالتراب دون غيره ؛ لأن الخطاب من الله يدل على ذلك بقوله ؛ « فَإنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً . فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً

(١) أى كثيرة البر .
(٢) أى الزهر أو الأبيض منه .
(٣) الحجر منه الأبيض والأحمر والأخضر .

طَيِّباً » . ولا يجوز التطهر إلا بالصعيد وحده . ويدل على ذلك ماثبت عن النبى ﷺ من الأخبار فى ذلك وبالله التوفيق .

فأما إجازة مخالفينا التيمم بالنورة والزرنيخ والرمال ، وذلك خطأ . قال ابن جعفر : يجوز بالحص ، وأما الحص الذى دسته النار فلا. وأما الرماد فلا يجوز لأنه من الحطب .

قال أبو محمد : النظر لا يوجب جواز التيمم بالحص لأنه غير تراب ، ولا تسميه العرب صعيداً ، ولو استحق الحص اسم صعيد لم يجز التيمم به ، لأنه فى معنى الماء المستعمل الذى لا يجوز التطهر به ولا فرق بينه وبين الرماد . والله أعلم .

مسألة :

فإن قيل : الصعيد مأخوذ مما تصاعد على وجه الأرض وعلاها فالتراب وغيره يستحق هذا الاسم ، يقال له، هذا إغفال ؛ إذ ليس اسم الصعيد مأخوذا من الصعود ولو كان ما ارتفع وعلا سمى صعيداً ، لكان الحيوان وما فى معناه سمى صعيداً . بل الصعيد اسم علم ، ليس باشتقاق .

ألا ترى إلى قول الشاعر ؛

قَوْمٌ حَنُوطُهُمُ[1] الصَّعِيدُ وَغُسْلُهُمْ نَجْعُ التَّرائِبِ والرُّءوسُ تُقَطَّفُ

مسألة :

قال ابن عباس ؛ الصعيد أرض الحرث. قال الشافعى؛ لا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذى غبار ، وقال أيضا : لا يجوز التيمم إلا بالتراب أو الرمل المختلط بالتراب وبه يقول أصحابنا .

(١) بالضم هو الزعفران .

وأجاز أبو حنيفة التيمم بكل ما كان طاهرا من جنس الأرض .

قال أبو يوسف : لايجوز إلا بالتراب أو الرمل كقول الشافعى .

مسألة :

واستدل أبو حنيفة على قوله ، بقوله تعالى : « فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ». قال: ذلك اسم التراب والأرض، وبقوله: «وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيداً جُرُزاً »[1] أى أرضا ليس فيها نبات ولا شجر . وبقوله : « فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً »[2]، أى أرضاً ملساء تزلق فيها الأقدام. وقول النبى ﷺ : إن الله يجمع الخلائق يوم القيامة على صعيد واحد ، فيسمعهم الداعى وينفذ فيهم البصر ، أى على الأرض .

واحتج الشافعى بأن ابن عباس قال فى تفسير الآية إنه أراد ترابا نظيفا .

قال المفضل: الصعيد : وجه الأرض، والصعيد أيضا: التراب . ومنه «فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » والصعيد الطريق . ومه الحديث فى الصعدات .

مسألة :

وجائز التيمم بالتراب والمدر[3] إذا علق باليد ، لأنه تراب ، والرمل إنما يجوز منه التراب ولا يجوز بغير التراب .

وإذا علق بالكفين من الرمل والبطحاء غبار فجائز به التيمم .

مسألة :

والشيح[4] جائز التيمم به إلا شيحا يؤلم الوجه مثل الملح .

(١) الآية مكية رقم ٨ من سورة الكهف .
(٢) من الآية المكية رقم ٤٠ من سورة الكهف .
(٣) هو الطين اليابس .
(٤) هو النبات المعروف .

مسألة :

وكل شيء يتيمم به من التراب أو الطين ، أو مما يكون على الأرض ، فإنه يجزىء . ولو ضرب المتيمم على حائط ، أو حصا أو حجارة فتيمم بذلك أجزأه ، فإن لم يجد إلا طيناً فإنه يضع من الطين على يديه أو غيره حتى يجف ، ثم يتيمم به ويصلى بالإيماء، لأن الطين لا يسجد عليه إلا أن يخاف الفوت قبل أن يجف فيعتقد، لعله ، فيقدر التيمم والوضوء ، ويصلى . والله أعلم .

مسألة :

ولا يتيمم بتراب قد تيمم به مرة أخرى ، لأنه يكون كالماء المستعمل .

ويجوز التيمم على بقعة واحدة بضربتين . وقيل : لا يتيمم من التراب الذى سقط من ضربته الأولى ، وأجازوا له الصلاة عليها .

وقيل : إن تيمم رجل أو امرأة فلا بأس أن يضع غيرهما يده فى ذلك الموضع ويتيمم . ولا يتيمم بالتراب الذى وقع منهما .

مسألة :

قال : وقد رأيت أبا عبيدة مرض مرضاً ، فكان له تراب فى شيء موضوع. فكان إذا حضرت الصلاة تيمم بذلك وهو مقيم بالبصرة .

مسألة :

والمريض يتيمم بتراب من أعلاه، من وعاء ؛ هل له أن يتيمم به مرة أخرى ؟

قال: لا يجوز ذلك على معنى الماء المستعمل. قيل :فيسقط أعلاه بقدر مامس اليد ثم يتيمم . قال : هكذا عندى .

وفى موضع أنه لا يتيمم بالتراب الذى قد تيمم به هو أو غيره ، قال ويخرج ذلك فى الاعتبار مستهلكا من ذلك التراب . وهو عندى وجه ذلك التراب الذى لا يجزئ التيمم بأقل منه أو بمثله .

قيل : فإن اختلط قبل أن يستقط أعلاه ؟ قال ، هو كالماء المتوضأ منه .

ابن جعفر: وقيل يجوز التيمم بالحصا ، فأما الرماد فلا يجوز لأنه من الحطب.

أبو محمد : لا يجوز التيمم بالحصا ؛ لأنه ليس بصعيد ، ولا هو بتراب ، ولو استحق اسم صعيد لم يجز التيمم به ، لأنه فى معنى الماء المستعمل ، ولا فرق بينه وبين الرماد .

مسألة :

ولا يجوز التيمم بهك[1] ولا رماد ، ولا بحصا ولا قمح ولا ملح، ولا بتراب بيوت أهل الذمة .

قال أبو سعيد : إن كان الحصا من الحجارة ، وأصله بمنزلة النورة ، فلا يجوز التيمم به ، وإن كان من الطين أو الحشاء الذى يشبه الطين فلا بأس .

وقول : لا يجوز لأنه منتقل عن اسم الصعيد .

وفى موضع : وأما الأجر والصاروج فأرجو أن يجوز التيمم بهما ، والصلاة عليهما ، لأنهما من الأرض .

---

(١) الهك ذرق الطائر .

مسألة :

والصعيد القذر الذى يكون من البول وقد جف ، فلا يجزئ التيمم به ، فإن صلى أعاد التيمم والصلاة . والله أعلم .

مسألة :

وسئل أبو نوح عن الثلج قال : يتيمم به كما يتيمم بالصعيد . قيل : وذلك إذا لم يجد الصعيد ، يعنى التراب ، فإن لم يجد التراب وما أشبهه من الغبار جاز التيمم بالثلج .

مسألة :

وإن وجد الجنب الماء يابسا . قال بعض الفقهاء : يتيمم به كما يتيمم بالصعيد .

قال غيره : إذا لم يجد صعيداً تيمم بالماء ، وفى موضع عن النبى ﷺ قال[1] : ومن خاف على نفسه الموت ، إن اغتسل أو توضأ فعليه بالصعيد . قيل له : فإن لم يقدر على الصعيد . قال : يضرب بيده على الماء الجامد ، ثم يتيمم ، كما يتيمم بالتراب حتى يأمن على نفسه .

مسألة :

ومن غيره : ولا يتيمم بتراب المقابر ولو أصابها المطر . وقيل إن تراب المقابر مكروه ، وليس بنجس .

مسألة :

عن قومنا أجمعوا أن التيمم بالتراب ذى الغبار جائز . قال ابن عباس :

---

(١) لم يرو هذا الحديث بلفظه .

أرض الحرب . قال الشافعى : لا يقع اسم الصعيد إلا على تراب ذى غبار .

أبو سعيد : قول أصحابنا إن التصعد جائز بجميع التراب ذى الغبار ، وإذا وجد هذا التراب وغيره من التراب الذى ليس بذى غبار ، فإذا عدم التراب والغبار فالتيمم بالتراب ولو لم يكن ذا غبار واجب لمعنى ثبوت الصعيد به .

ومما قالوا : إنه لا يتيمم به تراب السبخ من الأرض التى لاتنبت إذا وجد غيره من التراب .

وكذلك الثرى[1] من آبار الماء ولو من غير أرض السبخ .

وإذا اتفق تراب السبخ والثرى من الماء من الأرض التى غير سبخ، فأشبههما بتراب الغبار أولى . فإن استويا كان غير السبخ أحب إلىّ وأولى . وما لم يستحل التراب عندهم إلى معنى الطين فالتيمم به جائز لثبوته فى اسم الصعيد .

قال[2] ومعى من قول أصحابنا ، أن معدم الماء لو لم يجد إلا الثلج أنه يتيمم به ، ولعله إذ هو مشبه للتراب . وقد ثبت باتفاق أنه ليس بتراب ، وليس من الأرض،فإذا ثبت أنه مشبه للتراب ثبت به التيمم فى قول. وقول لايرى به التيمم. والله أعلم .

مسألة :

قومنا ، قال حماد : لابأس أن يتيمم بالرخام . قال أبو ثور:لايتيمم إلابتراب أو رمل .

---

(١) التراب الندى : أو الذى إذا بل لم يصر طينا .

(٢) أى أبو سعيد .

قال أصحاب الرأى : كل شىء يتيمم به من تراب أو طين أو حصا أو نورة أو زرنيخ ، وما يكون من الأرض يجزىء التيمم به كله .

أبو سعيد: قول أصحابنا إذا عدم التراب تيمم بكل مايؤخذ منه ، ولو لم يكن عينا قائمة للتراب ، وأقرب دلك فى النظر بوجود الغبار ومخالطة التراب أولى إدا وجد ذلك من رمل أو حصا أو رخام أو جدر أو صفا [1] . وإذا عدم الاختيار من ذلك فكل ماوجد مما فيه غبار فالتيمم به جائز وأحسبه مقدماً على جميع الأشياء من غير التراب .

وإذا وجد التراب الذى أصله من التراب ، ولو كان قد غيرته النار ، مثل الأجر وما أشبهه مما أصله من التراب ، فالصعيد به ثابت . وأما النورة وشبهها مما هو من الحجارة وليس أصله من التراب ، فيختلف فى التيمم به لإشباهه للتراب ولأنه من الأرض ، والصلاة عليه جائزة ، بحكم أشباه الأرض ، وهو داخل فى جملة معانى الأرض ، وما كان أشبه منه لمعانى التراب كان أولى منه .

وأما الرماد ونحوه فقد قيل : لا يتيمم به ، لأنه ليس مما يشبه التراب .

وليس للمسافر أن يتيمم للصلاة قبل دخول وقتها ؛ فإن تيمم لها قبل دخول وقتها عند عدمه للماء، كان تيممه باطلا . لقول الله عز وجل:« يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ . . إلى قوله فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً » . معناه والله أعلم : إذا أردتم القيام إلى الصلاة المعهودة ، فيس له أن يتقدم بالطهارة قبل دخول وقتها على موجب الظاهر .

---

(١) الحجر الصلد الضخم .

غير أن الأمة قد أجمعت على أن له أن يتقدم بطهارة الماء قبل الوقت فسلم ذلك الإجماع . وتنازعوا هل له أن يتقدم بالتيمم قبل دخول الوقت ، والقرآن ورد بعد دخول الوقت ، فنحن على موجب الآية عند التنازع ، فلما رأينا الأمر بالآية والخطاب لها بعد دخـــول الوقت كان استعمال ذلك ووقته بالماء الواجب والصعيد ، فلما رخص لنا تقديم طهارة الماء قبلنا الرخصة من الله تعالى ، وعملنا بها وبقى طهارة الصعيد على حكمها .

مسألة :

وإذا صار المسافر إلى موضع الإياس من وجود الماء وحضرت الصلاة، فالمأمور به أن يطلب الماء ويجتهد فى طلبه . ولا بد من الطلب والملاحظة يمينا وشمالا ، ويسأل أصحابه إن كان معه يأس .

والطلب فريضة لقول الله تعالى : « فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » . فلم يبح التيمم إلا بعد العدم من الماء .

والعدم لا يكون إلا بعد الطلب مع إياسه من وجود المـاء . فإن تيمم وصلى فأحرى أن تلزمه الـكفارة لتركه المفروض عليه وعدوله إلى ماسواه بغير عذر . ولا يعذر بالتضييع لما أمره الله به من طلب الماء ، مع الإمكان من الطلب ؛ لأن حدوث الماء فى تلك الأمكنة جائز فى قدرة الله جل وعلا أن يحدثه فى أماكن الإياس من وجوده إذا كان ذلك غير محال منه جل وعلا .

وإ ا لاحظ ثم لم يجد الماء ، ثم تيمم وصلى ، ثم حضرت فريضة أخرى ، فإنه

يلاحظ أيضاً ويطلب ، فذلك أحوط له فى دينه ، وإن كان عهده بالملاحظة والطلب قريباً .

وموضع الفريضة الثانية هو موضع الفريضة الأولى أو قريباً منه ، ولا يجوّز حدوث الماء تلك المدة اليسيرة ، ولا ترى علامات تدل على حدوثه مثل مطر أو نزول فى تلك الأمكنة ، وأرجو أن يكون جائزاً له التيمم بلا ملاحظة ولا مطالبة مع هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة:

ولا يجوز التيمم للفرض قبل وقته فى قول الشافعى ، وقال أبو حنيفة يجوز .

وطلب الماء بعد دخول الوقت شرط فى صحة التيمم . قال أبو حنيفة : ليس شرطاً فيه ؛ الحجة عليه قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » ، ولا يقال لم يجد إلا إذا طلب فلم يجد . والله أعلم .

مسألة :

والتيمم لكل مسافر طال سفره أو قصر ، لأن عموم الآية وظاهرها يوجب ، وكذلك مريض يخاف زيادة المرض بالماء ، لما روى عن ابن عباس أنه قال: نزلت هذه الآية فيمن به جرح أو قرح .

ومن أجنب ولم يجد من الماء ما يكفيه لغسله وهو فى سفر يتيمم ؛ لأن الله عز وجل قال : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا » ، فمن لم يدخل فى هذه ممن أجنب دخل قوله تعالى : « فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » لأن هذا غير واجد لما أمر . والله أعلم .

مسألة :

وجائز التيمم فى أول وقت الصلاة وفى وسطه وآخره، لقول الله تبارك وتعالى: « يٰأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ . . إلى قوله : فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا » . ولم يشترط إذا قمتم من آخر وقت .

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن التيمم فى آخر وقت الصلاة، وليس له التيمم فى أول الوقت لما يرجو من وجود الماء .

وهذا القول الذى ذهبنا إليه من قول بعضهم لأن الله تعالى عقب ما ذكر من الطهارة بالماء : « فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً » . فكان من أراد القيام إلى الصلاة وقد خوطب بفعلها عند دخول وقتها عليه الطهارة بالماء ، فإن لم يجد الماء تيمم، وليس عليه أن يؤخرها إلى آخر وقتها، بل يجب عليه تعجيل الصلاة ، لما يلحق التأخير من الأسباب والعوائق . والمخصص لوقت دون وقت محتاج إلى دليل .

وأجمعوا على أن للإنسان إذا كان فى موضع يعلم أنه يصل إلى الماء قبل خروج الوقت ، عليه قصد الماء وليس له أن يتيمم، لأنه داخل فى قوله تعالى: « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ » . وهو يقدر أن يأتى بالطهارة التى أمر بها وهى الماء . وليس له أن يعدل إلى التراب إذا علم أنه يصل إلى الماء قبل خروج الوقت ولا تنازع بين أحد من أهل العلم فى ذلك .

مسألة :

وللمسافر إذا رجا إدراك الماء فى وقت الصلاة أخر التيمم، وإن لم يرج إدراكه تيمم وصلى .

وكل مسافر لم يجد الماء فله الصعيد ، وكل من خرج إلى أمر سفر فإنه يؤمر أن يمر إلى الماء ويتوضأ ، فإن خاف الفوت تيمم وصلى .

وإذا حضرت الصلاة المسافر والماء عنه بعيد ، عن يمين أو شمال ، أو يخاف فوت أصحابه ، فإنه يقيمم ولا يعرج عليه. وليس على المسافر أن يشق على أصحابه فى الذهوب إلى الماء إذا لم يكن على طريق يقدره ألا يعـــوقه ، وله أن يقيمم . والله أعلم .

الباب التاسع الأربعون

فى الجنب وأحكامه ؛ وما يجوز له أو يكره

الجنابة النجاسة ، وهى ضد الطهارة . يقال : اجتنبته فاجتنب فهو مجتنب . وقول : أصل الجنابة البعد ، كأنه من قولك جانبت الرجل أى قطعته وباعدته ، وكذلك قالوا للغريب جنب ، وللغربة الجنابة . ويقال رجل غريب جنب إذا كان غريبا فسمى الناكح مالم يغتسل جنبا لمجانبته الناس وبعده منهم ومن الطعام حتى يغتسل ، كما سمى الغريب جنبا لبعده عن عشيرته ووطنه .

قال أبو عبيدة فى قوله تعالى « وَالْجَارِ الْجُنُبِ »[1] : يعنى الغريب . ويقال : ألا تأتينا إلا عن جنابة أى بعد . وأنشد لعلقمة[2] :

فَلَا تَحْرِمَنِّى نَائِلًا عَنْ جَنَابَةٍ ... فَإِنِّى عَنْ وَطَنِ الْقِبَابِ غَرِيبُ

وقال الله عز وجل : « فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ[3] » أى عن بعد . ونجيب : وإنما سمى جنبا إذا لم يكن طاهرا ، لأن النجس بعيد من الطهارة ، بعيد من الله ، فسمى جنبا لذلك .

وفى حديث النبى ﷺ : ثلاثة لا تقربهم الملائكة بخير : جنازة الكافر ، والجنب حتى يغتسل ، والمزعفر بالزعفران يعنى المتلطخ بالزعفران فسمى جنبا ، لأن الملائكة عليها السلام ، تبعد عنه .

---

(١) الآية مدنية رقم ٣٦ من سورة النساء .
(٢) علقمة بن عبدة الفحل أحد الشعراء فى الجاهلية .
(٣) الآية مكية رقم ١١ من سورة القصص .

مسألة :

يقال رجل جنب ، ورجلان جنب ، وكذلك فى المؤنث ، سواء فيه الواحد والاثنان والجماعة من الرجال والنساء . وقد يجوز أن يجمع فى غير الفراء[1] .

وروى أبو عبيدة بإسناد له عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال : إنى رجل ، أدخل الحمام وفيه الأجناب ، أفأغتسل؟ قال نعم، إن الماء لا يجنب. أراد بالأجناب جمع الجنب . والله أعلم .

مسألة :

وفى الحديث[2] عن أبى الدرداء : إذا نام الإنسان عرج بنفسه حتى يؤتى بها إلى العرش ، فإن كان طاهرا أذن لها بالسجود ، وإن كان جنبا تنحى وتقصى ، لأنه يصير بعيدا جنبا .

مسألة :

الجنب عندنا طاهر ، لا بأس بسؤره وعرقه ، ولا ينجس ما مس إلا موضع النجاسة حتى يغتسل ، إلا أنه كره من كره سؤر الحائض من الوضوء للوضوء. فأما الشراب فلا بأس .

قال محمد بن المسبح : كله واحد ، الوضوء والشراب ، لما جاء عن النبى ﷺ إذ قال لعائشة : تناولى الخمرة من المصلى ، فقالت إنى حائض ، فقال: ليست الحيضة بيدك . فلا بأس بها .

---

(١) أحد علماء اللغة المشهورين .
(٢) لم أجده .

أبو سعيد ـ يخرج فى الانفاق من قول أصحابنا ، وأرجو أنه من قول قومنا ، أن عرق الجنب والحائض وريقهما وجميع ما مساه ، وما خرج من أنفهما ، كله طاهر ، وكذلك سؤرهما من الماء والطعام من شربهما ووضوئهما .

يخرج فى الاتفاق أنه طاهر ، جائز الشراب منه والوضوء والاغتسال إلا سؤر الحائض من الوضوء عند الاستنجاء أو الغسل ، فقد كره من كره سؤرها من فضل وضوئها . ولا يخرج ذلك إلا على التنزه .

ويخرج ذلك إذا كانت تتوضأ وتستنجى من الإناء وهى حائض لم تطهر ، لأنها لا تطهر من حين ذلك ولو توضأت ، ما دامت حائضا .

وأما إذا طهرت كانت هى والجنب بمنزلة واحدة يطهرهما الماء .

وأما إذا ثبتت الكراهية لهذا ثبت كل شىء من الشراب والوضوء وغير ذلك من الطهارة ، وإن أفرده مفرد فليس ذلك ببعيد ، لتعظيم أمر الصلاة .

وقد يأتى فى أمر الصلاة من التنزه ما لا يأتى فى الأكل والشرب ، كما روى عن موسى بن على أنه إذا دعاه ذمى إلى الطعام استحيا أن يرده ، وقيل كان جاراً له ، وكره أن يأكل طعامه ، ويخرج على التنزه لا التنجس به ، لأنه لو تنجس به لم يستح منه . قال لأصحابه : كلوا واتقوا ثيابكم . والله أعلم .

مسألة :

وقيل إن الجنب لا يأكل ولا يشرب ولا ينام للنعاس ، ولا يخرج إلى الناس حتى يتوضأ وضوء الصلاة ، فإن فعل قبل أن يتوضأ فلا ينبغى له ، ولا نرى عليه

بأسا . وإن غسل فاه وحده أو أكل أو شرب فجائز .

أبو سعيد ـ هذا كله يخرج أدباً لا لزوماً ، ولا يخرج فائدة فى اللزوم إلا فى الأكل إذ أكل قبل أن يمضمض فاه ، خوفاً أن يعلق فى فيه شىء يحول بينه وبين الغسل بين أضراسه .

فإن قيل : لو أكل ولم يمضمض فاه ، ثم غسل فخرج من فيه شىء ، يخرج فى الاعتبار أنه يحول وكان مقدار ظفر ؛ أن عليه إعادة غسل ذلك والصلاة .

ولعله يخرج، أن عليه إعادة غسله والوضوء والصلاة. ولعله قيل عليه الإعادة، قليلا كان أو كثيرا .

وقول: لا إعادة عليه إذا لم يعلم بذلك، أنه كان فى فيه، قليلا كان أو كثيرا، إذا كان فى الفم لمعنى الترخيص فى المضمضة والاستنشاق على النسيان .

وكذلك لو أكل قبل الجماع أو الجنابة فسواء. وكذلك إذا أكل وتمضمض قبل أن يريق البول ثم أراق فخرج منه شىء .

فأما الشرب فلا يخرج قبل المضمضة إلا من الأدب . وقد قيل إن الأكل والشرب قبل الغسل من الجنابة مما يورث النسيان . وهذا معنى الأدب ومما يخرج فى الفلسفة فى الطب لا لفقه فى الدين .

وأما النوم قبل التطهر فيخرج من التقصير فى المبالغة فى الطهارة ؛ لأن فى الحكمة يؤمر المؤمن ألا يبيت ولا ينام إلا متوضئاً ، فأحرى ألا ينام جنباً ، لأنه أشد من غيره .

وقيل : من نام طاهراً فمات كان شهيداً ، وذلك للمؤمن .

وقيل : قال لقمان لابنه : يا بنى ، كل لذيذا ، والبس جديدا ، ونم شهيدا، أو مت شهيدا .

فتأويل أكله لذيذا : أن يصوم حتى يأتى الطعام وهو لذيذ ، ولباسه جديدا، غسل ثيابه لتكون فى هيئة الجديد ، ونومه أو موته شهيدا أن ينام متطهرا .

وأما حديثه للناس وخروجه إليهم قبل التطهر ، لمن أمكنه ، فذلك تقصير منه فى الفضل ، لأنه قيل : إن التطهر من العادة ولو لم يرد به شيئاً إلا نفس التطهر إذا أريد به الله ، فما دام على وضوئه وطهره فهو عبادة ، صلى أو لم يصل ، قرأ أو لم يقرأ . فإذا كان جنباً فأحرى به التطهر . وهذا من الفضائل .

مسألة :

وجائز للجنب الخروج فى حوائجه ولقاء الناس . وقد كان فى الصحابة من يخرج إلى الجهاد والحرب وهو جنب .

قال أبو محمد : دليله أن رجلا كان فى منزله بالمدينة ، فسمع هيعة[1] قتال أحد فخرج ، فلم يزل يضارب بسيفه حتى قتل ، فرأى النبى ﷺ الملائكة عليها السلام تغسله ، فقال ﷺ : إنى أرى صاحبكم تغسله الملائكة . سلوا عن حاله، فقالوا إنه كان جنبا ، فسمع هيعة القتال فخرج وهو جنب .

وعن أبى هريرة قال : لقيت النبى ﷺ وأنا جنب . فمد يده ليصافحنى ،

---

(١) الهيعة هى الصوت المفزع المخيف الذى يصدر من عدو .

فقبضتها عنه ، وقلت ، إنى جنب يارسول الله ﷺ ، فقال ﷺ : سبحان الله ، إن المسلم لا ينجس[1] . فلم ينكر على أبى هريرة الخروج وهو جنب ، والسلام عليه ، وهو المعلم لأمته ما عليهم من واجب وأدب . فدل على جواز خروج الجنب ولقاء الناس ، والكلام لهم .

ومثل ذلك عن حذيفة .

مسألة :

وللجنب أن يأكل ويشرب قبل أن يتطهر . ويؤمر الرجل والمرأة أن يغسلا الفرجين .

قال ابن المسبح : يغسل كفيه ، ويمضمض فاه ثم يأكل ؛ فإن لم يمضمض فاه فلم أر عليه بأسا وتخلل .

وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يطعم وهو جنب توضأ .

مسألة :

ومن أكل قبل أن يغسل فاه لزمه أن يتخلل ، وإن غسل فاه ثم أكل لم يلزمه أن يتخلل .

مسألة :

والجنب يتنور[2] ويدهن . ويقوم فى شغله ، ويطأ امرأته من غير غسل ،

(١) رواه مسلم وأبو داود .
(٢) أى يزيل شعر عانته .

كل ذلك جائز ، ويستحب له الاغتسال قبل النورة ، والتمضمض قبل الأكل . ويستحب له إذا أراد وطء امرأته أن يغسل عنه آثار الجنابة .

وإن وطىء امرأته ثم أراد امرأة له أخرى ، فليغسل عنه آثار الجنابة ، ثم يطؤها ، ويكتمها ذلك ، وإن لم يغسل الأذى ووطئها فلا بأس . ولا يطؤها بجنابة الأمة . ويوجد جواز ذلك عن ابن مالك .

مسألة :

وكذلك لو وطىء الرجل فرجا أو دبرا زانيا ، ثم وطىء زوجته أو سريته فذلك جائز .

مسألة :

ولا بأس أن يتحنى [1] الجنب رأسه ولحيته ، وله أن يستاك . وكره من كره ذلك لأجل حرس الأسنان .

مسألة :

وذكاة [2] الجنب جائزة ، وإذا أراد أن يذكى توضأ ثم ذبح قبل الوضوء والاغتسال فجائز . والله أعلم .

مسألة :

وسئل بعض الفقهاء عن النوم جنبا فقال : إنا نعاتب أنفسنا فى ذلك . ومن قصر عن الفضل لم يكن كمن ناله ، إلا أن يشتغل عنه بما هو أفضل منه .

(١) أى يخضبها بالحناء .
(٢) أى الذبح .

مسألة :

وقيل فى جنب لم يجد الماء إلا فى مسجد ، إنه يتيمم ، ثم يدخل المسجد ، فيخرج الماء ، ويغتسل .

أبو سعيد : الاتفاق من أصحابنا أنه لا يدخل الجنب المسجد إلا من عذر ، وكذلك الحائض والنفساء مثل الجنب فى قولهم ، وكذلك المصلى المتخذ مصلى لا يدخله .

وقول : عن قومنا إنه لا بأس بدخول المسجد، الجنب والحائض والمشرك .

وجاء عن النبى ﷺ أنه قال : أدخل المسجد فى أية حالة كنتُ ، إلا جنبا.

وقوله تعالى: « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ، فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ(١) » فإذا ثبت هذا، فغيره من المساجد مثله لقوله : إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ»(٢). ثم قال : فى بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ»(٣). فثبت أنها المساجد من المسجدالحرام وغيره ، وأن اختلف معظمها فيخرج فى الاتفاق أن المشرك ممنوع من دخول المساجد كلها.والحرم كله مسجد لقوله.«فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»(٤). فقد ثبت أن الكعبة الحرم كله ، وأنه حيث ما يجرى الحرام الصيد والهدايا والضحايا فى شىء من الحرم ، فقد بلغ الكعبة فلا يقرب أحد من المشركين إلى

---

(١) الآية مدنية رقم ٢٨ من سورة التوبة
(٢) الآية مدنية رقم ٩٦ من سورة آل عمران .
(٣) الآية مدنية رقم ٣٦ من سورة النور .
(٤) الآية مدنية رقم ١٤٩ من سورة البقرة .

دخول الحرم ، لقوله : « فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا » فهى على الأبد .

وكذلك حرم رسول الله ﷺ فى المدينة . فقد قيل فيه : إنه مثل الحرم الكعبة الذى حرمه الله على لسان خليله إبراهيم عليه السلام مما كان من حرم من صيد الحرمين وشجرهما ، فهى هدى بالغ الكعبة ولا يكون إلى المدينة ، ولا ينحر فى المدينة .

مسألة :

وإذا ثبت منع المشرك من دخول المساجد ، من كتاب الله ، كان مثله الحائض والنفساء فى نفس المسجد لأنهما ممنوعان من الصلاة ، إذ هما يشبهان المشرك فيما لا يطهره الماء .

وإذا ثبت هذا فيهما أشبه ذلك الأقلف[1] من أهل القبلة فى الرجال البالغين يشبهه المشرك وأنه لا يطهره الماء . وإذا ثبت فى، لعله ، هؤلاء بهذه المعانى فالجنب مثلهم وإن كان يطهره الماء فإنه نازل بمنزلة الحائض والنفساء إذا طهرتا .

والاتفاق أن النفساء حكمها فى جميع الأشياء حكم الحائض حتى تغتسل فى الصلاة ، وفى وطء زوجها ، وفى انقضاء عدتها . والنفساء مثلها بمعانى الاتفاق من قول أصحابنا ، فلما تساويا فى هذه المنزلة، أشبهوا فيها معنى الأقلف والمشرك لثبوت الغسل فيهم ، فكان منعهم دخول المسجد إلا من عذر بالكتاب والسنة والاتفاق،

---

(٧) هو من لم يختن .

لقوله : وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ[1] .

إنما أمره أن يطهره من الأصنام للطائفين والقائمين والركع السجود ، وهؤلاء كلهم غير الركع السجود إلا بعد الطهارة ؛ لأن الركوع والسجود للصلاة ، ولا صلاة إلا بطهارة . وكذلك الطواف والقيام لا يكون إلا بعد الطهر .

مسألة :

فالمشرك والحائض والجنب والنفساء والأقلف ممنوعون من ذلك إلا لعذر ، من خوف وضرر عليهم فى نفس أو مال أو دين ، فإن ذلك يقع موقع جواز التقية .

ومن العذر ألا يجد الجنب الماء للغسل أو للشرب إلا فى المسجد . وكذلك الحائض والنفساء ، فإن ذلك جائز ، ولا يجوز عند عدم الماء شىء مما لا يجوز إلا بالطهارة للماء إلا بالتيمم ، فإذا عدموا الماء واحتاجوا إلى دخول المسجد لعذر لم يجز ذلك إلا بعد التيمم بالصعيد فى موضع ما يثبت أنه موضع التطهر ، وأنه لا يدخله إلا متطهر . فإذا بلغ إلى الماء انتقض تيممه .

فإن كان لا يمكنه الغسل فى المسجد واحتاج أن يخرج بالماء منه ، ويجتاز به ، فيخرج أنه على تيممه حتى يقدر على التطهر .

مسألة :

ولو أصابته الجنابة فى المسجد ، أو علم بنجاسته فيه ، فليس له أن يعقد فيه ،

---

(١) الآية مدنية رقم ٢٦ من سورة الحج ، وفى الأصل العاكفين بدل القائمين ، وقد ذكر لفظ العاكفين مكان القائمين فى الآية المدنية رقم ١٢٥ من سورة البقرة ، أن طهرا بيتى للطائفين والعاكفين والركع السجود .

ولا ينام ، ولا يلبث فيه . وعليه الخروج منه إلا من عذر ، من خوف على نفس أو مال أو دين ، أو ضرر يخافه من برد أو حر أو مطر .

وقول، لا بأس أن يقعد فى موضعه ، ولو لم يكن ثمّ عذر ، ما لم يكن يمشى فى المسجد ، فإذا أراد المشى فيه ، لم يكن له ذلك حتى يتيمم .

وقيل : ولو أراد الخروج لم يكن عليه تيمم إذا لم يجد الماء ، وإنما عليه إذا أراد دخوله .

وقول : ليس عليه تيمم إذا أراد الدخـــول مجتازا لا يريد القعود ، لقوله : « وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ »[1] .

فقول : إن الصلاة هاهنا دخول المسجد ، فـكأن دخوله بمنزلة الصلاة إذا كان للقعود ، إلا عابر سبيل فيه .

وقول : إن هذا فى الصلاة خاصة ، وأن دخول المسجد لصلاة أو غـيرها ، لقعود أو غيره سواء ، لا ينبغى لجنب ولا حائض ولا نفساء ولا مشرك ولا أقلف إلا من عذر ، حتى يتطهر ، فإن لم يقدر المتعبد على الطهارة ثبت عليه التيمم بدلا عنها لأجل ما ذكرنا ، إلا من عذر يمنع من التيمم لئلا يستقر فيه إلا طاهراً .

مسألة :

ولو حاضت امرأة فى المسجد وقد دخلته طاهرة ، أو نفست ، أو احتاجتا إلى الدخول فيه لعذر فإنه زائل عنهما حكم التيمم ، وواسع لهما تركه ، ولو وجدتا الماء فيه أو فى غيره ، إذ هما غير مخاطبتين بالتطهر ولا ينفعهما التطهر به ، ما لم يطهرا

(١) الآية مدنية رقم ٤٣ من سورة النساء .

من الحيض والنفاس ، فإذا طهرتا كانتا بمنزلة الجنب فيما مضى كله .

مسألة :

وأما المشرك والأقلف، فعلى قول من يقول: يطهرها الماء لطهارة جسدها، فإنه يلزمهما التطهر ، عند دخوله ، بالماء ، أو التيمم عند عدم الماء .

وإذا ثبت هذا كانا بمنزلة الجنب فى الدخول والقعود وغيره .

قال : ويعجبنى هـذا لأنهما مخاطبان بالإسلام والختان ، ولو فعلا لكانا منتقلين إلى الطهارة .

وأما على قول من قال لا يطهرها الماء فلا يزيدها الغسل إلا نجاسة ، فيجب أن يمنعا عن الغسل ، ويثبت عليهما التيمم ، إلا إن أمكن تطهرها وخوفهما عن الرطوبة قبل أن يدخلاه ، كان ذلك مما يؤمر به .

وأما التيمم فإنه يثبت منهما عند دخوله بمعنى الاتفاق ، إذا كان يقوم مقام الطهارة بالماء ، فلما زال العذر ثبت بدلا عن الماء فى التطهر ؛ وليس كذلك النفساء والحائض .

مسألة :

وأما غسل المرأة وزوجها من إناء واحد ، فلا معنى يدل على منع ذلك . بل الاتفاق أنه جائز من أى وجه كان غسلهما، كلاهما من جنابة، أو هى من حيض وهو من جنابة . إذ لا معنى لمنعهما عن التبرج لبعضهما بعض . إلا من حسن الخلق والستر . ولله أعلم .

مسألة :

اختلف الصحابة فى الجنب يقرأ القرآن . فروى عن علىّ قال: كان رسول الله ﷺ لا يمنع من القرآن إلا إذا كان جنباً[1] .

وعن ابن عمر أنه سئل : أيقرأ الجنب القرآن ؟ فقال لا . قيل له : آية ؟ قال : لا ، ولا نصف آية .

وعنه أن النبى ﷺ قال : لا يقرأ الجنب ولا الجنبة شيئا من القرآن .

وعن ابن عباس أنه أجاز للجنب أن يقرأ الآية والآيتين . وروى عن غير هؤلاء إجازة القرآن للجنب .

والمشهور مما عليه الفقهاء ، أن الجنب لا يقرأ القرآن ، لما عندهم فى ذلك من الروايات الصحيحة .

وضعف بعض أصحابنا الحديث ما روى عن علىّ وبعض المتفقهة ، فمن أجاز القراءة للجنب تأول حديث علىّ على غير وجهه .

وقالت الفرقة المجوزة للجنب القراءة ، أن النبى ﷺ كان يذكر الله تعالى فى كل أحواله ، والذكر لله قد يكون قرآنا وغير قرآن . فكل ما وقع عليه اسم ذكر الله تعالى فغير جائز أن يمنع منه أحد .

وقد غلط من ذهب إلى إباحة القرآن للجنب والحائض من حيث تأوله الروايات ، ولعمرى ، لولا الخبر الوارد بذلك ، لكان الاستكثار من ذكر الله تعالى بالقرآن أفضل لمن فعله ، ولكن لاحظ للنظر مع ورود الخبر . ولله التعبد بما شاء . ألا ترى

(١) أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن على .

إلى قول النبى ﷺ حين امتنع حذيفة عن مصافحته لأجل جنابته ، فقال ﷺ : المؤمن لاينجس حيًّا ولا ميتاً .

مسألة :

والجنب طاهر ، فإن قيل : لم منعتموه من قراءة القرآن؟ قيل له: بالسنة الثابتة أن النبى ﷺ لم يكن يمتنع من القرآن إلا إذا كان جنباً .

فإن قيل : فقد صح بذلك أنه نجس ، مع تلاوة الآية « لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ »[1] . قيل له : لولا الإجماع على طهارة الجنب لكان ما قلته .

وأما امتناع النبى ﷺ من القرآن ، فإنه تعبد من الله ، كما تعبد بالغسل . كذلك الحائض ممنوعة من الصلاة وإن كانت طاهراً تعبداً . وقوله: « لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ » يعنى الملائكة المطهرين من الأحداث والذنوب لا غيرهم .

مسألة :

وكره لمن عليه الثوب الجنب أن يقرأ القرآن . وقال سليمان : للجنب أن يقرأ الآية يستأنس بها ، وإن فتح على صاحبه فى القراءة فلا بأس[2] .

والجنب لا يكتب على الأرض ، بسم الله الرحمن الرحيم .

مسألة :

واختلفوا فى التعاويذ تكون بالرجل وبالمرأة، ثم يجنب الرجل وتحيض المرأة وفى مس الدراهم وعليها ذكر الله تعالى ، أو شىء من القرآن ، ورخص فى ذلك بعض الفقهاء ، وشدد آخرون .

(١) الآية مكية رقم ٧٩ من سورة الواقعة .

(٢) يعنى أن يذكر لصاحبه بدء الآية ليقرأها .

مسألة :

وكان الربيع والحسن يقولان : لا بأس أن يمس الرجل الدرهم ، ويقولان : احفظ عليك دراهمك ولا تضيعها .

والجنب يذكر اسم الله تعالى ، ويمس الدرهم بيده ، ولا يقرأ قرآناً .

مسألة :

والجنب لا يحمل المصحف ، فإن حمله بسيره الذى يعلق به فلا بأس . واختلفوا فى قطع الجنب للصلاة . ومس الجنب حيًّا أو ميتاً لا ينقض الطهارة .

مسألة :

وروى عن النبى ﷺ أنه أوجب الاغتسال على من غسل الجنب .

قال أبو محمد : ولم يتلق هذا الخبر العلماء بالقبول ، فإذا اختلفت الأخبار لم تقم بها حجة ، ولم ينقطع العذر بصحتها .

مسألة :

ويكره للجنب دخول المسجد تعظيما . وعن عائشة قالت : سمعت النبى ﷺ يقول : لا أحل المسجد للجنب والحائض . وقول : للجنب أن يجتاز فى المسجد ، ولا يقعد فيه . وبه يقول الحسن . وكره أبو عبيدة للجنب أن يتناول من المسجد شيئاً ، أو يضعه فيه . وقال : لا تظله يده إذا كان جنبا .

مسألة :

وإن قعد الحائض أو الجنب فى المسجد ناسيين ثم ذكرا فقاما ، فلا يغسل

المسجد ، وإن رشوه بالماء فحسن . وإن قعدا متعمدين غسل . وإن قعدا على حصير نظيف متعمدين فى غير المسجد فإن حصير المسجد ينظف وينقى ، كذا يوجد مع إجماعهم على طهارتها .

قال المصنف : هذا عندى تنزيه المسجد من غير لزوم . والله أعلم .

مسألة :

وفى دخول الجنب المسجد اختلاف . قول يجوز ، وقول لايجوز ، وقول يكره ، وقول رخص فيه . والأكثر على إجازته . وحجتهم قول النبى ﷺ : المؤمن ليس بنجس . وإلى هذا يذهب أبو محمد ، رحمه الله .

وفى تناول الحائض الشىء من المسجد اختلاف . بعض كرهه ، لأن دخول يدها دخول فيه . وفى قول : لو حلفت لاتدخل بيتاً فأدخلت يدها فيه ، أنها قد دخلته ، وينبغى أن ننزه المسجد وهواءه .

وقول : لم نر به بأسا من غير أن يمسها شىء من بدنها إلا إدخال يدها فى هوائه . والله أعلم .

مسألة :

واختلف فى شعر الجنب يقع فى ثوب المصلى . فقول يفسد الصلاة ، غسل أو لم يغسل، لأنه إذا زايل الجسد ، فقد زال عنه التعبد بالغسل . ولا ينفعه الغسل بعد زواله .

وقول لاينقض غسل ، أو لم يغسل ؛ لأنه لاغسل إلا على الجنب .

وقول إنما تفسد الصلاة مالم يغسل ، فإذا غسل جازت الصلاة إذا كان في ثوب المصلى أو بدنه بعد المزايلة . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : وقولهم ، من غسل الجنب فليتوضأ . فلا دليل على نقض وضوء من غسله ، لثبوت طهارته باتفاق ، إلا أن يمس الغاسل له فرجا ، أو يمسه منه نجاسة ، أو ينظر منه فرجا ، وهو ممن لا يجوز له ؛ فإن لحقه نقض بأحد هذه المعانى أو شبهها ، فلعله . وأما بمعنى غسله للجنب فلا معنى لذلك .

* * *

الباب الخمسون

الغسل من الجنابة وأحكامه

الغسل من الجنابة فريضة فى كتاب الله ، وهى أمانة يسأل عنها العبد يوم القيامة .

مسألة :

والغسل اسم الفعل للغسل من النجاسة والجنابة والوضوء ، والاغتسال : غسل البدن من غير نجاسة ولا جنابة ، والغسل أيضا تمام غسل الجسد كله ، والمصدر : الغسل .

والغسل أيضا : الماء الذى يغتسل به . والغسل بكسر الغين : ما غسل به الرأس من خطمى[1] أو سدر[2] أو طين أو غيره . شعراً ، وقال :

فَلَمْ تُغْسَلْ جَمَاجِمُهُمْ بِغِسْلٍ وَلَكِنْ فِى الدِّمَاءِ مُزَمَّلِينَا[3]

أى قد أصابهم الرمل والتراب .

والغسل مصدر ، تقول : غسلت الشىء غسلا ، والغسول : كل شىء غسلت ، رأساأو ثوبا أو نحوه .

---

(١) نبات محلل يتخذ للتنظيف

(٢) السدر هو شجر النبق ، وينخذ الورق منه للنظافة والغسل .

(٣) التزميل هو اللف فى الثوب ،والمراد أن الدماء من كثرتها تلفهم ، والجماجم جمع جمجمة .

مسألة :

والغسل من الجنابة فريضة فى كتاب الله ، لاعذر لمن جهلها ، وهى أمانة يسأل عنها العبد يوم القيامة ، والله أعلم .

قال أبو محمد : لاعذر لمن جهلها . أنه من علم بجنابته فجهل أن عليه الاغتسال منها ، لا عذر له ، إذا كانت تلاوة القرآن تطرق سمعه بأمر الاغتسال . والاغتسال من تفسير ما أمر به فى الجملة ، وهو ممكن من السؤال والمفسرون موجودون .

وقوله أمانة أنه ينفرد بفعلها ، ولا خصم له فيها ، كالمؤتمن على الأمانة . وفى معنى الرواية وثبوتها اختلاف ، ومعناه إذا أمكن الصاع وجب الغسل به جميع البدن لايترك شيئا منه لجهل منه ، ولا لشك ولا تضييع منه الماء دون كمال ذلك ،

مسألة :

قال أبو عبد الله عن رسول الله ﷺ إنه اغتسل بصاع من ماء من الجنابة ، واغتسل هو وعائشة بصاعين ونصف .

وعلى هذا الحساب ، إن المد رطلان ، والصاع ثمانية أرطال ، وعن عائشة أنها أخذت عُسًّا فحزرته ثمانية أرطال فقالت : كان رسول الله ﷺ يغتسل بمثل هذا القدح العظيم ، وجمعه العساس .

مسألة :

قال أبو بكر رحمه الله إن الإنسان يلزمه أن يعلم أن الصاع يجزىء للغسل ، فإذا كان عنده صاع من ماء كان عليه أن يتعلم كيف يغسل به وأن يحفظه ، عن أبى سعيد .

مسألة :

قال أبو الحسن أقول ، إن تجديد الماء للغسل والوضوء غير لازم ، لأنه يختلف لاختلاف دراية الناس ومعرفتهم بالغسل .

قال أبو محمد وما رواه أبو جعفر عن النبي ﷺ أنه يجزئ للغسل صاع من ماء[1]. وهذ خبر لم أحفظه . ولا يجوز أن نظن بالنبي ﷺ أنه أمر بالصاع لكل من لزمه الاغتسال مع علمه باختلاف أحوال الناس ، وفيهم من يحسن الاقتصاد ، ومنهم من تقل درايته ، ومنهم القليل البدن والغليظ البدن ، ومن عليه الشعر الكبير ، ومنهم الأجرد ومن لاشعر على رأسه ، ومنهم النساء .

وتنازع النبي ﷺ وعائشة الماء ، كل واحد يقول : ابق لى ، يدل على أن الماء غير مؤقت مقداره ، ولو كان مؤقتاً لكان المتجاوز له مخالفا للسنة .

مسألة :

وقيل يكره أن يغتسل بفضل المرأة ، ولا بأس أن تغتسل المرأة بفضل زوجها من الماء ، ويستحب للرجل أن يغتسل بفضل الرجل ، ولا يغتسل بفضل المرأة . وكل ذلك جائز .

الحجة على إجازته ما روى ابن عباس عن ميمونة أنها قالت : اجتنبت أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلت من جفنة[2] ، ففضلت فضلة فجاء رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه أحمد وابن ماجة ومسلم والترمذى .
(٢) الجفنة هى القصعة ، وعاء .

ليغسل منها، فقلت : إنى قد اغتسلت منها ، فقال ﷺ إن الماء ليس عليه جنابة[1]، فاغتسل منها .

والحجة اغتساله ﷺ هو وعائشة من إناء واحد . وبالله التوفيق .

مسألة :

ولا بأس أن يعرك الجنب بدنه بيده ويردها إلى الماء ، ولا بأس بما وقع فى إنائه من الماء الذى قد اغتسل به وتوضأ منه . وهذا ما لا يختلف فيه . وإن وقع من هذا الماء فى ماء آخر لم يفسده .

مسألة :

أبو سعيد : وقد قيل إن بلوغ الماء إلى بشرة الجنب بما كان من الحركات ، من حركة فى الماء ، أو حركة الماء عليه ، حتى يصل ذلك إلى معنى ما تعبد بغسله من جسده يقوم ذلك مقام الغسل ولو قام الصب ، لعله ، مقامه ، كان ذلك مجزئا وموجبا للغسل . ولعل قولا ، أن بلوغ الماء نفسه إلى البشرة الواجب غسلها بغير معنى النجس إلا التعبد مع الإرادة للغسل بذلك بثبوت معنى الغسل ، لبلوغ الطهور من الماء إليه ، إذ هو طهور .

مسألة :

وقيل فى المرأة إذا كانت ضافرة شعرها ، أن عليها نفثه للغسل . وقول ليس عليها ذلك . إذا دلكته بالماء بلغ إلى دواخل الضفائر وأصول الشعر . فإنه

---

(١) أخرجه أصحاب السنن عن ابن عباس .

يجزئها . والأول يخرج إذا لم تدلك شعرها ، وهذا يجزئ إذا كان يخرج معها على هذا الوجه .

وكذلك قول من قال إنها إذا كانت عاقدة على ضفيرتها بخيط أو بغيره . فإن كان فى الاعتبار يحول بين الماء وبين الشعر حتى لا يبلغ من المماسة مما يقوم مقام الغسل ، كان عليها أن تحل العقد لأن الشعر كله يلزم غسله ، طال أو قصر من أصوله إلى أطرافه ، كما يلزم بشرة البدن كله .

مسألة :

والمبالغة فى الغسل على غير تضييع غيره بالاشتغال به من اللازمات من الوضوء للصلاة ، وللغسل اللازم من الفضائل ، وترك الفضائل عند اللوازم من الواجبات .

مسألة :

ومن اغتسل وبالغ غير أنه بقى من جسده جافا قدر الدينار أو الدرهم ولم يعلم بذلك ، فإنه يغسل ذلك الموضع .

قال أبو عبد الله : ويعيد الوضوء والصلاة . وإن علق على بدن الجنب قار أو غيره مما يلزق به حتى يحول بين الماء وبين بدنه ، فليقلعه ويغسل ذلك الموضع ، ويعيد الصلاة إن كان صلى على تلك الحال .

وإن كان الذى لزق رقيقا قدر ينفرد بحفظها وهو مصدق فى حفظها وضياعها ، وهذا مجاز .

مسألة :

اختلف الناس فى الاغتسال على قولين : فقول من صب الماء على نفسه ، ولم

تمر يده على بدنه فقد ثبت له اسم مغتسل . واللغة توجب ذلك واحتجوا بقول لبيد[1] :

وَبِتْنَا جَمِيعاً يَا عُمَيْرُ بِلَذَّةٍ تُحَدِّثُنِي طَوْرًا وَأُنْشِدُهَا الْغَزَلْ
وَجاءَتْ سَحابٌ فَاغْتَسَلْنَا بِقَطْرِهَا وَمَا عَمِلَتْ كَفِّي عَرَاكاً كَالْمُغْتَسِلْ

والقول الثانى لأصحابنا ومالك عن أنس أن الاغتسال صب الماء ، وإمرار اليد على البدن . فأما العرك فما نعرفه إلا فى النجاسة القائمة العين .

مسألة :

والغسل عند أصحابنا هو إفراغ الماء ، وإمرار اليد على البدن . والمسح خفيف الغسل ، لأن الغسل للشيء هو تطهير له بإفراغ الماء ، والمسح له تطهير بإمرار الماء .

وإذا مسح بدنه بالماء فقد غسله ؛ ألا ترى أن الجنب إذا اغتسل ثم ذكر عضواً من أعضائه لم يصبه الماء ، فإنه يمسحه من بلل يديه .

وفى الرواية أن النبى ﷺ اغتسل من جنابة ، فرأى فى بدنه لمعة لم يصبها الماء ، فعصر لحيته عليها ومسحها[2] .

وفى موضع ، ولا يجزئه إلا إمرار اليد على سائر البدن مع إفراغ الماء عليه ، لأن الاغتسال لا يعقل عنه إلا هكذا . يقال : غسلت ثوبى ، لا يعقل عنه إلا باليد ، وغسلت النجاسة ، وطهرت الثوب والإناء ، وكل ذلك باليد .

---

(١) هو الشاعر لبيد بن ربيعة بن مالك ، من شعراء الجاهلية .
(٢) رواه ابن ماجا .

وقول النبى ﷺ : « وانقوا البشر »[1] ، فيه دليل على ما قلنا .

مسألة :

وإن لم تصب اليد كل موضع منه فالماء يجزئه ، لأن الماء طهور مطهر لما أصاب .

مسألة :

ومن صب الماء على نفسه ، وعم الماء بدنه ، أجزأه على قول ، ويؤمر بإمرار اليد والماء والعرك .

وإن غاص فى ماء له حركة أو موج ، فضربه ، أجزأه .

مسألة :

ومن غسل بدنه بالماء ، كنحو ما يدهن بدنه بالدهن ، وعم الماء جميع جسده ، فقد طهر على قول من قال بغسلة واحدة أنها تجزئ .

مسألة :

أبو سعيد ـ معنى الأمانة ، أن العبد مؤتمن عليها فيما بينه وبين نفسه ، ليست من ظواهر الأعمال وإن كان الدين كله أمانة . وقد قيل عن النبى ﷺ إن الوضوء من السرائر ، وهو يكاد أن يكون أطهر ، فالغسل به أولى .

وقوله: لا عذر لمن جهلنا أن يكون يجهل العمل بها، وهو قادر على العمل بها،

(١) أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه عن أبى هريرة ، ورواه الربيع عن ابن عباس ولفظه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، قال ، تحت كل شعرة جنابة ، فبلوا الشعر وانقوا البشر .

أو طلب عملها فلا يطلبه مع جهله ، فلا يعتقد طلبه حتى يفوت الوقت .

وقد قيل : إذا حضر الوقت ، لم يسعه إلا علم وجوبها . وقول: إذا عمل بها قصداً إلى الطاعة عذر عن علم لزومها .

مسألة :

ومن وقف فى غيث للجنابة حتى نظفه أجزأه ، لأن الماء قد مس بشرته ، كما جاءت السنة . وكذلك إن وقع فى نهر له حركة ، أجزأه بغير عرك .

مسألة :

قال بشير فى الجنب يدخل البحر والنهر له حركة فينغمس فيه ويغتسل ، ولم يغسل الجنابة ، لا يطهر حتى يغسل النجاسة فإن غسل النجاسة ولم يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل فلا بأس .

وإن خرج ولم يتوضأ وضوء الصلاة فلا . ولكن إن غسل غسلا آخر غير غسل الجنابة ، ولم يتوضأ وضوء الصلاة أجزأه .

قال أبو الحوارى : يجزئه غسل الجنابة عن الوضوء ، مالم يمس فرجه من بعد الغسلة الآخرة .

وقول : هو الوضوء .

مسألة :

قيل لأبى سعيد، فإن غسل لغير جنابة ولا نجاسة أو لنجاسة؟ قال: إذا أراد به الوضوء للصلاة ، ولم تمس جوارحه أحد فرجيه ، فجائز له . والله أعلم .

مسألة :

واتفقوا ، لا أعلم خلافاً ، أن من غسل بعض بدنه من الجنابة ، وأخر البعض إلى وقت حضور الصلاة ، ثم غسل الباقى ، أجزأه ذلك .

ومن غسل جسده إلى رأسه فى وقت ، ثم غسل رأسه وحده فى وقت آخر ، يريد بذلك كله غسل الجنابة أجزأه .

وإن نسى من بدنه موضعاً لم يغسله ، ثم ذكر بعد أن خرج من الماء ، فإنه يغسل ما نسى ، ويجزئه ذلك .

مسألة :

وإذا كان بفخذ الجنب الجنب نجاسة فغسلها قبل وضوء الصلاة ، فليس عليه أن يغسل ذلك الموضع مرة أخرى ، ويجزئه ذلك الغسل الأول لذلك العضو من أول مرة .

مسألة :

والغسل من الجنابة والطهر للصلاة إذا غلب على الظن أن الماء قد عم الجسد ، وأجرى يده على الأذى من ذلك أجزأه ، وقد يجزئ الماء القليل .

مسألة :

وقيل عن النبى ﷺ أنه قال : يجزئ للغسل من الجنابة صاع من ماء .

أبو سعيد: معى أنه قيل قد قيل هذا،لا أعلم ما يصل الماء إلى الموضع ولا يحول فلا بأس .

قال أبو محمد : إذا أمكن ذلك فعله ، لأنه من جملة ما أمر بغسله ، فإذا أمكن وجب عليه ولم يمكن الطهارة المأمور بها للصلاة إلا بفعل ذلك ، وإذا لم يمكن وكان ما لصق على البدن لا يمكن إزالته عن موضعه من قار أو غيره ، قليلا كان أو كثيراً ، كان فى جملة ما لم يؤمر بغسله ، لتعذر ذلك ، وعجز المأمور عن فعله ، لأن الفعل يتعالى على المأمور بفعل ليس فى وسع المأمور القدرة على فعله .

وفى موضع : إن كان الذى لزق أقل من ظفر ، فلا بأس .

مسألة :

ومن كان جنباً ثم صلى ، ثم لم يعلم أنه كان غسل ولم يستيقن ، فهو قد غسل حتى يعلم أنه لم يغسل إذا تعدى صلاة، إذا كان من أهل القبلة ويدين بغسل الجنابة.

مسألة :

ومن لم ينل عرك بعض ظهره، فليجتهد فى عرك ما نال من ظهره ومن جسده، وما لم ينل من عرك ظهره رجوت أن يجزئه إفاضة الماء عليه .

أبو سعيد : إذا كان صب الماء له من الحركة على الجسد ، فإنه يقع موقع العرك الذى به يثبت الغسل الذى يقع عليه اسم العرك، ولو خف وقوعه فهو موجب حكم العرك ، وإن صب الماء وعرك كان أفضل .

وإنما يخرج الصب مجزئاً إذا لم يمكن عرك شىء من جسده فصب عليه الماء صباً بغير حركة ، يقوم مقام العرك ؛ فذلك مجزىء إذا لم يقدر على العرك ، ولو لم يثبت للصب حركة تقوم مقام العرك ، ولا أعلم اختلافاً .

وليس عليه عرك بغير يده ، بخشبة ولا ثوب ولا غيره إذا لم يمكن غسله بنفسه بيده .

وقول : يجزئ لمعنى عذر ، ولغير معنى . والله أعلم.

* * *

الباب الواحد والخمسون

فى الماء الذى يغسل منه الجنب وقلته وكثرته

وإن كانت عين[1] صغيرة ، ولا يستطيع أن يغرف منها ، فيقيمم ، ولا يقع فيها ، فيفسدها على نفسه وعلى غيره .

قال أبو محمد بن المسبح : إلا أن يقدر على الماء فينالـه إذا كانت كفاه نظيفتين فيغسل الأذى من نفسه ، ثم يقع فى الماء .

وقيل: إن أمكنه أن يأخذ بثوبه ويعصره، ثم يستنجى أويتوضأ، وإلا تيمم.

أبو سعيد : أما إذا كان الماء عينا فلا تكون العين إلا تجرى . والعين الجارية صغيرة أو كبيرة ، إذا بان جريها برؤية أو اطمئنان لا يشك فيها ، جاز الاستنجاء منها من النجاسات ،ومن الجنابة . ولا أعلم اختلافا .

ولو كانت بعد أن نضح جريها بقدر ما يجزئ الغسل ، وهو قدر صاع من ماء ، مجتمعا أو متصلا ، طويلا فى جريه بعد أن يثبت جريانه ، فهو جار .

ويجوز فى معنى الاتفاق أن يغسل فيه جميع النجاسات ، ويغتسل من الجنابة فى وسطه ، مالم تغيره النجاسة ، أو يغلب على حكمه ، أو يكون فى الاعتبار مغلوبا عليه بما لا يشك فيه من الاستراية ، ويجوز الوضوء منه إذا كان مما يجزئ للوضوء ، وهو قدر مد من ماء ، والغسل من الجنابة قدر صاع من ماء ، جاز الاغتسال منه والاستنجاء .

---

(١) هى الماء المنبعث جاريا من باطن الأرض .

وإذا كان جاريا لغير مادة فى الاعتبار ، وإنما جريه ظاهر كله ، ليس له مادة تمده ، لم يعجبنى أن يغتسل منه من الجنابة إذا كان أقل من صاع من ماء، ولا يتوضأ فى وسطه إذا كان أقل من مد من ماء ، ولو كان جاريا إذا لم يكن له مادة تدخله أو تخرج منه .

وأما إذا كان له مادة تدخله أو تخرج منه ، فإنه يجوز الوضوء منه والغسل ، ولو كان لا يدرك منه إلا قدر كف من ماء مما ينتفع به . ولو كان المجتمع منه أقل من مد من ماء ، أو المدرك منه ما بلغ المنتفع منه إلى الانتفاع بوجه .

مسألة :

وإذا ثبت أنه جار ولو لم يكن له مادة قليلا ولا كثيرا ، جاز أن يغسل منه ما كان من النجاسة مالم تغيره ، ويغرف منه للغسل والوضوء ، ولو كان فى الاعتبار فى ظاهره أقل من مد من ماء ثبت الانتفاع منه وبه ، ولم يتغير لونه بنجاسة، فإن كان فى الوضوء أقل من مد من ماء وهو جار فتوضأ منه ووضوؤه يرجع فيه ، ولا يغترف منه ناحية . وكذلك إن غسل من الجنابة أجزأه ذلك .

وقد كنت أحب له أن يغترف منه ناحية ، إذا كان فى الوضوء أقل من مد، وفى الغسل أقل من الصاع .

فلما أن كان جاريا استحال عن حكم الراكد ، ويثبت له بحكم الانتفاع بالجارى ما ثبت الانتفاع منه وبه ، وثبت حكمه جاريا .

مسألة :

والمتصل طولا إذ لم تضطرب جنباته كلها بتحرك أقصى جنباته خارج بحكم

الجارى فيما ذكرنا ؛ إلا أنه إذا كان أقل من مد لم يعجبنى الوضوء منه للصلاة ، إلا أن يكون لو اغترفه فتوضأ به ناحية أجزأه لوضوئه ، ولم يستعمل مستهلكا منه ، ولو كان بأقل من مد .

مسألة :

وكذلك لو كان غير متصل للوضوء وكان قليلا ، أقل من مد ، أعجبنى ألا يتوضأ فيه للصلاة ويغترف منه ناحية عنه ، إلا أن يكون لو اغترفه ناحية أجزأه ولم يستفرغه فيه ، فكان فى إناء أو فى موضع كان مجزيا . لأنه فى الاعتبار لم يستعمل مستهلكا .

ولا يعجبنى على حال ، إذا كان الماء غير جار أن يتوضأ منه للصلاة ، إلا أن يكون قدر مدين أو أكثر . وكذلك الغسل من الجنابة حتى يكون قدر صاعين أو أكثر .

مسألة :

والاتفاق أنه لا يصح التيمم ولا يجوز إلا عند عدم الماء الطهور واتفاقهم أن الماء طهور ، واختلافهم فى نقل اسمه وحكمه . ولا يزيل الاتفاق إلا اتفاق مثله .

فالاتفاق أن على الجنب الغسل بالماء إذا وجده ، وعلى المصلى أن يتوضأ ، فالغسل بالماء والوضوء به ثابت حتى يغيره وينقله إلى غير حكم اتفاق ، وهو أن يغلب عليه حكم النجاسة ، أو تكون أكثر منه ، إلا إن أمكن غيره ، فتركه إلى غيره فى غير تخطئة ولا شك ولأنه القائل بذلك فحسن ؛ وغير معنف من بالغ فى أمر دينه .

وأما من لم يجد إلا هذا ، وهو قدر ما يجزئه لوضوئه أو غسله ، ولم يمكنه التطهر منه من ناحية عنه ولا الوضوء والغسل بالاتفاق ، لزمه أن يتوضأ ويغسل فى هذا المكان ، ويغسل ما كان فيه النجاسة للصلاة ، ما لم يغلب على الماء حكم النجاسة بمعنى يتفق لثبوت ذلك عليه بالاتفاق ، فلا يزيله إلا حكم الاتفاق .

وأما ما ذكره من الاستنجاء وغسل النجاسة ، وأخذه الماء بالثوب إن عدم الإناء ويده نجسة ، فكل ذلك حسن فى المبالغة فى أمر الطهارة ، وذلك كله فيما يتنجس من الماء ، وأما ما لا يتنجس فلا يلزمه ذلك فيه باتفاق ولا باختلاف ، إلا من أراد ذلك .

* * *

الباب الثانى والخمسون

فى صفة الغسل من الجنابة وما يؤمر به

ومن أراد الاغتسال من إناء جعل الإناء عن يمينه ، وبدأ بالنية فقال : أتطهر لغسل الجنابة ، طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ ، ثم بدأ بغسل كفيه ، ثم غسل الأذى ، ثم توضأ وضوء الصلاة .

قال أبو الحسن : يتوضأ وضوء الصلاة غير قدميه .

مسألة :

ومن الشرح ، أبو الحسن . وأن قوله فليبدأ بغسل يديه ، فإنا نأمره بغسل يديه ، كان مغتسلا من إناء ، أو غير إناء إذا كان بهما شىء من النجاسة ، وإلا فليس عليه غسلهما ، أدبا ولا فرضا ، إلا أن يكون قام من نوم الليل دون النهار ، فإنا نأمره بغسلهما ولو كانتا طاهرتين . وأما نوم النهار فلا . والله أعلم .

مسألة :

وإذا طهر الأذى فلا بأس أن يمس بدنه ويعركه بيده ويردها إلى الماء .

وإن وقع فى نهر ، فبدأ بالغسل قبل الوضوء ، فلا بأس . ولو فعل ذلك إذا اغتسل من الإناء ، لم أر فسادا ، وقد ترك ما يؤمر به إذا أمكن .

مسألة :

الشرح : أبو محمد . قوله لا بأس إذا غسل من غير مسح ، فإنه يصح لمن لم يرد الصلاة بتلك الطهارة ، إلا أن يكون أراد قول من ذهب من أصحابنا إلى

أن الاغتسال من الجنابة طهارة للصلاة كافية تامة ، لا يحتاج معها إلى المسح. والذى نختاره أن الجنب إذا قام إلى الصلاة مخاطب بفرضين فرض المسح، وفرض الاغتسال: دليله أول الآية وآخرها . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله ـ فإن أراد أن يجعل وضوءه فى غسله ، استنجى ، فإذا نقى موضع النجاسة تمضمض واستنشق ، ثم يغسل ويعترك ولا يمس فرجيه ، ثم يجتزئ .

مسألة :

قال أبو قحطان : وأحب أن يبدأ المغتسل بعد المضمضة والاستنشاق بغسل شق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر، ووجهه وعنقه، ثم يده اليمنى وما يليها ، ثم اليسرى وما يليها ثم صدره وظهره ورجليه ، ويعرك بدنه . وإن قدم جارحة قبل الأخرى فلا بأس بلا أن يؤمر بذلك .

أبو سعيد ـ يؤمر بنحو هـذا ، وكان ﷺ يفعله إذا غسل من الإناء ، وإن كان فعل فى الغسل من النهر فحسن .

وعموم الأمر أنه إذا ثبت للجسد وغلبه التطهر بإجراء الماء عليه بأى حال ، فقد ثبت الغسل من جنابة كانت أو حيض أو نفاس . وليس فى الترتيب قول مؤكد باتفاق ولا اختلاف .

ولو غسل جسده كله أو بعضه قبـل موضع الأذى كان مجزئاً فى الاتفاق ، وإن كان تاركا ما يؤمر به فى الأدب .

مسألة :

قال أبو محمد : الواجب على الجنب أن يتطهر للصلاة قبل الاغتسال، ثم يغتسل، لأنه مخاطب عند قيامه للصلاة بالطهارتين : غسل الأعضاء إذا كان محدثا من غير جنابة ، وغسل سائر البدن إذا كان جنبا .

مسألة :

والمستحب فى الغسل أن يبدأ بميامنه [1] وإجراء الماء على بدنه ، يعنى إفراغ الماء وإمرار اليد ، ويبدأ بشق رأسه الأيمن ، ويختم بقدمه اليسرى . وقيل : كان الصحابة يبدأون بميامنهم فى الاغتسال .

وإن ترك الترتيب المستحب ، وعم بدنه بالاغتسال فقد خرج مما أمر به .

ولا ينبغى أن يدع الترتيب الذى أمر به . وبالله التوفيق .

مسألة :

وواحدة تجزئ للفرض، والمأمور به ثلاث عركات رافقات . قال أبو مالك: إذا عرك الجنب كل عضو ثلاث عركات فلا بأس بما غسل بعد ذلك ، وإذا أمر الماء على الجسد ومسحه مسحة واحدة فقد أجزأ .

أبو سعيد ـ لا يجزئ من الغسل ثبوت، لعله بدون ثلاث عركات فى النهر ، ومن الإناء ثلاث عركات، مع كل عركة صبة من الماء، ولعله كما قيل فى الوضوء ، وإن أقله ثلاث .

قال : وبالواحدة تقع تأدية الفرض ، وما فوق ذلك يخرج الاختلاف لمن قل ماؤه ، ولمن استعجل .

---

(١) أى كل يمين من أعضاء جسده .

مسألة :

والمأمور به الجنب ألا يغتسل حتى يستبرئ ، فإن غسل ولم يرق البول وخرج منه شيء من خباثة أعاد الغسل .

مسألة :

والواجب على الجنب أن يتبع كل موضع من بدنه شعرا وبشرا ، فيوصل الماء إليه إذا أمكن ذلك . والأنف والفم وداخل الأذن يمكن الجنب أن يوصل إليه الماء ، كما يمكن إيصاله إلى سائر جسده ، فجميع ما يمكن إيصال الماء إليه مفترض غسله ، مأمور به .

ومن ترك شيئاً أمر بفعله فلم يفعله كما أمر ، كان بمنزلة أمر لم يفعل .

ويخلل المغتسل لحيته بالماء .

مسألة :

ومن اغتسل أو توضأ ونسى أن يمسح تحت خاتمه ، فما أحد يغتسل ويتوضأ إلا ويبل تحته . ومن نسى أن يدخل يديه فى أذنيه حتى فرغ من غسله ، فإنه يغسل أذنيه وليس عليه إعادة الغسل .

مسألة :

وأما قوله ، إذا لم يدخل يده فى أذنه ، فبعد غسلها دون الغسل . وكذلك إذا لم يثبت للأذن غسل ببلوغ الماء إلى الظاهر منها مما يناله الغسل بأخذ ماقيل من بلوغ الماء إليه بحركة من الماء ، أو من الغاسل ، أو بوجه ولا بلغ إليه البال ، فهو كذلك .

وإذا ثبت غسل ذلك بأحد الوجوه فلا غسل عليه ولو لم تغله اليد بالعرك إذا ثبت له الغسل بأخذ ماقيل مما يشبه العرك ويقوم مقامه .

مسألة :

ومن اغتسل ولم يجر يده على إليتيه[1] فإنه يعيد صلاته، ويجرى يده بالماء من اليتيه ولا يجزىء حك إلية بإلية . فأما الثياب فلا تفسد .

مسألة :

وأجمعوا على أن غسل داخل الأذن والإبط واجب ، وأن المضمضة والاستنشاق فى غسل الجنب فرض ، لما روى عن النبى ﷺ أنه قال : تحت كل شعرة جنابة ، فبلوا الشعر وأنقوا البشر. وفى الأنف بشرة وشعرة . وفى الفم بشرة وهي الجلدة التى تقى اللحم الأذى .

وقد حصل فى الأنف والفم هذا المعنى .

وعن على عن النبى ﷺ أنه قال : من ترك موضع شعرة من جسده فى الجنابة لم يصبه الماء عذبه الله فى نار جهنم . والوعيد لايستحق بترك ماليس بواجب .

وفى موضع قال على : فمن ثم عاديت شعرى .

مسألة :

وليس على الجنب أن يفتح عينيه فى الماء . فإن قيل لم لم يجب تطهير داخل العين ، والتعبد عام ؟ قيل له : التطهر على صفة لابيان فيها لما فرض ؛ لأن المفترض

(١) الإلية هى العجيزة .

الغسل ، وداخل العين تمتنع من قيام الماء فيه على وجه يكون غسلا . فهذه العلة لاتتعدى المنصوص عليه . وإذا وجد العجز عن العبادة فهو علة فى سقوط الفرض بإجماع أهل العلم .

مسألة :

قومنا اختلفوا فى الجنب يغسل ويحدث قبل أن يتمم غسله . فقول يتممه ويتوضأ ، وقول يستأنف الغسل .

أبو سعيد . أكثر قولنا أن الأحداث لاتنقض الاغتسال من الجنابة . ولا يبعد عندى ما قال، لمعنى قول من قال منهم: إن الجنب إذا غسل بعض جوارحه، واشتغل عن تمام غسله حتى جف ، أن عليه الإعادة . وإذا ثبت هذا كان بالحدث أقرب .

ولعل الذاهب إلى هذا شبه الغسل بالوضوء للمخاطبة بكل واحد منهما جملة .

مسألة :

ومن غسل من الجنابة ، فلما فرغ وجد فى فخذه شيئاً من الجنابة ، فقد قيل : يتم له غسله ، وإنما عليه غسل النجاسة ، وأحسب قولا أنه يعيد الغسل ، قال : ولا يبين لى ذلك .

وقوله : تحت كل شعرة جنابة فإنه لاتعبد بوجوب الغسل على عامة البدن ، ولا يصح ذلك فى ثبوت الجنابة تحت كل شعرة ، لوجود نجاسة بعينها ، لأن إجماعهم أن بدن الجنب ليس بمنجس مامسه من الطهارات .

مسألة :

ومن غسل جارحة مثل رأسه أو غيره ، ثم خرج لشيء عناه ، فليس عليه إلا غسل ما بقي من بدنه . وإن غسل ونسي أن يدخل يده في أذنه حتى فرغ من غسله ، فإنه يغسل أذنيه ، وليس عليه بدل الغسل .

أبو سعيد . قد قيل إن الغسل غير الوضوء في الترتيب ولا التفريق . وأكثر ما قيل إن الغسل يقع على التفريق ، على العمد والنسيان. وأي شيء يثبت له الغسل من أي موضع منه ، ثم ترك الغسل عامدا أو ناسيا ، لعذر أو لغير عذر حتى جف غسله ، أو لم يجف ، بعد ذلك أو قرب ، نام عن ذلك أو لم ينم ، ثم رجع فغسل باقيه ، أن ذلك يجزئه . وإنما عليه غسل ما بقي ، كان ما غسل الأقل أو الأكثر ، كان قد طهر فرجه وموضع الأذى من جسده أو لم يطهر .

ويخرج قول : ألا يقع الغسل بالتطهر إلا بعد غسل الأذى ، وأن عليه إعادة ما غسله قبل غسل الأذى . ولعل ذلك إذ وقع اسمه تطهيرا لقوله : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا » .

وأحسب قولا : إن فعل ذلك عامدا أو ناسيا فهو سواء ، ويخرج ، إن فعل ناسيا فلا إعادة عليه . وإن فعل متعمدا فعليه الإعادة .

وقول : إن اشتغل عن غسله بغيره من الأسباب ، حتى جف ما غسل ، فعليه إعادة ما جف : ولعله يشبهه بالوضوء ، ولا أعلم أحدا يشبه الغسل بالوضوء في معنى الترتيب على ، لعله ، على اللازم . وقد قيل : يؤمر به في الأدب .

مسألة :

وقيل : لو نسى شيئا من غسله ، وتوضأ وصلى . أن عليه إعادة غسل ما نسى ، ويصلى ولا إعادة عليه فى الوضوء . وقول : أن عليه إعادة غسل ذلك ، والوضوء والصلاة ، وقول : يعيد الغسل والوضوء والصلاة .

وأثبت القول أن الغسل يقع متفرقاً على العمد والنسيان ، جف أو لم يجف ، صلى أو لم يصل ، وإنما عليه ما نسى أو ترك .

وإن كان على وضوء لم يكن عليه إلا غسل ما تركه وإعادة الصلاة ؛ إلا أن يكون الذى تركه من جوارح الوضوء . فهو كمن ترك شيئا من وضوئه . فقيل عليه إعادة الوضوء ، تركه ناسيا أو متعمدا .

وقول : عليه فى العمد وليس عليه فى النسيان إلا غسل ما ترك ، ما لم يدخل فى الصلاة ، ثم عليه إعادة الوضوء كله فى العمد والنسيان .

وقول : لا إعادة عليه ولو دخل فى الصلاة ، ولو صلى إلا غسل ما ترك والصلاة .

قال : ويعجبنى أن لا إعادة عليه فى النسيان إلا غسل ما ترك ، ما لم يدخل فى الصلاة ، ثم عليه الوضوء إلا أن يخاف فوت الوقت إن غسل ما ترك ، أعجبنى أن يغسل ما ترك ويصلى .

وأما فى العمد لغير معنى فيعيد وضوءه ، سواء كان جنبا أو غير جنب .

* * *

الباب الثالث والخمسون

فى المغتسل من الجنابة يترك شيئا من بدنه

وقيل : إن كان قد علق على بدن المنتسل قار أو غيره مما يلزق به ، حتى يحول بين الماء وبين ذلك الموضع ، قلع ذلك . وغسل موضعه ، وأعاد الصلاة إن كان قد صلى .

وإن كان الذى لزق رقيقاً بقدر ما يصل الماء إلى الموضع فلا بأس .

وقول : إن كان الذى لزق أقل من ظفر فلا بأس. وإن كان سفَط سمك وقد صلى ، غسل موضعها ، ويبدل .

قال أبو الحوارى : قول إن كان موضع القار والسمكة أقل من ظفر غسله ولا نقض عليه فى صلاته جنباً كان أو غير جنب .

أبو سعيد : قد قيل فى مثل هذا ، إذا كان لا يحول بين البدن والغسل فى الاعتبار من قار أو سفط أو غيره ، فغسل ناسياً لذلك الوضع ، أو لم يعلم أن عليه شيئاً مما يحول بينه وبين الغسل، ثم علم بعد ذلك أو ذكر ؛ فإن كان قد صلى وكان ذلك من وضوء أو غسل ، وكان الموضع أقل من مقـــدار ظفر فليس عليه إعادة الصلاة. كان من وضوء أو غسل، كان فى مواضع الوضوء أو غيرها. وعليه إخراج ذلك إن لم يكن من عذر، وغسل ذلك الموضع، إن كان جنباً لما يستقبل من وضوء أو صلاة .

---

(١) السفط هو القشر على جلد السمك .

ولا أعلم فى ذلك اختلافاً ، أن عليه هذا فيما يستقبل ، ولو لم يكن عليه بدل ما مضى مما صلى به إذا كان أقل من مقدار ظفر .

وقول : عليه البدل ، كان ذلك قليلا أو كثيراً ، لم يعلم به أو علم به ثم نسى حين الغسل أو الوضوء .

وقول : أن عليه البدل ، كان قليلا أو كثيراً إذا كان جنباً ، كان ذلك فى مواضع الوضوء أو غيرها .

وأما إذا لم يكن جنباً وكان ذلك فى مواضع الوضوء وتوضأ ، ولم يعلم به أو نسيه حتى صلى ، أنه لا إعادة عليه ، ولا يخرج فرق فيه ، جنباً كان أو غير جنب .

مسألة :

وكذلك إن ترك غسل موضع شىء من بدنه وهو جنب ، أو يتوضأ ناسياً ، أو لم يعلم حتى يتبين له بعد أن صلى ؛ فالقول فى هذا ، وفى الحائل بين البدن والغسل سواء ، إذا لم يعلم ، أو كان ناسياً له .

والاختلاف فيه واحد ، إذا كان أقل من مقدار ظفر بظفر الإبهام .

وقول : بقدر الدينار أو الدرهم ، ولعل ذلك كله سواء لايتفاوت ، ويخرج على الوسط ، وهذا كله إذا علم أو ذكر بعد الصلاة ، وأما قبل الصلاة قليلا كان أو كثيراً ، ولو شعره واحدة ، فعليه غسل ذلك ، ولا يصلى حتى يغسله إن أمكنه غسل ذلك ، فإن لم يغسله وصلى فعليه الإعادة ، ولا أعلم فيه اختلافا .

ويخرج الاختلاف فى الكفارة ، إلا أن يكون له عذر تناول ذلك لا على العمد .

وفى موضع إلا من عذر : فوت الوقت ، أو عدم الماء .

مسألة :

وأما إذا كان ذلك قدر الظفر ، أو الدينار ، أو الدرهم ، ثم علم قبل الصلاة ، وأمكنه غسله ولم يغسله وصلى ، فلا شك فى الكفارة ولو كان له تأول معنى على غير سبيل الرأى ولا الدينونة لمثل ذلك إلا أنه يظن أن ذلك جائز له لمعنى .

مسألة :

وأما إذا ترك غسل شىء من بدنه وهو جنب ، أو من مواضع الوضوء فى الوضوء كان جنبا أو غير جنب ، كان قليلا أو كثيراً ، ما كان دون الظفر فلا أعلم اختلافا ، أن عليه الإعادة .

ويشبه لزوم الكفارة عليه إذا صلى به ، وبثبوت مالا يسعه جهله فى مثل ذلك فى دينه ومعنى الكفارة وقطع عذره بمثل ذلك فى الهلاك فى دينه ، مما يختلف فيه ما كان أقل من قدر الظفر أو الدينار أو الدرهم فى معانى الاختلاف فى هذه المقادير على معانى اختلاف المختلفين ، فمعى أنه يتفق على ثبوت هلاكه بذلك وألا يسعه جهل ذلك وثبوت الكفارة على قول من يقول بثبوتها على الجهالة إذا كان جاهلا لذلك .

وأما إذا كان متعمداً لترك ذلك بغير جهالة ولا معنى ، وكان قدر أحد هذه

المقادير ثبت عليه الاتفاق بثبوت الكفارة على قول من يقول بثبوت الكفارة فى الصلاة .

مسألة :

فى الجنب يغسل بدنه كله إلا شيئا من أطراف شعره لم يمسه الماء وصلى ، هل يتم صلاته ؟ قال : لايتم على العمد ، كان قليلا أو كثيرا . ولو جهل ، فإن نسى وكان أقل من ظفر ، إذا تركه ناسياً لم يضره ، وإن كان مثل الظفر أو أكبر ، فعليه الإعادة لعدم الماء .

وقول : عليه الإعادة على حال ، كان قليلا أو كثيرا .

* * *

الباب الرابع والخمسون

ما يعذر به الجنب فى الغسل . والعلة فى تيممه

والجنب إذا لم يجد الماء بوجه من الوجوه ، أجزأه التيمم ، كان صحيحا أو مريضا ، مقيما كان أو مسافراً ، آمنا أو خائفا . لافرق فى هـــذا ، ولا أعلم فيه اختلافا .

مسألة :

وإذا تيمم الجنب عند عدم الماء ، تيمم للغسل تيمما ، وللصلاة تيمما . وقولهم تيمم واحد يجزيه ، إذا نواه لهما . والأول أحوط .

مسألة :

وإن وجد ماء وعليه ناس ، فليس عليه أن يقاتلهم ، ولـكن إن وجد سبيلا إلى الماء حمل منه واغتسل من غير أن يشتبك مع أحد . فإن قاتلوه قتالا يخاف منه على نفسه ، لم يقاتلهم ويتيمم ؛ وإن لم يمنعه الناس من الماء ، إلا أنه لايتمكن من الغسل إلا أن يتعرى لهم ، فهو بمنزلة العادم للماء ، فليتيمم ، ولا يتعرى ، فيبيح ما هو محرم عليه من إبداء عورته .

وفى موضع أنه يتغطى بثوبه ويغتسل ، ولا يعذر أن تبدو عورته أو يترك غسله ، فإن جهل فعليه الإعادة لصلاته .

وإن تركه حياء من الناس ، لم يعذر ، وعليه الـكفارة وإن قدر على حمل الماء فى وعاء أو غيره ، فعليه حمله والاعتزال عنهم والاغتسال حيث لا يراهم ، وإلا تيمم .

مسألة :

وإذا ترك الغسل وهو يجد السبيل إليه استحياء منهم، فعليه بدل الصلاة التى صلاها بالتيمم والله أعلم بالكفارة ؛ لأن بعضهم أسقط الكفارة عن المتيمم إذ قد صلى بإحدى الطهرتين .

مسألة :

فإن جاء الجنب إلى الزاجر فقال له: غض عنى حتى أغتسل ، فقال له اغتسل فإنى لا أبصرك ، وألقى ثيابه وقعد فى الماء ، فأرجو أن يسلم إذا كان الزاجر ثقة. لأن الثقة لاينظر عورة أخيه متعمداً .

وإن كان غير ثقة لم يسلم، لأنه عرض نفسه لإبداء عورته إلى من لايحل له .

مسألة :

ومن تعرى للغسل من الجنابة بين الناس، فقد سقط عنه ، وهو عاص فى تعريه وعليه التوبة من ذلك .

مسألة :

ومن كان جنباً وعليه قميص لا غير ، لم يتمكن من الغسل إلا أن يتعرى ، فقد قيل : إنه يصب الماء على جسده من فوق القميص ، وذلك يجزئه .

مسألة :

والجنب إذا لم يجد الماء إلا فى مسجد ، فإنه يتيمم ، ثم يدخل المسجد فيخرج الماء ويغتسل .

قال أبو محمد : يوجد فى الأثر هذا ولا أعرف وجهه من طريق الإيجاب ، فإن كان من حيث الاستحسان والاحتياط ففيه أيضاً نظر ؛ لأن الجنب طاهر ، كما أن المحدث طاهر . والمحدث من نوم أو خروج لا يمنع من دخول المسجد ، وكذلك الجنب لا نحب أن يمنع من دخول المسجد إلا أن يكون به خبائة ظاهرة فالمستحب له ألا يدخل المسجد وبه نجاسة . وكذلك البائل والمتغوط ، تعظيما للمسجد .

مسألة :

وأيضا فإن الجنب لو كان نجسًا، وكان ممنوعا من دخول المسجد إلا بعد طهارة لم يكن التيمم طهارة له وهو مقيم فى بلده .

مسألة :

ومن أتى عينا صغيرة لايستطيع أن يغرف منها ، فقيل يتيمم ، ولا يقع فيها فيفسدها على نفسه وعلى غيره .

قال أبو محمد : هو كذلك ؛ إذا كان ممنوعاً من استعمال الماء فهو بمنزلة من عدمه ، وفرض طهارته التراب .

روى عن النبى ﷺ ، أنه نهى أن يغسل الجنب فى الماء الدائم . فلولا أن غسله فيه يفسده لم ينه عنه ، وذلك غير جائز .

مسألة :

ومن أتى ماء لايقدر عليه، فإن أمكنه أن يأخذ منه بثوبه ثم يعصره فى موضع ويستنجى أو يتوضأ ويغتسل ، فليفعل ، وإذا لم يمكنه فليتيمم .

قال أبو محمد ، رحمه الله : هكذا ينبغى أن يفعل إذا لم يجد ماء سواه ، فإن أمكنه أخذ الماء بغير الثوب ، فلا ينبغى أن يأخذه بالثوب ثم يعصره منه ، فيكون كالماء المستعمل ، لأنه فى معناه .

ولكن ينبغى له إذا لم يقدر على استخراجه إلا بالثوب ، نوى بحمله الماء بالثوب أن يكون بمنزلة الوعاء فهو أحوط .

مسألة :

ومن وطىء زوجته وهو غير واجد الماء فلا بأس . ولا أحب أن يفعل ذلك إن لم يضطر إليه فإذا قدر على الماء اغتسل . ويجوز للرجل أن يمس امرأته بأرض لا يجد بها ماء ، ويتيمان . فإذا قدرا على الماء اغتسلا . وقد قضى بذلك رسول الله ﷺ .

* * *

الباب الخامس والخمسون

فى الجنب يشك أنه اغتسل أو لم يغتسل وما أشبه ذلك من الفرائض

أبو الحسن فى من كان جنبا ، ثم صلى صلاة أو صلوات ، ثم لم يعلم أنه كان اغتسل أو لم يستيقن ، وهو قد كان غسل ، حتى يعلم أنه لم يغسل ولا تعرف نفسه بترك غسل الجنابة .

أبو سعيد . هذا يخرج على الاطمئنان ، وإن كان ممن يدين بها فليس الغسل من الجنابة مثل الوضوء ، لأن الوضوء فى أكثر الأحوال لا يصلى إلا بوضوء . ويخرج فى الغسل أنه يجرى عليه معنى النسيان .

وإذا علم أنه جنب فقد لزمه حكم الغسل ، فهو عليه حتى يعلم أنه اغتسل . فإن ذكر أنه كان ذاكرا لغسله حتى مضى إلى الماء فوقع فيه ليغسل ، أو مضى ليغسل وعرف ذلك ، أو ذكر شيئا من هذا ، كان هذا مما يزيد فى الاطمئنان إذا مضى عليه وقت صلاة ، لأنه إذا مضى عليه وقت صلاة ، ثم شك ، صلاها أو لم يصلها ، فقول : ليس عليه أن يصليها حتى يعلم أنه لم يصلها .

وما دام فى وقتها فشك فيها ، فعليه أن يصلى حتى يعلم أنه قد صلى . وأرجو أن يخرج على الاطمئنانة .

وليس للغسل وقت معروف ، ولا فى أكثر العادة ألا يصلى إلا بغسل ، كما لا يصلى إلا بوضوء .

وإن شك أنه صلى بوضوء أو بغير وضوء ، فلا إعادة عليه بمعنى الحكم ، حتى يعلم أنه صلى بغير وضوء ، أو لم يصل .

ويفترق معنى الغسل فى النظر ومعنى الوضوء كما ذكرنا ؛ وإن كان يحسن فى الاطمئنانة ؛ إذ ليس من مذهب المصلى ، أن يصلى بالجنابة حتى يغتسل ، إلا من عـــذر .

ولا نعلم أحدا من أهل القبلة يقول بترك الغسل من الجنابة بدين ولا برأى ، إلا منتهـكاً لدينه .

فإذا كان يعرف نفسه بانتهاك الغسل من الجنابة ، كان على أصل ما يعرف نفسه فى أمر صلاته فى معنى الحكم ، حتى يعلم أنه اغتسل .

وأما إذا لم يكن كذلك ، وكان يدين بالاغتسال ، ولا يعرف نفسه بتركها ، فمضى عليه وقت صلاة بعد علمه بها ، فيخرج فى الاطمئنانة أنه ليس عليه غسل ، إلا أن يعلم أنه كان ناسيا للجنابة ، وأنه لم يغتسل .

ولا يثبت ذلك على الحكم ، لأنه كما تعلق عليه حكمه ، وكان لازماً له ، فهو عليه حتى يعلم أنه قد أداه إذا لم يكن عليه عمل ذلك فى وقت معروف لا يسعه تركه فيه ، وإنما العمل له لغيره . وليس هو مما لا يجوز ذلك العمل إلا به فى كل وقت على كل حال . والغسل يخرج مثل هذا .

مسألة :

وكذلك إذا علم أن قد وجب عليه شىء من الحقوق للعباد ، مما ينعقد عليه ،

ولا يكون هالكا بترك أدائه فى وقت دون وقت ، ثم شك ، أداه أو لم يؤده ، فيخرج فى الحكم أنه لم يؤده حتى يعلم أنه أداه ، إلا أن يعلم أنه كان قد دخل فى معنى أدائه ، من خروج إليه ، أو وصول إليه ، أو دخول فيه ؛ والانصراف على معنى أدائه خرج فى الاطمئنانة أنه مؤد له ، حتى يعلم أنه لم يؤده ، أو لم يعلم أنه ترك منه شيئاً لم يؤده .

ويخرج ذلك فى الحج والزكاة من حقوق الله . وفى الحج أثبت ذلك ، ومع الحكم عليه أنه لم يؤده حتى يعلم أنه أداه ، لأن ذلك ليس عليه فى وقت واحد . ولا هو مما تجرى فيه العادة أنه كل عام يحج .

والزكاة أقرب إذا كان يعرف نفسه بأنه يزكى فى كل عام ، إذا كان من أهل الورق ، وفى الثمار فى وقتها ، وأنه لا يترك الزكاة فى وقتها . فإذا كان يعرف نفسه بهذا ، ثم شك بعد انقضاء وقته ، وكان فى أكثر عاداته أداء الزكاة ، خرج فى الاطمئنانة أنه لا شىء عليه ، حتى يعلم أنه لم يزك .

وأما فى الحكم فلا مخرج نراه له من ذلك . لأن وقت ذلك ليس كوقت الصلاة ؛ إذ لا يسع تركها فى وقتها حتى يقضى بوجه من الوجوه ، إلا بما يزول عنه العمل لها فى وقتها وبعده ، وليس كذلك الزكاة ، لأن الزكاة قد يجوز تأخيرها لعدم ، ويلزمه أداؤها من بعد ذلك .

وقد يجوز تأخيرها على غير العدم باعتقاد النية لأدائها .

فإذا صح وجوبها بعد لزومه فى الحكم ، لم يزل إلا بالعلم أو بما يشبهه من معانى الاطمئنانة .

وزكاة الفطر عندى أقرب فى الاطمئنانة ، إذ إخراجها فى وقتها من عادات أغلب الناس ، وأنهم لا يؤخرونها كالزكاة . ولا يجب عليه إخراجها حتى يعلم أنه لم يخرجها .

ولا يخرج ذلك فى الحكم ، إذ لا يكفره تأخيرها . ولو عذر فى الوقت عن أدائها لمعنى، وهو موسر بها، لم يكن ذلك العذر مزيلا حكم إخراجها ، كما لو عذر عن الصلاة فى وقتها ، وزال عنه حكم العمل بها ، أنه لا بدل عليه بعد فوات وقتها إذا كان فى حين وقتها معذورا .

ويكفره تركها على غير عذر .

وكذلك صوم شهر رمضان ، إذا كان فيه مقيما غير مريض ، فشك فيه بعد انقضاء وقته ، صامه أو لم يصمه . وكل حالة كان فيها لا يخرج معه أن يترك صومه لعذر يعذر فيه ، خرج صومه فى الحكم بمنزلة الصلاة .

وإن كان يعرف نفسه أنه كان فى حالة يحتمل أن يصوم ، ويحتمل أن يسعه ترك الصوم ، إلا أنه لما شك بعد خروجه من الشهر ، أو انقضاء ما مضى من الأيام التى شك فيها ، فيلحق الاحتمال فى مثل هذا .

ويعجبنى ، أن يصح له حكم صوم ما مضى فى الحكم ؛ إلا أن يغلب عليه حكم الارتياب لأنه مؤقت ، لا يسع تركه إلا بعذر ، ولا تأتى عليه حال بعذر بإفطاره إلا أن يصح العذر ، ولو صح العذر كان فيه مخيرا .

وقول : إن الصوم أولى فى الحالات كلها بثبوت فرضه ، حتى يعلم أنه أفطر ،

أو أنه نوى الإفطار ولو كان من المرض أو السفار .

فمن هذا أعجبنى أن يكون له فى رمضان ما يكون له فى الصلاة عند شكه فى ذلك بعد انقضاء وقته . ولكل يوم مضى حكمه عندنا ما مضى ولو كان فى الشهر .

مسألة :

وإذا ثبت عليه حكم البدل لشهر رمضان ، أو الصلاة وزوال وقت ما وجب عليه بدله والعمل به ، فهما عندنا بمنزلة سائر الواجبات إذا شك فيهما أبدلها أو لم يبدلها . وعليه بدل ما وجب عليه حتى يعلم أنه قد أبدل ذلك بصحة حكم ، أو غلبة اطمئنانة لا يشك فيها .

وما كان من حقوق العباد مما لزم ووجب أداؤه ، من الديون والتبعات والديات ، وجميع ما يصح معه لزومه له ، ثم شك فى أدائه مما لا يجب أداؤه فى وقت معروف لا يسعه تركه . وهو فى الحكم بحاله ، حتى يعلم أنه أداه بحكم أو اطمئنانة لا يرتاب فيها .

وإذا ثبت له فى معنى الدخول فى أدائه وخروجه منه على معنى الأداء له ، ثم شك فيه أنه لم يحكمه أو أنه جهل أحكامه؛ فيعجبنى أن يكون له حكم الاطمئنانة أن يكون مؤديا ، حتى يصح معه أنه لم يؤد بحكم ، وما كان من ذلك يؤدى فى كل يوم أو كل شهر أو كل سنة فى التعارف ، مثل الكسوات والنفقات للنساء وغيرهن مما يلزم كسوته ، فشك فى أدائه بعد انقضاء وقته ـ كان عندى مثل الزكاة التى تجب عليه ، فيشك فيها بعد وقتها .

ويعجبنى أن يكون له فى الاطمئنانة أن يكون مؤديا ، حتى يعلم أنه لم يؤده ، أو تأخذه فى ذلك الحكم الذى يوجب عليه أداءه من أحكام أهل العدل الذى يجب عليه حكمهم .

وأما فى الحكم فلا يبين لى ، نراه له من هذا النوع، ولو كان شكه فيه بعد انقضاء وقته ، إلا أنه قد يكون له تركه من وجه العدم له ، مالم يطلب به طلبا لا يسعه تركه ، ولا يزيل ذلك عنه ما قد لزمه منه .

مسألة :

وكل شىء من دين الله ثبت فهو على أصله ، حتى يزيله أصل مثله . وربما أزال الأغلب من الأحوال حكم أثبته الأصول ؛ كرجل وامرأة ثبت بينهما معاشرة شبه التزويج ، وهو يعرف نفسه أنه لا يعاشر تلك المعاشرة ، بقليل ولا بكثير ، إلا من يجوز له مساكنته بزوجته أو رحم أو نسب أو صهر أو رضاع، فعارضه الشك فى زوجته ، كيف كان التزويج ؟ ومن أى وجه ، ومن زوجه ، ولا علم من شهد عليها ، أنها أخته من الرضاع ، ولا أمه وسائر ذوات محارمه ـ كان هذا شك معارضة ، وإن كان موضع حكم ، لأنه فى الأصل محكوم عليه باعتزال النساء فى المعاشرة حتى يصح ما يجوز له ، وإلا فهن عليه محجورات . لأنهن حرمة على الرجال ، حتى يصح ما يحلهن فكان حكم التعارف والاطمئنانة هو الأغلب معمولا به دون ثبوت الأحكام .

وكذلك ما أشبهه من الأموال التى فى يده إذا نصب نفسه إلى معرفتها من أين اكتسبها .

وفى الأصل محجور عليه ذلك إلا بحله وكان حكم الأغلب فى التعارف أثبت من حكم الفرض ، وكذلك البيوع التى دخل فيها وهو يطأ بها الفروج ويأكلها وقد كان بها عارفا أنها لغيره ، فكان مافى يده على الاطمئنانة أولى من الحكم .

ولو كان الأصل صار إليه بمعنى غير ثابت ، ونسى ذلك ، لم يضره ذلك ولو كان ربا أو غصبا وكذلك لو علم أصل زوجته أنه حلال ، ثم بانت منه وفارقها ، فلما طال ذلك لم يعرفه وغاب عنه لم يكن فى حكم الجائز والمحجور بجبرها له إذا لم يعلم الأصل الذى بانت منه ، وتركها له لطول المدة .

ولو كان إذا تعقب الأمر فيها علم حقيقة التزويج ، ولم يعلم حقيقة الفرقة إذا كان قد تركها وبانت منه على سبيل ما معه . أن ذلك يحرمها ولو لم يكن ذلك فى الأصل يثبتها منه ، ولا يحرمها عليه ، وكان حكم الاستبرابة هنا أولى من حكم .

وأما إن وقع بينهما كلام دخل عليه الريب ، ولم يكن تركها تحريما ، ثم غاب عنه علم ذلك فنسيه ، وهى زوجته على الأصل فيما يسعه ويجوز له ، ولو كان ذلك السبب يحرمها عليه إذا نسيه ما لم يثبت حكم قضاء أو استبرابة ثبت حكمها .

* * *

الباب السادس والخمسون

فى جنابة الخنثى[1] وغسله من ذلك

وقيل على الخنثى الغسل من الجنابة والحيض. وإذا رأى الحيض توضأ لكل صلاة وصلى وإذا طهر اغتسل .

أبو سعيد : يحسن هذا فى أمر الخنثى إذا ثبت حكمه حكم خنثى ؛ لأنه يلزم حكم الأنثى ، وحكم الذكر فيما يجتمع عليه من حكمهما .

فإن خرج منه المنى من خلق الأنثى باحتلام فى منام ، أو يقظة بغير جماع، فعليه الغسل ، على قول من يقول بذلك على الأنثى .

وقول : ليس عليه كالمرأة وإن خرج منه الماء الدافق من المنى من خلق الذكر بأى وجه كان ، باحتلام فى منام ، أو يقظة بملامسة أو غيرها ، خرج ثبوت الغسل عليه ؛ لأن ذلك ثابت على الذكر من أى وجه . ولا أعلم فيه اختلافا .

مسألة :

والخنثى يلزمها حكم ما يخص الذكر فى موضع ما تجتمع فيه ، وحكم الأنثى فى موضع ما تجتمع فيه أو تختلف .

مسألة :

وإن جامع الأنثى بخلق الذكر حتى غابت الحشفة منه فى خنثى ذكر أو أنثى أو دابة ، وجب عليه حكم غسل بالوطء .

---

(١) الخنثى من له من أعضاء جسمه ما للرجال وما للنساء جميعا ، فلا هو يعرف أكان رجلا أو امرأة .

وكذلك إن جامعه ذكر أو خنثى حتى غابت الحشفة فيه ، فى قبل أو دبر ، وجب عليه حكم الغسل بالوطء . لأن ذلك يجب على الأنثى فى القبل والدبر .

وكذلك إن وطئها ذكر فى الدبر حتى غابت الحشفة ، أو وطئه شىء من الدواب ، أو أوطأ نفسه شيئا من الدواب فى قبل أو دبر ، حتى ثبت عليه حكم الوطء ، وجب عليه حكم الغسل بهذه المعانى .

وغسله من الجنابة إذا ثبت عليه من حكم خلق الأنثى والذكر سواء فى جميع ما مضى ذكره من غسل الذكر والأنثى من الجنابة فى النسيان أو الجهل .

* * *

الباب السابع والخمسون

فى حيض الخنثى

وقيل إذا بلغ الخنثى فحاضت من خلق النساء ، ولم تجنب من الذكر ، فحكمه حكم امرأة ، وإن أجنب من خلق الذكر ، ولم يحض ، فحكمه حكم رجل .

فإن حاض وأجنب : من خلق الذكر الجنابة ، ومن خلق الأنثى الحيض ، فهو خنثى . فإذا أجنب كان عليه الغسل .

وإذا حاض وتوضأ وصلى ، حتى إذا طهر من الحيض اغتسل غسلا واحدا وصلى . ولا يترك الصلاة فى الحيض .

وقول : إذا حاضت الخنثى ، حكم لها بحكم الأنثى ، لأن الذكر لا يحيض ، والأنثى تخرج منها الجنابة ، وكذلك الذكر تخرج منه الجنابة ولا يحيض .

أبو سعيد ـ يحتمل ما قيل من هذين القولين جميعا ، أن يحكم له وعليه فى الحيض بما يحتمل من حكم الأنثى والذكر .

فأما ما يثبت من حكم الأنثى ، فوجوب الغسل على كل حال عند التطهر . وليس على الأنثى صلاة فى الحيض ، وليس للذكر أن يترك الصلاة على حال عند التطهر ، عليه حكم الصلاة للإشكال والتطهر والوضوء . وقد تشبه أحكام الغسل عليه فى كل صلاة ، لأن ذلك قد يلزم الأنثى فى الاستحاضة فى غير أيام الحيض ، فيثبت عليه ما يلزم الأنثى على الانفراد وأحكام الذكر .

مسألة :

فإذا طهر الخنثى من الحيض ، وانقضت أيام الحيض منه ، ثبت عليه الاغتسال ، لثبوته على المرأة من الحيض ، وما جاءه من الدم السائل فى غير أيام الحيض مما يكون من الأنثى استحاضة ، أشبه أن يلزمه ما يلزم المستحاضة[1] من الغسل ، على قول من يرى الغسل على المستحاضة ، وإذا لم يكن عليها إلا الوضوء حتى تطهر من الحيض ، ثم تغسل غسلا واحدا .

ففى أيام الاستحاضة أشبه ألا يلزمها الغسل - أعنى الخنثى - لأن المستحاضة، قيل عليها الغسل ، وقيل إنما عليها الوضوء ، وهـذا فى الأنثى ، والخنثى أقرب فى انحطاط الغسل بالاستحاضة إذا كان قد قيل : إنما عليه الوضوء فى أيام الحيض حتى يطهر .

فإذا ثبت هذا ، أن لا غسل على الخنثى فى أيام الحيض حتى يطهر من حيضه ، لم يبعد ألا يلزمه الغسل إذا طهر من الحيض . لأنه إذا كان ذلك حيضا ، كان فى الإجماع ، أن الذكر لا يختص به ، وأنه إذا اثبت فى الحيض كان حكمه حكم الأنثى على معنى القول الآخر ، وأنه إذا حاض الخنثى وثبت حكم الحيض منه ، فلا مجال أنه أنثى ، لأن الحيض للأنثى خالصا ، والجنابة للأنثى والذكر .

فلما كان من الخنثى ما لا يكون إلا من الأنثى بالاتفاق وهو الحيض ، ثبت حكمه حكم أنثى فى جميع أحكامه . لأن فى الاتفاق أنه إذا ولد الخنثى ولدا ، كان حكمه حكم أنثى ؛ لأن الذكر لا يلد فى الإجماع ، وإذا ولد للخنثى ولد من أنثى

(١) المستحاضة هى المرأة التى يسيل منها الدم دائما لا فى مدة الحيض فقط .

كان حكمه حكم ذكر ، لأن الأنثى لا يولد لها ولد بالاتفاق ، كذلك الحيض فى الاتفاق لا يكون إلا من أنثى ، لأنه لا يكون على كل حال إلا من أنثى .

وإن كان ذلك حيضا ، الذى يكون من الخنثى ، فأشبه الأحوال أن يكون الحيض للأنثى خالصا ، ويكون حكمه حكم الأنثى .

وإن كان ليس بحيض فلا غسل عليه عند طهر ولاقبله ، وإنما عليه الاستنجاء والوضوء للصلاة من ذلك الدم ، لأنه كسائر الأحداث، ولو ثبت خروجه من حلق الأنثى من الخنثى ؛ لأن دم القرح[1] من الرحم لا غسل على المرأة فيه أيام حيض ولا استحاضة ؛ وإنما فيه الوضوء كسائر الأحداث . فمثله فى الخنثى إذا لم يثبت حيضاً ، وإذا ثبت حيضاً ثبت حكمها حكم أنثى .

وإن قيل : إذا خرج من الذكر الماء الدافق ، والدم من خلق الأنثى استويا، وكان خنثى . قيل له الماء الدافق قد يكون منهما جميعاً ، فليس ببعيد أن يكونا جميعاً من الخنثى ولا ينتقل عن حكم الخنثى .

والحيض لا يكون بحال إلا من الأنثى . فإن كان الدم من الخنثى حيضاً ، فلا تحيض إلا الأنثى . وإن كان حدثا ليس بحيض ، فلا غسل عليه من حدث لا يكون حيضاً .

مسألة :

وبخروج الماء الدافق من الخنثى من أى الخلقين كان من خلق الذكر أو الأنثى ، ثبت به حكم بلوغها ، لأنه لا يكون من الأنثى أو الذكر إلا من بالغ

---

(١) القرح بالفتح هو الجرح إذا استحال إلى فساد .

لقوله تعالى : « خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ، يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ والتَّرَائِبِ »[1] .

والاتفاق أن الولد لا يكون إلا من ماء الرجـــل والمرأة جميعاً لاتفاقهما واختلاطهما ، ولا يكون إلا من بالغين . فلما كان الحيض لا يكون إلا من أنثى باتفاق ، وكان منه الحيض ، ثبت له حكم الأنثى إلا أن يصح أنه دم قرح .

ولو خرج منه الماء الدافق من خلق الذكر ، لأنه قد يكون ذلك من الأنثى والذكر ، إلا أن يولد له ، فيثبت له حـــكم الذكر ، لأنه لا يولد فى الاتفاق إلا للذكر ، ولا يلد فى الاتفاق إلا الأنثى .

فإذا ولد للخنثى كان حكمها ذكرا على حال،وإذا ولد الخنثى كان حكمها أنثى على حال .

مسألة :

وإذا خرج الماء الدافق من خلق الذكر من الخنثى ولم يحض ، أعجبنى أن يكون فيه حكم ذكر . ولو خرج من خلق الأنثى والذكر . وإذا كان غير خارج من العلة ، لأنه قد يكون من الأنثى والذكر .

* * *

(١) الآية مكية رقم ٧ من سورة الطارق .

الباب الثامن والخمسون
فى غسل المرأة من الجنابة والحيض

وغسل المرأة من الجنابة كغسل الرجل، لا فرق بينهما . وغسل الجنب والحائض والمستحاضة والنفساء[1] كغسل الميت ، إلا أن الحائض تؤمر بالغسل والتطيب إذا غسلت ، وأن تقبع أماكن الدم ما يغير رائحته ، وليس بواجب .

مسألة :

وإذا لم تنفض المرأة ضفائر شعرها ، أجزأها إذا بلغ الماء أصول الشعر. لما روى عن أم سلمة زوج النبى ﷺ قالت يا رسول الله : إنى امرأة أشد ضفائر شعرى فأنفض عند الغسل من الجنابة ، فروى أنه قال عليه السلام : إنما يجزيك أن تصبى عليه الماء حتى يبلغ الماء أصول الشعر[2] ، ولم يأمر بنقض الشعر .

وقيل إن حذيفة بن اليمان كان يقول لامرأته: خللى شعرك بالماء قبل أن تخلله النار ، وقيل تخلله بأصابعها ، وهو قول الربيع .

وإن كانت عاقدة ضفائرها بخيط فلتحله ليصل إليه الماء . وفى موضع يجب أن تنقض شعرها . وقيل : إن لم تنقضه فلتضربه حتى يصل الماء إلى أصول الشعر. والله أعلم .

مسألة :

وكان الربيع يقول فى الرجل إذا قضى شهوته من امرأته دون الفرج ، فإنه

---

(١) المرأة بعد أن تلد ويأتيها الدم الذى يلحق الميلاد لمدة ، حدد الشرع أكثرها بأربعين يوما .

(٢) أخرجه مسلم .

يغتسل ، ولا غسل عليها ، إلا أن تكون النطفة دخلت فرجها فالغسل عليها .

مسألة :

وليس على المرأة أن تبول إذا وطئها زوجها ، وليس هى كالرجل . فإن لم تفعل فلا نقض عليها .

وفى موضع : يجب عليها أن تبول مثل الرجل ؛ لأن ماء الجماع يجتمع فى رحمها أكثر . إلا أن موضع البول من المرأة غير موضع الجماع ما ظهر منه .

وفى موضع : هل يستحب لها أن تريق البول ؟ قال : لا أعلم ذلك ؛ لأن مجرى الجنابة من المرأة غير مجرى البول .

مسألة :

وإذا احتقن الماء[1] فى رحم المرأة يوما ولم يقع قبل الغسل، فلا بأس . وليس عليها غسل ، إلا أن ينتضح وتغسل ما أصاب منها .

مسألة :

والمرأة إذا وطئها زوجها الصبى فأجاز[2] عليها . هل عليها غسل؟ فإنه يختلف فى ذلك ، إذا لم تنزل المرأة الماء الدافق .

وكذلك يختلف فى وجوب الغسل على الصبى أيضاً ،فعلى قول من يلزم الصبى إذا عقل ، الصلاة لزمه الغسل إذا التقى الختانان[3] .

---

(١) أى ماء الرجل .

(٢) أى أولج حشفته فى فرجها .

(٣) الختن هو قطع حشفة الذكر من الرجل ، والمراد به العضو فى كل من الرجل والمرأة .

وكذلك قيل فى الجارية إذا وطئها البالغ . أن عليها الغسل .

قال : ويعجبنى ألا يجب على المرأة غسل إلا أن تنزل هى الماء ، أو يكون الصبى مراهقاً يشتهى النساء . ويعجبنى أن يغسل هو أيضاً إذا كان مراهقاً .

مسألة :

وإذا صب الزوج الماء على فرج المرأة البكر ، فلا غسل عليها . وإن صب فى فرج الثيب فعليها الغسل .

مسألة :

أبو سعيد: ومما يشبه الجماع على المرأة أن يقذف الرجل الماء الدافق على فرجها فيلج فيه، فإذا ولج فيه من معنى الجماع ، أشبه الجماع ، فى معنى ما قيل: أنه إذا تعمد لإنزال النطفة فى فرجها ، فولجت فى موضع الجماع ، حيث يكون بالجماع فيه، يجب عليه الغسل ، كان عليها الغسل . وإن كانت حائضاً كان مجامعا على سبيل العمد .

وإن كانت ليست زوجته فإنها تفسد عليه ، فأما الغسل فلا يحضرنى فيه اختلاف منصوص .

وإذا وجب أن هذا وطء يفسد . ثبت معناه أنه يوجب الحد ، ويلزم منه العدة ، ويحل المطلقة ثلاثا فى جميع الأحكام[1] .

فلما أن لم يكن كذلك على الاتفاق، أشبه فيه الاختلاف فى جميع أحكامه من الغسل على المرأة وفسادها عليه ، وألا يكون لها عليه رجعة فى العدة ، وأشباه هذا كله واحد .

(١) أن يجعلها حلالا للزوج الذى بانت منه بينونة كبرى بتطليقه لها ثلاث مرات .

فأما العدة وإحلال المطلقة ثلاثا ، ووجوب الحد عليها ، فلا أعلمه مما قيل فى اتفاق ولا اختلاف. ولا يشبه ذلك عندى الاختلاف فيه إلا فى العدة. فإنه يحسن فيه الاختلاف .

ومما يشبه ذلك أنه قيل: لو حملت منه على ذلك كان عليها العدة منه، وأدركها ما لم تضع حملها . ولا يبين لى فيه اختلاف لثبوتها حاملا منه .

وكذلك فيما تفسد عليه. فأكثر القول أنها تفسد عليه. وبعض لا يراه وطئا يوجب فساداً .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى المرأة ترى ما يرى الرجل فى المنام فتنزل الماء .فقول: لاغسل عليها لأن الله تعبدها بالغسل من الحيض ، فلا يجتمع عليهافرضان: حيض واحتلام، حتى يكون ذلك باختيار منها وعلاج .

وقول عليها الغسل .

قال أبو محمد : والنظر يوجب عليها ذلك ، إذا أنزلت باختيا وغير اختيار، وبعلاج وبغير علاج . وروى أن امرأة سألت النبى ﷺ فقالت يارسول الله : برح الجفاء للمرأة ، ترى فى المنام ما يرى الرجل ، فقال : عليها الغسل إذا أنزلت .

وقيل : قال نعم إذا رأت الماء .

مسألة :

قوله : برح الجفاء أى ظهر .

قال الشاعر : * برّح الجفاء فما الذى يخلد *

مسألة :

وفى رواية أن امرأة من نسائه عليه السلام قالت : أو يكون من المرأة ما تستوجب به الغسل ؟ فقال ﷺ : فلم أشبهها إذن ولدها . تربت يداك ؟

وقالت عائشة رضى الله عنها: جاءت أم سلمة[1] رضى الله عنها إلى النبى ﷺ فقالت : إذا رأت المرأة فى المنام أنه يفعل بها، فرأت البلل . أتغتسل ؟ فلم يسمعها . فقالت عائشة يا أم سليم فضحت الحرائر . فقالت إن الله لا يستحيي من الحق، والله لأسألنه ، فقال ﷺ : ما قلت ؟ فأعادت المسألة ، فقال نعم فلتغتسل .

مسألة :

وقوله : تربت يداك لعله أراد تربت يداك[2] هو جار على ألسنة العرب ، يقولونه كالدعاء ، ولا يريدون وقوعه .

مسألة :

وكان الربيع ممن لا يرى على المرأة غسلا من الاحتلام. وكان أبو عبيدة أيضا يقول بذلك .

قال أبو عبد الله: كذلك قال: لا يكون منها ما يكون من الرجل ، والحيض للنساء ، والحلم للرجال .

مسألة :

وماء المرأة أصفر رقيق . وهو يخرج من التراثب من الصدر . وماء الرجل من

---

(١) الصحيح أنها أم سليم من نساء الأنصار ، أخرجه الربيع وأحمد والنسائى وابن ماجه وابن أبى شيبة عن خولة بنت حكيم .

(٢) أى لصقت بالتراب ، والمراد لا أصبت خيرا .

الصلب . قال الله تعالى : « يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ »[1] . يريد به صلب الرجل وترائب المرأة .

مسألة :

وإذا عبثت المرأة بنفسها ، أو عبث بها فأنزلت الماء ، فعليها الغسل لذلك . وكذلك الرجل إذا عبث بنفسه فأنزل . والله أعلم .

وفى موضع قيل: بأى وجه أنزلت المرأة وخرج منها الماء الدافق فهى جنب، وعليها الغسل .

وقول : لا غسل عليها إلا من جماع ، وهو أن تغيب الحشفة فى الفرج ويلتقى الختانان .

وأما لمعنى الإنزال فلا غسل عليها فى نفضة ولا منام .

وقيل : عليها بإنزال النطفة فى النفض دون المنام .

وقول : إن وجدت الشهوة عند العبث فقذفت الماء الدافق لزمها الغسل .

وإن لم تقذف الماء الدافق لم يلزمها من البلل ، حتى ينزل الماء الدافق ، كان ذلك الماء من باطن الفرج أو ظاهره ، فلم يحمل منه إلا من تلك النطفة بثبوت ما أوجب العدة على السنة وإن كان يدخل عليها العدة إذا كان إنما ثبت ذلك بمعنى الجهل .

ويختلف فى الفساد فى الحيض وما أشبهه بهذه النطفة إذا ولجت فى الفرج على التعمد فى الحيض بمعنى النص . وإذا ثبت ذلك أشبه النص .

---

(١) الآية مكية رقم ٧ من سورة الطارق .

ويعجبنى قول ، يأمر فى ذلك بالغسل ، لأنه يشبه معانى الجماع فى ثبوت الغسل .

مسألة :

وإذا ثبت الغسل بإنزال النطفة فى الفرج بصب الماء على فرجها ، فقيل : إذا كانت ثيبا كان عليها الغسل لأنها تنشف ، وإن كانت بكرا لم يكن عليها غسل حتى يعلم أنه ولج فى فرجها .

ومعنى قول القائل إنها لا تنشف إذا كانت بكرا ، وتنشف إذا كانت ثيبا ، فيخرج معنى قوله أنه ولو لم يعلم أن الماء ولج فى الفرج لأنه يلزمها فى ذلك معنى الاستبراء لا الحكم ؛ لأنه يمكن أن يلج و ألا يلج .

وإذا ثبت دخـــول النطفة فى الفرج لم يكن ثم عليه فى بكر ولا ثيب ، ولا تشوف ولا غيره . ولم نخرج لزوم الثيب لما لا يلزم البكر إلا لمعنى الاستبراء أن يدخل موضع الجماع من حيث يفسد الجمـــاع ، ويجب عليها الغسل لوجود الجماع إليه .

وإذا ثبت ذلك فى الثيب لمعنى الاستبراء ، لم تتعر البكر من ذلك ، لأنها قد يخرج منها الحيض وهى بكر ، فلا يمتنع موضع الخروج أن يدخل فيه بقدر ما يخرج منه ، وما يشبه ما يخرج منه مما هو مثله .

وأحسب أنه قد قيل إنه إذا قذف الماء على فرجها كان عليها الغسل ، ثيبا كانت أو بكرا . وليس ذلك عندى ببعيد لمعنى الاستبراء ودخول الشبهة .

وقول فيما أحسب أنه ليس عليها غسل كانت بكرا أو ثيبا ، حتى تعلم أنه ولج فيها الماء الدافق . وليس ذلك عندى ببعيد على معنى الأحكام ، مالم يغلب معنى الاسترابة عليها فى المشاهدة منها لأمرها . فإذا غلب معنى الاسترابة والشبهة ، أعجبنى الخروج من الريب إلى مالا ريب فيه و ينظر فيه كله .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى المرأه تجامع ثم تحيض قبل الاغتسال . فقول الأكثر إذا طهرت اغتسلت غسلا واحد للجميع . لأن النبى ﷺ كان يطوف على نسائه فى الليلة ثم يغتسل غسلا واحدا .

وقيل ، عليها غسلان ، لأن فرض كل واحد منهما غير فرض الآخر ، وهى مأمورة بالتطهر من كل حدث منها ، فلا تخرج مما أمرت به إلا بفعله .

قال أبو محمد وهذا الذى نختاره ، لأن الله أوجب على الجنب التطهير بقوله تعالى : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّروا » . فهذه مشتملة على الذكور والإناث ، فعليها الاغتسال من الجنابة بأمر الله لها بذلك .

وقد أمرها النبى ﷺ عند إدبار حيضها الاغتسال ، بقوله : إذا أدبرت الحيضة فاغتسلى وصلى . فعليها أن تغتسل بالكتاب والسنة .

مسألة :

فإن قيل : ليس عليها إذا عدمت الماء . كان لها أن تقيمم تيمما واحداً باتفاق ، فكذلك يجب أن يكون حكم المبدل منه . قيل له : ومن سلم لك ذلك ، والحسن

يقول : عليها طهارتان . والطهارة تكون بالماء والتيمم . ولا يجوز أن تكون باتفاق قبل الحسن ، وبقوله بعده بخلافه ، هكذا أظن به مع علمه واطلاعه على معرفة الاختلاف . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو محمد رحمه الله : إذا أجنبت المرأة ثم حاضت لم يجب عليها الغسل من الجنابة ، من قبل أن الاغتسال ليس بواجب بعينه ، وإنما يجب بغيره من العبادات للصلاة وقراءة القرآن . وهذا المعنى ساقط عنها بالحيض ، فلذلك ستط عنها الغسل من جهة الجنابة . قال : وقد قيل تغتسل للجنابة ، ثم تقعد للحيض وعليها الغسل ، وإن حاضت ، وممن قال بهذا محمد بن محبوب رحمه الله .

أبو سعيد : وقول يستحب لها الغسل من الجنابة وإن لم تطهر من الحيض ، لأنه يفرق بين الحائض والجنب فى أشياء : فى الأكل والشرب والنوم للنعاس والخروج إلى الناس بعض يكرهه للجنب دون الحائض ، لأن الحائض لا يكره لها الأكل والشرب ، ولا النعاس ولا الخروج إلى الناس ، وكذلك شعر الحائض وأظفارها لا بأس به . ومن الجنب فاسد على قول ، وقول سواء .

مسألة :

قال أبو الحسن : من وطئ زوجته فلما فرغ حاضت ، فليس عليها فى الحكم غسل ولا مسح .

مسألة :

وإذا أرادت المرأة الاغتسال ولم تقدر على ستره ، فهى مثل الرجل إذا لم تجد ماء ، ولا من يأتيها بالماء فالصعيد لها مجز . ولا يحل إبداء العورة فى الغسل ولا المسح ، على كل حال ؛ للنساء والرجال .

* * *

الباب التاسع والخمسون

فى الجنب يتبع بعد الغسل

فالمأمور به الجنب ألا يغتسل حتى يستبرئ ، فإن غسل ولم يرق البول ، وخرج منه شيء من خباثة أعاد الغسل . وإن لم تخرج خباثة فلا إعادة عليه .

والذى أعاد الغسل لم يعد الصلاة ، لأن الغسل إنما لزمه لما خرج منه ، وقد زال عنه الغسل بالتعبد الأول ، وهذا غسل ثان .

وعن أبى الحوارى : عليه الغسل والصلاة . قال أبو محمد : يعيد الغسل ، ولا يعيد الصلاة .

مسألة :

وإذا غسل ولم يرق البول وصلى ، فلا شيء عليه حتى يعلم أنه خرج منه منى. وفى موضع : مذى .

وعن أبى المؤثر حتى تخرج منه جنابة . فإن غسل قبل أن يبول ، ثم بال فى الليل فلم يدر خرج منه شيء أم لا ، فغسله تام حتى يعلم أنه خرج منه بقية الجنابة .

مسألة :

وفى المرأة هل عليها أن تريق البول قبل أن تغتسل من الجنابة ، لعلها تخرج منها بقية جنابة ؟

قال : أنا أحب ذلك لها ، فإن لم تفعل فلا أرى عليها ذلك مثل الرجل .

فإن غسلت ثم خرج منها المنى ، فليست المرأة مثل الرجل فى هذا ؛ لأن الذى يخرج من المرأة إنما هو نطفة الرجل ، وإنما عليها التنظيف .

مسألة :

وفى موضع فى من غسل من الجنابة ولم يبل . فقول : عليه إعادة الصلاة على كل حال ، خرج منه شىء أو لم يخرج ، والوضوء هنا يعيده إذا بال ، ويعيد الصلاة .

وقول : لا إعادة عليه إلا أن يخرج منه شىء ، فعليه حينئذ إعادة الغسل والوضوء والصلاة .

وقول ، ماخرج منه بعد ذلك من منى أو ودى ، أو مثل ذلك من النبع قبل أن يبول فعليه إعادة الغسل والصلاة .

وقول عليه إعادة الغسل وقد صلى ولا إعادة عليه فى الصلاة لأنه قد صلى وهو طاهر ، وإنما حدث بعد الغسل .

مسألة :

أبو سعيد : يؤمر الرجل بإراقة البول قبل الاغتسال ، لاستنظاف مادة المنى مما تبقى فى مجرى البول ، لأن ذلك من المبالغة فى الطهارة فى النظر ، وإن لم يأت ، فيه فيما أعلم سنة ثابتة عن النبى ﷺ ، فقد جاء عنه ﷺ فيما يشبه ذلك من

من الأمر بالاستبراء من البول حتى جاء التحديد عنه بثلاث نترات لمعنى ما يثبت فى الطهارة من الغائط بثلاثة أحجار ، وإنما الاستبراء بما فى الإحليل دون ما يأتى من غيره .

وعندى ، أنه يخرج من فضائل سيرة النبى ﷺ عن الاستبراء من البول ، لأنه يخرج فى الاتفاق أنه لو لم يستبرئ الرجل من البول إلا أنه استنجى وتوضأ وصلى ، ولم يعلم أنه بقى فى ظاهر الثقب حيث يبلغ الاستنجاء شىء ، أن صلاته تامة . ولو خرج بعد ذلك منه شىء من البول من بعد الصلاة فصلاته تامة . ولا أعلم فى ذلك اختلافا .

فلما خرج الاستبراء من البول من فضائل السنن ، لامن فرائضها وهو من إيصال البول فى الإحليل ، كان مثله استبراء المنى بالبول إذا كان ذلك مما يخرجه ويكون طهارة له ، فيخرج عندى بمعنى الاتفاق من قول أصحابنا الأمر للجنب بالبول قبل الغسل لمعنى هذا ، إلا أن لا يقدر على ذلك ولا يمكنه ، فمعذور بما يشبه الاتفاق .

مسألة :

فإن لم يرق البول واغتسل وصلى ، ثم خرج بعد ذلك منه منى فيخرج فى الاتفاق أن عليه إعادة الغسل إذا لم يرق البول قبل الغسل بغير عذر .

وإن كان لعذر إذا لم يحضره ، وخاف فوت الوقت ، فيخرج الاختلاف فى لزوم الغسل ، ومن عليه الغسل لخروج المنى ، إذا لم يكن أراق البول قبل الغسل ؛

بعض يوجب عليه إعادة الصلاة ، وبعض لا يوجب عليه إعادتها . وإنما الغسل لحدوث المنى .

ويعجبنى هذا لاتفاقهم أنه لو لم يخرج منه منى ، فإن غسله ذلك تام ، وصلاته تامة ، ولو أراق البول فلم يخرج منه منى قبل البول ولا بعده .

مسألة :

وإذا ثبت أن البول منظف فأراق بعد الغسل الذى لم يرق قبله فيخرج بعده منى بعد البول ، خرج ذلك قاطعا لمعنى المادة التى يلزم بها ثبوت الغسل لترك البول والغسل قبله ، وثبت أن هذا المنى حادث من النطفة المينة ؛ لأن البول خرج منظفا للمادة التى يجب بها الغسل ويختلف فى لزوم الغسل منه . ويعجبنى قول من لا يوجب فيه غسلا .

مسألة :

وإذا ثبت الاختلاف فى الغسل إذا ترك البول لعذر ثم خرج منه المنى قبل أن يريق البول بعد الغسل ، فيعجبنى قول من لا يوجب عليه غسلا ، لأنه لم يفرط ، وكان له عذر فصلى على السنة ثبت أن لم يكن جنبا ، أو لم يجب عليه اغتسال لمعنى قد زال عنه حكم الجنابة لحدوث المنى . ولا يخرج المنى بعد فتور الشهوة قبل البول ولا بعده ، ما لم يكن متصلا فى الوقت إلا النطفة الميتة .

وأكثر القول أن لا غسل فيها لاتفاقهم أنه لو وجد الشهوة ما لم ينزل ، فلم ينزل حتى فترت الشهوة ثم خرجت . أن ذلك حكم الميتة ، لأن حياتها الشهوة ، وموتها زوال الشهوة ، لذلك خروجها بعد انقطاع اتصالها بالماء الدافق والنطفة

الحية وزوال حكم الشهوة ، وانقضاء حال ذلك لمثل ما يخرج معنى الاستبراء من البول مما يتصل فى الإحليل منها وبها فى معنى النظر والاعتبار .

وإنما يخرج ذلك تبعا له من بعد انقضاء الشهوة من مذب النطفة .

ولا يثبت فى الحكم فى الاستبراء من بول أو نطفة لما يأتى من غير ما هو متصل فى الإحليل من البول والنطفة .

ومعنى ذلك لا يخرج فى النظر أن يدوم فى الإحليل من المتصل بالبول والنطفة أكثر من انقطاع ذلك ، والاستبراء عنه بعد انقطاعه بثلاث نترات وما بعد ذلك فلا يخرج إلا حادث غير المتصل فى الإحليل بالبول والماء الدافق من بعد ثبوت انقضائهما فلا يثبت الاستبراء عنهما بأكثر من ذلك ، وما خرج من الحادث غيرهما وغير حكمهما ليس من معناهما ، ولا مما يستبرأ عنه عنهما .

وقد كان يعجبنى ألا يجب عليه غسل ، ولو لم يرق البول إذا كان قد انقطع مادة الماء الدافق واستبرأ عنه واغتسل ، وانقطع معنى ذلك فى النظر ومواده المتصلة به .

ولا أعلم فيه من قول أصحابنا قولا مصرحا به أنه لا غسل عليه .

وأما عامة قول قومنا أنه لا غسل عليه . فيعجبنى ذلك من غير مخالفة منى لقول أصحابنا ، لا تفاقهم أنه لو لم يستبرئ من البول ، واستنجى ، وتوضأ وصلى ، ولم يعلم أنه بقى شىء مما يجب الغسل به فى ظاهر الثقب . حيث يجب الغسل — أنه لا إعادة عليه فى الصلاة ، ولمعنى اتفاقهم أنه لو غسل وصلى ولم يرق

البول ، فإن صلاته تامة ، ما لم يأت بعد ذلك منى ، ولا يكون المنى بعد هذا إلا حادثا فى معنى الاعتبار .

ولا يجوز أن يكون يصلى وصلاته تامة وهو فى معنى الجنب . ولا يخرج هذا الحادث إلا على ما وصفت لك من حكم النطفة الميتة .

وقول : إن عليه الغسل إذا لم يرق البول واغتسل ، إن خرج بعد ذلك منه منى ، أو ودى .

وقول : لا غسل عليه إلا فى المنى ، وهو معنى أنه يشبه أن يلحق فيه معنى الاختلاف .

وأما فى المذى والودى ، فيخرج شاذ من القول لمعنى الاتفاق أنه لا غسل فى ذلك ، ولمعنى الاتفاق أنه إذا غسل ولو لم يرق البول ، أن غسله تام إذا لم يحدث منه شىء . فلا يكون الحادث يوجب حكما قد ثبت ضده من الطهارة بمعنى الاتفاق بما قد ثبت أنه لا غسل منه لمعنى الاتفاق .

وإن كان وجوب الغسل من جماع الحشفة من غير إنزال نطفة ، ولا حضور شهوة توجب إنزال الماء الدافق ، فلا يبين لى على الجنب فى هذا إراقة البول ؛ لأنه لو خرج منه شىء بعد ذلك لم يكن حكمه إلا حكم الميت من النطفة : الحادث ، والودى ، أو من المذى والودى الذى لا غسل منه .

ولا أعلم أنه قيل ، إن عليه من المذى والودى بول . بل قد قيل ، إنه لا شىء عليه فى ذلك . أعنى أنه ليس عليه أن يريق البول من المذى والودى ، ولا من أحدهما ، ولا من النطفة الميتة على قول من يقول لا غسل عليه منهما .

وعلى قول من يقول إن منهما الغسل . فإنه يشبه ثبوت ذلك عليه على معنى الاستبراء .

مسألة :

وقيل : إنما يؤمر بإراقة البول ، الرجال دون النساء . وليس على النساء فى الجنابة إراقة البول ؛ لأن مجرى البول منهن ليس من مجرى الجنابة ، ولا من موضع الجماع ، وليس لثبوت ذلك عليهن معنى بوجه من الوجوه ، لا للاستبراء مما يخرج منها ، ولا ما يلج فيها من نطفة الرجل .فلا يجب عليها ذلك بغير معنى .

* ● ●

الباب الستون

فى الجنب يغتسل بغير نية للجنابة

ومن أراد الاغتسال من الجنابة قدم نيته لذلك . وقال : يغتسل للجنابة طاعة لله ولرسوله محمد ﷺ . ولا يسقط فرض الاغتسال ولا غيره من الفروض إلا بتقديم النية .

قال أبو مالك : لو اغتسل الجنب لغير الجنابة وهو لا يعلم بها ، كان ذلك الغسل مجزئا له قال أبو محمد رحمه الله: وكنت أناظر أبا مالك فى هذا وأقول، عليه أن يعيد الغسل .

واختلف الفقهاء فيمن أجنب ولم يعلم ، ثم اغتسل لا للجنابة . فقول : يجزئه ، وقول : لا يجزئه .

قال أبو محمد رحمه الله : وقول من قال يجزىء إغفال من قائله ؛ لأن الجنب طاهر ، والأمر له بالاغتسال عبادة . والعبادات لا تؤدى إلا بمقاصد وإرادات .

وهذا يصح لمن اعتقد أن الجنب نجس ، لأن الطهارة من النجس تصح بغير إرادة .

فأما الأمر بتطهير الطاهر فهو عبادة لا يخرج منها المتعبد إلا أن يكون قاصدا إلى إنفاذها .

ولو وضع فى كفه المنجنيق [1] ، ثم زج به فى لجة البحر وهو جنب ولم

(١) آلة ترمى بها الحجارة .

يغو غسلا للجنابة ، ثم غاص فى البحر ، وطفا ، وغاص وطفا ، ما كان ذلك غسلا.

ولو أنه اغتسل بمد[1] ونصف مد من ماء ونواه غسلا للجنابة ، أجزأه ذلك.

مسألة :

قال المصنف : لعله أراد بصاع من ماء .

مسألة :

قال أبو الحسن : فإذا اغتسل للجنابة ، ونوى به الصلاة أجزأه ، ولا يجرى يده على فرجه ، لأنه قد غسله ، فإنما يغسل ما بقى من الأعضاء . وليس عليه أن يتطهر للجنابة كما يتطهر للصلاة ، وإنما يجب عليه الغسل فقط .

وإذا نوى بطهوره أنه للصلاة أجزأه . كان ذلك قبل الغسل أو بعده .

قال أبو محمد : قول، من غسل بدنه كله وعركه ثم صلى ولم يتوضأ أجزأه .

قال : ويجوز لمن اعتقده واحتج بصحته ونظره ، لأن الجنب بالاغتسال يسمى متطهرا ، وهذا متطهر إذا لم يكن به نجاسة .

قال : والذى نختاره قول من ذهب إلى أن الجنب عليه فرض الطهارة من الحدث ، وفرض الاغتسال من الجنابة ، ولا يخرج منهما إلا بفعلهما ؛ لأنه متعد بإتيانهما . وإذا كان مأموراً بإنفاذ عبادتين ، وقد خوطب فى الكتاب بفعلهما، لم يكن مؤدياً لهما إلا بإتيانهما ، لقوله : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ . . » الآية . ثم قال : « وَإِنْ كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا » ، ففعل أحد الفرضين لا يسقط الآخر المأمور به .

(١) المد مكيال قدره رطلان، أومل‌ء كفى الرجل المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما ، وبهذا سمى مدا .

ومن غسل بدنه كله ولم يتوضأ وصلى ، أجزأه ذلك إذا نوى به للصلاة ، على قول بعض ، وإذا لم ينو بمعروف ولا صلاة ، لم يجزئه .

مسألة :

وإذا نوى بالغسل للجنابة والصلاة أجزأه على قول ، إن شاء الله .

ولو اغتسل وتوضأ ونوى أن يجعله وضوءا لنافلة ، لم يجزئه ذلك للجنابة .

وعن عزان بن الصقر ، رحمه الله ، أنه إذا أحكم غسله وأكمله ، فقد أجزأه ذلك من غسل الجنابة ، علم بجنابته أو لم يعلم بها . والله أعلم .

مسألة :

اختلف أصحابنا فى الجنب يغتسل الجمعة . فقول يجزئه للجنابة ، ويكون بذلك متطهرا . وقول : لا يجزئه ذلك عن طهارته للصلاة من الجنابة .

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا هو القول عندى .

وإن توضأ لنافلة ، أو لجنازة ، أو لقراءة ، أجزأه أن يصلى به فريضة . وهذا بالاتفاق منهم فيما علمت .

فإن قيل : لم قلت إنه إذا اغتسل للجمعة ، لم يجزئه للجنابة ، وقد احتسبت له وضوءه للنافلة من الفرض ، فما الفرق وجميع ذلك نفل ؟

وقيل له : الفرق فى ذلك أن عليه الطهارة ، وأن ينوى رفع الأحداث ، أو ينوى

ما نوى بتلك الطهارة ، الفرائض والنوافل ، فيغنى ذلك عن نية رفع الحدث . فإذا صح ذلك ، ثم توضأ لنافلة ، والنافلة لا تؤدى إلا بعد رفع الحدث ، كما لا تؤدى الفرائض إلا بعد رفع الحدث .

ولو أراد أن يصلى فرضا أو نفلا ، أو قراءة قرآن ، لما ندب إلى أن يتوضأ بالنية ثانية ، لأن القصد فى ذلك رفع الحدث ، وقد رفع بطهارته الحدث . فلا معنى للأمر بإعادته .

وأما غسل يوم الجمعة ، فليس القصد فى ذلك رفع الحدث ، وإنما القصد فى ذلك تجديد الفعل من أجل الوقت .

والدليل على هذا أنه لو دخل عليه يوم الجمعة وهو منغسل ، أجزأه ذلك الغسل وما احتاج أن يغتسل ثانية . فهذا يدل على أن القصد رفع الحدث كما قال ذلك فيما ذكرنا . والله أعلم .

مسألة :

قال أبو سعيد . قد جاء نحو هذا من الاختلاف . فقول : إذا غسل فأمثل مايجزئه للغسل من الجنابة ، أن لوقصد إليه أجزأه .

وقول : إن كان قد علم بالجنابة ثم نسيها فغسل أجزأه ، لأنه كان قد علم ، وكان مخاطبا بذلك ، والناسى معذور . ولايجزئه إذا لم يكن علم بها .

وفرّق صاحب هذا القول بين من لم يعلم بجنابته ، وبين من علم بها ثم نسيها .

وقول : يجزئه على الوجهين جميعا ، من وجه أن الغسل من الجنابة عمل ،

ولا يقوم العمل إلا بالنيات . ويخرج أنه لا يجزئه ذلك إذا كان قد علم ونسى .

ويجزئه إذا لم يكن علم ، كمن تيمم وفى رحله ماء ، فقول يجزئه ، وقول لا يجزئه .

وقول : إذا كان عالما بالماء فنسيه لم يجزئه التيمم ، وإن لم يكن عالما به أجزأه التيمم .

والذى لم يعلم أشبه بالعذر ، كمن صلى إلى غير القبلة ناسيا ، ثم ذكر ، أن عليه الإعادة فى الوقت وبعده . ومن جهلها فنجزها ، ثم علم ، أنه لا إعادة عليه ، علم فى الوقت أو فى غير الوقت .

ولا أعلم فى هذين الفصلين اختلافا . ولعله يخرج فى الاتفاق أنه لو علم وهو فى الصلاة بنى عليها إلى القبلة .

قال : ويعجبنى فى هذا كله فى الغسل ، أنه إذا حصل للجنب بنية أو بغير نية أنه يجزئه ، وقد حصل له وأتى بما يجب عليه ، لأن الغسل لا يستحيل إلى غير الغسل ، كما أن الجنابة لا تستحيل إلى غير الجنابة ، إلا بالغسل . كالجنابة ، أتت بنية أو بغير نية ، فهى توجب الغسل .

مسألة :

ويخرج فى الاتفاق أنه لو عارض البدن نجاسة فغسلها على غير قصد للنجاسة ، ناسيا لنجاسته أو غير ناس ، عالما بنجاسته ، أو غير عالم . أن ذلك طاهر باتفاق .

ولا أعلم اختلافا لأنه معارض ، والمعارض يزول بالمعارضة بغير قصد .

ولو غسلها ولا يقصد إلى غسلها ، وغسل غيرها من بدنه ، أو غسل ما هى

عليه من بدنه دونها ، كانت إرادته مستحيلة إلى ما أحالها من تقصيره ، أو غير تقصيره ، وثبوت زوال حكم النجاسة، وثبوت غسل موضعها محصول طهارتها بمعنى الاتفاق ، كان فى بدن أو ثوب ، أو غير ذلك من المعارضات .

كذلك غسل الجنابة مشبه لغسل النجاسات ، ومشبهة له فى المعارضات .

مسألة :

ولو قصد بغسله الذى يقوم مقام غسل الجنابة إلى شىء غيرها أو عبث، أن ذلك ثابت له ، لأن الله قد طهربه وإن كان مطهراً، مقصراً فى نيته، وليس غسل الجنابة من المعانى التى لا تصح إلا بالنية ، لأن الحكم يقع على نفس المعنى من الطهارة بحصول الغسل ، وليست كالزكاة ، لأن الزكاة تكون فرضا ونفلا ، فالنفل على حياله ، والفرض على حياله متفرقين، ولن يصحا إلا بنية جميعا إذا لم يكن المعنى وقع على نفس الشىء .

فلو أعطى المال كله بلا قصد إلى الزكاة ، فوقعت فى موضع لو قصد بها الزكاة أجزأت ، كان ذلك قد وقع موقع الزكاة، إذا صار كله فى موضعها ولم يستحل إلى غيرها ، إلا أن يحال بالنية فإنها تحيله ، أو تجعل المال جملة فى غير موضع الزكاة .

ولو أعطى من المال فقيراً أربعين درهما على غير قصد ، كان قد أدى درهما ، ولو قصد بذلك إلى الصدقة عليه، أو الهبة، أو صلته وبره ، أو غير ذلك على وجه يكون جنة لماله ،أو لنفسه مما يلزمه ،أو مما يريد به المواصلة للمكافأة بالمال ،ويحيله عن أمر الزكاة بالقصد . فإن ذلك ليس من أمر الزكاة ، فإن ذلك يقع موقع الزكاة فى حال ، ويكون مؤديا للدرهم من زكاة ماله .

كذلك لما حصل الغسل للبدن ثبت له ، ولم يستحل عنه إلى غيره ، ولن يستحيل ذلك فى حال إلى غيره ، عمل بالقصد إليه أو إلى غيره، أو على غير قصد كما لم يستحل غسل النجاسة المعارضة إذا حصل قصدها ، أو لم يقصدها ، أو قصد غـــيرها .

مسألة :

قال : معى أن الوضـــوء للصلاة أشبه ألا يقع إلا بالقصد والإرادة له وبه ، لقوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا . . » الآية . فثبت بشبه الاتفاق أنه لو توضأ لوسيلة أن يصلى به الفريضة مع الاتفاق أنه كان مخاطبا بالوضوء لصلاة الفريضة. وإنما نهى أن يأتى الصلاة جنبا ، لقوله : « وَلَا جُنُباً إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا »[1] .

وهذا قد اغتسل ، ولم يأت الصـــلاة إلا مغتسلا . فكيف إذا غسل يريد الوضوء لنافلة ، أنه لا يجزئه عن الجنابة ، وقد أجزأه وضوء النافلة عن الفريضة .

فإذا كان غسله لنسك[2] ، كان أثبت ، لثبوت هذا ، مع أنه قيل : لو غسل مواضع الوضوء غسل الوضوء ولم يقصد به وضوءاً ، ولم يصرفه إلى غير الوضوء ، فإنه يجزئه ذلك للفريضة .

والغسل عندى أقرب من الوضوء ، للمخاطبة بالوضوء بالقصد إليه ، وبالنهى عن الصلاة إلا حتى يغتسلوا .

---

(١) الآية مدنية رقم ٤٣ من سورة النساء .

(٢) النسك هو العبادة ، وكل حق لله تعالى .

ولا يشبه الغسل إلا غسل النجاسات ، لقوله تعالى : «وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ»[1] .

مسألة :

ولو وقع مجنون أو مغمى عليه فى ماء ، فجرى عليه غسل مثله ، كان ذلك مجزيا . وليس كذلك الوضوء ، لأنه لو كان متوضئا لنقض الجنـــون وضوءه بالاتفاق .

وكذلك لو غسله غاسل ، كان ذلك غسلا بمعنى الاتفاق إذا قصد الغاسل له إلى ذلك .

ولا يبين لى فى هذا لحوق الاختلاف . لأن هذا فعل من فاعل بقصد .

ولو وضأه لما اعتقد باتفاق .

ومن الدليل على أنه ليس كالوضوء، أن الغسل لا تنقضه المعارضات كالوضوء فى ابتدائه ولا فى عمله ، ولا بعد كماله . ولا يشبه الغسل شىء من اللوازم إلا ما هو مثله فى الغسل للنجاسات ومن الحيض والنفاس ، وكل غسل لازم .

ولو كان الغسل لا يقع إلا بالنيات من اللازم ، لـكانت المجنونة إذا طهرت من الحيض فغسلت أو غسلت ، أو أوتى عليها معنى ما تطهر به من الغسل ، لن يحل لزوجها أن يطأها ، وكانت بحالها على سبيل الحائض، وتقطع الصلاة على قول . وليس ذلك كذلك .

والغسل واقع بنفسه من فعل المغتسل، أو فعل غيره به ، أو من الماء الواقع فيه .

---

(١) الآية مكية رقم ٤ من سورة المدثر .

مسألة :

ولو كان الغسل لا يقع إلا بالنية ، لكان الختان[1] مثله لا يقع إلا بالنية.

وإذا ثبت ألا يقوم الغسل إلا بالنية له ، ولا يقوم الغسل يراد به الوضوء للغافلة ، كما قال . فلا يقوم بشيء من الغسل إلا أن يكون غسل الفريضة. ولا أعلم شيئا من الغسل فريضة ، إلا غسل الحيض .

وقد قيل : لو اجتمع على المرأة حيض وجنابة ، فإن عليها غسلين ، لوجوب كل واحد منهما على حياله .

وقيل إن عليها غسلا واحداً لاتفاقهما . قال وهذا أصح فى الأصول ، فاعل الأول يخرج قياساً ، والأصل أولى من القياس ، ولو اختلف مايجب به كل واحد على الانفراد وبالواحد من الأحداث ينتقض الوضوء ، ويجب منه إعادة الوضوء على الانفراد .

ولو كان ذلك كذلك، كل ماوجب به الوضوءمن حدث وجب بهالوضوء ، فتوالت الأحداث على المحدث ، وكان عليه لكل حدث طهارة من الوضوء ، لكان هذا قبيحا .

ولا أعلم أحدا قال بهذا . وإذا لم يصح هذا فمثله فى الغسل ، إن لم يكن الغسل أهون .

مسألة :

ولو اجتمع على المرأة غسل من شرك وحيض ونفاس وجنابة ، أو أكثر من

(١) الختان قطع غرلة الولد .

ذلك لما كان فى الأصول يخرج عليها إلا غسل واحد . ولولا ذلك ، لكان كلما جامع مرة أو أصابته جنابة مرة بعد مرة ، لكان يجب عليه كل مرة غسل مالم يغسل .

ولا فرق بينه وبين تزاحم الأصناف فيه من الأحداث الموجبة للغسل .

مسألة :

فإذا ثبت أنه لايصح الغسل إلا بنية ، لم يخرج هذا ، لو غسلت امرأة من الحيض وقد كانت جنباً ولم تعلم ، أو نسيت جنابتها حتى غسلت الحيض على قول من يقول عليها غسلان . فمن قال عليها غسل واحد ، فمجز لها ، وأيهما قصدت إليه بالنية على علم بالآخر ، أو نسيان أجزأها ذلك .

ولا أعلم أنه يخرج غير هذا . إلا أنه جائز وثابت لها غسلها منهما جميعاً بقصدها إلى أحدهما .

وأما على قول من يقول بغسلين ، وأن الغسل لايصح إلا بالنية ، فلا يصح لها إلا ماقصدت إليه .

مسألة :

ولا أعلم أحداً قال ، إن فى الجنابة ، وإن اختلفت من احتلام ، أو جماع ، أو كان ذلك مرة بعد مرة ، إلا غسل واحد .

ولو أصابته الجنابة ولم يعلم ، أو علم ونسى ، ثم أصابته الجنابة بعد ذلك وجامع فغسل ، كان ذلك باتفاق يجزئه . وأما ماسوى هذا فلا أعلم أنه يخرج إلا

بمعنى الاختلاف من القول ، كأن الغسل فريضة أو سنة أو وسيلة ، فقصد إليه على هذا لم يخرج بالاتفاق مجزيا له عن غسل الجنابة إلا من وجه الجنابة على الاختلاف.

مسألة :

فأما ثبوت الوضوء بغسل الجنابة بنفس الغسل ، ولو قصد الغاسل إلى غسل الفريضة على علم منه بذلك . وبنية : ولم يقصد بذلك إلى الوضوء ؛ فيخرج فى مجمل القول أنه إذا غسل من الجنابة ، قام ذلك مقام الغسل فى الوضوء .

وقال بعض : إن الوضوء الأكثر يعنى غسل الجنابة . وذلك إذا غسل موضع الأذى والمواضع التى ينقض الطهارة مسها .

ولعل فى قول ، أنه لو غسل شيئاً من جوارح الوضوء فى الغسل ، ثم مس فرجه ثم أتم مابقى من يديه ومن جوارح وضوئه ، وقد زال حكم النجاسة عنه ، ثم رجع فأجرى الغسل على مواضع وضوئه التى غسلها ، قيل إنه يجزئه الوضوء ، إلا أنه يكون إذا لم يقصد به الوضوء للصلاة ، وإنما قصد به إلى الغسل ، فإنما يكون ذلك نفلا ؛ لأن غسل الجنابة والفرض قد حصل فى الأول . وهذا على قول من يجيز الوضوء على غير الترتيب .

ومعى ، أنه يخرج ألا يجزئه الغسل للوضوء ، ولاينعقد وضوؤه إلا أن يعتقده غسلا ووضوءاً ، ولا يمس ما ينقض .

ويخرج ما قيل ، أنه لايقوم الغسل بفرض الغسل وفرض الوضوء جميعاً على قول من يقول إن للحيض غسلا ، وللجنابة غسلا ، وأنه لايقوم بهما غسل واحد .

وإذا ثبت هذا فى الغسلين مع اعتقادهما وفى الوضوء أقرب أنه لايجزئ .

وإذا ثبت هذا ، فلا يجزئ الوضوء بغسل جوارح الوضوء ، لأنهما فريضتان على الانفراد ، والفريضتان جميعاً تصحان بغسل واحد ، فإن اعتقد الوضوء لجوارحه لفرض الوضوء ، قام ذلك مقام فرض الوضوء والغسل ، وكان مؤديا لهما بعمل واحد .

فإذا قصد إلى الغسل من الجنابة بعد الطهارة من النجاسة فأتى على جوارح الوضوء ، كان مؤديا للفرضين جميعاً بمعنى واحد .

وكذلك لو اتفق عليه أكثر ، كانت كلها داخلة فى بعضها بعضا ، وكان بالفعل الواحد مؤديا لها ، وله ثوابها كلها ، كما لو بات من معاص كثيرة كان باستغفار واحد ، تائبا منها كلها ، مع النية لذلك .

مسألة :

ولو غسل من الجنابة وهو يريد الوضوء لنافلة ، قام الغسل والوضوء مقام الفرض ، لأن قصده الغسل من الجنابة ليصلى نافلة قصد إلى الفريضة ، لا يستحيل إلى النافلة ولو قصد إلى غسل الجنابة يعتقده نافلة لكان مستحيلا على قول إلى الفريضة . ولهذا قام الغسل مقام الوضوء .

وقيل : فى من أصبح فى رمضان معتقدا صوم نافلة ، أن نيته مستحيلة عن النافلة إلى الفريضة .

وقول : عليه بدل يوم . والأول أثبت .

قال : والغسل على حال أثبت حجة من الصوم ؛ لأن الصوم قد يستحيل إلى الإفطار لمعنى ، من مرض أو سفر ، فيكون مفطرا فى رمضان ويستحيل إلى غيره.

والغسل لازم لا يستحيل إلى الطهارة ، ويخرج من حد الجنابة .

وقول : لو قصد إلى الغسل من الجنابة وضوءا للنافلة فى جملة نيته ، لكان يقع الغسل فرضا والوضوء نافلة ، لأن الوضوء قد يقع موقع الفريضة وموقع النافلة.

* * *

الباب الواحد والستون

ما يجب به الغسل من الجنابة

والذى يجب به الغسل : خروج المنى ، وإيلاج الحشفة فى الفرج ، والارتداد عن الإسلام والحائض والمستحاضة والنفساء .

مسألة :

من كتاب الأشراف : اختلفوا فيمن جامع امرأته ولم ينزل . فقول طائفة : لا غسل عليه. وقول: الماء من الماء ، وأوجبت طائفة الاغتسال إذا جاور الختانان.

قال أبو سعيد: القول الأول لا معنى له، لثبوت الاغتسال بكتاب الله عز وجل بالملامسة وأن الجماع الذى يجب به حكم الجماع، أنه بالتقاء الختانين ومغيب الحشفة.

وكذلك يخرج بالاتفاق، أنه إذا غابت الحشفة مجامعا فى ذكر أو أنثى ، فى قبل أو دبر من الأنثى ، أن الغسل لازم للجميع ، الناكح والمنكوح .

وأحسب أنه كان يخرج خطأ كان أو عمداً ، وكذلك مغيب الحشفة فى جميع فروج الدواب . فما معنى أنه يجب منه الغسل ولو لم ينزل . وثبوت السنة وجوب الغسل فى مثل هذا . وفى الحديث عن عمر ، إذا التقى الرقعان فقد وجب الغسل . واحدها رقع والجمع أرقاع وهو ما بين الإليتين وأصول الفخذين . وهو من المعاير . ويقال رفع ورفع لغتان والمعاير الأرقاع والإباط ، الواحد معير .

قال الشماخ[1] :

وَقَدْ عَرَقَتْ مَغَانِيهَا وَجَادَتْ بِدِرَّتِهَا قِرَى حَجَنٍ قَمِينِ

(١) هو الشماخ بن العلاء شاعر .

الحجن القراد . وفى نسخة حجن بفتح الجيم . يقول : جاء يطلب المطعم . وجادت بقراءة العراق .

والقنين الزهيد . يقال : امرأة قنين إذا كانت بينة الزهادة . وقراد قنين: إذا كان قليل الدم .

قال الشيخ أبو محمد: لم أعلم أحداً من أصحابنا أسقط الغسل فى الإكسال. واعتمادهم فى ذلك ما روى عن النبى ﷺ أنه قال : إذا التقى الختانان وجب الغسل[1] .

قال : وهذا هو الصحيح عندى ؛ لأن الإكسال هو انكسار الذكر قبل الإنزال . كذا ذكر ثعلب فى كتاب : خلق الإنسان .

قال بعض الشعراء :

وَلَسْتُ بِخَوَّانٍ لِجَارِى وَإِنْ نَأَى ... مُحَافَظَةً مِنِّى وَإِنْ غَابَ جَارِيَا

أَلَا إِنَّ فِى الإِكْسَالِ حَدًّا دَرَأْتُهُ ... بِتَرْكِيهِ إِخْلَالا لِمَنْ قَدْ يَرَانِيَا

يريد أن البغية من الوطء الإنزال ، فقد أفعل فلا أتمكن من اللذة بالإنزال والحد قد وجب. يقال: أكسل إذا غشى فلم ينزل . ويقال: كسل يكسل. فى معناه قال العجاج :

عَنْ كَسَلَا لِى وَالْجَوَادُ يَكْسُلُ ... عَنِ السِّفَادِ وَهْوَ طَرْفٌ هَيْكَلُ[2]

وأصله من الكسل وهو الضعف ، والهيكل الفرس الطويل علواً وعدواً .

---

(١) رواه ابن ماجة عن عائشة وعن ابن عمر .

(٢) سفد الذكر على الأنثى كضرب إذا نزى .

مسألة :

أم كلثوم عن عائشة أن رجلا سأل النبي ﷺ عن من يجامع أهله، ثم يكسل[1] هل عليه غسل؟ وعائشة جالسة . فقال النبي ﷺ : إني أفعل ذلك أنا وهذه ، ثم نغتسل .

ومن وطئ زوجته فى الدبر فعليهما الغسل إذا أغمض الحشفة وإن لم ينزل فعليه الإثم ، وإن كانت متابعة له على ذلك . فهى أيضاً آثمة .

وقال بعض : لم أعلم أن على الموطأة فى الدبر غسلا ، وإنما الغسل كما قال الله تعالى : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » فى الموضع الذى أُمرتم به ، « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا » . فهذا أمر الكتاب. وما زالت عليه السنة من التقاء الختانين . وليس فى ذلك الموضع جنابة تخرج من الواطئ ، ولا الموطأ ، ولا هو موضع جماع يقع فيه التقاء الختانين فى الفرجين بثبوت الاتفاق عليهم من غيره ، من معانى ما يثبت ذلك لمعنى الجنابة فى النساء .

وأما فى الحال فكله يتساوى لثبوت معنى لا يشبه فيه الاختلاف فى التقاء الختانين ، ولا موضع جنابة ، وإنما هو نجاسة محرمة على الفاعل والمفعول به . والقول الأول عن محمد بن محبوب رحمه الله . والله أعلم .

مسألة :

ومن وجد شهوة القذف للماء الدافق فأمسك على الإحليل إمسا كا يمنعه خروج ذلك ، فلما تركه وسكن . خرج ، فعليه الغسل . فإن كان ذلك إنما يخرج

(١) فى الأصل يكسر ، أخرجه مسلم عن عائشة .

بعد السكون من الاضطراب ولم يكن ممسكا عليه إمسا كا يمنع خروج ذلك ، فلا غسل عليه .

مسألة :

أبو سعيد : ثبـــوت الغسل بمعنى الإجماع إذا غابت الحشفة فى جميع ذوات الأزواج من الدواب ، والبشر من أنثى أو ذكر ، فى قبل أو دبر ، أن على المجامع من الرجال فى ذلك الغسل ، ولو لم ينزل الماء الدافق .

وجاء فى ذلك شبه الاتفاق من أصحابنا . وأرجو أنه عن قومنا لا أعلم اختلافا .

وقد جاء عن النبى ﷺ ما يوجب ثبوت الغسل بمعنى الجماع - ولو لم ينزل - من ذكر أو أنثى فى قبل أو دبر .

فأما فى مغيب الحشفة ، والتقاء الختانين فبالنص من القول . فأما فى الدبر فإن لم يكن بالنص فبمعنى ما يشبهه . فإذا غابت الحشفة فى الدبر ولو لم يكن ثم ختن ، وجب معنى الغسل بثبوت الجماع .

ومعنى ثبوت الاتفاق أن الجماع يوجب الغسل من كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ ، واتفاق أهل العلم ، وهو قوله عز وجل : « أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ » . وصح أنه الجماع .

وقال عز وجل : « وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا » . والجنب يثبت عليه الغسل بكل ما كان جنبا به .

فلما اتفقوا أن الجماع الموجب للغسل، ويوجب الحد فى الزانى ، ويوجب العدة، وهو أن تغيب الحشفة ، ويلتقى الختانان فى القبل من المرأة ، ثبت أنه بمغيب الحشفة يحصل معنى الجماع ، فى الدبر من ذكر أو أنثى بما يوجب حد الزنا والغسل ، لأنه لا معنى لالتقاء الختانين ، وإنما صح أنه لما غابت الحشفة فى القبل ، كان ذلك ملتقى الختانين . لأن الختان من المرأة لا يلقاه الختان من الرجل ، وإنما هو يساويه ويصير بحده ، فيثبت أنه بمغيب الحشفة وجب الغسل ، والحد ، لا معنى لالتقاء الختانين . لأنه يخرج فى الاتفاق أنه لو مس الختان الختان بوجه من غير أن تغيب الحشفة فى الفرج ، لم يكن ذلك التقاء الختانين فى الجماع، ولا موجبا للغسل ولا العدة ولا الحد .

فلما أن ثبت هذا كذا ، كان مغيب الحشفة فى الدبر من ذكر أو أنثى ، من البالغين أو الصغار موجب لثبوت الجماع من المجامع والمجامع ، وموجبا على البالغين منهم الغسل والحد فى الزنى .

مسألة :

وإذا كان المجامع للصغير بالغاً ، وكان الصغير ممن يعقل الصلاة ، ففى الغسل عليه اختـــلاف . فقول : عليه الغسل لثبوته للصلاة ، وأنه لا صلاة إلا بغسل وطهور . إذجاء الأمر ، أن الصلاة على من عقل .

وقول : ليس على الصغير غسل من جماع ، لأنه ليس من المتعبدين . مجامِعا أو مجامَعا .

وكذلك قيل : إذا كان المجامع بالغا والمجامع صغيرا غير بالغ ، إلا أنه يحد

من يجب عليه الغسل فى الاختلاف ، فيلحق المجامع البالغ الاختلاف .

قال : ويعجبنى قول من لا يوجب على البالغ من جماع الصغير غسلا ، لأنه قيل إن ذكر الصبى مثل إصبعه فى مثل الجماع فيما يوجب الحد والعدة ، ويحل المطلقة ثلاثاً ، ويفسد النكاح من الممسوس .

ويخرج فى الاتفاق أنه لو أدخل بالغ إصبعه فى فرج بالغ من دبر أو قبل ، من أنثى أو ذكر ، فإن ذلك ليس مما يوجب حكم الجماع فى وجه من الوجوه ، من حد أو غسل أو عدة .

فلما ثبت هكذا كان لا معنى لإدخال ذكر الصبى فى الفرج إذا كان كأصبعه .

ولعله إذا صار بحد من يشتهى الجماع ، أو رأى هو ذلك ، لحقه الاختلاف فى دخول الشبهة من وجوب ذلك .

مسألة :

وأما الرجل [البالغ] إذا جامع صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى فغابت الحشفة منه فى قبل أو دبر ، فقد لزمه معنى الجماع ، وثبت عليه حكمه من وجوب الغسل ، والحد على التعمد ، ووجوب الحرمة فيما يوجب ذلك فى النكاح .

وقيل : إذا غابت الحشفة خطأ أو عمداً فقد وجب الغسل ، وكذلك يجب الفساد فى النكاح والعدة فى الطلاق ، وإحلال المطلقة ثلاثاً . وأما فى وجوب الحد فى الزنى فلا أقول ذلك أنه يجب بالوطء خطأ ؛ لأن الخطأ لا يوجب معانى العقوبة ، وقد يوجب معانى ما يثبت به من الأحكام فى غير معانى العقوبة .

مسألة :

وإذا ثبت بمغيب الحشفة فى القبل والدبر من الرجال والنساء والصغار والكبار من الناس ، ثبت مثله فى شىء من الدواب ، من قبل منها أو دبر . لقول النبى ﷺ فيما يروى : اقتلوا البهيمة وناكحها[1].

وإن اختلف معانى مايجب فى حكم ذلك فى الحد ، فلا مخرج له من ثبوت الغسل ، أنزل الماء الدافق أو لم ينزل . بثبوت الجماع ، وذلك بما يجب الحد . ولا يوجب الحد الإجماع .

مسألة :

وكذلك ثبت عندى معنى هذا فى مجامعة الإنس للجن من ذكرانهم وإناثهم إذا صح وثبت بالمشاهدة وعلى المعرفة ، وعلى البالغين من الجن فى ذلك ، ما على البالغين من الإنس ، وذلك إنما يكون فى الفرجين من المتعبدين ، أو من الدواب كلها مما يثبت معنى الفروج والجماع فيها من القبل والدبر . بمغيب الحشفة يجب الغسل على المتعبدين ويجب الحد على الزنى .

مسألة :

وإذا ثبت هذا كله ، وكذلك من أوطأ نفسه من ذكر أو أنثى شيئاً من البهائم ، ثبت عليه الغسل فى التشابه . فينظر فى ذلك فإنه قد يخرج معنى زوال ذلك على ثبوت قول من يقول إن فرج الصبى كإصبعه . وذلك بمعنى إذا زايل عنه التعبد ، وخروج معنى الاتفاق ، وأن المجامع للصغير يثبت عليه حكم الجماع .

---

(١) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة عن ابن عباس .

مسألة :

ولو غابت الحشفة فى غير الفرجين يريد به الجماع وقضاء الشهوة فى شىء من المناسم[1] ، من ذكر أو أنثى ، من زوجة أو غيرها ، لم يكن بذلك معنى ثبوت الجماع فيما يوجب به الغسل ، كما يكون ذلك فى الفرجين .

مسألة :

قال : ومعى أن ثبوت معنى الغسل بحصول الجماع على الذكر والأنثى من البالغين ، أشبه بثبوت الاتفاق عليهم من غيره من معانى ما يثبت من ذلك بمعنى الجنابة فى النساء .

وأما فى الحال فكله يتساوى ، لثبوت معنى ما لا يشبه فيه الاختلاف .

وأما المذى والودى وما دون المنى ، فلا أعلم أنه يجب به غسل ؛ إلا لمعنى ثبوت الجماع أو من المنى ، فلا أعلم الغسل يلزم إلا بأحد هذين .

فأما الرجال ، فلا أعلم فى ثبوب الغسل عليهم من هذين الوجهين اختلافا .

وأما النساء ، ففى لزوم الغسل لهن من الجنابة اختلاف . والله أعلم .

* * *

(١) واحده المنسم وهو الوجه ، أى فى شىء من الوجوه التى يكون عليها الجماع .

الباب الثانى والستون

فى الغسل على من رأى الجماع وما أشبه ذلك

الأشراف[1] : دل خبر رسول الله ﷺ ، على من احتلم أن يغتسل .

وهذا قول مالك والشافعى وأبى ثور وأصحاب الرأى .

قال أبو سعيد : إنما يجب الاغتسال من الاحتلام إذا أنزل الماء الدافق . وأما إنزال الماء كان فى الاحتلام فى منام أو يقظة بجماع أو غيره لثبوته جنبا ، وهذا ما لا يخرج فيه عندى اختلاف .

وليس لمعنى الاختلاف يجب الغسل ، ولا أعلم فيه اختلافاً .

مسألة :

وأجمعوا على أنه إذا رأى فى منامه أنه احتلم أو جامع ، ولم يجد بللا ، أن لا غسل عليه .

قال أبو سعيد : هذا إذا لم يجد بللا فى الوقت . وأما إذا لم ينتبه ، أو انتبه فلم ينظر ، ولم يلمس بقدر ما يمكن جفوف ذلك بعد خروجه ، ثم لمس بللا ، فقد وقع عليه الإشكال ، ولزمه الغسل عندى فيما قيل . ويخرج على الاحتياط لا الحلم .

مسألة :

ومن رأى أنه جامع ودفق الماء ، فلما استيقظ لم ير ماء دافقا ، ورأى بلة قليلة .

---

(١) اسم كتاب مصدر من المراجع التى يعتمد عليها صاحب المصنف .

قال : إن كانت البلة من الماء الدافق ؛ فعليه الغسل ، وإن كانت من المذى فلا أرى عليه غسلا .

أبو محمد : وقوله رأى الجماع، ورأى بلة فعليه الغسل؛ فالنظر لا يوجب عندى أن عليه الغسل ، وعندى أنه احتياط فى الدين .

وقوله : عليه الغسل ، إلزام فرض . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : يخرج فى الاتفاق أن الغسل لازم لكل من خرج منه المنى من الرجال ، فى نفضة ، أو منام ، بمعالجة أو غير معالجة ، لقوله عز وجل : « وَإِنْ كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا » .

وثبت فى الاتفاق أن الجنابة هى الماء الدافق ، وهى المنى ، وهو على الاتفاق ما خرج بالشهوة .

وقال فيما يدل على الجنابة بالاحتلام قوله تعالى : « وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ »[1]، فثبت أنه بإنزال النطفة ، ولولا ذلك لكان لا يتعرى الصبى من الاحتلام ، وهو صبى .

مسألة :

وأما إذا وجد الشهوة واضطرب الإحليل[2]، ثم سكن ، ثم خرج منه نطفة،

---

(١) الآية مدنية رقم ٥٩ من سورة النور .

(٢) هو مخرج البول من ذكر الإنسان .

فتلك نطفة ميتة وقد يلحقها اسم الجنابة فى الشهوة لها . ويختلف فى لزوم الغسل منها .

قال : وأحب ألا يلزم غسل وإن أشبهت المـاء الدافق ، كما لا يجب بدم الاستحاضة ترك الصلاة وإن أشبهت دم الحيض ، ولا تنقضى بها العدة .

والنطفة الميتة[1] تشبه المنى فى ثبوت الاستنجاء والنقض للوضوء ، ولا تشبهه فى ثبوت الغسل ولزوم الأحكام فى البلوغ .

مسألة :

وإذا خرجت النطفة بحضور الشهوة التى بها خروج الماء الدافق بعد سكون الاضطراب أو فيه فتلك هى الجنابة ، ولو خرجت لمعنى الشهوة التى يكون بها ذلك على غير اضطراب ، ولا انتشار ، كان ذلك هو الماء الدافق .

ولو خرجت فى الانتشار والاضطراب بغير حضور تلك الشهوة ، كان حكمه حكم النطفة الميتة إن كانت نطفة ، وإلا فهو من المذى إلا أن يكون يمسك ذلك بيده ، أوشىء مما يختصر به فى الإحليل حتى تفـتر الشهوة وتسكن ، ثم تخرج النطفة ويدخلها الريب ، ويحتمل فيها الميتة والحية ؛ لأنه يمكن أن تكون قد خرجت بعد زوال الشهوة . والاغتسال هاهنا أحوط ، وليس بحبسه فى الإحليل مما يزيل حكمه إذا ثبت خروجه ، لشهوة ، سواء كان خروجه فى يقظة أو منام .

وفى المنام أقرب إلى أن يدرك مثل هذا ؛ لأن الاحتلام قد يوجد غير الحقيقة

(١) التى تخرج دون حضور الشهوة .

فى معنى وجود الشهوة . وليست بالشهوة التى هى على غير الحقيقة ، لأن الرؤيا ليست بالحقيقة . ولما أن ثبت الاحتلام أشبه النقض على حال .

مسأله :

وأما إذا رأى الجماع فى المنام وما يشبهه ، ووجد الشهوة أو لم يجدها، ثم انتبه فوجد بللا فى حينه ، لم يعلم نطفة أو غيرها ، فعليه الغسل بما يشبه الاتفاق. ويخرج على الاحتياط لا الحكم ، حتى يعلم أنها نطفة خرجت بالشهوة حين رأى واستيقظ بالشهوة . لأنه يمكن خروج البلل بعد الشهوة .

ولا أعلم اختلافا . إلا أنه يلزمه الغسل وإن وجد الشهوة مع ذلك كان أقرب من دخول الشبهة ، وأولى بالخروج من الريب . وإن لم يكن لها رائحة النطفة فلا غسل عليه .

وقول : وإن وجد مع ذلك عرقا يشبه رائحة النطفة ، كان أقرب من الريب .

ومالم يصح بالحقيقة فلا يخرج بالحكم . وربما خرج من الاحتياط ما يشبه الحكم من تقاربه فى التساوى .

مسألة :

وأما إذا لم ير فى المنام شيئا من الاحتلام بجماع أو شبهه ، من لمس أو ما يقرب إليه ، وانتبه فوجد بللا ، لم يعرفه نطفة أو غيرها ، فعليه الغسل حتى يعلم أنه ليس بجنابة .

وقول : لا غسل عليه حتى يعلم أنها جنابة . وقول : إن كان لها رائحة

النطفة فعليه الغسل وإن لم يكن لها رائحة النطفة فلا غسل عليه ، لأنها قد تكون ميتة . وهذا كله على الاسترابة والاطمئنانة لا على الحكم بلزوم شيء ولا زواله.

مسألة :

وأما إذا رأى الجماع أو شبهه من المس وما يقرب إلى الشهوة، ووجدها أو لم يجدها ، ثم انتبه فى حينه ، فلمس فلم يجد شيئا ، ثم خرج منه من بعد بال لا يعلم أنه ماء دافق فلا غسل عليه حتى يعلم . ولا أعلم فيه اختلافا، إلا أن يدرك الشهوة بعد نفضته التى بها يخرج المنى فلم يجد ، ثم خرج فى بقيتها ، فعليه الغسل ؛ ولأنه يبين لى اختلاف .

مسألة :

وأما إذا انتبه من حينه فلم يلمس ، فعليه الغسل فى الاحتياط . لأنه لو لمس فوجد بللا كان يشبه الاتفـــاق أن عليه الغسل ، وإن كان على الاحتياط . فلما لم يلمس حين ذلك احتمل أن يكون قد خرج منه شيء ، أو لم يخرج فيلزمه حكم الريب . وأرجو أنه قد يخرج أن ليس عليه غسل فى الحكم . وهذا أقرب من الذى لمس فوجد ، لأنه آكد .

مسألة :

وقيل ، إنه لو انتبه فلم يلمس بقدر ما يمكن أن يخرج منه شيء ويجف ، ثم لمس فلم ، لعله ، يجد شيئا ، أن عليه الغسل . وهذا يخرج على الفصل الذى لم يلمس ، ويخرج فيه الاختلاف .

مسألة :

ويعجبنى قول من يأمره بالغسل على الاحتياط . وإذا ثبت هذا ، أشبه أن لو مضى فى نومه ولم يستيقظ فلمس أو لم يلمس بقدر ما لو كان خرج منه شىء جف ، فلما استيقظ لم يجد شيئا ، لأنه قد دخل عليه الشبهة .

وإذا ثبت هذا ولم يعرف ما نام قليلا أو كثيرا وأمكن ذلك جميعا ، لم يتعر من دخول الشبهة عليه ، ووجوب الخروج من الاسترابة للإمكان ، إذا لم يخرج بالحقيقة أو ما يشبهها من الاطمئنانة .

مسألة :

وإذا رأى الجماع أو ما يشبهه ، ثم وجد بعد نفضته نطفة فى بدنه أو ثوبه الذى نام فيه ، فعليه الغسل من مثل هذا .

مسألة :

وإذا رأى الجماع أو ما يشبهه ، ثم رأى مثل هذا رطبا أو يابسا ، فتبين أنها نطفة ، خرج وجوب الغسل عليه بما لا يبين فيه اختلاف ، وربما تقارب الأحكام ، ولا يخرج على الاحتياط ما احتمل بوجه أن يكون من غيره ، أو نطفة ميتة ولو ثبت أنها نطفة .

مسألة :

وأما إذا لم ير الجماع ولا ما يشبهه ، ثم رأى فى شىء من بدنه أو ثوبه نطفة يحتمل أن تكون منه أو تكون من غيره. ففى الاحتياط يلزمه الغسل على العرف .

والعادة أن مثل ذلك لا يكون من غيره . فقول : فى مثل هذا عليه الغسل وبدل الصلاة من آخر نومة نامها إن كان فى بدنه ، أو آخر نومة نامها فى ذلك الثوب الذى رآها فيه ، وهذا كله يخرج على الاحتياط لا الأحكام . وبعضه أقرب من بعض .

وهذه المعانى وإن خرجت على الاحتياط ، فالقول فيها يشبه الاتفاق بوجوب الغسل عليه . والله أعلم .

* * *

الباب الثالث والستون

فى الغائط ومعانيه ومواضعه وما جاء فيه

الغائط ليس هو الحدث ، وإنما هو مكان الحدث . كنى عنه باسم المكان . والغائط هو ما اطمأن من الأرض ، فأجرى على الاسم . كما يسمى الحدث النجو ، والنجو مأخوذ من النجوة ، والنجوة ما ارتفع عن الأرض . فكأنه استتر بنجوة من الأرض إذا أراد الحدث باسم المكان .

وجمع الغائط أغواط وغيطان .

قال عمرو بن معدى كرب الزبيدى :

* هَبُولُ أَغْوَاطٍ إلى أَغْوَاطِ[1] *

وقال رؤبة[2] :

وَكَمْ غَائِطٍ مِنْ دُونِ سَلْمَى قَلِيلِ الأُنْسِ لَيْسَ بِذِى كَتِيعِ[3]

والتغويط كناية لفعله . ويسمى الحدث أيضاً رجيعاً ، لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاما وعلفا إلى الحالة الأخرى .

وجاء الحديث : نهى النبى ﷺ أن يستنجى بعظم أو رجيع . وكذلك كل ما رجع من قول أو فعل فهو رجيع .

---

(١) الهبول السقوط والهوى من رأس الجبل إلى الشعب .
(٢) هو رؤبة بن العجاج بن رؤبة .
(٣) الكتيع هو اللئيم .

والرجيع يقع على الروث وعلى حدث الناس كليهما . وفى الحديث : أتى النبى ﷺ بعظم فى الاستنجاء أو روث ، فرده وقال : إنه ركس. معناه أنه رجيع إلى حالته الأولى .

يقال : ركسته وأركسته إذا أعدته إلى أمره الأول . ويقال للقوم : ركسوا وأركسوا بمعنى .

مسألة :

والعذرة إنما هى الفناء ، والأفنية هى العذرات . فسمى ذلك بما يلقون فيه .

وفى الحديث: اليهود أنتن خلق الله عذرة . وفى الحديث : اتقوا عذراتكم . أى أفنيتكم .

وقال الرقيات[1] :

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[2]
كَانَ لَا يَحْجُبُ الصَّدِيقَ وَلَا يَعْتَلُّ بِالْبُخْلِ طَيِّبَ الْعَذِرَاتِ

العذرة فى الأصل .

وربما سمت العرب فناء الدار عذرة لإلقائها به . والجمع عذرات .

قال الحطيئة :

لَعَمْرِى لَقَدْ جَرَّبْتُكُمْ فَوَجَدْتُكُمْ قِبَاحَ الْوُجُوهِ سَيِّئِي الْعَذِرَاتِ

---

(١) هو عبد الله بن قيس الرقيات وقد سمى بذلك لعدة زوجات أو جدات له اسم كل واحدة منهن رقية .

(٢) هو ابن عبيد الله بن خلف ، وسمى بذلك لأن أمة صفية بنت الحارث بن طلحة أبى طلحة بن عبد مناف .

مسألة :

وكذلك النجو والنجوة : الارتفاع . ومنه قولهم : ذهب بنجوة ، كما قالوا ذهب يتغوط إذا ذهب إلى الغائط لذلك الأمر .

والنجا أيضاً مقصور : ما ألقيته عن الرجل من اللباس ، أو سلختة عن الشاة والبعير وكتابته بالألف . يقال أنجوته عنه إذا ألقيته عنه .

قال الشاعر :

فَقُلْتُ انجُوَ عَنْهَا نَجَاءَ الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيُرْضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُهُ

وقالوا ذهب إلى المخرج وإلى المتوضأ وإلى المذهب وإلى الخلاء وإلى الحُشّ ، وإنما الحُشّ القطعة من النخل وهى البستان .

وكانوا بالمدينة إذا أرادوا قضاء الحاجة دخلوا النخل لأنه أستر ، فسمى المتوضأ الحُشّ ، وإن كان بعيداً من النخل . كل ذلك هربا من أن يقولوا ذهب ليفعل كذا باسم الفعل نفسه .

وكل شيء ما سوى الاسم نفسه من قولهم : رجيع وإبراز وغائط فهو كناية .

والكنايات حسنة ، والتصريح جائز . والعرب تقول : اللحم أقل الطعام نجـــوا .

مسألة :

والحُشّ : الكنيف . والكنيف أصله الساتر . ومنه قيل للترس كنيف

أى ساتر . وكانو قبل أن يحدث الكنيف يقضون حوائجهم فى النزاحات والصحارى . فلما حفرت فى الأرض آبار تستر الحدث سميت كنيفاً .

والكنيف : الحصيرة تلوى على الإبل .

قال الشاعر :

أَلَا إِنَّ أَصْحَابَ الكَنِيفِ وَجَدْتُهُمْ كَمَا النَّاسُ إِمَّا أَرْمَلُوا أَوْ نَمَوَّلُوا

يعنى أصحاب الحصير على الإبل . وقال الله تعالى : « مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ » ، إلى قوله تعالى : « كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ »[1] . كناية من أحسن الكنايات وأدقها . لأن من أكل الطعام كان منه الحدث والبول . فكنى عن ذلك بألطف كناية باختصار ونهاية . وقوله هذا كناية عن قضاء الحاجة بإجماع لأن من أكل الطعام فى الدنيا أنجى . ويقال : أنجى ونجا ، إذا قام إلى حاجة الإنسان فهو ذاك .

مسألة :

وكذلك قال الله تعالى : « وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا ، قَالُوا أَنْطَقَنَا اللهُ الَّذِى أَنْطَقَ كُلَّ شَىْءٍ »[2] . إنما هو كناية عن الفروج .

مسألة :

والخلا مقصورا موضع قضاء الحاجة البطن . والخلا من الكلأ وهو الحشيش مقصور ، الواحدة خلاة ويسمى المخلاة ، لأنهم كانوا يخيلون لدابهم فيها .

---

(١) الآية مدنية رقم ٧٥ من سورة المائدة .
(٢) الآية مكية رقم ٢١ من سورة فصلت .

قال الأعشى :

وَحَـــوْلِيَ بكْرٌ وأشْياعُهَا فَلَيْستْ خَلَاةً لِمَنْ أَوْعَدَتْ[1]

والخلاء من الخلوة ممدود . قال عمرو بن كلثوم :

تُرِيكَ إذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاء وَقَدْ أَمِنَتْ عُيُونَ الْكَاشِحِينَا[2]

مسألة :

قوله تعالى : « أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِنَ الْغَائِط » . قال الختاتى : إنما هو جاء الحائط من أحدكم وهو من المقلوب .

مسألة :

يقول : أتى الغائط ، وتغوط ، إذا أتى المكان المطمئن من الأرض ليستتر به .

والغيطان : الأماكن المنخفضة . وكذلك غار الرجل أتى إلى الغور ، وهو المنخفضة أيضاً من الأرض . وأغار بالألف من الغار . وأنجد ، إذا أتى النجد وهو المرتفع من الأرض .

مسألة :

ويقال : غاط فلان يغوط غوطا ، وطاف يطوف طوفا إذا أحدث وقد عسر عليه طوفه من بطنه . وفى الحديث لا يتحدث اثنان على طوافهما .

وقال عسيب :

خَلِيَّانِ حَتَّى سَدَّ مَعْرَضَةً وَكَادَ يَنْفُذُ لَوْلَا أَنَّهُ طَافَا

(١) كذا فى أصل النسختين .
(٢) الكاشح هو مضمر العداوة .

ويقال : لما غلظ الجعر. وقدما، لعله، قيل ما يبس فى الدبر ، أو خرج يابسا .

وفى الحديث أن عمر قال : إنى رجل مجعار البطن .

ويقال لما رق منه : سجه سجًّا وسكه سكًّا . فإذا حبس عليه بطنه قيل لطم عليه بطنه ، ولطم أيضاً ، وأصابه أُطام وإطام .

مسألة :

ويقال : أجد فى بطنى مَغْساً ومَغْصاً[1] ، جزما ، ولا يقال ذلك محركا . وقد مغس الرجل يمغس مغسا ، وهو ممغوس. ويقال لاعتقال البطن: الُحصر ، ولاحتباس البول : أُسر . يقال : حصر عليه بطنه وأحصر ، وأسر بوله يؤسر أُسرا .

مسألة :

ويقال لأول ما يخرج من بطن المولود قبل أن يطعم شيئا : العقى . وقد عقى يعقى عقى ، فإذا أطعم شيئا ، فما خرج منه فهو الطوف ومن العقى .

قال ابن العباس حين سئل عن المرأة دخلت على قوم فأرضعت صبيًّا ، قال : إذا عقى حرمت عليه وما ولدت . وإنما ذكر ابن عباس العقى ها هنا ليعلم أن اللبن قد صار فى جوفه ، فلهذا جاء التحريم . والعقى : الاسم ، العقى المصدر .

مسألة :

والجمع بين العذرة ، والغوا ، والغواء[2] ممدوداً اسم الدبر. وهو أيضا الفيفور والغرقم : اسم الحشفة .

---

(١) وجع فى البطن .
(٢) كذا فى الأصل .

مسألة :

جاء فى الحديث : لا رأى لحاقن ، ولا لحاقب ، ولا لخارق . والحاقن حاقل البول ، والحاقب من العذرة شبه بحامل الحقيبة فقال بعير محاقن وهو الذى يحقن البول إذا بال أكثر .

ويقال : حقن يحقن ويحقن .

وإذا تعسر البول على البعير ، قيل حقب يحقب حقبا ، فهو بعير حقب .

مسألة :

والخارق الذى ضاق عليه الخف فخرق قدمه وضغطها. وهو فاعل بمعنى مفعول مثل دافق .

مسألة :

ونهى النبى ﷺ أن يصلى الرجل وهو زباء . قال الكسائى : هو الحاقن بوله يقال منه : قد زبأ بوله يزبأ زباء إذا احتقن فأزبأ بوله إذا حقنه .

قال أبو عبيدة : وهو الزباء ممدود . والأصل من الضيق . وكل شىء ضيق فهو زباء .

قال الأخطل يذكر القبر :

وَإِذَا قَذَفْتَ إِلَى زَبَاءَ قَفْرٍ لَهَا غَبْرَاءَ مُظْلِمَةً مِنَ الْأَحْفَارِ

سمى الحافر زباء لأن البول يجتمع فيضيق عليه .

مسألة :

والضح امتداد البول ، والرح مثله ، يقال : رح ببوله مثل ضح .

ويقال : يلج الشيخ : إذا لم يمسك بوله . قال عمر : لا يقول أحدكم أهريق الماء ولكن يقول : أبول .

مسألة :

عائشة عليها السلام قالت : كان رسول الله ﷺ إذا دخل المخرج ثم دخلناه بعده ، لم نر أثر غائط ، ونشم فى الموضع رائحة الطيب . فقلت له فى ذلك . فقال : يا عائشة إنا معاشر الأنبياء إذا تغوطنا أمر الله جل جلاله الأرض فابتلعته ، وجعل فى الموضع رائحة الطيب .

مسألة :

وفى الحديث : إن أهل الجنة لا يبولون ، ولا يتغوطون . إنما هو عرق يجرى من أعراضهم مثل المسك أى من أجسادهم[1] . وعن جابر قال رسول الله ﷺ : أهل الجنة يأكلون ويشربون ولا يتغوطون ولا يبولون ولا يتمخطون . وإنما هو جشاء ، فيرشح كرشح المسك .

مسألة :

العرض فيه أقوال . قول : العرض موضع المدح والذم من الرجل . يقال إنه طيب العرض إذا كان طيب ريح الجسد .

وقال زهير :

وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ
يَفِرْهُ ، وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

(١) رواه البخارى ومسلم .

وقول : العرض النفس ، واحتجوا بقول حسان :

فَإِنَّ أَبِى وَوَالِدَهُ وَعِرضِى لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وِقَاء

وقول : عرض الرجل حسبه . وقول : خليقته المحمودة .

* * *

الباب الرابع والستون

فى آداب التغوط ، وأين يجوز ، وما يكره من ذلك

روى عن النبى ﷺ أنه كان إذا أراد الدخول إلى الخلاء قدم رجله اليسرى، وقال ، باسم الله ، ولم يكشف حتى يقرب من الأرض ، وكان لا يستقبل القبلة ببول ولا غائط ، ويقول عند قعوده : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فإذا خرج منه النجو[1] قال : الحمد لله الذى أطعمنى طعاما أذاقنى شهوته بسحة لذته ، وأذهب عنى أذاه[2] .

وفى الخبر : أن قول الله تعالى فى مدحه لنوح: «إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُوراً»[3]، يخبر له وهذا كان فعله .

مسألة :

وفى بعض التفسير فى قوله : « فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ»[4] ، يعنى بذلك الغائط ، إنه كان طعاما ، ثم رجع إلى هذا الحال ، فليعتبر بذلك .

قال ابن عباس إذا قضى حاجته نظر إلى حدثه .

قال أبى بن كعب : إن الله عز وجل أولع الإنسان بذلك لينظر مايخل به إلى ماصار، قال مالك : لعله ملك موكل بابن آدم ، إذا جلس فى خلاء حتى ينظر إلى مايخرج منه .

---

(١) أى الحدث .
(٢) رواية مشهورة فى كتب الحديث .
(٣) الآية مكية رقم ٣ من سورة الإسراء .
(٤) الآية مكية رقم ٢٤ من سورة عبس .

مسألة :

ويستحب عند دخول الخلاء أن يقدم اليسار ، وعند خروجه أن يقدم رجله اليمنى ، خلافا لما يفعله إذا دخل المسجد وخرج منه .

مسألة :

عن النبى ﷺ : إذا دخلتم منزلكم فقولوا باسم الله ، أعوذ بالله من الرجس النجس ، الخبيث المخبث ، الشيطان الرجيم ، فإنه مأواهم . فإذا جلستم على خلائكم فشمروا ثيابكم وجنبوها القذر ، ولا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولكن معرضين . واعتمدوا فى الخلاء على شقكم الأيسر ، وانصبوا الساق ، فإن ذلك أسرع لقضاء حاجتكم ، ولا تتربعوا على الثوب ، فإن ذلك يورث الوسوسة ، ولا تنظروا إلى ما يخرج منكم ، فإن ذلك يورث الناسور[1] ، ولا تنظروا إلى فروجكم ، ولا تقوموا حتى تعلموا أنكم قد قضيتم حاجتكم وتجدوا الخف .

وليقل أحدكم : الحمد لله الذى أطعمنى طعاما أذاقنى حلاوته ، وسقانى شرابا أذاقنى لذته ، وأبقى فى جسمى قوته ، وصرف عنى أذاه .

مسألة :

وعنه ﷺ : من أتى الغائط فليستتر ، وإن لم يجد إلا كثيف رمل فليستدبره ، فإن الشيطان لعنه الله يلاعب مقاعد بنى آدم . من فعل فقد أحسن . ومن لا . فلا حرج .

---

(١) هو مرض وعلة تصيب الإنسان فى حوالى مقعدته

مسألة :

عن ابن عباس قال : يكره للرجل أن يذكر اسم الله تعالى على حالين : على خلائه ، ومواقعته أهله . قال عكرمة : لايذكر الله على الخلاء بلسانه ، ولكن بقلبه .

قال مجاهد : الملك يجتنب الإنسان عند غائطه ، وعند جماعه .

وقال النخعى : لا بأس أن يذكر الله تعالى فى الخلاء .

سئل ابن سيرين عن الرجل يعطس فى الخلاء فقال : لا أعلمن بأساً أن يذكر الله على كل حال .

مسألة :

ومن كان جالساً مع قوم ، فقعد قريباً منهم للبول ، وهم ينظرون إليه غير متعر لهم ، فذلك سوء أدب ، وغير محمود ، إلا أن ينزعه فلا يجد بدًّا من ذلك .

والمحرم إبداء العورة ، أو البول متعمداً فيما لايحل له .

مسألة :

ولا يجوز لمن كان يبول أن يرد السلام . إلا أن بعض أصحابنا أوجب الرد إذا فرغ .

وكان الشيخ أبو محمد لايرى السلام على من كان فى تلك الحال ، ولا يوجب فيه رد السلام .

قال أبو على : من كان يبول ، فلا نرى بأسا أن يكلم غيره إذا كلمه ، أو يبتدئه ، أو يتكلم بحاجة تعنيه .

مسألة :

وقيل إن كان على فص خاتمه اسم الله ، فليجعله فى فيه ، أو فى جيبه .

وقول : يريد فصه إلى كفه ويقبض عليه .

مسألة :

وإذا كان قوم ساكنون فى دار فيها مستحم يغشونه ، فلا يجوز أن يتعرى بعضهم لبعض ، على كل واحد أن يقضى حاجته. ويؤدى فرضه فيما يسعه فى دينه. فإن أنظره فى ذلك شىء لا يطيق إمساكه وضعه حتى حيث أدركه ، كذلك الوضوء ؛ فإن لم يمكنه ألا يتعرى بالناس ، ولا يقدر على حمل الماء ، تيمم وصلى .

مسألة :

فى المحدث من بول أو غائط. هل له أن يأكل قبل أن يستنجى؟ قال له ذلك. ويكره أن يقعد بغير تطهر لطعام أو لغيره حتى يتطهر إذا أمكنه ذلك ، ويئس [1].

قال : ويكره له أن يدخل المسجد إلا متطهرا إن أمكنه ذلك . قيل ، فإن فعل متعمدا بعد أن علم بالكراهية ؟ قال : لا يكون عليه إثم ، إلا أن يتعمد لمخالفة قول المسلمين فى ذلك .

مسألة :

ومن توضأ ومشى فى طريقه بين مجازة وكنيف ، ولا يرى فيها نجاسة ، فلا بأس عليه ، ما لم يكن بها نجاسة رطبة ، أو يكون فيها نجاسة ورجله رطبة . وإن كان فيها ثرى لا يعلق فلا بأس . والله أعلم .

---

(١) كذا فى الأصل ، ولعل فى الكلام حذف .

مسألة :

نهى النبى ﷺ أن يقضى الإنسان حاجته على قبر ، أو فى نهر ، أو تحت شجرة ، وإن توضأ على ضفة نهر جار ، أو تحت شجرة مثمرة ، أو فى ظل المنزل أو على طريق عابر ، أو ظهر مسجد ، أو على باب أحد . فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . إلا أن يتوب[1] .

مسألة :

ونهى أن يستقبل بفرجه القبلة والشمس ، وذلك عند البول والغائط .

وكان يقول ﷺ : إن الله تعالى أدبنى ، وأنا أؤدبكم : لا يستقبلن أحدكم القبلة ببول ولا غائط ، ويحفظ فرجه إلا من زوجته أو سريته . ونهى ﷺ عن الغائط والبول فى الأحجرة[2] وفسر ذلك بعض بأنها مساكن إخوانكم من الجن .

مسألة :

ولا يجوز استقبال القبلة بغائط ولا بول ، لنهى النبى ﷺ عن ذلك ، ووافقنا عليه أبو حنيفة ، ولم يجزه فى الصحارى والبيوت . وأجاز ذلك الشافعى فى البيوت .

الدليل على صحة المنع من ذلك قوله ﷺ : إنما أنا لكم مثل الوالد ،

---

(١) رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه والبيهقى .
(٢) كذا فى الأصل ، ولعل المراد الحجارة .

إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها ببول ولا غائط ، ولكن شرقوا أو غربوا .

وفى حديث أبى أيوب : نهانا رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلة بغائط أو بول ، فلما قدمنا الشام، وجدنامراحيضهم قداستقبل بها القبلة، فكنا ننحرف ونستغفر الله تعالى فدل ذلك على أنهم علموا كون النهى واقعا على الصحارى والبيوت . والله أعلم .

مسألة :

المراحيض : الكنف . واحدها مرحاض .

وعن ابن محبوب رحمه الله : يكره ذلك ، ويستحب أن ينحرف عن القبلة ، وإن لم يفعل ، فلا بأس إن شاء الله .

مسألة :

ولا يجوز التغوط فى الماء الراكد، لما روت عائشة عليها السلام عن النبى ﷺ أنه قال : « امنعوا الأذى عن مساجدكم ، ولا تطرحوا الأذى فى مياهكم الراكدة[1] ، ولا تنظفوا فى الأوانى .

وعنه ﷺ : « لا يبولن أحدكم فى الماء الراكد ، ثم يتوضأ منه » .

والبول فى الماء الجارى مكروه .

---

(١) رواه أبو داود والنسائى وأخرجه الربيع عن ابن عباس .

مسألة :

وأما الذى يدخل الخلاء ورجله يابسة ، ويرجع ورجله رطبة ، فإن احتمل بوجه من الوجوه أن تلك الرطوبة طاهرة ، فرجله على طهارتها ، وإن لم يحتمل إلا أنها نجسة فعليه طهارة رجليه لما نحت من ذلك .

مسألة :

ومن تغوط تحت شجرة ، أو تحت نخلة مثمرة فى حد ينتفع بها ، فلا يجوز ، فأما ما لم يضر الثمرة أو ليس فيها ثمرة ، فجائز التغوط تحتها .

مسألة :

ومن تغوط فى نخل قوم أو زرعهم ، فلا بأس ما لم يضر بهم ، إلا أنه لا يتغوط فى أصول شجر مثمر . وإن كان فى وقت لا يثمر فلا بأس . وقد جاء فى ذلك الكراهية .

فأما اللعن[1] فيه فلا يصح عندنا ، والله أعلم .

مسألة :

وعن أبى الحسن : لا يجوز التغوط فى أموال الناس المخصوبة وإلقاء النجاسات فيها ولا تحت شجرة مثمرة ، ولا فى أرض الناس حيث يمرون ، ويسقون ماءهم ، فتتنجس الثمار وتصيبهم بذلك الأنجاس . هذا ما لا يجوز وغير ذلك من الأموال البراح الذى لا يمنعه صاحبه ، يكون ذلك زيادة فيه ، ويعجب صاحبه . فجائز ، ولا شىء على من فعله .

(١) كذا فى الأصل

وقيل : من اضطره البول والغائط فى طريق المسلمين ، أو منزل قوم ، جاز له أن يضع فيه لاضطراره إلى ذلك ، ولا إثم عليه .

مسألة :

ومن تغوط وبينه وبين القرية قدر نصف ميل[1] ، فلا بأس أن يتصعد[2] ويقرأ القرآن .

* * *

(١) أى بعيدا عن مكان الماء .

(٢) أى يتيمم .

الباب الخامس والستون

فى الاستبراء

عن جابر رحمه الله قال: إذا بلت فامسح ذكرك من أسفله ، فإنه ينقطع عنك .

وحكى تفسير هذا عن بعضهم ، إذا أردت أن تستبرئ من البول ، فإنه لا يجزئ عنك حتى تفعل هذا .

وإذا بال الرجل وفرغ من بوله ، ضرب بيده إلى مجرى العرق الذى تحت أنثويه ، فسلبه من دبره إلى أصل أنثويه باليمين ثلاث مرات ، وينثر ذكره عند كل سلبة باليسرى ، وقيل يتفحنح .

فإن نثر قبل أن ينقطع البول فلا يجزئ حتى ينقطع البول ، ثم ينثر ثلاث نثرات .

والسلب القبض على الشىء يستخرج ما فيه . والنثر : جذب فيه جفوة .

وعن عمر وعلى وابن المسيب : إذا نثرت ثلاثا فلا أبالى، ولو سال على ساقى. ومع ذلك يكون على سكون القلب .

ذكر رجل عن أبى الشعثاء ، رآه يبول قريباً من بعير وأوهى جبة على رأسه فى بعض المواسم ، قال : فرأيته ينفض ذكره نفضة أو نفضتين أو ثلاثا ، ثم مشى إلى زمزم فتوضأ .

قالوا : وليس عليه أن يعصر ذكره ، وإنما عليه أن ينثره ثلاثا ، وذلك غاية الاستبراء إذا انقطعت المادة . والله أعلم .

مسألة :

فى الاستبراء : هل هو من اللوازم ؟ قال : الناس مختلفون فى حالاتهم فى هذا مما يعرف كل من نفسه : وإنما قيل عليه الوضوء من النجاسة ، فإذا لم يقع انقطاع النجاسة إلا بالاستبراء كان عليه إزالة اتصالها المفسدة عليه طهارته . ولا يبين لى لزوم الاستبراء على الإطلاق إلا على المخصوص .

فعن ابن محبوب رحمه الله، فى من لم يفض بوله على السمة ، ولا غائطه على الحلقة، أنه لا استنجاء عليه ، فإن هذا من الاستبراء .

وقيل : كان بعضهم يتبع البول بصب الماء ، وقال : إن الماء يقطع الماء . والله أعلم .

مسألة :

وبمسح البائل مجانه ، يستدعى خروج بقية البول . والمجان آخر الذكر الممدود فى الجلد وهو الذى يستبرئ به البائل ، وهو القضيب الممتد من الخصية إلى الدبر .

قال جرير :

يَمُدُّ الحَبْلَ مُعْتَمِدًا عَلَيْهِ كأنَّ عَجَانَهُ وَتَرٌ حَدِيدُ

مسألة :

وعن عمران : من بال ثم نثر ذكره ثلاث مرات يجرى الماء عليه مع كل نثرة غسله ، إنه قد طهر . والله أعلم .

وروى أسامة[1] عن النبي ﷺ أن جبرائيل عليه السلام ، لما نزل عليه علمه الوضوء . فلما فرغ ، أخذ جبرائيل عليه السلام حفنة من الماء فرشّ به من تحت ثيابه ، وقال : يا محمد إذا توضأت فانضح ثلاثاً . فكان النبي ﷺ يفعل ذلك .

مسألة :

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه .

وفى هذا دليل أنه نهى عن الاستنجاء من البول والغائط باليمين .

مسألة :

ومن بال ولم يستبرئ ، فهو أمين نفسه . فإن قال إنه لا ينبغ منه شيء ، واستنجى ، قبل قوله . وإن لم يعرف قوله لم يسأل عن ذلك ، ولم يحكم عليه بما لا يعلمه من نفسه إلا الله تعالى ، عز وجل ، ثم هو .

ومن بال ولم يستبرئ ، وصلى . وعادته الاستبراء ، فإنه يبدل صلاته ، لأنه لم يتنظف .

مسألة :

وعلى من بال فى الماء الاستبراء بقدر ما يستبرئ خارجا من الماء . كان الماء بحرا أو نهرا ، ثم يتوضأ إذا كان فى نهر جار ، ويسعه ذلك إلا أن يضطر فيما لا يمكن إلا ذلك ، أو يكون فى حال لا يمكن الخروج منه بذلك . والراكد أشد من الجارى لأن مخرج البول لا يفضى على شيء مما يطهر مما تعبد بغسله .

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه عن زيد بن حارثة .

وفى موضع : هل عليه استنجاء إذا أراق للبول فى الماء ، فلا يخرج فى الأحكام إذا خرج من حال الاستبراء ، لأن مخرج البول لا يفضى على شىء مما يطهر مما تعبد بغسله .

مسألة :

وقيل فى الذى يبول فى الماء فى الاستبراء باختلاف . فقول : عليه أن يخرج من الماء فيستبرئ خارجا من الماء . وقول : يستبرئ فى الماء بقدر ما عود أن يستبرئ خارجا ، ولا استنجاء عليه بعد ذلك إذا كان فى وسط الماء .

وقول: إن الماء يقطع الماء ، ولا استبراء عليه ، ولا استنجاء إذا بال فى وسط الماء ، ومحكوم له بالطهارة فى الإطلاق .

مسألة :

والاستبراء بالنعل جائز . وإذا مشى بها فقد طهرت . والله أعلم .

مسألة :

وإذا أجنب الصائم فى الليل ، فخاف إن قعد بعد البول يستبرئ طلع عليه الفجر ، وإن اغتسل ولبس ثوبه خاف أن يفسد ، فإنه يغتسل ويحرز صومه . فإن خاف شيئا استبرأ وتوضأ وكذلك النافلة .

مسألة :

ومن أخذ ترابا من أرض قوم يستبرئ به ، فلا يأخذ منه شيئا . ويضرب القضيب حتى لا يعلق به من التراب شىء ، فإن حمل من ترابهم شيئا رد فى أرضهم مثله .

وقد رخص قوم فى أخذ الطفالة[1] والتراب والحجر للاستبراء، وقال لا حكم له ولا يخرج النفوس بمثله .

مسألة :

ومن أحدث بولا أو غائطا فى أرض خراب ، أو لأحد من الناس ، فلا بأس إن تيممت بترابها وتتجفف بحجارتها ، وبالعود الساقط منها .

مسألة :

ولا بأس بالاستبراء من الطريق الجائز ما لم يضربه .

وأما أموال الناس ففيها اختلاف . قول : لا بأس به ، لأنه لا يخرج النفس به ، ولا قيمة له . وقول يستبرئ منها ولا يحمل . وقول : شدد وحرم ذلك . وألزم الضمان وإن قل لأنه مال . وقول : لا يحمل من أموال الناس ، ولا يراد فيها .

قال أبو الحسن : وأحب ألا يلحقه ضمان . لأن صاحبه لو طلب إليه هذا القدر ، لكان يرى أنه قد نسب إلى الحل ، لعله ، إلى البخل .

مسألة :

ومن استبرأ بتراب قوم وطرحه حيث أخذه من أرضهم، أو أرض لهم غيرها ، فلا بأس بذلك .

---

(١) هى سقط النار أو مايتخلف عن الوقود، أو هى جزء من أى شىء، عينا كان أو حدثا.

مسألة :

فيمن استبرأ بطفالة[1] ثم رمى بها فزحى من كفه شبه الغبار الذى يكون فى الكوة من الشمس، قال إنه طاهر إذا احتمل الطهارة لأصله . وقال إن ما رطبه البول لا يرجو من غبار ، على ما عهده ، وكذلك لو أنحت من كفه تراب يعذر منه بالطفالة فهو على الطهارة إذا احتمل أن يكون من غير ما أصابه البول . والله أعلم .

* * *

(١) الطفالة هى سفط النار ، أو كل جزء من كل شيء ، عينا كان أو حدثا .

الباب السادس والستون

فى البول وآدابه ، وما جاء فيه

اختلف الناس فى البول قياما . فقال به كثير من مخالفينا ، ورووه عن النبى ﷺ وعمر وعلى . وكره ذلك غيرهم .

وروى ابن مسعود أنه قال ﷺ : من الجفاء أن تبول وأنت قائم .

وكان سعيد بن إبراهيم لا يجوز شهادة من بال قائما .

قال مالك : إن كان فى مكان لا يتطاير عليه منه شىء فلا بأس. قال وكذلك إن كان فى مكان يتطاير عليه منه شىء فهو مكروه .

وما رووه عن النبى ﷺ من فعله لذلك ، ما صح ذلك ، ولا يصح، لمعارضة نهيه ﷺ أن يبول الرجل وهو قائم .

وقد قالت عائشة عليها السلام : إنما بال قائما لمّا أمضّه المائض ، وهو عرق فى باطن الساق فأما فى الصحة فلا .

وروى أنها قالت : من أخبرك أن النبى ﷺ بال قائما فلا تصدق ، يعنى مع الصحة .

مسألة :

وقالت ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من الغائط إلا مس ماء[1] .

---

(١) رواه أبو داود عن عائشة بلفظ آخر .

مسألة :

نهى النبى ﷺ عن البول فى الماء الراكد ، ونهى أن يبول فى المغتسل ، وفى قبلة المسجد، ونهى عن البول فى الإناء الذى ينتفع به ، ونهى عن البول فى الشارع قال ﷺ ما طهر الله من بال فى مغتسله ، ومن فعل ذلك وأصابه الوسواس ، فلا يلومنّ إلا نفسه .

وعن ابن معقل : البول فى المغتسل رجس . وقال الربيع : هو رجس[1] قليله وكثيره . وقيل إنه يهيج من الوسواس .

ومعنى النهى عن البول فى المغتسل لحال النجاسة من البول أن يختلط بالماء ثم يطير عليه .

وفى موضع معناه أن يكون الماء قليلا ، أو يكون جاريا ، فيبول فى وسط الماء ، ويكون ثقب القضيب فى الماء ، فلا يعلم متى ينقطع فيصيبه الوسواس لأجل أنه لا يعلم متى ينقطع .

ونهى أن يبول الرجل عريانا أو قائما أو قاعدا ليس على ظهره أو حقويه[2] ثوب ، وأن يقضى حاجته وأحد ينظره وقال : استتروا واستخبوا فإن الخباء من الإيمان .

مسألة :

وإذا بال الإنسان فلا يبزق فى بوله ، فإنه يكره ؛ ويقال : يكون منه آفة .

---

(١) فى الأصل ، رجز .

(٢) الحقو هو الكشح والقعيدة من جسم الإنسان .

وقال أبو على : من كان يبول أو يستنجى أو يغتسل ، فما نرى بأسا أن يكلم غيره إذا كلمه ، ويبتدئه ، أو يتكلم فى حاجته إذا عنته .

وعنه ﷺ أنه قال : إذا انكشف أحدكم للبول ، فليقل : باسم الله ؛ فإن الشياطين تغض أبصارها عنه حتى يفرغ .

مسألة :

زيد بن أرقم ، أنه قال ﷺ أن هذه الحشوش[1] محتضرة ؛ فإذا أراد أحدكم أن يدخلها ، فليقل أعوذ بالله من الخبيث والخبائث[2] .

مسألة :

قال أبو محمد رحمه الله : الذى نختاره للمسلم إذا أراد التطهر والبراز فى الأرض أن يقتدى برسول الله ﷺ فى فعله ، والاتباع لأمره ، والانتهاء عما نهى الله عنه فى أدبه وعزمه .

وقد روى أنه كان من أدبه ﷺ ألا يكشف إزاره إذا أراد حاجة الإنسان حتى يقرب من الأرض .

مسألة :

قال أبو عبيدة فى حديثه ﷺ أنه خرج يريد حاجة ، فاتبعه بعض أصحابه فقال تنح عنى ، فإن كل بائلة تقيح .

قال أبو زيد : الإقاحة الحدث من خروج الريح خاصة . يقال : قد أقاح الرجل

---

(١) الحشوش هى مجتمع العذرة .

(٢) أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجة .

يقيح إقاحة فإذا كان الفعل الصوت . قيل : قاح يقوح . وأما الفوح بالحاء فمن الريح أن يجدها إلا من الصوت .

ويروى عن أبى ذر رحمه الله أنه بال ورجل قريب منه . فقال يا ابن أخى قطعت لذة بولى ، كأنه استحى من قرب من معه ، فمنعه ذلك من التنفس عن البول .

مسألة :

عن الحسن أن النبى ﷺ أتى بالحسين فوضعه على حجره ، فبال عليه ، فأخذ ، فقال لا ترزموا ابنى ، ثم دعا بماء فصبه عليه . الإرزام القطع . يقال للرجل إذا قطع قد أرزمت بولك ، وأرزمه غيره قطعه ، ورزم البول لنفسه إذا انقطع .

مسألة :

فى حديثه ﷺ أنه بينما هو يمشى فى طريق ، إذ مال إلى دمث وقال : إذا بال أحدكم ، فليرتد لبوله[1] . الدمث : المكان اللين السهل . وقوله : فليرتد لبوله : يعنى يرتاد مكانا لينا منحدرا ، ليس بصلب فينتضح عليه ، أو مرتفعا فيرجع عليه .

مسألة :

وكان يقال : إذا أراد أحدكم البول فليتمخّر الريح ، يعنى ينظر أين مجراها فليستدبرها ، كى لا ترد عليه البول . وأما المخر فهو المجرى : يقال مخرت السفينة

(١) أخرجه أبو داود عن أبى موسى .

تمخر مخرا إذا جرت ، كان الكسائى يقول ذلك . ومنه قوله تعالى : « وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ »[1] يعنى جوارىَ . والله أعلم .

مسألة :

وقيل إن النبى ﷺ كان إذا أراد البول أتى عرارا من الأرض ، أى أخذ عودا من الأرض ، فنكت به حتى تلين[2] ثم يبول .

والعرار : الأرض الصلبة ، ليست بذات حجارة لا يعلوها الماء .

قال العجاج : * دَارٌ وَإِلَّا فِإِعْرَارٌ أَخْصَفَا *

أى أسرع .

مسألة :

أبو صفرة . فيمن أراق البول فلابأس إن لم يتوضأ ، إذا كان يمشى . وإن أراد جلوسا فيوضىء فرجه إن قدر على ماء .

ابن المسبح : إن يبس موضع البول فلا بأس عليه ، إلا أن تصيبه رطوبة ، أو عرق ، ثم تمس الرطوبة الذكر من موضع البول فإنه يفسد مامسه . وإن بال أو تغوط ثم ركب دابة ، أو قعد على الأرض ونام ، فإذا كان قد يبس موضعها لم يفسد ذلك ثوبه على مابلغنا عن أبى عبيدة رحمه الله .

* * *

(١) الآية مكية رقم ١٤ من سورة النحل .

(٢) فى الأصل حتى يبرأ ، وتلين فى نسخة أخرى ، ولعلها أقرب .

الباب السابع والستون

فى الاستنجاء ومعانيه ، ونعوته ، وما جاء فيه

الاستنجاء مأخوذ من النجو وهو ما ارتفع من الأرض . وكان الرجل إذا أراد أن يقضى حاجته استتر بنجوة ، وقالوا ذهب بنجو ، كما قالوا ذهب يتغوط إذا أتى الغائط ، وهو الموضع المطمئن من الأرض ، وقولهم للمتمسح بالحجارة ، مستنج ، أصله من النجوة وهى الارتفاع من الأرض ، ثم اشتقوا عليه ، فقالوا قد استنجى إذا مسح موضع النجو وغسله ، كما سموا المتمسح بالحجارة الماسح بها مستجمراً ؛ لأن الحجارة الصغار تسمى جمارا ، كما تسمى حجارة العقبة جمارا . ومنه الحديث : إذا توضأت فاستجمر ، وإذا استجمرت فأوتر ، أى خذ وتراً ، من الحجارة . وهكذا السنة فيه .

مسألة :

قال : والنجو فى كلام العرب ما ارتفع من الأرض . قال الله تعالى : « فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ »[1] . معناه نلقيك على نجوة من الأرض .

وأنشد الفراء :

ومَوْلًى رَفَعْنَا عن مَسِيلٍ بِنَجْوةٍ ... وَجَارُ أَبِينَا أَنْ يَكُونَ الأَوَّلَا[2]

وقول أوس بن حجر :

دَانٍ مُسِفٌّ فُوَيْقَ الأَرْضِ هَيْدَبُهُ ... يَكَادُ يَدْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ[3]

(١) الآية مكية رقم ٩٢ من سورة يونس .
(٢) من بحر الطويل .
(٣) من بحر البسيط فى وصف السحاب ، والهيدب الذيل .

فَمَنْ بِنَجْوَتِهِ كَمَنْ بِعَقْوَتِهِ والْمُسْتَكِنُّ كَمَنْ يُمْسِي بِقِرْدَاحِ

والبدن أيضا الدروع .

وقال آخر :

تَرَى الْأَبْدَانَ مِنْهُ مُسَبَّغَاتٍ عَلَى الأَبْطَالِ واليَلَبَ الخَضِيبَا[1]

وجدت مكتوباً أن العقوة القرب ، والنجوة البعد . والقرداح من الأرض : المستوى من ظهورها والله أعلم .

مسألة :

قال الله تعالى: «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ»[2] قيل إنهم كانوا يستجمرون بثلاثة أحجار قبل نزول الوضوء بالماء . فلما نزل بالمدينة على النبى ﷺ هذه الآية وهم أهل قباء[3] من الأنصار ، أتاهم النبى ﷺ فقال : إن الله قد أثنى عليكم فى أمر الطهور ، قالوا فما هذا الطهور ؟ قالوا نمر بالماء على أثر البول والغائط . فقرأ عليهم النبى ﷺ الآية . فعله النبى ﷺ والمسلمون وقد لحق بالوجوب ، فلا يجوز وضوء للصلاة بغير ذلك ، ولا يجوز العدول عن الماء مع وجوده إلى غيره .

وذكر أن النبى ﷺ أتاهم عند نزول الآية فقال يابنى عوف ، ماهذا الطهور الذى أثنى الله عليكم ؟ فقال شاب منهم : قد سألكم رسول الله ﷺ فأخبروه . فقالوا إنا نستنجى بالماء . فقال ﷺ لعائشة . قولى للنساء يقلن ذلك لأزواجهن .

(١) من بحر الوافر ، واليلب الدروع من الجلود .
(٢) الآية مدنية رقم ١٠٨ من سورة التوبة .
(٣) موضع قرب المدينة المنورة .

وعن عائشة أنها قالت يانساء الأنصار مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط بالماء .

مسألة :

وعنه ﷺ : استنجوا بالماء ، فإن الله تعالى قد أثنى على قوم قد فعلوه . فقال تعالى : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ » . فإذا استنجيتم فتغطوا بثيابكم من الذين لاترونهم . فإذا فرغتم فقولوا : اللهم اجعلنا من التوابين ، واجعلنا من المتطهرين .

مسألة :

قال الشافعى : الاستنجاء من البول واجب . الدليل ما روى أن رسول الله ﷺ مر بقبرين فقال إنهما يعذبان ، وما يعذبان بكبير عندهما . إن أحدهما كان يمشى فى النميمة ، والآخر لا يتنزه من البول [1] فلحق الوعيد من لم يتنزه من البول ولم يستنج .

مسألة :

والمستحب الاستنجاء بالشمال . لما روى عن النبى ﷺ أنه قال : اليمين لما علا ، والشمال لما سفل .

وروى أنه ﷺ نهى أن يستطيب الرجل بيمينه . والاستطابة فى اللغة الاستنجاء . وإنما سمى استطابة من الطيب . يقول : طيب جسده مما عليه من الخبث .

ويقال : استطاب ، وهو مستطيب ، وأطاب نفسه ، وهو مطيب .

---

(١) أخرجه مسلم عن ابن عباس .

ويستحب فى الاستنجاء أن يبدأ بالقبل قبل الدبر . وإن بدأ بالدبر قبل القبل فجائز . والله أعلم .

وفى موضع قيل سنّ النبى ﷺ ألا يستنجى باليمين . ونهى ﷺ أن يجامع الرجل أهله إذا خرج من الخلاء حتى يتوضأ .

مسألة :

أخبرنا أبو زياد أن أباعبيدة سأله رجل من أهل خراسان وكان يتكلم بالفارسية فقال : بلادنا بلاد ثلج ، فأريق البول ، ثم أجفف أياماً ولا أستنجى . فسألهم أبو عبيدة مايقول فأخبروه قال : نعم .

مسألة :

فإن قيل : لم قلتم ، إن استعمال الماء عند وجوده لايجزئ عنه غيره . وقد أمر النبى ﷺ بالحجارة ، وأجاز الاستنجاء بها ، قيل له : أمر بذلك ﷺ وأراد الطهارة . ألا ترى أن الشافعى أجاز الاستنجاء بحجر واحد ، إذا كان له ثلاثة أحرف مع روايتيه الأعداد ثلاثة عن النبى ﷺ ، وأقامه مقام ثلاثة أحجار ، وعدل عن المنصوص .

وكذلك قال داود إنه يكفى المستنجى ما ينقيه ، ولم يخص بالذكر حجراً من غيره ؛ ولم يذكر عدداً ولا حجراً يوصف ولا غيره .

قال : ولو أنقى بحجر واحد أجزأه . وكذلك قال : لو عدل عن الحجارة إلى الخزف أو الخشب أجزأه .

قال أبو حنيفة : عليه أن يزيلها ما عدا المخرج . واجتماعهم على أن المراد التنظيف .

وبعد، فقد أجمع مخالفونا على تصويبنا باستعمال الماء ، ولم يوافق أحد منهم إذا عدل عن الماء بادعائه إجازة ذلك ، وأن النبي ﷺ خيرهم فى أى هذه الطهارات شاءوا فعلوا .

مسألة :

وأوجب قوم الاستنجاء بالحجارة دون الماء ، منهم حذيفة ، وابن المسيب ، وابن الزبير .

وقال ابن المسيب لا يفعل ذلك إلا النساء .

وكان الحسن لا يغسل بالماء . وقال عطاء : غسل الدبر محدث . وقال لأنى أستنجى بالإذخر[٢] .

وكان الشافعى يرى الاستنجاء بالحجارة . وقال مالك فى من يستنجى بالحجارة لا تجزىء عند وجود الماء ، ولم يستنج بالماء ، لا تعبد .

ابن سيرين - رجل صلى بقوم ولم يستنج، قال : لا أعلم به بأسا، فإن كان أراد من خرج منه ريح ، فهو كما قال ، وإن أراد خروج الغائط فهو قول فاسد ، لا معنى له .

قال أبو سعيد : قول أصحابنا: الاستنجاء بالأحجار لا تجزىء عند وجود الماء وإنما تجزىء عند عدم الماء ، وحسن إن فعل بالأحجار وغسل الماء بعد ذلك .

(١) هو الحشيش الأخضر وحشيش طيب الرائحة .

والاستنجاء بالأحجار منسوخ من سنة رسول الله ﷺ لثبوته بالماء . لقوله عز وجل : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ » فصار الاستنجاء بالأحجار منسوخاً بالكتاب والسنة ، إلا عند عدم الماء . وإنما نسخها وجود الماء .

ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : عليكم بغسل الدبر ، فإنه يذهب بالناسور (١) .

* * *

(١) أخرجه ابن السني وأبو نعيم عن ابن عمر ، وفي رواية الباسور .

الباب الثامن والستون

ما يستحب من الاستنجاء، وما يجب فى ذلك وما يكره

والمستحب عند الاستنجاء أن يرتخى المستنجى، لتكون الطهارة أبلغ، وليس بواجب ذلك عليه.

مسألة:

وليس على من استنجى من بول أو غائط أن يدخل يده فى كوّ[1] الذكر والدبر، لأن الإنسان متعبد بغسل ما ظهر دون ما بطن.

مسألة:

قال أبو محمد: إن الذى ذكره ابن جعفر عن بعضهم، أنه يجب إذا استنجى أن يكون ثقب الذكر مستتراً، ولا أعرف وجه قوله، ولم نحفظ فيه سنة ولا أثراً.

مسألة:

ومن بال ولم يفض بوله على سمة ذكره، فلا استنجاء عليه، وليس عليه غسل ذلك الموضع، لأنه متعبد بتطهير ما ظهر من النجاسة، دون ما بطن.

ويقال: إذا رمى بالعذرة ثمرة[2] مطس يمطس بالعذرة، إذا رماه.

مسألة:

ولا استنجاء على من نام [ولم يخرج منه حدث][3]، ولا على من خرجت منه ريح، قال بعض: إلا أن تخرج الريح رطبة. والله أعلم.

---

(١) الكو هو الخرق.
(٢) كذا فى الأصل.
(٣) زيادة من المحقق.

مسألة :

أبو سعيد : وإذا ظهر البول والغائط فى موضع لا يدرك بالاستنجاء منه بالأحجار ثبت غسله بالكتاب والسنة . والله أعلم .

مسألة :

فيمن تغوط فى والج الماء . أعليه استنجاء ؟ قال : إذا علم أنه لصق ببدنه فعليه إزالته ، وإن لم يعلم إن فاض شىء أو لم يفض ، فهو على ما كان عليه من أصل الطهارة ولا بأس عليه .

وأما فى الاطمئنانة ، فذلك إليه . وله الأخذ بالحكم ولو عارض الاطمئنانة بريب .

مسألة :

حفظ الثقة عن موسى بن على أنه قال : الاستنجاء من الغائط أن تعرك عشر مرات ومن البول خمس مرات .

قال أبو محمد . الذى ذكره عن موسى بن على ، لا نحفظه عنه ، ولا عن ثقة رفعه إلينا .

وهذا الحديث يدل على إغفال صاحبه عن وجه التعبد بطهارة النجاسة ، وقال لا نهاية للعدد .

وقد أجازوا الاستطابة بالماء من الغائط بسكون القلب ، وطيب النفس دون البينة العادلة ، والمشاهدة لموضع النجاسة . وهذا يدل على جواز التعبد بسكون القلب .

ويدل على هذا خبر النبى ﷺ ياوابصة[1] ، استفت نفسك .

قال غيره : من البول ثلاث مرات ، ولم يجعل فى الغائط من الإناء حدا إلا حتى يطهر ، لأن طهارة ذلك تختلف لحال القليل والكثير . وأما من النهر قال محمد بن محبوب رحمه الله إن من قعد فى نهر وعرك موضع الغائط ثلاث مرات ولم يعلم أنه بقى من الأذى شىء فقد أجزأه ذلك .

مسألة :

ومن كان يستنجى ثم سدعت[2] يده التى كان يستنجى بها ثوبه ، ولم يعلم أنه نقى أم لا . قال إن كان يستنجى فى نهر جار، أو ماء مستبحر لا ينجس ؛ إن كان فى وسط الماء فهو طاهر وحكمها حكم الطهارة ، حتى يعلم أنها لصق بها شىء من النجاسة ، كان قد عرك قليلا أو كثيرا .

وإن كان إنما يعرك النجاسة ويستنجى من إناء ، فإن كان من بول فقد عرفنا من قول الشيخ اختلافا فى الماء الثانى ، فقول : ما أصابه منه فسد . وقول : لا يفسد الثانى .

وأما الثالث فلا نعلم فيه اختلافا من البول . وإن كان من الغائط ، فقد عرفنا فيه اختلافا .

فقول : عشر عركات ، وقول : أربعين عركة ، وقول : حتى يجد الخشونة . وقول : حتى يطمئن قلبه . عن غير تحديد عدد لكثرة ذلك وقلته ، وغلظته ورقته .

---

(١) هو وابصة بن سعيد ، صحابى .

(٢) أى مست أو لمست .

والذى عرفنا أنه ما دام فى حد لا يقول إنه طاهر ، فهو مفسد ما مس ، مادام عندنا لم يطهر . وأقل ما وجدنا عن ابن محبوب العشر ، فإن كان قد تعدى العشر ولم يجد شيئا بعينه ، أخذنا له بهذا القول إذ قد مس ثوبه .

ولا نحب له أن يترك الاستنجاء إلا بعد أن يستبرئ قلبه ، وتطيب نفسه . وإن أخذنا له بالحكم فى العشر لموضع نجاسة ثوبه ، لم نأمره بترك الاستنجاء إلا حتى تطيب نفسه .

والخباثة عندنا أقرب من الغائط ، فإن كانت من الذوات وتستنظف أن يجعلها بمنزلة الماء النجس والبول ، ولم نعلم أنا حفظنا فيها شيئا محدودا . ويجب أن نجعلها بمنزلة الغائط لأنها من الذوات. فانظر مسألتك من أين تخرج، لأنك لم تبين من أين كان يستنجى . والله أعلم .

مسألة :

فى حد عرك الغائط من شدته وهونه ، فالعرك يختلف : فإذا وقع حكم العرك فقد وقع حكم الطهارة . وأحب إلى أن يكون عركا وسطا ، لا ضرر فيه على فرج ولا جارحة ، ولا تعب نفس .

مسألة :

قال أبو سعيد : جاء الأثر عن أصحابنا فى الاستنجاء بأقاويل مختلفة : فقول فى الاستنجاء ثلاث عركات ، مع كل عركة صبّة من بول أو غائط ، وقول من الغائط خمس ، ومن البول ثلاث، وقول من الغائط عشر ، ومن البول خمس وقول من الغائط عشر ومن البول ثلاث . وقول من العائط عشرون ومن البول خمس.

وقول من الغائط أربعون . وقول من الغائط حتى يجد الخشونة ويزول حس النجاسة باليد .

وقول من الغائط حتى يطهر ، وليس لذلك حد إلا ما اطمأنت إليه النفس ، بلا حد فى ذلك، ومن البول ثلاث. وقول من البول ثنتان تجزئان. وقول: تجزئ الواحدة فى غير الذوات ، إذا أتى الماء على موضع النجاسة ، لأن الماء يستهلك النجاسة إذا أتى على موضعها .

وقول : على ما يخرج من معانى قولهم أنه تجزئ الواحدة فى جميع غسل النجاسات ، فى الاستنجاء وغيره من الذوات . إذا زالت النجاسة بذلك ، وإلا فبثلاث . لأن ذلك كان من زوال النجاسة . فإذا زالت بأى وجه فقد زال حكمها.

وإن غسلها من طريق التعبد ، فقد ثبت فى السنة أن الواحدة تجزئ فى الوضوء والصلاة الفريضة . ولأنه قد ثبت فى بعض القول بأن النجاسة القائمة العين إذا غسلت ثنتين وهى قائمة بعد ، أو شىء منها ، ثم غسلت الثالثة فزالت بها ـ إنها قد طهرت .

فإذا ثبت هذا ، فسواء كانت غسلت ثنتين أو لم تغسل لأن حكمها قائم فى معنى التنجس بالسنة ، والاتفاق أنها مادامت النجاسة قائمة فحكمها ماض على النجاسة حتى تزول . وإنما يكون مطهراً لها .

قال : وإنما يحسن عندى فيما مضى الاختلاف فى الاستنجاء فى الواحدة والثلاث إذا زالت النجاسة . وذلك أنه إذا مس الغائط موضع المخرج مما لا يبقى على الحلق شىء حول المخرج ، فذلك يحسن أن يكون كذلك . وذلك إلى المبتلى .

ولا ينبغى العمل بذلك ، إلا عند من أبصر ذلك .

مسألة :

والماء الجارى وما بقى من الثرى بعده وما حوله ، طاهر مالم نعلم فيه نجاسة .

وأما الطين والثرى ، واجتماع النجس فنجس .

قيل : فهل عليه أن يتراخى فى الماء ؟ قال : إنما على المستنجى أن يغسل ماعدا الحلقة وليس عليه أن يولج الماء فوق ذلك ، إلا أن تكون الحلقة كازة[1] فيتراخى حتى تدرك الطهارة الحلقة وما عداها إلى خارج . والله أعلم .

وأما القضيب فليس عليه أن يفتحه ويغسل واجه لأنه لا يلج الإيلاج فى الثقب فلعله يضره ذلك .

وليس عليه أن يغسل ماعدا الثقب ، وما خارج إذا أمكن ذلك بغير علة .

مسألة :

قيل فى الماء إذا صب على موضع الغائط وأتبعه بالعرك . ماحكم الماء الذى يتردد على موضع الغائط فى حال العرك بين كفه وأصابعه ؟

قال : عندى أن حكمه غير مستهلك ، مالم يعلم أنه غلبت عليه النجاسة . وما كان غير مستهلك فهو طاهر يطهر النجاسة ، ولو كان مستهلكا لم يثبت به حكم طهارة .

والماء المستهلك عندى ماسقط منه وزايل الموضع الذى طهر به فما مس منه

---

(١) أى منقبضة .

فى حال لايكون مستهلكا من المواضع التى قرب النجاسة من الطهارة لم يفسد مامسه ما لم تغلب عليه النجاسة .

قال هكذا عندى .

وكذلك الماء المتردد على الجارحة فى حال غسلها لوضوء صلاة الفريضة، أو النافلة لا يكون مستهلكا ، إلا ما سقط منه .

مسألة :

وما طار من [الماء عند] الاستنجاء ووقع فى الثوب أو فى البدن، فلا بأس به .

وقيل : عن سليمان بن عثمان إنه يغسل الثوب إذا استنجى من الغائط وطار منه .

مسألة :

وأما الاستنجاء فمختلف، فما طار منه . فقول: ليس شىء إلا أن تطير النجاسة بعينها ، أو ماء منها . وقول : يفسد منه الأول والثانى ، وأما الثالث فلا .

وكذلك الثوب الجنب يفسد ماؤه الأول والثانى ، وأما الثالث فلا . إذا كان قد عرك .

قال أبو الحسن : ما طار من الاستنجاء من الثلاث فهو نجس . ولا بأس بالباقى بعد ذلك ، وما طار بعد ثلاث عركات ، فلا فساد فيه .

وقيل : لسان الماء السائل من [غسل] الغائط يفسد . وما سال بعد ذلك فلا بأس به .

قال أبو محمد : وهذا إذا انفصل لسان الماء من النجاسة بعد أن امتزج بها ،

والماء قليل. فأما لسان الماء الذى فيه شىء من نجاسة الاستنجاء ، وتتابع الماء بعده حتى إذا كثر ، فحكم النجاسة يرتفع بغلبة الماء الطاهر عليه .

ولو كان لسان الماء نجساً فى ابتدائه فى حال تكاثر الماء الطاهر عليه لوجب أن يكون نجساً ولو دفع خلفه السيل أو بلغ من قربة إلى قربة .

قال : ولا أظن هذا يقول به قائل من أهل العلم .

مسألة :

ومن غسل فرجه ، ثم وطأ حيث جرى الماء ، لم ينجسه، لأن التنجيس يجرى عليه ماء طاهر فيطهره .

وفى موضع : إن اجتمع من الاستنجاء والمسح ماء . فإن كان ذلك من البول أو الغائط واجتمع معه غيره وكان قليلا ، فهو نجس . والله أعلم .

وإن أخذ من الإناء وطار به ماء ، ولم يعلم أهو من المجتمع النجس ، أم من الماء الذى أخذه لوضوئه ، أم من يديه ، فحكمه طاهر ، حتى يعلم أنه طار به من النجس .

وإن وقع فى ذلك الماء النجس ماء وطار منه فهو نجس .

وإن كان الماء لا يجتمع عند الاستنجاء والمسح، وتبقى الرطوبة، فالموضع طاهر لأنه إذا سال من الماء مع الاستنجاء ثلاثا ، سال عليه ماء طاهر ، طهر الموضع ، والرطوبة تجرى الماء الطاهر بعد النجس. لأن النجس منه لسان الماء من الاستنجاء من الثلاث عركات . وما جرى بعد ذلك طهره .

مسألة :

أبو سعيد: فى من يستنجى حتى طهر موضع النجاسة، وبقى فى يده العرف[1]. هل تكون يده طاهرة ؟ قال : قد قيل ذلك . وقول : ما دام فى يده فهى نجسة .

قال : وهذا عندى مثل الماء إذا غلبت عليه رائحة النجاسة ، ولم يتغير لون الماء ، ولا طعمه .

مسألة :

قيل لابن المسبح : رجل أهراق البول ، ثم وقع فى النهر ، فنسى أن يعرك موضع البول . قال : إن كان ينغمس فى النهر أجزأه . وإن كان قد خرج من الماء ، ولبس ثوبه ، فلا بأس عليه ، وليس عليه أن يعود يتوضأ ، إذا انغمس فى الماء .

وإن كان فى البحر فضربه الموج أجزأه .

مسألة :

وإن قعد فى النهر يستنجى من البول والغائط ، ثم عرض له أمر فقام قبل أن يستنجى ، فسال الماء على ثوبه أو على بدنه .

قال : إن كان الماء متصلا جريه ، وهو من الجارى ، فحكمه حكم الماء الجارى، لا ينجسه إلا ما غلب عليه ، فإن لم يبصره هو حين جريه ، ولم يعرف ،غالب عليه أم لا . فإن كان حكمه جاريا ، فهو طاهر حتى يعلم أن النجاسة غلبت عليه . لأن الماء طاهر حتى يعلم نجاسته . والله أعلم .

(١) أى الرائحة .

مسألة :

قال أبو المؤثر : سألت أبا زياد ومحمد بن محبوب عن من استنجى بباطن كفه ، ولم يعرك ظاهره ، إلا أن الماء يسيل عليه .

قال أبو عبد الله لأبى زياد : كيف تصنع أنت ؟

قال : لم أكن أفطن حتى ذكرها لى أبو المؤثر .

فقال أبو عبد الله : إذا نقى باطن كفه وقد نقى ظاهرها فليس عليه غسلها .

قال أبو المؤثر : كنت سألته هذا فى الشحب[1] .

مسألة :

أبو سعيد . يخرج عندى ، أن النجاسة إذا كانت حيث لا يقع البصر ، وإنما تدرك باللمس باليد أو البدن مثل الغائط أو غيره ، فحسن أن تثبت الطهارة لها باللمس .

قيل : فالماء إذا صب على موضع الغائط وأتبعه بالعرك . ما حكم الماء المتردد على موضع الغائط فى حال العرك بين كفه وأصابعه ، وموضع النجاسة مستهلك أم لا ؟

قال : حكمه غير مستهلك ما لم يعلم أنه غلبت عليه النجاسة ، ولا يفسد مامسه ولو كان مستهلكا لم تثبت به حكم الطهارة ، وإنما للمستهلك ما يسقط منه ، ويزايل الموضع الذى طهر به .

---

(١) أى فى السفر .

وكذلك الماء الذى يتردد على الجارحة فى حال وضوء أو غسل لفريضة أو نافلة ولا يكون مستهلكا إلا ما سقط من ذلك .

مسألة :

فيمن أراد البول ولم يجد ماء . هل عليه غسله بحلقه[1] ويتيمم ، أو يجفف ويتيمم ؟ قال : إذا أمكن أن يغسله بريقه بلا أن يخاف أن ينجس شيئا من بدنه ولا ثيابه ، فأحب على قول أن يستبرئ حتى يقطع البول ، فيجفف ، ثم يغسله بالريق إن قدر على ذلك ثم يجفف ويتيمم . وإن لم يمكن ذلك ، فأرجو أن التيمم يجزئه . فإن لم يفعل فله ذلك على قول . ولعل بعضا يرى عليه الإعادة على قول من يرى بالريق يطهر . وكذلك عند عدم الماء . والله أعلم .

أبو سعيد . فى من أدخل ذكره فى الماء الجارى، وفيه البول ، فحركه ثلاث مرات فى الماء ، ولم يمسه بعرك . أن ذلك يجزئه .

وكذلك إن كان البول فى رجله ، فرفس بها الماء ولم يمسه حتى عمه الماء . أن ذلك يجزئه .

قال : وهو أحب إلىّ من العرك . لأن ذلك يلج أكثر مما يلج العرك . إذا كان فى الرجل شقوق .

* * *

(١) أى بريقه .

الباب التاسع والستون

الاجتمار وما يجوز فيه وما لا يجوز

ثبت أن النبي ﷺ أمرنا بالاجتمار، وهو إزالة النجو[1] بالحجارة الصغار وتسمى حصى أيضا. وتسمى جمار مكة حصى لصغرها.

قال المهلهل:

هِيَ الشَّمْسُ إِلَّا أَنَّهَا تَسْحَرُ الْفَتَى
وَلَمْ أَرَ شَمْساً قَبْلَهَا تُحْسِنُ السِّحْرَا
ضَرَّمْتِ بِالْحَصَى يَوْمَ الْجِمَارِ فَلَيْتَه
بِعَيْنِي وَأَنَّ اللهَ صَيَّرَهُ جَمْرَا

قال عمرو بن أبي ربيعة:

فَلَمْ أَرَ كَالتَّجْمِيرِ مَنْظَرَ نَاظِرٍ
وَلَا كَلَيَالِي الْحَجِّ أَقْبَلْنَ ذَا هَوَى

ويروى: أفلتن.

ويقال للمستنجي بالحجارة: استطاب. ومنه قيل: استطاب فهو مستطيب إذا استنجى، يريد بذلك، أنه طيب نفسه بإزالة الأذى عنه. وإذا وجد الماء لم يكن له استعمال غيره، لأن فيه غاية الاستطابة. لأن النبي ﷺ أراد بالاستنجاء الإطابة، وبالماء أبلغ الاستطابة والتنظيف. وسواء بعد المخرج أو لم يبعد لعموم اللفظ.

---

(١) هو الحدث.

والقائل ، إن الاستنجاء بالحجارة أو غيرها للمتغوط الذى تعدى الغائط مخرجه محتاج إلى دليل .

مسألة :

روى أن النبى ﷺ تغوط وطلب حجارة يتجمر بها ، فجاءه ابن مسعود بحجر فتجمر به ثم قال : زدنى ، فأتاه بحجر فتجمر به ، ثم قال زدنى فأتاه بروثة ، فرمى بها ، ولم يتجمر بها .

ولا يجوز الاستجمار[1] بالروث والعظم فى قول أصحابنا ، ووافقهم على ذلك الشافعى ، وخالفهم أبو حنيفة فأجاز ذلك .

الدليل على صحة ذلك قول أصحابنا ما روى علقمة عن عبد الله أن النبى ﷺ قال : لا تستنجوا بروث ولا بعظم ، فإنهما زاد إخوانكم من الجن .

وفى حديث آخر ، أما العظم فإنه زاد إخوانكم من الجن . وأما الروث فإنها علف دوابهم[2] ، فدل هذا النهى على صحة ما ذهبنا إليه . والله أعلم .

وعن أبى هريرة قال : قال النبى ﷺ : لا تستنجوا باليمين ، ولا تستنجوا بعظم ، ولا برجيع .

وفى خبر أنه نهى رسول الله ﷺ أن نتمسح بالروث والرمّة . وروى أنه قال ﷺ : من استنجى بالرمة ، فقد برىء مما أنزل على محمد ﷺ .

والروث هو الرجيع . والرمة هى العظام البالية .

---

(١) فى الأصل الاستنجاء .

(٢) رواه أبو داود عن ابن مسعود وجابر بن عبدالله ، وعائشة .

قال لبيد :

والْبَيْتُ إِنْ يَعْرِمْنِي رِمَّةً خَلَقَا بَعْدَ الْمَمَاتِ فإِنِّي كُنْتُ أَبْتَرَا

ويروى :

والرميم مثل الرمة . يقال منه : قد رم العظام ، وهو يرم .

ويروى أن أبى بن خلف أتى النبى ﷺ بعظم بال ، فجعل يفته ، ويقول : أترى الله يا محمد يحيى هذا بعد ما قد رم ؟ فأنزل عز وجل : وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ »[1]. فأنزل الله الآية: «قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ»[2] .

والرجيع معناه أنه رجع عن حالته الأولى إلى غيرها ؛ لأنه كان عظاما أو علقا . وكذلك كل ما رجع عن حالته الأولى إلى غيرها ؛ لأنه كان طعاما أو علفا ، وكذلك كل ما رجع من قول أو فعل ، فهو رجيع عند العرب .

قال الشاعر :

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى

والشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيُّ الْأَوَّلُ

وفى هذا الحديث أنه أوتى ﷺ بروث فى الاستنجاء فقال إنه ركس ، وهو يشبه المعنى بالرجيع . يقال : ركست الشىء وأركسته لغتان إذا رددته . قال الله

---

(١) الآية مكية رقم ٧٨ من سورة يس .

(٢) الآية مكية رقم ٧٩ من سورة يس .

تبارك وتعالى : «وَاللهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا»[1] ، تأويله أنه ردهم إلى كفرهم . والله أعلم .

مسألة :

أجاز أصحاب أبى حنيفة الاستنجاء بالعظم والروث . وقال الشافعى : لا يجوز .

مسألة :

وفى الحديث : اتقوا الملاعن وأعدوا النبل[2] ، بضم النون وفتح الباء ، وهى الحجارة للاستنجاء يقال : نبلنى أحجار الاستنجاء ، أى أعطنيها .

والمحدثون يقولون النبل بفتح النون والباء . وإنما سميت نبلا لصغرها. وهذا من الأضداد فى كلام العرب أن يقال للعظام نبل .

مسألة :

وقيل : توفى رجل فورثه أخوه إبلا ، فعيره رجل بأنه فرح بموت أخيه لما ورثه ، فقال :

إِنْ كُنْتَ أَرَّثَتَنِى بِهَا كَذِباً ... جَرْواً فَلاَقَيْتُ مِثلها عَجَلاَ[3]

إِرْثُ الكِرَام وَإِن أُورِّثْهُ ... مِنْهَا شَضَايضاً صِغَارا نَبَلاَ[4]

---

(١) الآية مدنية رقم ٨٨ من سورة النساء .

(٢) أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقى عن معاذ ، وأحمد عن ابن عباس ، بلفظ آخر، ليس فيه وأعدوا النبل .

(٣) من بحر المنسرح وصغارا زيادة من المحقق .

(٤) زيادة من المحقق .

والشضايض التى لا ألبان لها . والنبل فى هذا الموضع صغار الأجسام . فنرى أنها سميت حجارة للاستنجاء بها نبلا لصغرها .

والملاعن قيل : المواضع التى لعن من يبرز فيها . وفى حديث آخر اتقوا الملاعن الثلاث ، وهى الموارد والطرق والظل . أى فى هذه المواضع الثلاثة ملعون من تغوط فيها . والله أعلم .

مسألة :

ونهى النبى ﷺ أن يستنجى بشىء من الطعام ، وقال من فعل ذلك فهو ملعون . والله تعالى لعن أمة كانوا يستنجون بالطعام ، ونهى أن يستنجى بعظم أو رجيع أو ماقد استنجى به مرة أو مرتين .

مسألة :

ومن عدم الماء وخرج منه دم سائل على بدنه، فعليه إزالته بما قدر عليه، ويتيمم ويصلى فإن جهـــل ، فما أخوفنى أن يلزمه البدل . لأن ذلك يشبه السنة فى إزالة الغائط بالأحجار عند عـــدم الماء . قيل يشبه السنة فى إزالة الغائط بالأحجار عند عدم الماء ثانية . قال هكذا عندى .

قيلت فى الثياب وشبهها مما أنبتت الأرض ، إذا أزيل بها ، هل يجزئ ذلك عند عدم الأحجار أو وجودها . قال : هكذا عندى ألا يجزئه إذا أزيل النجاسة، إلا ما ثبت النهى عنه مثل الطعام والروث ، وما خصه النهى من ذلك .

قيل : فهل لذلك حد فى العدد ؟ قال السنة منسوخة بالاستنجاء بالأحجار . وإنما ثبت فى ذلك إزالة النجاسة بالأحجار عند عدم الماء .

فإذا زالت بما أزيلت من ذلك ، لم يكن لذلك غاية فى العدد فى قلة وكثرة .

وإذا حصل زوالها بالواحدة كالثلاث ، لم يكن عليه أكثر من ذلك .

وقول : تزال النجاسة من الغائط بالثلاث مما يدرك له عين النجاسة عند عدم الماء .

واحتج فى ذلك بأنها كانت ثابتة قبل النسخ بالثلاث،وكانت طهارة بذلك عند وجود الماء .

وكذلك ثبت عند عدم الماء بعد النسخ لها .

قال : وعلى قول يجزئ أن يمس بحجر واحد ، بحدوده الثلاثة ، أو بما يزيل كالحجر ، مثل الخرقة يمس بها من ثلاثة مواضع .

فإذا زالت النجاسة بالحجر أو بغيره من مواضع الغائط ، ثم عرق وسال على ثيابه فإن كان الموضع بحكم النجاسة قد مسه من الرطوبات ، فهو نجس عند أصحابنا .

قيل : أفكان قبل المسح حكم الموضع حكم الطهارة،وما مس من الرطوبات طاهر ، لثبوت الطهارة بالأحجار ؟

قال : هكذا عندى .

قيل : فكيف والعذرة نجسة ؟

قال : كما كان الاستنجاء يطهر موضعها ، فكذلك كانت الأحجار مطهرة للموضع فى السنة .

مسألة :

وعن البول : هل على من عدم الماء أن ييبسه بالحجر أو بما يشبه الحجر مثل الغائط ؟

قال : ليس عندى أنه مثل الغائط ، لأنه ليس له عين ، وإنما عليه أن يزيل رطوبة البول بعد انقطاع المادة ، لئلا ينجس عليه ثانية . والله أعلم بالصواب .

تم الجزء المبارك ، وهو الجزء الرابع من كتاب « المصنف » فى الوضوء ونقضه ، والتيمم ، والغسل من الجنابة ، وفى التغوط وآدابه والاستنجاء منـــه ، وأحكام ذلك

يتلوه الجزء الخامس فى الصلاة

تأليف الشيخ العالم أبى بكر أحمـد بن عبد الله بن موسى ، الكندى السمدى العمانى رحمه الله وغفر له ولوالديه ، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات،والأحياء منهم والأموات

إنه مجيب الدعوات إلى يوم الدين

وصلى الله على خير خلقه

* * *

ثبت

محتويات الكتاب

الصحيفة	الموضوع
٣	مقدمة .
٩	صورة الصحيفة الأولى من مخطوطة الكتاب .
١١	صورة الصحيفة الأخيرة من مخطوطة الكتاب .
١٣	الباب الأول : في الوضوء ومعانيه ، وفضله ، وما جاء فيه .
٢٠	الباب الثانى : فى فرائض الوضوء وسننه .
٢٣	الباب الثالث : فى صفة الوضوء ، وما ينبغى فيه .
٢٧	الباب الرابع : فيما يؤمر به فى الوضوء ، وما يستحب ، وما يكره .
٣٨	الباب الخامس : فى ترتيب الوضوء وتعريفه .

الصحيفة	الموضوع
٤٣	الباب السادس :
	فى النية للوضوء وأحكامها .
٥١	الباب السابع :
	ما يستحب فى الوضوء من الكلام .
٥٤	الباب الثامن :
	فى ذكر اسم الله عند الوضوء .
٥٧	الباب التاسع :
	فى غسل الكفين عند الوضوء .
٦٠	الباب العاشر :
	فى المضمضة .
٦٥	الباب الحادى عشر :
	فى غسل الوجه للوضوء .
٧٠	الباب الثانى عشر :
	فى غسل اليدين فى الوضوء .
٧٣	الباب الثالث عشر :
	فى مسح الرأس فى الوضوء .

الصحيفة	الموضوع
٧٧	الباب الرابع عشر : في مسح الأذنين .
٨١	الباب الخامس عشر : في غسل الرجلين .
٨٦	الباب السادس عشر : المسح على الخفين فى الوضوء .
٩٠	الباب السابع عشر : فى المتوضىء يكون على بدنه نجاسة .
٩٤	الباب الثامن عشر . فى المتوضىء ينسى شيئاً من وضوئه .
٩٩	الباب التاسع عشر . فى المتوضئ يشك فى وضوئه .
١٠٣	الباب العشرون . فى المتوضئ يشك فى شىء من وضوئه .
١٠٨	الباب الحادى والعشرون : فى المتوضىء يجد نبعا ويحتشى .
١١٣	الباب الثانى والعشرون : فى المتوضئ يخرج من أحد فرجيه رطوبة ، أو يشك فى ذلك .

الصحيفة	الموضوع
١٢٤	الباب الثالث والعشرون :
	فى نقض الوضوء وحكمه .
١٢٧	الباب الرابع والعشرون :
	فى المتوضىء يأخذ شعرا ، أو يقطع شيئاً من بدنه ، أو يفعل شيئاً مباحا .
١٣١	الباب الخامس والعشرون :
	فى المتوضئ يأكل شيئاً مما مسته النار .
١٣٤	الباب السادس والعشرون :
	فى نقض الوضوء بالنعاس والضحك ، وما أشبه ذلك .
١٤٢	الباب السابع والعشرون :
	فى نقض الوضوء بمس الفروج والعورات .
١٥١	الباب الثامن والعشرون :
	نقض الوضوء بمس الميت .
١٥٤	الباب التاسع والعشرون :
	فى نقض الوضوء بمس النجاسات .
١٥٩	الباب الثلاثون :
	فى نقض الوضوء بما يخرج من الفرجين .

الصحيفة	الموضوع
١٦٤	الباب الحادى والثلاثون . فى نقض الوضوء بالرعاف والقىء ، وما يخرج من الأنف والفم .
١٦٨	الباب الثانى والثلاثون : فى نقض الوضوء بما يخرج من الفم والأنف .
١٧٢	الباب الثالث والثلاثون : فى نقض الوضوء بخروج الدم .
١٧٩	الباب الرابع والثلاثون : فى المتوضىء ، ينظر كتابا ، أو حرمة ، أو سمع سرا .
١٨١	الباب الخامس والثلاثون : فى المتوضىء يرتد خطأ أو عمدا .
١٨٥	الباب السادس والثلاثون : فى نقض الوضوء بالكذب والغيبة ، وما أشبه ذلك من المعاصى .
١٩٠	الباب السابع والثلاثون : نقض الوضوء بالشتم والكلام القبيح .
١٩٥	الباب الثامن والثلاثون : ما ينقض الوضوء من الكلام وما لا ينقض .
١٩٩	الباب التاسع والثلاثون : ما ينقض الوضوء من النظر إلى الفروج والعورات .

الصفحة	الموضوع
٢٠٧	الباب الأربعون :
	فى نقض الوضوء بالنظر إلى عورات الرجال وذوى المحارم .
٢١٣	الباب الحادى والأربعون :
	نقض الوضوء بالنظر إلى الإماء والصبيان .
٢١٦	الباب الثانى والأربعون :
	فى وضوء النساء ، وما يجب عليهن ، وما ينقض ذلك .
٢٢٣	الباب الثالث والأربعون :
	فى وضوء ذوى العلل ومن له عذر .
٢٣٦	الباب الرابع والأربعون :
	فى وضوء العاجز بنفسه ، هل يوضئه غيره .
٢٣٩	الباب الخامس والأربعون :
	فى التيمم ومعانيه ، ووجوبه ، وما جاء فيه .
٢٤٣	الباب السادس والأربعون :
	فى فرائض التيمم وسننه ، وما يستحب فيه .
٢٥٢	الباب السابع والأربعون :
	فى التيمم وما تجوز به الصلوات وغيرها وما ينقضها .
٢٦١	الباب الثامن والأربعون :
	ما يجوز به التيمم من التراب وغيره ، وما لا يجوز .

الصفحة	الموضوع
٢٧٣	الباب التاسع والأربعون :
	فى الجنب وأحكامه ، وما يجوز له أو يكره .
٢٩٠	الباب الخمسون :
	الغسل من الجنابة .
٣٠١	الباب الواحد والخمسون :
	فى الماء الذى يغسل منه الجنب ، وقلته وكثرته .
٣٠٥	الباب الثانى والخمسون .
	فى صفة الغسل من الجنابة ، وما يؤمر به .
٣١٣	الباب الثالث والخمسون :
	فى المغتسل من الجنابة يترك شيئاً من بدنه .
٣١٧	الباب الرابع والخمسون :
	ما يعذر به الجنب فى الغسل ، والعلة فى تيممه .
٣٢١	الباب الخامس والخمسون :
	فى الجنب يشك أنه اغتسل أو لم يغتسل ، وما أشبه ذلك من الفرائض .
٣٢٨	الباب السادس والخمسون :
	فى جنابة الخنثى وغسله من ذلك .

الصفحة	الموضوع
٣٣٠	الباب السابع والخمسون : فى حيض الخنثى .
٣٣٤	الباب الثامن والخمسون . فى غسل المرأة من الجنابة والحيض .
٣٤٤	الباب التاسع والخمسون . فى الجنب يقبع بعد الغسل .
٣٥١	الباب الستون : فى الجنب يغتسل بغير نية الجنابة .
٣٦٤	الباب الواحد والستون : ما يجب به الغسل من الجنابة .
٣٧٢	الباب الثانى والستون : فى الغسل على من رأى الجماع وما أشبه ذلك .
٣٧٩	الباب الثالث والستون : فى الغائط ومعانيه ومواضعه وما جاء فيه .
٣٨٨	الباب الرابع والستون : فى آداب التغوط وأين يجوز . وما يكره من ذلك .

٣٩٦ الباب الخامس والستون :
في الاستبراء .

٤٠٢ الباب السادس والستون :
في البول وآدابه وما جاء فيه .

٤٠٧ الباب السابع والستون :
في الاستنجاء ومعانيه ، ونعوته ، وما جاء فيه .

٤١٣ الباب الثامن والستون :
ما يستحب من الاستنجاء وما يجب في ذلك وما يكره .

٤٢٤ الباب التاسع والستون :
الاجتمار وما يجوز فيه وما لا يجوز .

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٦٨٠/١٩٨٠